
هداية المسترشدين
تصنيف
الإمام القاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن محمد البصري
الشهير بالباقلاني
(ت ٤٠٣هـ / ١٠١٣م)
تحقيق
أ.د. عمر يوسف عبد الغني حمدان
تغريد محمد عبد الرحمن حمدان
الجزء الثاني
(باب الكلام في خلق الأفعال، كتاب التوحيد...
باب الكلام في الاستطاعة)


هداية المسترشدين



فهرسة دائرة المكتبة الوطنية أثناء النشر

الباقلاني، أبي محمد بن الطيب بن محمد

هداية المسترشدين والرد على أهل البدع والملحدين

أبي محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)؛ تحقيق عمر يوسف

حمدان - عمان: مكتبة عبق المسك ٢٠٢٢

٢٨٤ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٢-١-٩٨٩٠-٩٩٢٣-٩٧٨

الواصفات: (البدع - الالحاد - علم الكلام - الأشاعرة - العقيدة الدينية)

٢٥١,٧ ١٦٧٣/ ٣/ ٢٠٢٢

رقم الإيداع: ١٦٧٣/ ٣/ ٢٠٢٢

ردمك: ٢-١-٩٨٩٠-٩٩٢٣-٩٧٨

ISBN 978-9923-9890-1-2

9 789923 989012

الطبعة الأولى

(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

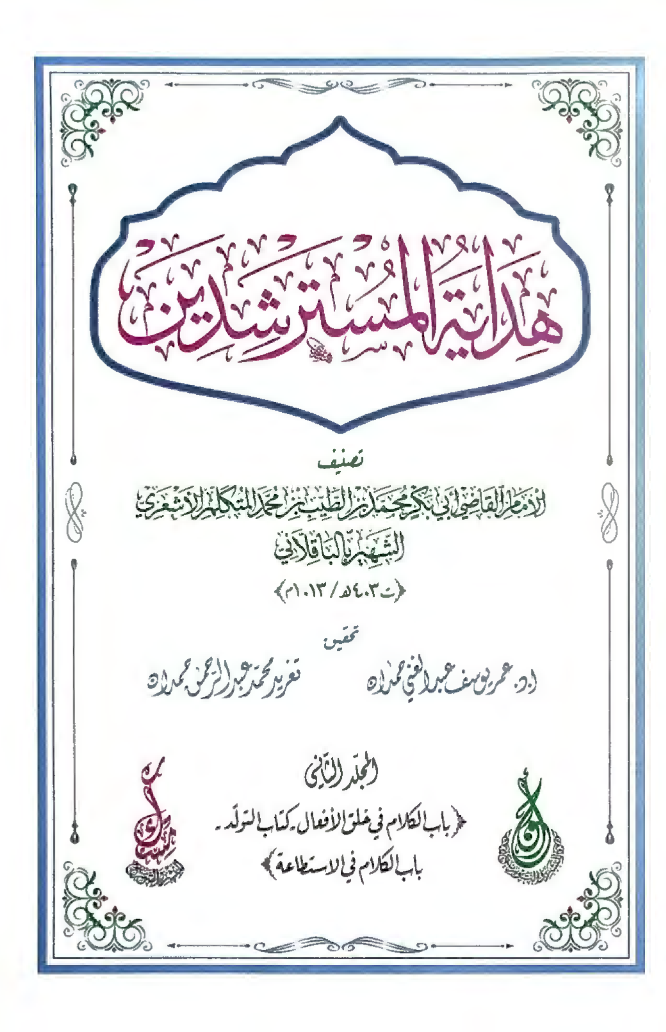
00962796054800

الأردن - عمان - العبدلي

مكتبة مسك للنشر والتوزيع

Miskpublishing@outlook.com

awj.publishing@gmail.com



هداية المسترشدين

تصنيف

الإمام القاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن محمد المتكلم الأشعري

الشهير بالباقلاني

(ت ٤٠٣هـ / ١٠١٣م)

تحقيق

أ.د. عمر يوسف عبد الغني حمدان

تغريد محمد عبد الرحمن حمدان

المجلد الثاني

(باب الكلام في خلق الأفعال. كتاب التولد.

باب الكلام في الاستطاعة)


بسم الله الرحمن الرحيم

[١ب] [... ... ...][1]

[... ... ...]

[... ... ... عِندَهم] اْنتفاءه [... ...]

[... ... .]ته له وبقائه مِنْ حيثُ

[لم يَكُنْ ...]ا وإذا لم يَكُنْ هٰذا عِندَ[هُمْ]

[... ... يجب أ]يضًا كونُهُ سوادًا لعدمِ

[... ...] قد يكونُ عِلَّةً ولا سببًا له

[... ...] ومُحَالٌ أيضًا كونُهُ سوادًا

[... ...] وموجودٌ لأجلِ أنَّ ذٰلكَ

[يجبُ] أن يكونَ سوادًا لأجلِ غَيْرِ مَحَلِّهِ ولكلّ

[... ...] الجواهر . وذٰلكَ مُحَالٌ ، لأنّه يجبُ

[أيضًا] كونُ محلِّهِ أبيض ، لأنّه إنْ كانَ سوادًا

[...] وَجَبَ أن يكونَ أيضًا حالًّا في مَحَلِّهِ

[...] ، فكانَ يجبُ أن لا يُوجَدَ محلّه [...]

[... ...] لكانَ يجبُ أن يكونَ [... ...]

[... ... ...]

[... ... ...]

---

١ السطران الأوّلان والأخيران من هذه الورقة ، كلّ ذلك غير ظاهر .

[٢أ] [عدمه و.. ... ...]

أن يكونَ السوادُ وكـ[ـلّ جـ]ـنسٍ مِنْ جو[هرٍ ما]

نفسًا وجنسًا في حالِ عَدَمِهِ و[حال ...]

[ويكون] ومُخْتَصًّا بصفاتٍ جنسيّةٍ ، إذا [لَم يَكُنْ]

يُوجِبُ عليهِ مِنَ الجنسِ لشيءٍ مِمَّا لنا [عِلْمٌ به]

أن يكونَ معلومًا حُصُولُهُ على ما يَخْتَصُّهُ مِنَ

الصفاتِ[١] في حالِ عدمِهِ . يقالُ لهم : لا

يجبُ ما قلتُم بكلِّ دليلٍ قد بَيَّنَاهُ في ٱستحالَةِ

كونِ المعدومِ شيئًا وجنسًا ؛ فلم يجبْ [ما]

قُلتُم . وجوابُ هٰذا السؤالِ ، إذا وَرَدَ [طعنًا]

[أ]وِ ٱعتلالًا منكم به أنّ [الجو]هرَ والسـ]ـوادَ ...]

وكلَّ جنسٍ لا يَصِحُّ أن يُعَلَّلَ بِعِلَّةٍ [ممَّا]

ذَكَرْتُمُوهُ وما لم تَذْكُرُوهُ ، لأنّ كُلَّ علّةٍ [يُعَلَّلُ]

بها فاسِدَةٌ مُنْتَقِضةٌ . وقد ٱتَّفَقْنا على أنّ [مِنَ]

الأحكامِ ما لا يَصِحُّ تعليلُهُ وكون أ[حدهما]

[... ...] جو[اب ... ...] آخر على ما [قدّمنا مِن]

[... ... ...] بٱنتفائِهِ [... ... ...]

---

١ الصفات في : + ٣ من الهداية للباقلاني ، كتابة مقحمة بخطّ مغاير ، شطرها الأوّل في الهامش الأيمن وشطرها الآخر فوق هاتين الكلمتين ، الأصل . للتعليق : الرقم (٣) يدلّ على الأرجح على تجزئة داخليّة .

[٢ب] [... ... ...][1]

[... ...] ونحوه في حالِ عدمِهِ وغيره

[... فا]عل حصلَ كذٰلكَ ، إن زعمتُم أنَّه

[لا يُمْكِنُ تـ]عليلُ صفاتِ الجنسِ [وجب]

[... ...] حال العدمِ ، فلا يَجِدُونَ [جوابًا

لِمَا] يَدَّعُونَ . ثمّ يقالُ لهم : أليسَ [مُمْكِنًا

أنّ ا]لجوهرَ والسوادَ لكَوْنِهما موجودَيْنِ في حالٍ

تُـ]فَارِقُ حالَ العدمِ ؟ فإذا قالوا : [نعم ،

نَقَضَ] ذٰلكَ قولَهم . قيلَ لهم : فيجبُ على اْعتلا[لِكُمْ

أن] يكُونَا موجودَيْنِ في حالِ عَدَمِهِمَا

[...]ـا ، لأنَّ [ما] أثبتَ الوجودَ للجوهرِ

[...] جوهرًا ، لأنَّ العرضَ والقديمَ موجودانِ

[...] الجوهرينِ . ومحالٌ حصولُ الوجودِ له

[وكونه] مفعولًا ، لأنّ ذٰلكَ لو كانَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ

[أن يكو]نَ مفعولًا في حالِ [عدمِهِ] وجميعِ

[أحوالِ] وُجُودِهِ ، وأن ذٰلكَ [... ...]

[... ...] وجودًا [... ... ...]

---

١ السطر الأوّل من هذه الورقة غير ظاهر تمامًا بسبب اللاصقة عليه .

[٣أ] وكذٰلكَ ، فلا يَجُوزُ أن [يشركه] وجو[د ...]

جنس لجنسِهِ ، لأنّه لا يُشْرِكُهُ في ا[لصفةِ ما]

ليسَ مِنْ جنسِهِ . ولا يَصِحُّ أن يكونَ موجودًا

لا [...] موجودًا لنفسِ موجودِهِ ، لأنَّ ذٰلكَ يُوجبُ كَوْنَ القديمِ ، تعالى ، علَّةً للحوادِثِ . وذٰلكَ مُحَالٌ .

ولا يُمْكِنُ أن يُقَالَ : إنّما كان موجودًا لكونِهِ موجودًا أو مفعولًا ، لأنَّ فِعْلَهُ وإيجَادَهُ هو وُجُودُهُ ، لا مَعْنًى سِوَاهُ . والشيءُ لا يُعَلَّلُ بنفسِهِ .

على أنَّ ذٰلك يَنْتَقِضُ [بحالِ] الباقي والقديم الذي مُحَالٌ تعلُّقُهُ بفـ[ـاعلٍ] ومُوجِدٍ . ولا يَصِحُّ عِندَكم وعِندَنا أن يقا[لَ] : هو موجودٌ لنفسِهِ ، لأنَّ ذٰلكَ يُوجبُ ع[ندكم] كونَهُ موجودًا في حالِ عدمِهِ لكونِهِ [موجودًا] فيها ، ولأنَّ الشيءَ لا يُعَلَّلُ بنفسِهِ ع[لى ما] بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ في غيرِ موضعٍ ؛ فوَجَبَ بهٰذِهِ [الأدلّةِ] تعليلُ وجودِ الجوهرِ وسائرِ الأجنا[سِ [وَوَ]جَبَ لأجلِ ذٰلكَ أن [يقالَ]

[٣ب] [... ... ...]

[...] تعـ[ـليل ... ...] ما لا

[...] عنه ؛ فبَطَلَ ما تَعَلَّقوا به بُطْلَانًا

[بَيِّنًا] . ويَدُلُّ أيضًا على فسادِ اعتلا[لِهم

أنّه] قد ثَبَتَ أنَّ العلمَ والقدرةَ والإرادةَ

[وما] له تعلُّقٌ مِنَ الصفاتِ لا يَصِحُّ تعليلُ

[...] ، لأنّه لا يُمْكِنُ أن يكونَ متعلّقًا

[...] ، لأنَّ ذٰلكَ يُوجبُ تعلُّقَهُ بمتعلّقِهِ

[...] عدمه ولا لجنسِهِ وصفةٍ يَختَصُّ

[بها ...] في حالِ عدمِهِ وحالِ وجودِهِ

[وذٰلك] يُوجبُ تعلُّقَهُ بمتعلّقِهِ في حالِ عدمِهِ [... بنف]سه وتلكَ الصفة حاصلتانِ عِندَهم [في حـ]ـالِ عدمِهِ . وذٰلك مُحَالٌ .

ولا يَجُوزُ أن يُعَلَّلَ [الشيءُ] بكونِهِ مفعولًا وموجودًا ، لأنَّه [يشر]كُهُ في الفِعْلِيَّةِ والوجودِ وما لا تَعَلُّقَ [بمتع]لّقِهِ . ولا يقالُ : إنَّه متعلّقٌ بصفةٍ

[... ... ...]

[٤أ] وجوده ، كتحيُّزِ الجو[هرِ وكلّ] صفة [... ...]

بشرطِ الوجودِ ، لأنَّ تِلْكَ الصفةَ التي [...]

هي حاصِلَةٌ . ولا يَصِحُّ أن تُعَلَّلَ بحالٍ وبصفةٍ أُخرَى ولا بوجودِهِ وفِعْلِهِ ولا بمَعْنًى آخرَ ولا بِعَدَمِ مَعنًى ، فيجبُ أن يكونَ غَيْرَ معلولٍ ويجبُ أيضًا أن يكونَ كونُ السوادِ والجوهرِ جوهرًا وسوادًا غَيْرَ معلولٍ ، وإن لم يَكُنْ سوادًا لِمَحَلِّهِ في حالِ عدمِهِ ، وكما لم يجبْ أن يكونَ العلمُ مُتَعَلِّقًا بالمعلومِ في حالِ [...] لأجلِ ٱستحالةِ تعليلِهِ بعلَّةٍ ما .

وقَ[دْ] بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أنَّه لا يَجُوزُ أن يكونَ المؤثِّرُ في وجوبِ الحكمِ للشيءِ أَمْرَيْنِ ، لا تأثيرَ [لكلِّ] واحِدٍ منهما في إيجابِهِ ، إذا ٱنْفَرَدَ عن الآخرِ ؛ فيجبُ أيضًا لذٰلكَ بُطْلانُ قولِهم : إنَّ الجوهرَ إنّما يَتَحَيَّزُ والعلمَ إنّما يتعلَّقُ لصفتَيْنِ تَحْصُ[لانِ] لوجودِهما ، لأنَّ الصفتَيْنِ ، إذا ٱنفردتا [عن] الوجودِ ، أَ[خْ]رَجَتَا التحيُّزَ والتعلُّقَ و[...]

[٤ب] [... ... ...]

[... ...] فَهُمَا لذٰلكَ بالضَّمِ و[...]

[... أَوْلَى . و]قد أَشْبَعْنَا هٰذا

[الفصل وضَرَ]بْنَا له الأمثالَ مِن قَبْلُ ؛ فبَطَلَ

[بذٰلك] حجّة تعليلِ تعلُّقِ ما له تعلُّقٌ

[... أن يظنّ أنّه متعلِّقٌ بنفسِهِ و[... ...ك]ونه متعلِّقًا في حالِ عدمِهِ .

وإذا [كان ذٰلكَ] كذٰلكَ ، سَقَطَ ما قالوهُ سقوطًا [بَيِّنًا] .

باب الكلام في تفصيل الأسماء التي [تجـ]ـري على الموجودات دون المعدومات[١] [وما] تجري على المعدوماتِ دون [الـ]ـوجوداتِ وما يجري منها[٢] على [المعـ]ـدوم والموجود جميعًا وحكم ما نقوله في ذٰلك

[فما] يَختَصُّ به الموجودُ منها هو الذي

[٥أ] [وُضع لإفادَةِ الوجودِ ، فهو الذي لا]

يَجرِي إلَّا على موجودٍ ، وإن لم يَكُنْ [لإفادةِ]

الوجودِ ولا مَوْضُوعًا له ؛ فالأ[سماءُ على]

هٰذَيْنِ القسمَيْنِ . قولنا : موجودٌ و[... ...]

وكائنٌ ، إذا لم يُعْنَ به الكونُ في ا[لحالِ التي]

تَخْتَصُّ به الجواهرُ والأجسا[مُ ... وكذٰلكَ]

قولنا : شيءٌ ونفسٌ ، إذا لم نَعْنِ [به نفس]

الحياةَ والروحَ المتردِّدَة مع [... وقولنا :]

ذات وعين ، إذا لم نَعْنِ بالعينِ [... ...]

الناس وغيرها مِمَّا يتناولهُ [... ...]

مِنَ الأجسامِ المختصَّةِ بصفات [... ...]

به عين المتاعِ وعين الشيءِ و[كذٰلكَ]

القول : مفعولٌ ومُحدَثٌ ومخلوقٌ [... ...]

---

١ دون المعدومات : والمعدومات ، الأصل . للتعليق : هذه هي المجموعة الأولى التي تحدّثها عنها . يُنظَر هنا ١٣ .

٢ يعني الأسماء .

ومعمولٌ ومصنوعٌ ومبتدأٌ و[ما يَجْرِي]

مَجْرَى ذٰلكَ ، فإنَّها أسماءٌ للموجودِ [عينه وذاته]

لذٰلكَ يصيرُ وجودًا مخصوصًا ، لا [مِن]

حيثُ كا[ن القَ]ديمُ والباقي مو[جودًا ...]

[٥ب] [... ... ...][1]

١ ما يظهر من الكلمة الأخيرة حرف ميم وواو ونقطة إعجام سفليّة . لعلّها (مخلوقين) .

فصل

فأمّا [الأسماءُ] التي لا تَجري إلّا على الموجودِ ، وإن لم تَكُن [مَوْ]ضُوعَةً لإفادَةِ الوجودِ ، فنحو القولِ : مُتَحَرِّكٌ وساكِنٌ ومُؤَلّفٌ ومُفْتَرِقٌ وأَسْوَدُ وأَبْيَضُ وحَيٌّ وقادِرٌ وعالِمٌ ومدرِكٌ وما جَرَى مَجرَى ذٰلكَ ، وإنّما وَجَبَ أن لا تَجرِيَ هٰذِهِ الأسماءُ على الموجودِ مِنْ حيثُ لم يَجُزْ أن يُسمّها المُسَمّى إلّا لوجودِ معانٍ به مِنْ [حركةٍ] وسكونٍ وعلمٍ وقدرةٍ . ومُحَالٌ أن يَحْمِلَ [صفـ]اتِ معدومٍ ليس بشيءٍ أو معدومة [بعـ]دَ شيء على قولِهم ؛ فَوَجَبَ لذٰلكَ أن لا يَجْرِيَ شيءٌ منها ، وما كان بمثابَتِها إلّا على موجودٍ . ومِن هٰذِهِ الأسماءِ القولُ : مدرِكٌ ، لأنَّه لا يَجرِي إلّا على موجودٍ ، وإن لم يَكُنْ [مد]رِكًا لمَعْنًى يختصُّ ذاتَهُ .

وكذٰلكَ وَصْفُ [الـ]شيءِ بأنّه حَسَنٌ وقبيحٌ وعَدْلٌ وجَوْرٌ ، [فإنّه] لا يَجري إلّا على موجودٍ ، لأنَّه لا يَجري [٦أ] [إلّا على موجود ... ...] وليس له فعلُهُ ؛ فكذٰلكَ ما يُقالُ فـ[يه] : طاعةٌ ومعصيةٌ وما جَرَى مَجرَى ذ[ٰلكَ ، لا] يكونُ إلّا فعلًا يَقَعُ مِن فاعلِهِ على [موجودٍ] .

فصل

فأمّا ما يختصُّ ا[لمعدومَ] مِنَ الأسماءِ ، فنحو القولِ : معدومٌ و[مُنْتَفٍ و]مُنْتَقِضٌ وماضٍ وغَدٌ وأمْسِ ونحو [ذٰلكَ . و]ليس ممَّا يختصُّ به المعدومُ ويُفيدُ جهةَ المَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ وصفُ المق[دورِ بأنّه] مقدورٌ ووصفُ الواجبِ المستحقِّ [بأنّه] واجبٌ .

وكذٰلك قولُنا : محظورٌ ومبا[حٌ ، لا] أنَّ المقدورَ يكونُ مقدورًا للهِ ، تعالى ، في [حالِ] وجودِه ؛ فصارَ لذٰلكَ آسمًا يَجْرِي على ال[معدوم] والموجودِ ، وإنْ كانَ المختَصُّ بـ[...] وموجودٍ هو اللهُ ، تعالى ، وَحْدَهُ ، على ما [بَيَّنَّاهُ من] قَبْلُ .

وكذٰلكَ القولُ : واجبٌ ومستحقٌّ و[...][1]

[يقتضي أنّها تجري على موجود ...][2]

[٦ب] [... في] حالِ [حدوثِه] . وكذٰلكَ المباحُ والمحظورُ يَجرِي على الموجودِ في حالِ وجودِهِ وعلى المعدوم . وذاك أَجمعُ مباحٌ .

ولا مُعْتَبَرَ بِقَوْلِ القدريّةِ : إنَّ الإباحَةَ والحظرَ لا يَقَعُ إلَّا على مقدورٍ ، ولا يكونُ مقدورًا إلَّا في حالِ عدمِهِ ، لأنَّ هٰذا الأصلَ باطِلٌ لِمَا قُلناهُ مِنْ قَبْلُ .

---

١ لعلّ الكلمة غير الظاهرة بسبب اللاصقة (لازم) .

٢ هذا السطر الأخير بكماله غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

فصل

فأمَّا الأسماءُ الجاريةُ على الموجودِ والمعدومِ ، فنحو القولِ : معلومٌ وموجودٌ ومدلولٌ عليه ومخبرٌ عنه ومقدورٌ ومأمورٌ به ومنهيٌّ عنه ومذمومٌ وممدوحٌ ومُرَادٌ ومَكْرُوهٌ ، ونحو ذٰلكَ مِمَّا يَجْرِي على الموجودِ والمعدومِ ، ولا يَختَصُّ بأحدِهما ، وإنَّما كان كذٰلكَ لكونِ هٰذِهِ الأسماءِ جاريةً على المسمَّيَاتِ لِتَعَلُّقِ ما هو مُتَعَلِّقٌ بها مِنَ العلمِ والقدرةِ والإرادةِ و[الكر]اهةِ والمدحِ والذمِّ والدلالةِ والخبرِ ومثل هٰذِهِ] الأسماء التي لها متعلّقات [٧أ] [... ... ...] متعلّقاتها على المعدوم والموجودِ .

وهٰذِهِ جملةٌ في هذا البابِ كـ[افيةٌ] .

باب ما هو أوسع في تعلُّقِهِ من غيـ[ـره] وما يساويه وينقصُ عنه

فمِن هٰذِهِ الصفاتِ التي لها تعلُّقٌ [بغيرِه] أوسع وأعَمّ تعلّقًا مِنْ غيرِه ، ولا شيء [أكثر] شُمُولًا مِنْ تَعَلُّقِهِ ، وهو الظنُّ والخبرُ و[العلمُ] والجهلُ والتوهُّمُ ؛ فإنَّ هٰذِهِ الأسماءَ أَوْسَعُ الأشياءِ المتعلّقةِ تعلُّقًا [...] تتعلَّقُ بالموجودِ والمعدومِ وبجميعِ صـ[ـفاتِ] الموجوداتِ ، لأنَّ الظانَّ قد يظنُّ المعـ[ـدومَ] معدومًا ، كما يعلمُ العالمُ المعدومَ معد[ومًا] ، ويظنُّ الـ[...] موجودًا ويظنُّ صفات [...] **[٧ب]** [نفسيّة والمعنويّة] وما يَحْصُلُ بالفاعلِ وما يَجْرِي لا للنَّفْسِ ولا لِعِلَّةٍ ، إن كان مِنَ الصفاتِ ما هٰذِهِ سبيلُهُ .

وقد يتعلَّق الظنُّ بالمظنونِ على ما هو به تارةً وعلى ما ليس به أُخْرَى ، فهو مُخالِفٌ للعِلْمِ في تعلُّقِهِ ، لأنّه لا يتعلَّقُ بالمعلومِ إلَّا على ما هو به ، وإلَّا خَرَجَ عن كونِهِ علمًا ؛ فصارَ لذٰلكَ أَعَمَّ وأَوْسَعَ تَعَلُّقًا مِنَ العلمِ .

وكذٰلكَ الشكُّ قد يتعلَّقُ بالموجودِ وبالمعدومِ وبجميعِ صفاتِ الوجودِ ويكونُ شكًّا في الأمرِ على ما هو به وشكًّا في كونِهِ على ما ليس هو به ، فهو في ذٰلكَ كالظَّنِّ وأَوْسَعُ وأَعَمُّ مِنَ العلمِ في تَعَلُّقِهِ .

وكذٰلك الجهلُ ، لأنَّه لا يتعلَّقُ بالمعدومِ وبالموجودِ وبجميعِ صفاتِ الوجودِ وبجهلِ كَوْنِ الشيءِ على ما هو به وكونِهِ على ما ليس هو به ، فيعتقد [كونهـ]ـا في ما هي على الصفةِ أنّه ليس عليها **[٨أ]** وفي ما ليس عليها [...] ، فصارَ لذ[ٰلكَ] كالظَّنِّ والشَّكِّ ، وأعمّ في تعلّقِهِ مِنَ العدمِ [ومِنَ] الخبرِ ، لأنَّه يَتَعَلَّقُ بالموجودِ وبالمعدومِ ويكونُ خبرًا عنهما ، ويتعلَّقُ بجميعِ صـ[ـفاتِ] الموجودِ ، ويتعلَّقُ بالمخبرِ على ما هو به ، [إذا] كان صدقًا ، ويتعلَّقُ به على غير ما هو [به] ، إذا كان كذبًا ؛ فهٰذِهِ الأجناسُ أعـ[ـمّ] المتعلّقاتِ تعلُّقًا ، وهي متساوِيةٌ [في] تعلُّقِهَا ،

وممّا له تعلُّقُ العلمِ والدلالةِ وا[لخبر] الصدق .

وقد تتعلّقُ هٰذِهِ الصفاتُ بكلِّ مع[دوم] وموجودٍ ، غَيْرَ أنّها أَخصُّ في التعلُّقِ مِنَ ا[لظَّنِّ] والشَّكِّ والجهلِ والخبرِ المُطْلَقِ لأَجْلِ أنّ [العلمَ] والخبرَ الصدقَ والدلالَةَ لا تتعلّقُ بالمعلومِ والمخبرِ والمدلولِ إلّا بما هي[1]عليه ، وإلّا خرج كونُهُ علمًا وصدقًا ودلالةً ، لأنّ مِن حقِّ[ه أن] يكشفَ عمّا الأمرُ في نفسِهِ عليه و[إن لم يَكُنْ دليلًا عليهما ؛ فالدلالةُ لا يُمْكِنُ][2] **[٨ب]** [أن تكونَ خبرًا صد]قًا حتّى يَتَعَلَّقَ بالمخبرِ على ما هو به .

ويجبُ على هٰذا أن يكونَ الخبرُ الكذبُ في عُمُومِ تَعَلُّقِهِ كالظنِّ والشكِّ ، لأنّه يكونُ خبرًا عن المعدومِ وعن الموجودِ وعن جميعِ صفاتِ الموجودِ على ما ليس هو به ؛ فلا معلومَ مِن معدومٍ وموجودٍ إلّا ويَصِحُّ أنْ يَتَعَلَّقَ به الخبرُ الكذبُ على ما ليس [هو به . ومَـ]ـنْ زَعَمَ مِنَ المعتزلةِ أنَّ جنسَ العلمِ [والجهلِ] والظنِّ هو الاعتقادُ ، فالاعتقا[دُ] يكونُ علمًا ، إذا وَقَعَ على وجهٍ بأَنْ يَقَعَ [مِن] فاعلٍ عالمٍ بمعتقدِهِ أو عن نظرٍ وٱستدلالٍ ؛ وإن وقع جنسه لا كذٰلكَ ، لم يكن علمًا ؛ وإن لم يتناوَلِ المعتقدُ على ما ليس هو به ، كانَ جهلًا ؛ وإن تناولَهُ على ما هو به مِن فِعْلِ المعتقدِ عن غيرِ دليلٍ ، كان ظنًّا .

نقولُ أيضًا : إنَّ [الاعتـ]ـقادَ مِنْ أَعَمِّ ما له تَعَلُّقٌ ، لأنّه يتعلّقُ [بالمعدوم و]الموجودِ وجميعِ صفاتِ الحيِّ **[٩أ]** ويكونُ ٱعتقادًا للشيءِ على وجهٍ واحدٍ . قد بَيَّنّا نحنُ مِنْ قَبْلُ في الكلامِ في الصفـ[ـاتِ] حَدَّ العلمِ أنَّ العلمَ والجهلَ والشكَّ والـ[ـظنَّ] مختلفةٌ ، لا يَسُدُّ بعضُها مسدَّ بعضٍ ، وإنّما [صفة] ٱختلافها متضادَّةٌ ؛ فأغنى

---

١ هي : هو ، الأصل والتصحيح فوق السطر .

٢ هذا السطر الأخير ٱبتداء من كلمة (يكن) إلى نهايته ، شطره السفليّ غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

ذٰلكَ عن رَ[دِّهِ] ؛ فلم يَجُزْ أن نُثْبِتَ الاعتقادَ جنسًا ، يعمُّ الـ[علمَ و]الجهلَ والظنَّ ؛ فبَطَلَ هٰذا القولُ .

وأمَّا القدرةُ ، فإنَّها أَخَصُّ في النُّطْقِ من [...] والخبرِ الصِّدْقِ وغيرِ الصِّدْقِ مِن كلِّ ما [...] ، لأنَّها تَتَعَلَّقُ بما يَصِحُّ أن يَحْدُثَ ويَصِحُّ [أن] يُكْتَسَبَ وما لا يَصِحُّ ذٰلك فيه مِنْ موجو[دٍ و]معدومٍ ، فإنَّه لا يَجُوزُ أن يَتَعَلَّقَ به ؛ فلذا[لك] لا يجوزُ تعلُّقُها بالقديمِ وبالباقي وجَ[مْعِ] الضِّدَّيْنِ وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ ممَّا لا يَصِحُّ حـ[دوثُهُ] ولا ٱكتسابُهُ .

وما يَصِحُّ حدوثُهُ على [جنس] الشيءِ ، يَصِحُّ حدوثُهُ ولا يَصِحُّ ٱكتسابُهُ [...] نفي ذٰلك [...] مِنَ الأجسامِ والا[... **[٩ب]** و...] والإدراك وأمثال ذٰلكَ ممَّا لا يتعلَّقُ إلَّا بقدرةِ القديمِ ، تعالى ، فقط . وهي قدرةٌ على حدوثِهِ ومُتَعَلِّقَةٌ بهِ في حالِ عدمِهِ وحالِ حدوثِهِ .

والضَّرْبُ الآخرُ مِنَ الحوادِثِ يَصِحُّ ٱكتسابُهُ ، كالحركاتِ والسكونِ والإراداتِ والعلومِ وغيرِ ذٰلكَ مِنْ أفعالِ الجوارحِ والقلوبِ . وهٰذا ممَّا يَصِحُّ أن تَتَعَلَّقَ به قدرتانِ على وجهَيْنِ مختلفَيْنِ . قدرةُ القديمِ على ٱختراعِهِ وقدرةُ المحدثِ على ٱكتسابِهِ . ومعنى ذٰلك تعلُّقُها بالمقدورِ على الوجهِ الذي شرحناهُ مِن قَبْلُ في حَدِّ الكَسْبِ .

فصل

ولا نحتاجُ نحن أن نقولَ : إنَّ القدرةَ إنَّما تَتَعلَّقُ بما يَصِحُّ حدوثُهُ مِنْ جهةِ القادِرِ عليه ، لأنَّنا لا نُجَوِّز حدوثَ محدثٍ مِنْ قادرٍ عليه وحدوثَ شيءٍ آخرَ مِنْ غيرِ ذٰلك القادِرِ ، ولأنَّنا لا نُثْبِتُ [مُحْدِثًا] مُختَرِعًا إلَّا اللهُ ، عزَّ وجلَّ ، وَحْدَهُ . [١٠أ] والقدريَّةُ تُثْبِتُ مع اللهِ ، تعالى ، خالِقَيْنِ [يخلقانِ] كَخَلْقِهِ .

فلو قالوا : القدرةُ يجبُ أن تتعلَّقَ بما يَصِحُّ حدوثُهُ ، ولم يقولوا : مِنْ جهةِ القادِرِ عليه ، لَصَحَّ تعلُّقُ قدرةِ المحدثِ بما يَصِحُّ أن يَحْدُثَ مِنْ مقدوراتِ القديمِ ، تعالى ، وتعلُّقِ قدرةِ القديمِ بما يَصِحُّ أن يَحْدُثَ عندَهم مِنْ جهةِ العبادِ .

وذٰلك محالٌ ، لأنَّه لا يَصِحُّ عندَهم قدرةُ القديمِ ، تعالى ، على ما يَصِحُّ كونُهُ مقدورًا للعبدِ ، إذا أقدرَ العبد على إحداثِهِ أو لم يُقْدِرْهُ عليهِ . وٱحتاجوا أن يقولوا : مِنْ حقِّ القدرةِ أن تَتَعَلَّقَ بما يَصِحُّ حدوثُهُ مِن جهةِ القادِرِ عليهِ ، ولم نَحْتَجْ نحنُ إلى ذٰلكَ .

ولا يمتنعُ أن نشترطَ مِثْلَ هٰذا في قدرةِ الكَسْبِ ، فنقولُ : إنَّ مِن حقِّها أن تَتَعَلَّقَ بذٰلك مِنْ وجهَيْنِ . مِنْ جهةِ مَنْ هو كَسْبٌ له ، ومِنْ جهةِ مَنْ هو مُحْدِثٌ له ، لأنَّ قدرةَ العبدِ على الكسبِ لا تتعلَّقُ بِهِ لِصِحَّةِ كونِها كسبًا فقط ، لأنَّه لو صَحَّ ذٰلكَ ، لَصَحَّ تعلُّقُها بكلِّ كَسْبٍ ، وإن كان كسبًا [١٠ب] [لغيرِ] مَنِ القدرةُ قدرةٌ له . وذٰلك محالٌ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ في فصولِ القولِ في المخلوقِ وما نذكرُهُ مِنْ بَعْدُ في إبطالِ التولُّدِ ؛ فوجَبَ أن نقولَ : إنَّ مِنْ حَقِّ قدرةِ الكسبِ أَن تَتَعَلَّقَ [بما] يَصِحُّ ٱكتسابُهُ مِن جهةِ القادِرِ عليه .

فصل

وقدرةُ اللهِ ، تعالى ، مِنْ [حقِّ]ها أن تَتَعَلَّقَ بجميعِ أجناسِ الحوادِثِ [وجـ]ـميعِ أعيانِ المقدوراتِ وأنْ يقدرَ بها [مِن] كلِّ جنسٍ على ما لا نهايةَ لهُ ، وإن لم يَصِحَّ [أنْ] يفعلَ بها في كلِّ وقتٍ إلَّا عددًا مُتَنَاهِيًا . [وقد]رةُ العبدِ لا يَصِحُّ أن تَتَعَلَّقَ إلَّا بمقدورٍ [وا]حدٍ مِن كلِّ جنسٍ دُونَ مِثلِهِ وخلافِه و[ضِدِّ]ه على ما نُبَيِّنُهُ في كتابِ الاستطاعةِ [مِن] بَعْدُ ، إن شاءَ اللهُ .

فصل

فأمّا [الإراد]ةُ والكراهةُ ، فإنّهما لا يتعلّقانِ إلّا [بما] يَصِحُ حدوثُهُ أو حدوثُهُ وٱكتسابُهُ ويُعْتَقَدُ فيه صِحَّةُ ذٰلكَ ، وإن لم يَصِحَّ حدوثُ [١١أ] ما ٱعتقدَهُ ، لأنَّه إذا ٱعتقدَهُ في ما لا يَصِحُّ حدوثُهُ ولا ٱكتسابُهُ لِظَنِّهِ بِصِحَّةِ ذٰلكَ ، كان الظنُّ له بمثابةِ العلمِ بِصِحَّةِ حدوثِهِ وٱكتسابِهِ في وجودِ الدَّوَاعِي معه إلى فِعْلِ إرادةِ المعلوم ذٰلكَ مِنْ حالِهِ ؛ فهما لأجلِ ذٰلكَ أَخَصُّ في التعلُّقِ مِنَ العلمِ ، لأنَّهما يَتَنَاوَلَانِ ما يَصِحُّ ذٰلكَ فيه ويَتَنَاوَلَانِ ما لا يَصِحُّ ذٰلكَ فيه .

وهما أيضًا يَصِحُ تعلُّقُهما بما لا يَصِحُّ كونُهُ معلومًا ، لأنَّهما إذا تعلَّقَتَا بما يعتقدُ فيه صِحَّةُ الحدوثِ والاكتسابِ ، وإن كان ذٰلك مُحَالًا[١] فيه ، ٱستحالَ أن يكونَ هٰذا المرا[دُ و]المكروهُ معلومًا ، وإن كان مرادًا ومكر[وهًا] ، لأنَّه لو كان معلومًا ، لكانَ صحيحًا جا[ئزًا] ولجازَ حدوثُ ما يستحيلُ ، لأنَّ العلمَ لا يَتَعَ[لَّقُ] بالمعلومِ إلّا على ما هو به ؛ فصارا لذٰلكَ يَتَعَلَّقانِ بما لا يَصِحُّ تَعَلُّقُ العلمِ به . ويَتَعَلَّقُ العلمُ بالقديمِ والباقي ، وما يُعْلَمُ ٱستحالةُ حدوثِهِ ، وإنِ ٱستحالَ [١١ب] تَعَلُّقُ الإرادةِ والكراهةِ بما يَعْلَمُ العالِمُ ٱستحالَةَ حدوثِهِ .

فأمّا التَّمَنِّي ، فإنَّه يَتَعَلَّقُ بالمستقبلِ والماضي ؛ فيتمنَّى المُتَمَنِّي أن يكونَ الشيءُ المستقبلُ ويَتَمَنَّى أن لا يكونَ ما كانَ . ومُحالٌ تَمَنِّي الموجودِ في حالِ وجودِهِ وحالِ بقائِهِ . وقد يَجُوزُ تَمَنِّي عَدَمِ الوجودِ ؛ فأمّا تَمَنِّي وجودِهِ في حالٍ هو فيها موجودٌ ، فإنَّهُ مُحَالٌ .

---

١ محالًا : محال ، الأصل .

فصل

فأمَّا الندمُ ، فإنَّه لا يتعلَّقُ إلَّا بما يتقدَّمُ وقوعُهُ . وسواء عُدِمَ بَعْدَ وجودِهِ أو فرض صحَّة بقائِهِ ، فإنَّ الندمَ على وقوعِهِ حاصلٌ . ولا يَصِحُّ أن يندمَ النادمُ على الشيءِ في خلالِ حدوثِهِ ، لأنَّه إنَّما يَكْتَسِبُهُ في تِلْكَ الحالِ بالقَصْدِ والإيثارِ . وكيف يَنْدَمُ على فِعْلٍ ما هو مُؤْثِرٌ ومُخْتَارٌ لهُ ؟

فصل

وأمَّا الإدراكُ ، فإنَّه لا يَتَعَلَّقُ إلَّا بكائنٍ موجودٍ . ومُحَالٌ تعلُّقُهُ بمعدومٍ . وقد ذكَرْنَا مِنْ قَبْلُ في تفصيلِ أحوالِ المُدْرَكَاتِ [١٢أ] وإدراكاتِها وشروطِها في كتابِ المدركاتِ ما يُغْنِي عن ردِّهِ . وأَلْزَمْنَا القدريَّةَ صِحَّةَ إدراكِ المعدومِ في حالِ عدمِهِ ، كما يُدْرَكُ الموجودُ ، لأصولٍ لهم فاسدةٍ ، قد شَرَحْنَاهَا هناك .

فأمَّا الشهوةُ ، فإنَّها تَتَعَلَّقُ بما يَصِحُّ أن يُدْرَكَ ويَحْصُلَ الالتذاذُ بإدراكِهِ دون ما ليست هٰذِهِ حالُهُ .

والعجزُ لا يَصِحُّ أن يَتَعَلَّقَ إلَّا بما يَصِحُّ تَعَلُّقُ قدرةِ المكتسبِ به ، ولا يكونُ إلَّا عجزًا عن الكسبِ . ومُحَالٌ وجودُ عجزٍ عن الإحداثِ والخلقِ .

وهٰذِهِ جملةٌ مُنَبِّهَةٌ على تفصيلِ ما في هٰذا البابِ مِمَّا أَضْرَبْنَا عن ذِكْرِهِ ، وإنَّما عرض ذكر هٰذا الباب وما يَخْتَصُّ به الموجودُ منها وما يَخْتَصُّ به المعدومُ ، وإنَّ تحصيلَهُ يكشفُ عن ذٰلكَ ويُوضِحُهُ ، إن شاءَ اللهُ .

ثمَّ رَجَعَ بنا الكلامُ إلى فصولِ القولِ في المعدومِ [١٢ب] وهل له جاعِلٌ وفاعِلٌ ، يَفعَلُهُ معدومًا . وقد أَوْضَحْنَا في ما سَلَفَ بطلانَ ذٰلكَ و[أنَّه] لا يصحُّ أن يكونَ المعدومُ عِلَّةً ولَا معلولًا ، [ما] يُغنِي عن الإطالَةِ بِرَدِّهِ ، إن شاءَ اللهُ .

باب ذكر الوجوه التي تقتضي عدم المعدوم

[اَع]لموا أنَّ المعدومَ يكونُ معدومًا في [محـ]ـلّ لِوَجْهَيْنِ . أحدُهما أن يكونَ معدومًا [بد]لالةِ وجودِهِ ودخولِهِ تَحتَ قادرٍ ، [وذلك] نحو ٱجتماعِ الضِدَّيْنِ ووجودِ الجسمِ [في م]كانَيْنِ معًا ، ووجودِ جِسْمَيْنِ في مكانٍ واحدٍ معًا ، وٱنقلابِ الأجناسِ عمَّا هي عليه ، وٱنتفاءِ حدوثِ القديمِ وقِدَمِ المحدثِ ، ونفيِ ثانٍ مع اللهِ وأمثالِ ذٰلكَ ؛ **[١٣أ]** فهٰذا ونحوُهُ يكونُ أبدًا معدومًا ، مستحيلًا وجودُهُ . وليسَ ما يُحِيلُ وجودَ المعدومِ قَبْلَ وجودِهِ وبَعدَ عَدَمِهِ تَقَضّي وقتِهِ ، لأنَّه لا شيءَ مِنَ الحوادِثِ ، يَختَصُّ زمانًا بِعَيْنِهِ ، لا يَصِحُّ أنْ يفعلَ قَبْلَ حُضُورِهِ ولا بَعدَ تَقَضّيهِ وإحداثِهِ في غيرِ وقتِهِ على ما بَيَّنّاهُ مِن قَبْلُ ونُبَيِّنُهُ مِن بَعدُ ، إن شاءَ اللهُ .

والقسمُ الثاني مِنَ المعدوماتِ إنَّما يَنْتَفِي ويُعْدَمُ لعارضٍ ومانِعٍ ، يمنعُ مِنْ وجودِهِ ، لا لاستحالَةِ الوجودِ عليه ، وذٰلكَ نَحْوَ وُجُوبِ عَدَمِ الجوهرِ[١] عِندَ عَدَمِ حـ[ـدوثِ] أعراضِهِ ، وعَدَمِ العرضِ عِندَ عَدَمِ مَحَلِّهِ ، وعدمِ صفاتِ الحيِّ وأضدادِها عِندَ عَدَمِ الحياةِ ، وعَدَمِ كلِّ شيءٍ مُضَمَّنٍ وُجُودُهُ بوجودِ غيرِهِ ومشروطٍ به عِندَ عَدَمِ شرطِهِ وما وجودُهُ مُضَمَّنٌ به .

وليس تَحتَ عَدَمِ ما عُدِمَ شرطُهُ لاستحالةِ وجودِهِ ، لكن لِعَدَمِ ما هو شرطٌ في وجودِهِ ؛ **[١٣ب]** ولو وُجِدَ ، لَصَحَّ وجودُهُ . والتعبيرُ عمَّا وجودُهُ مشروطٌ لوجودِ غيرِهِ بأنَّه شرطٌ وأَوْلَى مِنَ القولِ بأنَّه محتاجٌ إليه ، لأنَّنا قد بَيَّنّا مِنْ قَبْلُ أنَّ الحاجةَ إنَّما تُسْتَعْمَلُ مع ما يَصِحُّ الغِنَى عنه ، وأنَّه محالٌ وجودُ المشروطِ مع عدمِ الشرطِ في كلِّ حالٍ ، فلم يَجُزْ أن يُقَالَ : إنَّهُ محتاجٌ إليه على التحقيقِ ، وإنْ قِيلَ ذٰلكَ أحيانًا .

---

١ الجوهر : الجواهر ، الأصل .

فصل

وقد يُعْدَمُ الشيءُ المُخْتَصُّ بمكانِهِ بوجودِ ضِدٍّ له فيهِ . لو لم يَقَعْ ، لَوُجِدَ مِنَ الألوانِ وغيرِها التي يعدمُ كلُّ شيءٍ منها مِنَ المحلِّ عِندَ وجودِ ضدِّهِ أو قد يجبُ عَدَمُ الأفعالِ في الأَزَلِ ، لا لاستحالَةِ خروجِها إلى الوجودِ ، ولٰكن إيجاب ذٰلكَ لِعَدَمِهَا .

ولو قِيلَ في هٰذا : إنَّ عدمَهُمَا في الأزَلِ إنَّما هو لاستحالَةِ وجودِها بهِ ، لأنَّ ذٰلكَ يُخْرِجُهَا عن الحدوثِ ويُلْحِقُهَا [١٤أ] بالقدمِ ، وذٰلكَ محالٌ ، لم يَكُنْ بعيدًا ، وإنّما نريدُ بقولِنا أحيانًا : إنّها معدومةٌ في الأزلِ ، لا لاستحالَةِ وجودِها ، أنَّه لا يستحيلُ وجودُها بَعدَ الأزلِ وعلى وَجْهٍ ، إذا وُجِدَتْ عليه ، كانت محدثةً . ولا نعني أنَّه يَصِحُّ وجودُها في الأزلِ مَعَ العلمِ بأنّها حوادِثٌ .

وقد يُعْدَمُ المعدومُ لعدمِ القدرةِ عليه ولِعَدَمِ القادِرِ أيضًا عليه ، لأنَّ عدمَ القدرةِ عليه يوجبُ تَعَذُّرَ وقوعِهِ وعَدَمَ القادرِ عليه يوجبُ عَدَمَ قدرتِهِ ، وفي عَدَمِهِمَا عَدَمُ الفعلِ .

وقد يُعْدَمُ مقدورُ القديمِ مع وجودِ القدرةِ عليهِ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُرِيدٍ لوجودِهِ . ولو فُرِضَ كونُهُ مريدًا له ، لَوَقَعَ مِنهُ .

وقد يُعْدَمُ الفعلُ لوجودِ العلمِ بأنَّه لا يُفعلُ ، والخبرُ الصِّدْقُ عَنْ[١] أنَّه لا يُفْعَلُ ، لأنَّه لو وُجِدَ مع العلمِ بأنَّه لا يُوجدُ ، لَوَجَبَ قَلْبُ العِلْمِ والخَبَرِ . وذٰلكَ محالٌ .

[١٤ب] ولٰكن يَصِحُّ مع هٰذا أن يُقَالَ : إنَّه يَصِحُّ وجودُ ما عَلِمَ اللهُ أنَّه لا يُوجَدُ ، على أنَّه لو وُجِدَ ، لكانَ عالِمًا بأنَّه يُوجَدُ ، ولم يَكُنِ العلمُ بأنَّه لا يُوجَدُ سابقًا على ما نُبَيِّنُهُ في بابِ القولِ بالبدلِ . وحالُ وجودِ معدومٍ لاستحالَةِ وجودِهِ وما هو معدومٌ

---

١ عن : على ، الأصل مع تصحيح في الهامش الأيمن ، آخره لفظ (صح) .

لعارضٍ . يَمْنَعُ مِنْ وجودِهِ ، متساويةٌ في العدمِ ، وإنّما يفترقانِ في إمكانِ وجودِ أحدِهما وامتناعِ ذلكَ في الآخرِ ؛ فيجبُ ضَبْطُ ذلكَ .

وقد بَيَّنَّا مِن قَبْلُ أنَّ عدمَ المعدومِ لا يَتَعَلَّقُ بِجَعْلِ جاعلٍ ، فَعَلَهُ معدومًا ؛ فأغنَى عن إعادتِهِ .

فصل

وكذٰلك ، فإنَّه محالٌ تعليلُ عدمِ المعدومِ بعلَّةٍ في نفسِهِ ، لأنَّه ليس بِنَفْسٍ ، ولأنَّه لو كان نَفْسًا ، وعُلِّلَ عدمُهُ بنفسِهِ ، لم يجز وجودُهُ ما دامتْ نفسُهُ . وذٰلك محالٌ .

ولا يَصِحُّ تعليلُ [١٥أ] عَدَمِهِ بعلَّةٍ معدومةٍ ولا موجودةٍ لِمَا قد بَيَّنَّاه سابقًا . ولا يَصِحُّ تعليلُهُ بفاعلٍ جَعَلَهُ معدومًا . وكلُّ ما يُعَلَّلُ به عَدَمُ الشيءِ ، فإنَّه مُنْتَقِضٌ فاسِدٌ ، فصارَ ذٰلكَ مِن بابِ ما لا يُعَلَّلُ .

ومعنى قولِنا : إنَّ القديمَ ، تعالى ، قادِرٌ على إعدامِ ما لهُ ضِدٌّ ، أنَّه قادِرٌ على فِعْلِ ضِدِّه . وإذا قلنا ذٰلكَ في ما لا ضِدَّ له مِنَ الجواهرِ والأجسامِ ، فإنَّما نعني بذٰلكَ أنَّه يَصِحُّ منهُ أنْ لا يَفْعَلَ لها بقاءً ، فَتَنْتَفِي وتُعدم أو لا يَفعلَ فيها كونًا ، فَتُعدم عندَ ذٰلكَ .

فصل

والمعدوما[تُ] كُلُّهَا تَنْقَسِمُ خمسة أقسامٍ ، فقِسْمٌ منها لم تَكُنْ قطّ ولا هو كائنٌ ولا يجوزُ أن يكونَ ، وهو المُحَالُ المَعْنَوِيّ دونَ اللُّغَوِيّ ، وهو الذي يستحيلُ ويمتنعُ وجودُهُ ممَّا قد ذكرناهُ مِن قَبْلُ .

والثاني معدومٌ لم يَكُنْ قطّ ولا هو كائنٌ اليوم وسيكونُ في المستقبلِ ، نحو القيامةِ [١٥ب] والحَشْرِ والنَّشْرِ وكلّ ما عَلِمَ اللهُ ، سبحانهُ ، وأَخْبَرَ أنَّه يكونُ مِنْ مَقْدُورَاتِه .

والثالثُ معدومٌ لم يَكُنْ قطّ ولا هو كائنٌ ولا يكونُ في المستقبلِ ، وهو ممَّا يَصِحُّ كونُهُ ، وهو ردُّ أهلِ الجنَّةِ والنارِ إلى الدنيا ، وخَلْقُ مثل العالمِ ، وأمثال ذٰلكَ . وهٰذا مفارقٌ للمحالِ ، لأنَّه مقدورٌ كونُهُ ، وإنْ كان ممَّا لا يكونُ .

والرابعُ معدومٌ الآنَ ، وقد كان موجودًا من قَبْلُ ، ويُمْكِنُ أن يُعَادَ ويُوجَدَ بزمنٍ تقدَّمَ ، وهو كلُّ ماضٍ ومَنْقَضٍ مِنْ أفعالِ اللهِ ، تعالى ، الباقي منها وغير الباقي ، وأكساب خلقِهِ التي كانت وتَقَضَّتْ .

والخامسُ معدومٌ لم يَكُنْ ولا هو كائنٌ ويُمْكِنُ أن يكونَ في المستقبلِ ويُمْكِنُ أن لا يكونَ ولا ندري نحنُ أَيَكُونُ أم لا يكون ، نحو ثروةِ الفقيرِ وفَقْرِ الغنيّ وكلّ ما لا نعلمُ أَيَكُونُ أَمْ لا يَكُونُ . والشكُّ في ذٰلك داخلٌ [١٦أ] علينا دونَ اللهِ ، تعالى . وكلُّ هٰذه المعدومات ، مع ٱختلافِ ما ذَكَرْنَا مِنْ أحكامِها ، متساوية الحالِ في كونِها معدومةً ، لأنَّ العدمَ حاصلٌ لجميعِها على وتيرةٍ واحدةٍ .

وهٰذه جملٌ كافيةٌ في هٰذا البابِ مقنعةٌ ، إن شاءَ اللهُ .

وإذا ثَبَتَ بجميعِ ما قدَّمناهُ كَوْنُ جميعِ أَعْيَانِ الحوادِث وأجناسِهما أعيانًا وأجناسًا

متَّفقةً ومختلفةً ، وبحقائِقِهِمَا التي هي عليها حادثة كذٰلكَ ، كما أنَّ وجودَها حادثٌ متجدِّدٌ .

وكنَّا قد اتَّفَقْنَا على أنَّه لا بُدَّ للمحدَثِ مِنْ مُحْدِثٍ ، وأَوْضَحْنَا الأدلَّةَ على ذٰلكَ مِنْ قَبْلُ . وثَبَتَ بالقَطْعِ وما قدَّمناهُ مِنَ الأدلَّة أنَّ مُحْدِثَ الأفعالِ المحكمةِ يجبُ كونُهُ عالِمًا بحقيقةِ ما يُحْدِثُهُ ، والفرق بين كلِّ شيءٍ منهُ وبينَ غيرِهِ ، وقاصد إلى خلقِهِ دونَ خَلْقِ مثله وخلافه وضدّه الذي جميع ذٰلكَ تحت قدرتِهِ ، تعالى ، وَجَبَ لذٰلكَ [١٦ب] أن يكونَ الخالِقُ لعلومنا المكتسبةِ وإراداتِنا والظنِّ والجهلِ والشكِّ وأجناسِ أفعالِ الجوارحِ والقلوبِ هو اللهُ ، تعالى ، المحيطُ عِلْمًا بذٰلكَ دُونَ العبدِ الذي لا يعلمُ حقائقَ ذٰلكَ ولا يُفَرِّقُ بَينَ النظرِ والفكرِ وبَينَ العلمِ والجهلِ اللَّذَيْنِ يَفْعَلُهُمَا ولا يَفْصِلُ بَينَ الاعتمادِ والحركةِ ، لأنَّه لو جازَ أن يكونَ مخترِعُ ذٰلكَ أَجْمَعَ غَيْرَ عالِمٍ بحقيقةِ كلِّ شيءٍ مِنهُ وما بهِ انفصلَ مِنْ مخالِفِيهِ ، وجازَ أيضًا عِندَهم حدوثُ الأفعالِ ووجودها وتقدّمِ بعضِها على بعضٍ مِنْ غير عالِمٍ بذٰلكَ أَجْمَع ، لم يَأْمَنْ أن يكونَ صانِعُ العالَمِ ، تعالى ، خالقًا لجميعِ أجناسِ مقدوراتِهِ على ما هي عليهِ مِنْ حقائِقِهَا وأجناسِها ، وهو غير عالِمٍ بشيءٍ مِن ذٰلك ، بل كانَ لا يُنْكَرُ أن يكونَ مُوجِدًا لها ، وإنْ لم يكنْ عالِمًا بوجودِها وتقدُّمِ بعضِها على بعضٍ في الوجودِ [١٧أ] ومُرَتِّبًا لها ، وإنْ لم يكنْ عالِمًا بِتَقَدُّمِهَا وترتيبِ وجودِها ، بل وجودُ هٰذِهِ الأجناسِ وترتيبُها في التقدُّمِ والتأخُّرِ أَقْرَبُ أنْ يَقَعَ مِن غيرِ عالِمٍ بذٰلكَ على قولِهم مِنْ حيثُ قالوا : إنَّ النائمَ والسَّاهِيَ يَفْعَلَانِ مَعَ الغَلَبَةِ وبُطلانِ سائرِ العلومِ ما لا يَعْلَمانِ وُجودَهُ وَتَقَدُّمَهُ وتَأَخُّرَهُ ، وهٰذا يُؤَدِّي إلى أنَّه لا سبيلَ ولا طريقَ إلى العلمِ بكونِ أحدٍ مِن قديمٍ أو محدثٍ عالِمًا .

وإذا بطلَ ذٰلكَ ، ثَبتَ أنَّ مخترعَ أجـ[ـناسِ][1] أفعالِ العبادِ على حقائِقها هو اللهُ ، تـ[ـعالى] ، العالمُ بذٰلكَ والقاصِدُ إليه دُونَ العبدِ [الذي] يفعلُ الجهلَ والظنَّ ويعتقدُهُ علمًا و[يُعمِلُ] الفِكْرَ في الشيءِ ويحسبُهُ[2] نظرًا . وهٰذا [واضحٌ] ، لا إشكالَ فيه .

فإن قالوا : فيجبُ أن يَدُلَّ تأَتِّي الفِعْلِ على حسبِ قَصْدِ المُكْتَسِبِ على أنَّه هو الفاعلُ له ؛ فقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ في غيرِ موضعٍ أنَّ هٰذِهِ مطالبةٌ بغيرِ الدليلِ ، وهي [١٧ب] ساقطةٌ في النظرِ وبمثابةِ قَوْلِ مَنْ قالَ : إذا كان الفعلُ المُحْكَمُ دالًّا على عِلْمِ فاعلِهِ ، وَجَبَ أن يكونَ المُتَبَّجُ منه دالًّا على جَهْلِهِ .

وإذا كان الدليلُ على حَدَثِ الأجسامِ أنَّها غَيْرُ خاليةٍ مِن الحوادِثِ ، وَجَبَ قدمُ العرضِ لخُلُوِّهِ منها ، في أمثالِ هٰذا ، ممَّا قَدِ ٱتُّفِقَ على فسادِهِ ، فَسَقَطَ ما طالَبُوا به ، ولأنَّا قد بَيَّنَّا أنَّه ، وإنْ وَقَعَ الفعلُ أحيانًا موافقًا لِقَصْدِ فاعلِهِ وكونِهِ على ما ٱعتقدَهُ ، فلم يكُنْ يقصدُهُ ، لأنَّه يَقْصِدُ أحيانًا إلى إيقاعِ ما يعتقدُ كونَهُ على وجهٍ ، فيقعُ بخلافِ قَصْدِهِ وما ٱعتقدَهُ . ومِنْ حَقِّ الخالِقِ القادِرِ على الإبداعِ أنْ يَتَأَتَّى لهُ خَلْقُ جميعِ ما يَقْصِدُهُ ويَعْلَمُهُ على وَجْهِ ما قَصَدَهُ وعَلِمَهُ ؛ فَبَانَ بذٰلكَ سقوطُ ما قالوهُ .

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب لاصقة عليه . كذلك الأمر مع المواضع الأربعة التالية الموضوعة بين حاصرتين هنا أعلاه ، ممّا يغني عن التنبيه عليه في محلّه .

٢ ويحسبه : ويُخمنه ، الأصل .

علّة لهم أخرى [١٨أ] في نفي خلق الأفعال التي هي أعمال العباد

قالوا : ويدلُّ على ذٰلكَ أنَّه لو جَازَ وصَحَّ منه خلقُ الكفرِ والضَّلَالِ والقبائح ، لجاز و[صَحَّ] منه إظهارُ المعجزاتِ على الكذَّابِينَ ، لِيُضِلَّ بذٰلكَ عن الدِّينِ ، لأنَّ إضلالَهُ بذٰلكَ زائدٌ على إضلالِهِ بإظهارِ المعجزاتِ على الكَذَّابِينَ ؛ فلمَّا أَجْمَعَ المسلمونَ على إبطالِ كلِّ مذهبٍ يؤدِّي إلى الشكِّ في المعجزاتِ وإبطالِ النبوَّاتِ ، بطلَ ما قلتُمُوهُ .

يُقالُ لهم : إنَّا لسنا نمنعُ مِن إظهارِ المعجزاتِ على الكَذَّابِينَ لِقُبْحِ ذٰلكَ مِن فعلِهِ ، لو وَقَعَ مِنهُ ، لأنَّهُ مُحَالٌ وقوعُ قبيحٍ مِنهُ على ما بَيَّنَّاهُ . وإنّما لم يَجُزْ ذٰلكَ ، لأنَّ في إظهارِها على الكَذَّابِينَ إيجابَ عجزِهِ عن أنْ يدلَّ على صِدْقِ الصادِقِينَ في دعوى النبوَّةِ مِنْ حيثُ نُقِيمُ الدلالَةَ في إثباتِ النبوَّاتِ [١٨ب] وأحكامِ المعجزاتِ على أنَّه لا دليلَ على إثباتِ النبوَّاتِ إلَّا الآيات المعجزة .

وإذا ثبتَ ذٰلكَ بما نصفهُ ، لم يَجُزْ إظهارُها على الكذَّابِينَ لِمَا يُؤَدِّي ذٰلكَ إليه مِن عجزِهِ ، تعالى ، عن الدلالةِ على صِدْقِ الصَّادِقِينَ . ومحالٌ منهُ فِعْلُ ما يُؤَدِّي إلى العجزِ عن بعضِ المقدوراتِ .

فصل

فإن قالوا : إنَّ قولَكم بجوازِ خَلْقِهِ الكفرَ والضلالَ يوجِبُ عليكم جوازَ إظهارِها على الكذَّابِينَ ، وإن أدَّى [ذٰلكَ إ]لى[1] عجزِهِ ، فإمَّا أن قد تمَّ قولُكُمْ أو تركتُمُوهُ ، [فبمث]ابةِ الباطلِ .

يُقالُ لهم : منْ أينَ [عَلِمْ]تُمْ أنَّ قولَنا يُوجِبُ ذٰلكَ بضرورةٍ أم بدليلٍ ؟ [فإنِ] ٱدَّعوا الضرورةَ ، أُمْسِكَ عنهم . وإنْ قالوا بدليلٍ ، وهو قولُكم : إنّه يخلقُ الضلالَ ، وإظهارُ المعجزاتِ على الكذَّابِينَ ضَرْبٌ مِنَ الضلالِ ، ولا فَرْقَ بَينَ الضَّلَالَيْنِ ، فيُقالُ لهم : إنّما كان يجبُ ما ظَنَنْتُمْ ، لو قلنا : إنَّه إنّما صَحَّ منهُ خَلْقُ [١٩أ] الكفرِ وضروبِ الضلالِ لكونِهِ ضلالًا ، فكانَ ذٰلكَ ٱعتلالًا ، يوجبُ خَلْقَ كلِّ ضلالٍ . ونحن لم نقلْ ذٰلكَ ، وإنّما نُجيزُ مِنْ خلقِهِ الضلالَ والهدايَةَ ما لا يُؤَدِّي خلقُهُ إلى تعجيزِهِ عن بعضِ المقدروات أو خروجِهِ ، تعالى ، عن بعضِ ما هو عليه مِنَ الصفاتِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وكانَ في إظهارِها على الكذَّابِينَ إيجابُ تعجيزِهِ عن الدلالةِ على صِدْقِ الصادقين ، ٱفْتَرَقَ حكمُ الضلالَيْنِ ؛ فلم يلزمْ ما قُلتُم .

ويُقَالُ لهم : لو وَجَبَ ما قُلتُم ، لَوَجَبَ ، إذا أَقْدَرَ اللهُ ، تعالى ، العبادَ على بعضِ الضَّلالِ ، وهو الكفرُ وٱعتقادُ الجهالاتِ والخطأ ، أن يُقْدِرَهُمْ على إظهارِ المعجزاتِ على الكذَّابِينَ وأن يَفْعَلَ ، تعالى ، كُلَّ حَسَنٍ وصَلَاحٍ ، عَلِمَ وأَخْبَرَ أنَّه لا يفعلُهُ ، لأنَّه حَسَنٌ وصلاحٌ ، كالذي عَلِمَ أنَّه يفعلُهُ ؛ فإنْ مرُّوا على ذٰلكَ ، ظَهَرَ أمرُهم ؛ وإنْ أَبَوْهُ وقالوا : قد دَلَّ الدليلُ على ٱستحالَةِ [١٩ب] إقدارِ العبادِ على هٰذا الضربِ مِنَ الضلالِ ، فلم يَجُزْ أنْ يُقَاسَ على إقدارِهم على غيرِه مِنَ الضَّلَالِ ،

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب لاصقة عليه . كذلك الأمر مع المواضع التالية الموضوعة بين حاصرتين هنا أعلاه ، ممّا يغني عن التنبيه عليه في محلّه .

يقالُ لهم : قولُنا وقولُكم بأنّه ، سبحانَهُ ، مُقْدِرٌ على الضَّلالِ يوجبُ[١] عليكم إقدارَهُ على كلِّ ضلالٍ بِحَقِّ إلْزامِكُمْ لنا ما ألزمتُمُوهُ ، فيجبُ أنْ تقولوا بذٰلكَ ، وإلّا فاتركوا القولَ بأنْ يُقْدِرَ العبادَ على الكفرِ والضلالِ . ولا مخرجَ من ذٰلكَ .

ويقالُ لهم : وكذٰلكَ ، فإنَّهُ قد دَلَّتِ الدلالةُ على استحالَةِ إظهارِ المعجزاتِ على الكذَّابينَ لإيجابِهِ ما ذَكَرْنا ، ولم تَدُلَّ دلالةٌ على استحالَةِ خَلْقِهِ الضلالَ ؛ فلم يجبْ قياسُ أَحَدِ الضَّلالَيْنِ على الآخرِ .

وكذٰلكَ ، إنْ قالوا : ليس في فِعْلِهِ الحَسَنَ والصلاحَ اللَّذَيْنِ عَلِمَ وأَخْبَرَ أنَّه يفعلُهما إيجابٌ لِتَجْهِيلِهِ وتكذيبِهِ في خبرِهِ ، وفي فعلِ ما أَخْبَرَ أنَّه لا يفعلُهُ منهما [٢٠أ] إيجابٌ لِتَجْهِيلِهِ وتكذيبِهِ في خبرِهِ وفي فعلِ ما أَخْبَرَ أنّه لا يفعلُهُ ؛ فافترَقَ الأَمْرانِ .

قيل لهم : قولُكم : إنَّه يفعلُ الحَسَنَ والصلاحَ يوجبُ عليكُم أنْ يَفْعَلَ مِنْ ذٰلكَ ما عَلِمَ وأَخْبَرَ أنَّه لا يفعلُهُ ، فإمَّا أن قد تمَّ قولُكم أو تَرَكْتُم القولَ بأنَّه يفعلُ الحَسَنَ والصلاحَ .

---

[١] يوجب : يجب ، تصحيح في الهامش .

فصل

ويقالُ لهم : قد قال كثيرٌ مِنْ أهلِ الحقِّ : إنَّ إظهارَ المعجزاتِ على الكذَّابِينَ في دعوى النبوَّةِ ليسَ بمقدورٍ لهُ ، سبحانَهُ ، ولا لِغَيْره ، وإنَّه ممَّا يستحيلُ تَنَاوُلُ القدرةِ لهُ ، وخَلْقُ ما عَدَا ذٰلكَ مِنَ الضلالِ والقبائح مقدورٌ لهُ عِندَنا وعندكم ؛ فكيفَ يَلْزَمُ على فِعْلِ ما يَصِحُّ كونُهُ مقدورًا فِعْلُ ما ليس بمقدورٍ ؟

ونحنُ نذكرُ في بابِ إثباتِ النبوَّاتِ الكلامَ في هٰذا الفصلِ وقولَ مَنْ قالَ : إنَّ ذٰلكَ مقدورٌ ، ونُبَيِّنُ الواجبَ في ذٰلكَ ، إن شاءَ اللهُ .

فصل

فإن قالوا : [٢٠ب] كونُ المعجزِ أَظْهَرُ دلالةً على صِدْقِ مُدَّعِي الرسالةِ ليس بأَمْرٍ حادِثٍ ولا مِمَّا يَدْخُلُ تحتَ القدرةِ ، فلا وَجْهَ لقولِكُمْ : إنَّه لو أَظْهَرَ المعجزاتِ على الكذَّابِينَ ، لوجَبَ عجزُهُ عن الدلالةِ على صِدْقِ الصادقِينَ .

يقالُ لهم : إنَّ مرادَنا بقولِنا : إنَّه قادِرٌ أن يَدُلَّ على صِدْقِ مدَّعِي الرسالةِ أنَّه قادِرٌ على إحداثِ ما إذا وَقَعَ على وجهٍ ، دَلَّ بحدوثِهِ كذٰلكَ على صِدْقِ مُدَّعِي النبوَّةِ . وهٰذِهِ حالُ كلِّ شيءٍ يُدَّعَى أنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، قادِرٌ عليه[١] من كونِهِ قادرًا على ما إذا فَعَلَهُ ، دَلَّ على عِلْمِهِ وقَصْدِهِ ، وما لو فَعَلَهُ ، دَلَّ بهِ عندكم على ظُلْمِهِ وحاجتِهِ ، وأنَّه قادِرٌ على فِعْلِ لُطْفٍ في فِعْلِ الإيمانِ ولُطْفٍ في فِعْلِ الكفرِ وقادِرٌ على الدلالةِ على حدثِ الأجسامِ وعلى ما يقالُ : إنَّهُ ، إذا وُجِدَ ، كان دليلًا .

ولسنا نعني بذٰلكَ أنَّ كونَ الفعلِ [٢١أ] دالًّا على العلمِ وعلى العدلِ والإحسانِ وعلى حدوثِ الأجسامِ أنَّ كونَهُ دليلًا على ذٰلكَ أمرٌ يَحْدُثُ ويتناولُهُ القدرةُ ، ولا أنَّ كونَ الفعلِ لطفًا في الحُسْنِ أو القُبْحِ مقدورٌ ومفعولٌ ، وإنَّما معنى ذٰلكَ أنَّه قادِرٌ على ما إذا حَدَثَ على وجهٍ ، كان لطفًا ودليلًا ، ولذٰلكَ هو قادِرٌ على ما إذا فَعَلَهُ على وجهٍ ، كان دليلًا على الصدقِ ؛ فإذا فُعِلَ على ذٰلكَ الوجهِ على يدِ كاذِبٍ ، خَرَجَ عن كونِهِ قادرًا على ما لو فَعَلَهُ ، لكانَ دليلًا على الصدقِ . وما أدَّى إلى ذٰلكَ باطِلٌ مع العلمِ بوجُوبِ كونِهِ قادرًا على إحداثِ ما يجبُ ، إذا وُجِدَ ، أن يكونَ دليلًا على الصدقِ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، بطَلَ ما قالوهُ .

---

١ عليه : هي إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل ، لكنّها غير ظاهرة بسبب اللاصقة .

فصل

فإن قالوا : ما أنكرتُم أن لا يكونَ قادرًا على فعلٍ ما لو وَقَعَ على وجهٍ ، لَدَلَّ على صدقِ مُدَّعِي الرسالةِ ؟ وما ذٰلكَ الوجهُ [٢١ب] الذي تُشِيرُونَ إليهِ ؟

قِيلَ لهم : ليس هٰذِهِ المطالبةُ مِن مُطَالَبَاتِ أهلِ المِلَلِ ومُثْبِتِي النبوّاتِ بعضهم لبعضٍ ، وإنَّما هي مِن مطالباتِ البراهِمَةِ ومُبْطِلِي النبوّاتِ ؛ فهي مُتَوَجِّهَةٌ على كلِّ مِلِّيٍّ ويلزمُهُ الجوابُ عنها .

وأنتم ، فإنَّما ٱدَّعيتُم أنَّ قولَنا بخلقِ الضلالَ يوجبُ جوازَ إظهارِها على الكذَّابِينَ ، فيجبُ أن تَتَشَاغَلُوا بإيرادِ إيجابِ ما قلناهُ لذٰلكَ علينا وأنْ تَعْدِلُوا عَنِ التمويهِ والتعلُّقِ بمطالبةِ البَرْهَمِيِّ بإثباتِ النبوّاتِ ؛ فإنَّه عَجْزٌ منكم .

ويُقَالُ لهم : إنَّ الوجهَ الذي إذا فُعِلَتْ عليه ، دَلَّتْ على صدقِ مُدَّعِي الرسالةِ ، إنَّما هو وُقُوعُهَا على وجهِ خَرْقِ العادةِ وكونُهُ ، تعالى ، مُنْفَرِدٌ بالقدرةِ على إحداثِ جنسِها أو الوَجْهِ الذي تقعُ عليه دُونَ خَلْقِهِ وأن تكونَ متعلِّقةً بدعوى النبوّةِ ومطابقةً لها غَيْرَ [٢٢أ] ظاهرةٍ في مناقضَتِهَا على ما نُبَيِّنُهُ ونَشْرَحُهُ في شَرْطِ المعجزاتِ عِندَ ذِكْرِنا لثبوتِ النبوّاتِ ؛ فإذا أَحْدَثَهَا القديمُ وصادَفَ حصولُها وقوعَها على هٰذِهِ الوجوهِ ، عَلِمْنَا ضرورةً قَصْدَ فاعِلِها مَعَ العلمِ بأنَّه ، تعالى ، عالِمٌ بأنَّه يُظْهِرُهَا على يَدِهِ مفارقةً لِدَعْوَى مُدَّعِي الرسالةِ عليه .

هٰذا أمرٌ نَعْلَمُهُ ضرورةً مِن قَصْدِ كلِّ فاعلٍ لما يعلمُ أنَّه قَدِ ٱدّعى عليه أنَّه دلالةٌ مِن جهتِهِ على صدقِ مَنْ يدَّعي وأنَّه جارٍ مَجرَى تصديقِهِ بالقولِ : هذا صاحِبِي ورسولي . ولذٰلكَ وجَبَ عِلْمُنا بتصديقِ مَنِ ٱدُّعِيَ عليهِ مثلًا أنَّه مُوَكَّلٌ لغيرِهِ ومُرْسَلٌ له ، لأنَّ مدَّعِيًا لو قال : زيدٌ هٰذا مُوَكِّلي ومُرْسِلٌ لي إليكم في كذا وكذا ، ودليلُ ذٰلكَ تصديقهُ لي بفعلِ ما أقولُ لهُ : ٱفْعَلْهُ ، ثمَّ قال : إنْ كُنتَ تعلمُ أنّي صادِقٌ

عليكَ بأنَّكَ مرسَلٌ لي ، فَقُمْ وٱرْكَبْ وَٱعْتَمّ وٱكْتُبْ . لذٰلكَ ، ففعلُ ما يدَّعِيهِ دلالةٌ [٢٢ب] على بعثتِهِ مع العلمِ بأنَّهُ سامعٌ بدعواهُ عليه[١] ، ولجعل ما يُظْهِرُهُ عليه دليلًا على صدقِهِ ، ففعل ذٰلكَ لعلمِنا ضرورةً مِنْ حالِهِ أنَّه قاصِدٌ به إلى أنْ يَدُلَّ على صدقِهِ مع علمِهِ بِدَعْوَاهُ عليهِ ذٰلكَ وأنَّهُ لم يَفْعَلْهُ إلّا وهو قاصِدٌ إلى الدلالةِ بهِ على تصديقِهِ ؛ فهٰذا هو وجهُ دلالةِ ما يحدثُهُ مِنَ الآياتِ على صِدْقِ الرُّسُلِ . وقد ثَبَتَ أنَّه قادِرٌ على إِحْدَاثِهَا على هٰذا الوَجْهِ ؛ فثبتَ ما قلناهُ .

فإن قالوا : فقد يَجُوزُ أنْ يُحْدِثَهَا عِندَ هٰذِهِ الدعوى ، لا لتصديقِ مُدَّعِي النبوَّة ، بل لِوَجْهٍ آخرَ .

قيلَ لهم ولكلِّ برهميٍّ يُطَالِبُ بذٰلكَ : إنَّنا إنْ أَجَزْنَا أنْ يقصدَ به وجهًا مِنَ الحكمةِ والمصلحةِ وغير ذٰلكَ ، فإنَّنا نعلمُ ضرورةً أنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ قاصِدًا إلى الدلالةِ على صِدْقِ مَن ظَهَرَتْ عِندَ ٱدِّعائِهِ ، فلا يَضُرُّ أنْ يُقْصَدَ [٢٣أ] بذٰلكَ أيضًا وَجْهٌ آخرُ .

ويقالُ لهم : لو لم يعلمْ ضرورةً مِن حالِهِ ، إذا فَعَلَ ذٰلكَ أنَّه قاصِدٌ به إلى تصديقِ مَن فعلَ ذٰلكَ على يدِهِ ، لم يَكُنْ لقولِكم : ما أنكرتُم مِنْ أَنْ يُظْهِرَهَا على الكذَّابِينَ ، ليضلَّ بذٰلكَ على الدِّينِ ، معنًى ولا وجهٌ ، لأنَّه إذا لم يَعْلَمِ العقلاءُ أنَّه إذا فَعَلَهَا مقترنةً بالدعوى ، فإنَّها دَالَّةٌ على التصديقِ ، لم يُضِلَّ بها أحدًا ، إذا أَظْهَرَهَا مع الدعوى . وكان ظهورُها معها بمثابةِ كلِّ فِعْلٍ ، يقعُ منهُ مُقْتَرِنًا بها ، لا يدلُّ على صِدْقِهِمْ ؛ فمِنْ أيِّ وَجْهٍ يجبُ ضَلَالُ الناسِ بها وٱعتقادُهم عِندَ ظهورِها على مَن ظَهَرَتْ عليه صادقٌ ، وهي لا تُفْعَلُ لتصديقِهِ ، ولا بَيْنَها وبينَهُ تَعَلُّقٌ ؟

وفي إطباقِهم على أنَّه لو أَظْهَرَهَا عليهم ، لَوَجَبَ ٱعتقادُ تصديقِهم ، ولكان مُظْهِرُهَا موجبًا للتصديقِ لِمَنْ هو كاذِبٌ عليه ، ولكان بذٰلكَ عِندَهم سفيهًا وفاعلًا للقبيحِ

---

١ على ... عليه : هذه كلمات الأوّل السطر ، شطرها الأعلى غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

ومعتمدًا لتصديقِ الكاذبِ ، **[٢٣ب]** ولكانَ ذٰلكَ بمثابةِ تكذيبِ الصادقِ وبمثابةِ الأمرِ بالقبيحِ والنهيِ عن الحَسَنِ . عُلِمَ بذٰلكَ أنَّ مِنْ حقِّ المعجزاتِ ، إذا ظَهَرَتْ على وجهِ ما ذَكَرْنَا ، أن يكونَ تصديقًا منهُ ، تعالى ، لِمَنْ ظَهَرَتْ عليه .

وقد صَحَّ مِنَ القديمِ ، تعالى ، فِعْلُهَا مقترنًا بدعوى النبوَّةِ ، فَثَبَتَ أنَّ في قدرتِهِ ، تعالى ، ما يدلُّ به على صِدْقِ الصادقِ ، وفي ظهورِها على الكاذبِ ما يُبطِلُ كونَهُ قادرًا على ذٰلكَ ؛ فثبت ما قلناه .

ولو قال لهم البرهميُّ : إنَّه حكيمٌ ، لا يفعلُ هٰذِهِ الآياتِ إلَّا لوجهٍ مِنَ الحكمةِ وقَصْدِ المصلحةِ ، ولكن ما أنكرتُم أن يكونَ إنّما يفعلُها مفارقةً للدعوى لكونِها مصلحةً لخَلْقٍ مِنَ المُكَلَّفِينَ ، يَعْلَمُ أنّهم لا يُؤْمِنُونَ ويَعْتَبِرُونَ إلَّا عِندَ فعلِها في ذٰلكَ الوقتِ ؛ فمِنْ أينَ لكم أنّه لم يفعلْها عِندَ الدعوى إلَّا لتصديقِ المُدَّعِي ؟

ولا جوابَ لهمْ عن ذٰلكَ إلَّا ما قدمناهُ مِنْ أنَّه يعلمُ ضرورةً **[٢٤أ]** أنَّه لا بُدَّ أن يَقْصِدَ بها الاستصلاحَ بفعلِها وإلى التصديقِ أو أنَّه لو فَعَلَهَا لا للتصديقِ ، لم يكن قادرًا على ما إذا فَعَلَهُ ، دَلَّ به على صدقِ الصادقِ في دعوى النبوَّةِ .

وليس يمكنُهم الاعتصامُ مِنْ هٰذِهِ المطالبةِ بأن يقولوا : ظهورُها على الكذَّابِينَ قبيحٌ وإضلالٌ عن الدِّينِ ؛ فمِنْ لُطْفِهِ إظهارُها عِندَ دعوى كاذبٍ لكونِهِ دلالَةً على صدقِهِ بمثابةِ مَن لا لُطْفَ له ، لأنَّ اللهَ ، تعالى ، لا يلطفُ بفعلِ القبيحِ ، لأنَّ دعواهم قُبْحَ ذٰلك باطلٌ ، لأنَّه لم يَضْطَرَّ إلى العلمِ بأنّه مصدّقٌ بإظهارِها لِمَنِ ٱدَّعى دليلًا على صدقِهِ ، ولا أَعْلَمَنَا بذٰلكَ مِنْ جهةِ العقلِ ، وأنّها لا تظهرُ إلَّا لتصديقِهِ ، بل قد وَضَعَ في عقولِنا أنَّه لا يفعلُ إلَّا الحسن المصلحة ؛ فيجب أن يعتقدَ أنَّهُ يفعلُ ذٰلكَ لاستصلاحِ عبادِهِ أو بعضِهم بفعلِها وكونِها لطفًا لهم وأنْ يَنْظُرُوا في ذٰلكَ حقَّ النظرِ . ومَنْ ضَلَّ بالسَّبْقِ **[٢٤ب]** إلى ٱعتقادِ كونِها دلالةً على صِدْقِ مُدَّعِي

النبوّةِ ، فإنّما أُتِيَ مِن قِبَلِ تقصيرِه وتركِهِ صحيحَ النظرِ في جوازِ فعلِها لِلُّطْفِ والمصلحةِ ، لا في التصديقِ ؛ فمِن أيِّ وجهٍ تكونُ قبيحةً ، إذا فُعِلَتْ لا للتصديقِ ؟

ولا جوابَ لأحدٍ عن هٰذا إلّا ما قلناهُ مِنْ أنَّه يعلمُ ضرورةً أنَّه لا بُدَّ مِن كونِ فاعلِها مصدِّقًا بها للمدَّعي أن يعلمَ ذٰلكَ بدليلِ أنَّه لو أَظْهَرَهَا على يدِ كاذبٍ ، لم يَكُن قادرًا على فِعْلٍ ما لو خَرَجَ إلى الوجودِ ، لَدَلَّ به على صِدْقِ المُدَّعِي للرسالةِ . ولا بُدَّ عِندَ ضِيقِ المُطَالَبَةِ وتَحَدِّي البرهميِّ بهٰذا السؤالِ مِنَ الرجوعِ إلى أَحَدِ هٰذَيْنِ الجوابَيْنِ . وفيه سقوطُ ما رامُوا إلزامَهُ .

فصل

فإن قالوا : ما أنكرتُم مِنْ أن يَظْهَرَ على يدِ كاذبٍ معجزٌ ولا يَظْهَرَ على الصادِقِ مثلُهُ ، بل يكون منها ما يختصُّ بفعلِهِ الصادقونَ ؟

قيل : هٰذا قولٌ باطلٌ ، لأنَّ المعجزاتِ كُلَّها [٢٥أ] مشتركةٌ في ما به يكونُ معجزًا وليس فيها[١] معجزٌ لنوعِهِ وجنسِهِ . وإنّما يكون معجزًا لظهـ[ـو]رِها على وَجْهِ ما ذكرناهُ ؛ فإذا ظَهَرَ بعضُهـ[ـا] كذٰلكَ على الكاذِبِ ، ٱنْتَقَضَ كونُ جميعِها دلالةً على صِدْقِ الصادِقِ .

---

١ مشتركة ... فيها : هذه كلمات الأوّل السطر ، شطرها الأعلى غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

فصل

وإنْ رَجَعُوا بعد ذٰلكَ ، فقالوا : قد سلَّمْنَا أنّه معلومٌ وجوبُ كونِ فاعلِها مُصَدِّقًا بها لِمَنْ ظَهَرَتْ عليهِ ، إمَّا بضرورةٍ أو بدليلِ ما قلتُم . ولا بُدَّ مِن ذٰلكَ ، ولكن ما أنكرتُم أن يُصَدِّقَ بإظهارِها الكاذبُ ، لأنَّ ذٰلكَ ليس بقبيحٍ منهُ عندكم . وإنّما نُنْكِرُ نحنُ ذٰلكَ لصفةٍ ، ترجعُ إليهِ ، وهي عِلْمُهُ بأنَّ تصديقَ الكاذبِ قبيحٌ وأنَّه عاجزٌ عن فِعْلِهِ وعالِمٌ بقبحِهِ وأنتم تُجيزُونَ فعلَهُ القبيحَ وإرادتَهُ له ؛ فَلَزِمَكُمْ تجويزُ تصديقِهِ بها للكاذِبِينَ .

يقالُ لهم : قد أبطلتُم في أنّه لا يُصَدِّقُ بها الكاذب لِمَا ذكرتُم ، ولكنْ إنَّما لا يجوزُ ذٰلكَ للعلمِ بأنَّه لو فَعَلَهَا لتصديقِ كاذبٍ [٢٥ب] ، لم يَكُن بعد ذٰلكَ قادرًا على أنْ يَدُلَّ على صدقِ الصادِقِ عليه .

وقد بَيَّنَّا أنَّ ذٰلكَ ممَّا لا يصحُّ ولا يجوزُ ٱرتفاعُ قدرتِهِ على ما يَصِحُّ كونُهُ مقدورًا لهُ ؛ فزال ما تَوَهَّمْتُمُوهُ .

فإن قالوا : أفليس الماجِنُ السَّفِيهُ قد يُصدّقُ بفعلِهِ وقولِهِ الكاذب عليه ؟ فما أنكرتُم مِن مثلِ ذٰلكَ في القديمِ ، تعالى ، إن لم يكن ذٰلكَ منهُ قبيحًا ؟

قيل لهم : إنَّ مَنْ صدّقَ بالقولِ والفعلِ الكاذب[1]عليهِ ، لم يَقْدِرْ بعد ذلك أنْ يدلَّنا بشيءٍ مِن أفعالِهِ مِن قولٍ وغيرِهِ على أنَّ الصادِقَ عليهِ صادِقٌ في دعواهُ . والقديمُ ، تعالى ، لا يَصِحُّ ٱرتفاعُ قدرتِهِ على أمرٍ ، يَصِحُّ فعلُهُ وكونُهُ مقدورًا له ؛ فبطل الجَمْعُ بَينَهُ وبَينَ خَلْقِهِ في هٰذا البابِ .

---

١ الكاذب : هي إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل ، لكنّها غير ظاهرة بسبب اللاصقة .

فصل

فإن قال منهم قائلٌ : أليس يجوزُ عندكم ظهورُ الأمورِ الخارقةِ للعادةِ مِنْ فعلِهِ مقترنةً بدعوى الرُّبُوبِيَّةِ ؟ [٢٦أ] وهي أعظمُ مِنْ دعوى النبوَّةِ عندكم ؛ فلِمَ أَجَزْتُمْ ظهورَها على يَدِ مدَّعي النبوَّةِ ؟

قيل لهم : إنَّما أَجَزْنَا ظهورَها على يَدِ مدَّعي الربوبيَّةِ ، لأنَّه لا يوجبُ عَجْزَ القديمِ ، تعالى ، عن إقامةِ دليلٍ على كَذِبِ مُدَّعِي الربوبيَّةِ ، وأنَّهُ مَرْبُوبٌ مُحْدَثٌ وعبدٌ مخلوقٌ ، لأنَّ ما في خلقِهِ مِنَ الصورةِ والتركيبِ والنهايةِ والتحديدِ وٱختلافِ الصفاتِ وتغيُّرِ الحالاتِ أَوْضَحُ دلالةٍ على حَدَثِهِ وكَذِبِهِ في ٱدِّعاءِ الربوبيَّةِ . ومِنْ حقِّ الشيءِ أن لا يكونَ إلَّا محدثًا ؛ فإذا أظهرَ عليه الآياتِ ، لم يكن بَعدَ ذٰلكَ قادرًا[1] على الدلالةِ على صِدْقِ مدَّعي النبوَّةِ . وذٰلكَ باطلٌ ؛ فٱفترقَ الأمرانِ .

ومِنْ حقِّ الدليلِ أَلَّا يكون إلَّا على الصحَّةِ . ومحالٌ كونُهُ دليلًا صحيحًا على مدلولِهِ مع وجودِ شيءٍ آخرَ ، يدلُّ على نَفْيِ مدلولِهِ ويعارضُهُ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بطل ما قالوهُ .

وسنستقصي ضروبًا مِنَ الكلامِ على جميعِ القدريّةِ [٢٦ب] في إبطالِهم لدلائلِ النبوَّةِ على أوضاعِهم مع ٱختلافِ مذاهبِهم في أحكامِ المعجزاتِ وشروطِها ، إذا ٱنتهينا إلى القولِ في إثباتِ النبوَّاتِ وفصولِ القولِ فيها .

---

١ قادرًا : مكرّر في الأصل .

فصل

فإن قال منهم قائلٌ : كيف يَسُوغُ لكم القولُ بأنَّ المعجزاتِ دلالةٌ على صِدْقِ مدَّعي النبوَّةِ ، وأنّها لا تظهرُ على مَن ليس بنبيّ ؟ وأنتم تُجيزُونَ ظهورَها على أيدِي الصَّالِحِينَ وعلى أيدي السحرة ، وإن لم تَدُلَّ على نبوَّتِهم ؛ فهٰذا يبطلُ ما قلتُم .

يقالُ لهم : نحن لا نُجيزُ ظهورَها على أيديهما . وقد بَيَّنَّا أنَّ المعجزَ ليس بمعجزٍ لجنسِهِ ونفسِهِ . وإنّما يكون معجزًا ، إذا اقترنَ بِدَعْوَى النبوَّةِ ووقَعَ مِن مُدَّعِيهَا التحدِّي بمثلِها والدعوى لكونِها دلالةً على صدقِهِ في دعواهُ النبوَّةَ . ومتى لم يكن كذٰلكَ ، لم يكنْ معجزًا . وإنّما يُوصَفُ بأنَّه كرامةٌ ، إذا ظَهَرَ على أيدي الصالحينَ . [٢٧أ] ولو ادَّعوا النبوَّةَ ، لم تَظْهَرْ عليهم . ومِن شأنِهم جحْدُ كونِ ذٰلكَ ، إذا ظَهَرَ مفعولًا لأجلِهِمْ . وإن أَخْبَرَ مخبرٌ عنهم بذٰلكَ ، أنكرُوهُ . وإنْ أُضِيفَ إلى الواحِدِ منهم ، أضَافَهُ إلى غيرِهِ . وربّما جَزِعَ بعضُهم مِن ظهورِهِ عليه وخافَ أن يكونَ مَكْرًا به . وليستْ هٰذِهِ حالَ الأنبياءِ ، لأنّهم يَدَّعُونَ ذٰلكَ لأنفسِهم ويتَّحَدّونَ بمثلِهِ أُمَمَهُمْ ويُقَرِّعُونَهُمْ بالعجزِ عَنهُ .

وقد يجوزُ أيضًا عِندَنا أن يدَّعيَ الصالِحُ ، إذا ظهرت عليه ، أنّها ظهرت بدَعْوَتِهِ وتَوَسُّلِهِ وعنايةً ورزقًا ، إذا عَلِمَ اللهُ مِن حالِهِ أنَّه يخبرُ بذٰلك على وجهِ التوكُّلِ على اللهِ وتركِهِ الدنيا والتشاغلِ بطاعتِهِ عن تَعَلُّقِ الهِمَمِ والآمالِ بالخَلْقِ . ولا شيءَ عندنا يمنعُ من ذٰلك . ومتى ادَّعاها لنفسِهِ أو أحبَّ ادِّعاءَها له على غيرِ هٰذا الوجهِ ، صار ذٰلك بجحًا منه بعملِهِ وقدحًا في حالِهِ . والأقربُ أن لا يظهرَ على مدَّعي ذٰلك منهم . ولو ظهرت عليه ، لم يكن أيضًا قَدْحًا [٢٧ب] في آياتِ الرُّسُلِ .

وقد تَقَصَّيْنَا الكلامَ في هٰذا الفصلِ في جواباتِ أبي سعيدٍ الزاهدِ النيسابوريّ بما يُغْنِي عن الإطالةِ .

وكذٰلكَ ، فإنَّ ظهورَ ما هو مِن جِنْسِ الآياتِ على أيدِي السحرة على غيرِ الوَجْهِ الذي تظهرُ على يَدِ النبيّ ليس بقادِحٍ في المعجزاتِ لِمَا نذكرُهُ مِن بَعدُ في بابٍ مُفْرَدٍ لذٰلكَ لأَجْلِ أنّهم لا يدَّعُونَ به النبوَّةَ . ولو ٱدَّعوا ذٰلكَ ، لأَبْطَلَهُ اللهُ عليهم ومَنَعَهُمْ مِنهُ ، ولأنَّ السِّحْرَ أبوابٌ معلومةٌ . ولو ٱدَّعى مُدَّعٍ منهم النبوَّةَ ، لَوَجَدَ خلقًا مِنْ أمثالِهِ يُعَارِضُونَهُ بأعظمَ مِمَّا يأتي به . وكذٰلكَ سبيلُ الكهانةِ والشعبذةِ .

وقد تَقَصَّيْنَا الكلامَ في هٰذِهِ الأبوابِ في كتابِ الفرق بين المعجزاتِ والكرامةِ وفي كتابِ إبانةِ عَجْزِ القدريَّةِ عن إثباتِ دلائل النبوَّةِ ووجه الانتصارِ لها على مذاهبِ أهلِ الحَقِّ بما يُغْنِي اليسيرُ مِنهُ . [٢٨أ] وسيأتي مِن بَعْدُ في كتابِ إثباتِ النبوّاتِ وشروطِ المعجزاتِ فصولٌ في ذٰلكَ ، إن شاءَ اللهُ .

ولا معتبرَ عِندَنا بقولِ مَنْ قال مِن القدريّةِ : إنّنا لسنا نُنكِرُ ظهورَها على الصالحِينَ والسَّحَرَةِ لأَجْلِ أنَّ ذٰلك ، لو وَقَعَ ، لكانَ قادِحًا في معجزاتِ الرُّسُلِ ، ولٰكن لأَجْلِ أنّه سببٌ للنَّفْرِ عَنِ النظرِ في معجزاتِهم والإعراضِ عَنِ النظرِ فيها والوَقَاءِ والفُتُورِ في ذٰلك ، إذا ٱعتقدَ المكلَّفونَ أنّه قد ظَهَرَ مثلُها في الجنسِ والوجهِ على يدِ مَن ليسَ بِنَبِيّ لأَجْلِ أنّه غَيْرُ محالٍ عِندَنا أن يَفعَلَ اللهُ بعضَ ما يكونُ مَعَهُ تَنْفِيرُ بعضِ المُكَلَّفِينَ عَنِ النظرِ في المعجزاتِ والفُتُورِ في البحثِ عن حالِها . وإنْ كانَ ، تعالى ، لا يفعلُ أمورًا أُخَرَ ، تُنَفِّرُ عن النظرِ في آياتِهم ، نحو تجنيبِهِ الرسولَ الكتابةَ[1] وقولَ الشعرِ لِرَفْعِ الظِّنَّةِ عَنهُ والارتيابِ بنبوَّتِهِ مِن هٰذهِ الجهةِ . ولذٰلك قال ، تعالى : ﴿وَمَا [٢٨ب] عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [٣٦ يس ٦٩] . وقال : ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [٢٩ العنكبوت ٤٨] ، فكَرِهَ الارتيابَ به مِنْ هٰذِهِ الجهةِ . وأَخْبَرَ أنّه إذا بدَّلَ آيةً

١ الكتابة : بالكتابة ، الأصل .

مكان آية ، قالوا : إنَّما أنت مُفْتَرٍ . ولم يَمْنَعْ ، تعالى ، مِن نسخِ الآيةِ بالآيةِ . وإنْ آتَّهَمُوهُ بالتبديلِ مِن تِلْقَاء نفسِهِ . وقال : ﴿هُوَ ٱلَّذِى أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ آيَٰتٌ مُحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَاءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ الآية [٣ آل عمران ٧] ، فَأَخبَرَ أنَّه ينزلُ مِنهُ شيئًا وما يفتتنُ به أهلُ الزيغِ ؛ فكلُّ هٰذا وأمثاله يدلُّ على أنَّه يفعلُ بعضَ ما يُنَفِّرُ عن النظرِ في آياتِ رسلِهِ ويُبطِئُ ويُثَبِّطُ عن طاعتِهِ ؛ فلا معتبرَ بقولِهم في هٰذا البابِ .

فصل

فأمّا تعلُّقهم في ذٰلكَ بأنّه لو ظَهَرَ ما هو مِن جنسِ آياتِ الرُّسُلِ [١٢٩أ] على أَيدِي الصالحِينَ والسحرة ، تعذَّرَ ذٰلك بنقضِ الآياتِ ، لأنَّها كانَتْ تصيرُ معتادَةً . ومِنْ حَقِ المعجزِ أن يكونَ خارقًا للعادَةِ ، فإنَّه تعلُّقٌ باطِلٌ ، لأنَّنا لا نجيزُ ظهورَ ذٰلكَ متتابعًا كثيرًا حتَّى تصيرَ شائعةً معتادةً ، وإنّما نجيزُ مِنهُ ما إذا ظَهَرَ ، كان خرقًا للعادةِ على ما سَنُبَيِّنُهُ مِن بَعدُ ؛ فبطل التعلُّقُ بمثلِ هٰذِهِ التعاليلِ في إلزامِنا جوازَ إظهارِها على الكذَّابِينَ .

باب آخر من كلامهم في ذٰلك

فإن قالوا : قد بَانَ بما وصفتُم أنَّه لا يلزمُكم على شيءٍ مِن مذاهبِكم جوازُ إظهارِها على الكذَّابِينَ ، فما أنكرتُم مِن جَوَازِ إظهارِها على يدي نبيّ صادِقٍ ، يرسلُهُ ، تعالى ، ويأمرُهُ بالدعاءِ إلى الضَّلَالِ وضُرُوبِ الكفرِ وجَحْدِ نِعَمِهِ وتَصَوُّرِ [٢٩ب] أشياءَ عليه ووَصْفِهِ بغيرِ صفتِهِ ونَفْيِ ما هو مستحقٌّ له مِنَ الصفاتِ وإلى أعتقادِ الجهالَاتِ وعبادةِ الأوثانِ وتعظيمِ النيرانِ ؟ ولا سِيَّمَا ، إذا كان عندكم مُرِيدًا لِفِعْلِ هٰذِهِ الأمورِ مِن خَلْقِهِ ، فإنَّهُ يجبُ أنْ يبعثَ الرسولَ بالدعاءِ إلى ما يريدُهُ منهم . وليس مِن الحكمةِ بعثةُ الحكيمِ رسولًا يَدْعُو إلى خلافِ مرادِهِ وضدِّه ؛ فجَوِّزُوا على أصولِكم بِعْثَةَ رسولٍ هٰذِهِ حالُهُ ، لأنَّ الأمرَ له بذٰلكَ ليس بقبيحٍ مِنهُ ، تعالى . ولا تقبحُ هٰذِهِ الأمورُ في العقلِ ، وإنَّما تقبحُ لِحَظْرِ التوقيفِ والسمعِ ؛ فما العاصِمُ مِن ذٰلكَ ؟

يقالُ لهم : إنْ أردتُمْ بِذِكْرِ الضلالِ والقبائحِ التي تجوِّزُ بعثةَ الرسولِ بالدعاءِ إليها ما تَصِفُونَهُ أنتم بأنَّها قبائحُ شرعيّةٌ ، نحو الزِّنى والسَّرَقِ واللِّوَاطِ وشربِ الخمرِ وأكلِ [٣٠أ] لحمِ الخنزيرِ وتُرُوكِ العباداتِ من الصلاةِ والصيامِ وما جَرَى مَجرَاها ، فإنَّه لا خلافَ في جوازِ إرسالِ نبيّ بإطلاقِ ذٰلكَ أَجْمَعَ ، بل إيجابه ، لأنَّه ليس مِن مقبّحاتِ العقولِ عنكم . ولو أمرَ بذٰلكَ ، لكانَتْ طاعاتٍ حسنةً وهدًى ورشادًا[1] مِن فاعِلِهَا ، ولكانَتْ عندكم أيضًا مصلحةً ولطفًا للمكلَّفِينَ ، إذا أُمروا بها .

وكذٰلكَ إنْ عنيتُمْ بالضلالِ والقبائح التي تذكرونها إدخالَ المضارِّ والآلامِ على الغَيْرِ وأَكْلَ ما في يدِهِ مِن مالٍ ، وإنْ لم يَكُنْ ذٰلكَ مستحقًّا عليه ، فإنَّه أيضًا جائزٌ ، لأنَّنا لا نقولُ : إنَّ ذٰلكَ ولا غيره مِن مقبّحاتِ العقولِ ولا في العقلِ قبيحٌ .

---

١ ورشادًا : ورشاد ، الأصل .

وإن عنيتُمْ بالضَّلَالِ الذي يُؤْمَرُ الرسولُ بالدعاءِ إليه ، الأمر مِنَ اللهِ به ، بأنْ يُعْلِمَهُمْ أنَّ اللهَ قد أَمَرَهُمْ بالعلمِ بِقِدَمِ العالَمِ ونَفْيِ صانعِهِ وأنَّ الصانِعَ له ٱثنانِ وأكثرُ مِن ذٰلكَ [٣٠ب] وأنَّه غيْرُ حيٍّ ولا عالِمٍ ولا قادرٍ وأنّه يصحُّ عليه الآلامُ والغمومُ والحركةُ والسكونُ إلى غيرِ ذٰلكَ ممَّا قد عُلِمَ أنَّه مُحالٌ في العقلِ ، فلأَهْلِ الحقِّ عن هٰذا جوابانِ . أحدُهما أنَّه كان لا يستحيلُ في العقولِ مِنَ اللهِ ، تعالى ، الأمرُ بذٰلكَ على لسانِ رسولِهِ ، وإنْ كانَ فعلُ العلمِ بذٰلكَ مُحالًا منهم ، لأنَّ مِن حقِّ العلمِ أنْ يتعلَّقَ بالمعلومِ على ما هو . ومحالٌ حصولُ علمِ العالِمِ بهٰذِهِ الأمورِ التي هي في أنفسِها بخِلَافِ ما يُؤْمَرُونَ به . والمُجِيبُونُ بهٰذا منهم المُجيزُونَ مِنْ أصحابِنا تكليفَ المُحَالِ الذي لا يَصِحُّ فعلُهُ ولا تركُهُ وتكليفَ العاجزِ ما يعجزُ عَنهُ ، وإنْ لم يَصِحَّ مِنهُ الفعلُ ولا التَّرْكُ ، وتكليفَ فعلِ الأجسامِ وجميعِ الأضدادِ إلى غيرِ ذٰلكَ مِنَ المُحَالِ .

قالوا : فتكليفُ هٰذا أَجْمَع مِمَّا كان لا يستحيلُ في العقلِ قد وَرَدَ . ومنهم مَنِ ٱمْتَنَعَ مِن لَفْظةِ [٣١أ] تجويزِ تكليفِ ذٰلك ، لأنَّ لفظَةَ «يَجُوزُ» تقتضي الشكَّ أو بمَعْنَى «يَحِلُّ» .

قالوا : ولا شكَّ في أنَّه لم يُكَلِّفْ ذٰلكَ في شرعٍ مِن الشرائعِ بإجماعِ الأُمَّةِ ولا في أنَّه يُكَلِّفُهُ مِن بَعدُ لحصولِ العلمِ بختمِ النبوَّةِ وٱنقطاعِ الرسالةِ ؛ فٱلشَّكُّ في ذٰلكَ ماضِيًا ومستقبلًا زائِلٌ .

ولا يجوزُ أن يقالَ : يجوزُ مِنهُ تكليفُ ذٰلكَ ، على مَعْنَى «يَحِلُّ لهُ» ؛ فلم يَجُزِ ٱستعمالُ لفظةِ الجوازِ في تكليفِ ذٰلكَ .

وقد قال شيخنا أبو الحسنِ ، رحمهُ اللهُ ، في مواضعَ : قد عَلِمْنَا أنَّه لم يُكَلِّفْ ذٰلكَ في ما سَلَفَ وأنَّه لا يُكَلِّفُهُ بَعدَ ختمِ النبوَّةِ . ولم يكلِّفْنا اللهُ ، تعالى ، أن

نتكلَّمَ في ما لم يُكَلِّفْهُ ولم يشرعْهُ أنَّه لو شرعهُ ، كيف كانَتْ تكونُ الحالُ .

والثابتُ مِنْ هٰذِهِ الجملةِ أنَّه كان غير مستحيلٍ في العقلِ أمرُهُ بذٰلكَ ، وإن لم يَرِدْ به شَرْعٌ ، ولأنَّه إذا قال : قد أمركم اللهُ بأنْ تَعْلَمُوا أنَّه آمِرٌ لكم بالكفرِ ، **[٣١ب]** فإنَّما معنى هٰذا الكلامِ أنْ تَعْلَمُوا أنَّه آمِرٌ لكم بذٰلك وفي ضِمْنِ هٰذا أنْ يَعْلَمُوهُ موجودًا وأنَّه آمِرٌ لهم بِأَمْرٍ ، قد وُجِدَ بذاتِهِ ، وأنْ يعلموا مع ذٰلكَ أنَّه غيرُ موجودٍ ، حتَّى تكونوا جامِعِينَ بَيْنَ العلمِ بوجودِهِ وبأنَّه آمِرٌ لكم وبَيْنَ الجهلِ بوجودِهِ والجحدِ لذٰلكَ بقلوبِكُمْ .

وهٰذا هو المحالُ الذي لا يدخلُ فعلُهُ ولا تركُهُ تَحتَ قدرةِ قادِرٍ ؛ فإذا أُجِيزَ أَمْرُهُ بالمحالِ ، جُوِّزَ ورُودُ الأمرِ بذٰلك مِن جهةِ العقلِ ، وإن تَيَقَّنَّا أنّه لم يَكُن ولا يكونُ مِن بَعدُ .

والجوابُ الآخرُ أنَّ كثيرًا من أهلِ الحقِّ يُحِيلُ تكليفَ مثلِ هٰذا ويقولُ : إنَّ المكلَّفَ إنّما يُكَلَّفُ ما يَصِحُّ منه فعلُهُ [و]تركُهُ[١] ، لأنَّه يُكَلَّفُ تعريضًا إمَّا لثوابٍ أو لعقابٍ ؛ فإنْ فَعَلَ ، أُثِيبَ ؛ وإن تَرَكَ ، عُوقِبَ . والمحالُ لا يَصِحُّ فعلُهُ ولا تركُهُ .

قالوا : وما سألتُم عنه مِن بابِ المُحَالِ ؛ فلا يَصِحُّ أن **[٣٢أ]** يُرسَلَ رسولٌ بالأَمْرِ به عن اللهِ ، سبحانَهُ ؛ فَبَطَلَ ما طالبتُم به على الجوابَيْنِ جميعًا .

ونحن نشرحُ القولَ في ذٰلكَ في بابِ الاستطاعةِ وتكليفِ ما لا يُطاقُ بما يُوضِحُ الحقَّ ، إن شاءَ اللهُ .

فإن قالوا : فَلِمَ لا يَجُوزُ أنْ يُرْسِلَ رسولًا بأمرِ ذٰلكَ عن نفسِهِ ، لا عن اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، ولا عن أمرِهِ ، تعالى ، لَهُ به .

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

قيل : لأنَّه إنْ أضَافَ الأمرَ والحالُ هٰذِهِ إلى اللهِ ، تعالى ، كان كاذبًا عليه . ولا يَجُوزُ إظهارُ المعجزاتِ على كاذِبٍ عليه . وإنْ أضافَ ذٰلك إلى نفسِهِ ، لم تَجِبْ طاعتُهُ فيه ، ولأنَّ الأُمَّةَ مُتَّفِقَةٌ على أنَّ ذٰلكَ محظورٌ عليه الأمرُ به . وإن كان ما يستحيلُ مِن جهةِ العقلِ إرسالُ رسولٍ ، يأمرُ بذٰلكَ عن نفسِهِ ويُخْبِرُ أنَّه ليس عن اللهِ ، تعالى ، يصدرُ أمرُه به ، وإنْ كانَ في ذٰلكَ تَنْفِيرٌ للمكلَّفِينَ عَنهُ وداعٍ إلى الإعراضِ عن النظرِ في نبوَّتِهِ . ويكون ذٰلكَ من بابِ تشديدِ المحنةِ **[٣٢ب]** في التكليفِ ؛ فقد أجاز كثيرٌ مِنَ القدريّةِ بعثةَ نبيّ ، بِهِ أُبْنَةٌ ، غير أنَّه يكونُ معصومًا مِنَ التمكينِ مِن نفسِهِ ، وٱسْتَشْهَدَ بأنَّه قد رُوِيَ في السيرةِ أنَّه ، تعالى ، بَعَثَ أنبياءَ مِنَ النساءِ . وقد علمَ أنَّ في طَبْعِهِنَّ شهوةَ النكاحِ ؛ فكذٰلكَ لا يمتنعُ بعثةُ نبيّ ، يَعْلَمُ المكلَّفُونَ أنَّ بهِ هٰذِهِ العِلَّةَ ، وإنِ ٱمتنعَ وٱعتصمَ مِنَ التمكينِ مِنهُ . وقد عُلِمَ أنَّ نفورَ أكثرِ العقلاءِ مِن طاعتِهِ ، متى عَلِمُوا هٰذِهِ العلَّةَ مِنْ حالِهِ ، أشدُّ مِن نفورِهم مِن نبيّ ، يَدْعُو[١] إلى ضُرُوبٍ مِنَ الضلالِ عن نفسِهِ .

والتروُّحُ إلى هٰذِهِ المطالباتِ عجزٌ منهم وخروجٌ عن إلزامِهم لنا جوازَ إظهارِها على الكذّابِينَ عجزٌ عن ذٰلك .

---

١ يدعو : يدعوا ، الأصل .

فصل

فإن قال مُتَحَذْلِقٌ منهم : ما يلزمُكم جواز إرسالِ نبيٍّ ، يأمرُهُ اللهُ ، تعالى ، بأن يَأْمُرَ العقلاءَ بالعلمِ بعدمِهِ ونفيِهِ وأنّ له ثانيًا في الإلاهيَّةِ [٣٣أ] وتقدُّمِ العالمِ ، لأنَّ العلمَ بذٰلك محالٌ . وإنّما يلزمُكم أن يَبْعَثَ اللهُ رسولًا ، يُخبرُ المكلَّفِينَ بأنَّ اللهَ قد أمرَهُمْ بأنْ يَظُنُّوا كونَه كذٰلكَ وكونَ العالمِ قديمًا وكونَ إلٰهٍ آخرَ مَعَهُ .

قيلَ لهم : وهٰذا أيضًا مِن تكليفِ المحالِ ، لأنَّ في ضمنِ أمرِهِ لهم بأن يَعْلَمُوا أنَّ اللهَ ، سبحانَهُ ، آمِرٌ لهم بأَنْ يَظُنُّوا عَدَمَهُ ووجوبَ كونِهم عالِمِينَ بهِ وبوجودِهِ ووجودِ أمرِهِ لهم بذٰلكَ ؛ فأمرُهم بفعلِ العلمِ لِنَفْيِ ما يَعلمونَ ثبوتَه أمرٌ بالجمعِ بَينَ العلمِ بثبوتِ الشيءِ وفِعْلِ الظَّنِّ لِنَفْيِهِ .

وهٰذا مِن بابِ المُحالِ . وجوابُهُ يكونُ على الوجهَيْنِ اللَّذَيْنِ قدَّمنا ذكرَهما في التكليفِ ؛ فلا وَجْهَ لتقريعِ القائِلِ والمطالباتِ فيه وقَصْدِ التمويهِ على الضعفاءِ .

فصل

فإن قال منهم قائلٌ : ما نسومُكم جوازَ إرسالِ رسولٍ ، يأمرُ عن اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، بالعلمِ بذٰلكَ ولا بفعلِ الظنّ ، **[٣٣ب]** وإنّما نسومُكم تجويزَ إرسالِ رسولٍ ، يَأْمُرُ عن اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، بأن يقولَ للمكلَّفِينَ : إنَّه ، تعالى ، إنسانٌ وجسمٌ أو إنَّه معدومٌ وإنَّ العالَمَ قديمٌ ، لم يَزَلْ ، مِن غيرِ ٱعتقادِ ذٰلكَ .

قيلَ لهم : هٰذا ترقيقٌ منكم . العقلُ لا يُحِيلُ ذٰلكَ ؛ فلو قال : قولوا هٰذا وٱعْتَقِدُوا خلافه ، لَصَحَّ ذٰلكَ مِنهُ . وقد أَمَرَ ، تعالى ، بالنطقِ بكلمةِ الكُفْرِ والقولِ : ﴿ثالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [٥ المائدة ٧٣] عِندَ التقيَّةِ في دارِ الحربِ . وإن حُظِرَ أن يشرحَ بالكفرِ صَدْرًا[١] ؛ فلا وجهَ لتعظيمِ الشأنِ في الأمرِ بإطلاقِ ذٰلكَ . ولو أنَّه أَمَرَ بأن نسمِّيَهِ بهٰذِهِ الأسماءِ ، لصارَتْ أسماءً للهِ ، ولكانَ لها معنًى في اللغةِ ومعنًى في الدِّينِ وكون معناها في الدِّينِ أنَّها مِنْ أسماءِ اللهِ ، تعالى ؛ فَسَقَطَ ما رُمتُمْ إلزامَنا إيّاهُ مِن ذٰلكَ . وباللهِ التوفيقُ .

---

١ إشارة إلى قوله ، تعالى : ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [١٦ النحل ١٠٦] إلى آخر الآية .

باب آخر [٣٤أ] من ذكر أَسْوِلَتِهم[١] في ذٰلك

وإن منهم قالوا : ما أنكرتُم أن يَبْعَثَ اللهُ ، سبحانَهُ ، نبيًّا صادقًا ، يُؤَيِّدُهُ بالآياتِ القاهرة ويدلُّ بها على صدقِهِ في دعوى النبوَّةِ ، ويبيحُهُ ، تعالى ، الكَذِبَ عليه في ما عدا النبوَّةِ وفي كلِّ ما يُؤَدِّيهِ عَنهُ مِنْ خبرٍ وأمرٍ ونهيٍ وتقريرِ شرعٍ ووعدٍ ووعيدٍ .

فإن قلتم : لا يجوزُ ذٰلكَ ، لأنَّه لا يكونُ ، إذا أَرْسَلَ رسولًا ، هٰذِهِ حالُهُ ، قادرًا بَعدَ إرسالِه على أن يَدُلَّنا على صِدْقِ رسولٍ في جميعِ ما يُؤَدِّيهِ ، إذا كان قد يظهرُها على مَنْ يُكَذِّبُ في كلِّ ما يُرْسَلُ به إلَّا في إرسالِهِ له .

قيل لكم : لا يؤدِّي هٰذا إلى تعجيزِهِ ، لأنَّه إذا أَرسَلَ رسولًا ، هٰذِهِ حالُهُ ، ثمَّ أَرْسَلَ آخرَ ، يَقْصِدُ إلى تصديقِهِ في جميعِ ما يُؤَدِّيهِ عَنهُ ، دَلَّ على صدقِهِ في دعوى النبوَّةِ بأوَّلِ علمٍ [٣٤ب] يدَّعيهِ دلالةً على صدقِهِ في ذٰلكَ ؛ فإذا أرادَ أن يُعْلِمَنا صِدْقَهُ في ما يُبَلِّغُنا عَنهُ ، إذا صدق فيه ، أَظْهَرَ عِلْمًا آخرَ ، يدلُّ على صدقِهِ ، ويكونُ ، تعالى ، في ذٰلك بمثابةِ مَن قال لقومٍ : إنَّ زيدًا صاحبٌ لي ووكيلٌ ؛ فإذا جاءَكم صاحبي هٰذا مُبَلِّغًا عنِّي شيئًا ومَعَهُ وَلَدِي أو خاتمي أو راكبًا لمركبي ، فاْعلموا أنَّه صادِقٌ في ما يُؤَدِّيهِ عنّي ؛ وإن لم يكن مَعَهُ ذٰلكَ ، فليس بِمُؤَدٍّ عنِّي ، في أنّنا نعرفُ صدقَهُ في كلِّ ما يُؤَدِّيهِ عنهُ بعلامةٍ ، غيرِ التي بها عَلِمْنا كونَهُ صاحبًا له .

يقالُ لهم : عمَّا سألتم عَنهُ في هٰذا أجوبةٌ . وأَوَّلُ ما يجبُ أن يقالَ في ذٰلكَ : إنَّه لا يجوزُ ، إذا بَعَثَ اللهُ نبيًّا ، هٰذِهِ حالُهُ ، إنْ جاز ذٰلكَ في التعبُّدِ ، أنْ يَدَّعِيَ الرسولُ بأوَّلِ علمٍ يَظْهَرُ عليهِ أنَّهُ رسولٌ لهُ وأنَّهُ صادِقٌ عليه في جميعِ ما يُؤَدِّيهِ عَنهُ ، لأنَّهُ إنِ ٱدَّعى ذٰلكَ وظَهَرَ المُعْجِزُ عليه ، وكانَ [٣٥أ] كاذبًا في جميعِ ما عدا

---

١ الأسولة بالواو لغةٌ في (الأسْئِلَة) بالهمز . يُراجَع تاج العروس (للزبيديّ) ٢٩/٢٤١ [سول] .

كونِهِ نبيًّا ، عاد الأمرُ إلى جوازِ إظهارِ المعجزاتِ على الكذّابينَ . وقد بيّنّا فسادَ ذٰلكَ في ما سَلَفَ .

فصل

فأمّا ما بهِ نَعْلَمُ أنَّ اللهَ ، سبحانَهُ ، ما أرْسَلَ رسولًا ، هٰذِهِ حالُهُ ، أنّنا نعلمُ ضرورةً بالأخْبَارِ المتواترة وبالإجماعِ مِنْ أُمَّتِنا وكلِّ أُمَّةٍ لنبيٍّ وإجماعِ كلِّ جاحِدٍ للنبوّةِ أنَّ اللهَ ، تعالى ، ما بَعَثَ نبيًّا قَطُّ ولا أظْهَرَ معجزًا على يدِ أحَدٍ وما يَدَّعِيهِ كونه معجزًا عِندَ ٱدِّعَائِهِ النبوَّةَ إلّا وقد ٱدَّعى أنَّه صادِقٌ على اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، في جميعِ ما يُؤَدِّيهِ ويُبَلِّغُهُ عَنهُ ، وأنَّ اللهَ ، تعالى ، إنَّما يُظهِرُ عليه المعجزاتِ تصديقًا له في ذٰلكَ ويقيمُهُ مقامَ قولِهِ ، لو سمعَ مِنهُ وتلقّى عَنهُ ، مِن حيثُ نَرَى ونُشاهِدُ أو نَعلمُ ضرورةً : هٰذا رسولٌ وصادِقٌ عليَّ في جميعِ ما يُؤَدِّيهِ عنّي ، فٱعلموا ذٰلكَ من حالِهِ .

وإذا كان هٰذا إجماعًا ومعلومًا مِنْ [٣٥ب] حالِ كلِّ مُدَّعٍ للنبوّةِ ، كان مؤمّنًا مِنْ إرسالِ نبيٍّ ، يُبيحُهُ الكَذِبَ عليه في ما سَلَفَ مِنَ الأعصارِ ، ومأمونًا[١] في عصرِ الرسولِ ، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ، لتوقيفِهِ الأُمَّةَ على أنَّه صادِقٌ على اللهِ ، تعالى ، في جميعِ ما يُؤَدِّيهِ عنه ، ومأمونًا أيضًا بَعدَ الرسولِ ، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ، لانْخِتامِ النبوّةِ ؛ فوجَبَ لذٰلكَ مَنْعُ جَوَازِ ما سَأَلْتَ عَنهُ .

فإن قالوا : كما ٱدَّعيتُم بالخبرِ والتوقيفِ ، وإنّما سألناكم : هل كانَ ذٰلكَ جائزًا مِن جهةِ العقلِ أم لا ؟ فإن كانَ جائزًا مِن جهةِ العقلِ ، فقولوه . وإنْ كانَ مُمْتَنِعًا ، فٱذكروا ما يُحِيلُهُ على أصولِكم وقولِكم بأنَّ الكذبَ على اللهِ ، سبحانَهُ ، غَيْرُ قبيحٍ في العقلِ مِن نبيٍّ وغيرِهِ ، وإنّما يَقْبُحُ بِحَظْرِ السمعِ .

يقالُ لهم : في هٰذا جوابانِ . أحدُهما أنَّ ما سألتُم عنه جائزٌ مِن جهةِ العقلِ ، [٣٦أ] ولا شيءَ يمنعُهُ إلّا ما لا يجوزُ التعلُّقُ به في دَفْعِ ذٰلكَ ، مِمَّا فيه نظرٌ نَذْكُرُهُ ونُبَيِّنُهُ . وإذا أُجيزَ ذٰلكَ ، سَقَطَ الكلامُ ولم يَبْقَ إلّا الشناعةُ .

---

١ ومأمونًا : ومأمورا ، الأصل .

والجوابُ الآخرُ أنَّ ذٰلكَ لا يجوزُ لأجلِ أنَّنا نذكُرُ مِن بَعدُ أنَّ مِن شَرْطِ المعجزِ أن يكونَ خارقًا للعادةِ . ومتى كان[1] مستمرًّا معتادًا ، خرَجَ عن كونِهِ مُعْجزًا .

وإذا ثَبَتَ ذٰلكَ ، فلو أَرْسَلَ اللهُ ، سبحانَهُ ، رسولًا ، يُصدِّقُهُ بالمعجزِ الأوّلِ في دعوى النبوّةِ فقط ويُبيحُهُ الكذبَ فيما عدا ذٰلكَ ؛ فإذا أراد أن يَدُلَّ على صدقِهِ في كلِّ شيءٍ ، يُؤدِّيهِ عنه بعد ذٰلكَ ، وظَهَرَ عليه علمٌ ، وَجَبَ أن تصيرَ الأعلامُ متكرِّرةً مألوفةً معتادةً ، لأنَّ الوحيَ يَنْزِلُ مُتَتَابِعًا في كلِّ يومٍ وفي ساعاتِ الليلِ والنهارِ ؛ فإذا ظَهَرَ مع كلِّ أمرٍ يُؤدِّيهِ من نهيٍ[2] وخبرٍ وقصصٍ ما هو مِن جنسِ الآياتِ ، خرَجَتْ بذٰلكَ عن أن تكونَ آياتٍ [٣٦ب] وصارَتْ معتادةً وبمثابةِ مَجيءِ الأمطارِ وتكرُّرِ الليلِ والنهارِ وأكثرِ مِن انقضاضِ النجومِ والكواكبِ الذي ليس منه شيءٌ معجزٌ . وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ ، عاد الأمرُ إلى أنَّه لو بَعَثَ نبيًّا ، هٰذِهِ حالُهُ ، لم يَكُنْ قادرًا على أن يَدُلَّنا على صدقِهِ ، لأنَّه لا يَدُلُّ على ذٰلكَ بأوّلِ علمٍ بما يتابِعُهُ بَعدَهُ مِنَ الأمورِ المجانسةِ للمعجزاتِ ، لأنّها تخرجُ بِتَتابُعِهَا عن أن تكونَ آيةً ودلالةً على الصدقِ ؛ فدلَّ ذٰلكَ على إحالةِ إرسالِ نبيٍّ ، صِفَتُهُ ما ذَكَرْنَا .

فإن قالوا : ما أنكرتُم مِن جوازِ تكرارِها على يدِ النبيِّ الذي صفتُهُ ما ذَكَرْنَا ، وإن لم يَخْرُجْ مع ذٰلكَ عن أنْ يكونَ آيةً له ، لأنّه إذا تكرَّرَ ظهورُها عليه وَحْدَهُ وخُصَّ بها ومُيِّزَ مِنَ الخلقِ ، كانَ ذٰلكَ تأييدًا له وتقويةً لصدقِهِ ؛ فلم يجبْ ما قلتُم .

يقالُ لهم : إنَّ تكرُّرَ ظهورِها في ساعاتِ الليلِ والنهارِ [٣٧أ] في كلِّ يومٍ ، يَنْقُضُ كونَها آيةً ، لأنَّه لا يُمْكِنُ مَعَ تكرارِها أن نَعْلَمَ أنَّه مخصوصٌ ومُمَيَّزٌ بها ، كما لا يَصِحُّ تخصيصُهُ وتمييزُهُ بتكرارِ مجيءِ الليلِ والنهارِ ومجيءِ الأمطارِ وطلوعِ الشمسِ

---

١ كان : مكرّر في الأصل .

٢ من نهي : فى نهى ، تصحيح في الهامش ، مُشارٌ إليه في هذا الموضع من الأصل .

والقمرِ مِنَ المشرقِ وغروبِها مِنَ المغربِ ؛ وهٰذا مُحالٌ . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطلَ ما قالوهُ .

وشيءٌ آخرُ

وهو أنَّه إذا تكرَّرَ ظهورُها ، صَحَّ أن يَدَّعِيَهَا المُتَنَبِّيُ الكاذِبُ آيةً له ، كما يَدَّعِيهَا النبيُّ المجوّزُ عليه[١] في ما يُبَلِّغُهُ ؛ فلا يمكنُ عِندَ ذٰلكَ أنْ يعلمَ أنّها آيةٌ لِمَن يَدَّعِي صدقَهُ عن بلاغِ ما عدا النبوّةِ . ومتى ٱلْتَبَسَتِ الحالُ في ذٰلكَ ، خَرَجَتْ عن أنْ تكونَ آيةً لأحدِهما ؛ فبطلَ أيضًا أن يكونَ تكرارُها آيةً لأحَدٍ .

وقد يجوزُ أن يُجَابَ عن جوازِ الالتباسِ بأنْ يُوحِيَ اللهُ ، سبحانَهُ ، إلى النبيِّ الذي يريدُ أن يُقِيمَ الدلالةَ على صدقِهِ في ما عدا دعوى النبوّةِ بأَنْ قُلْ لأُمّتِكَ : إنَّ آيةَ صِدْقِي في ما أُخْبِرُ به عن مُرْسِلِي ، [٣٧ب] تعالى ، إحياءُ ميّتٍ ومجيءُ شجرةٍ وتسبيحُ حَصًى أو بعضُ ذٰلكَ ، ويكون أمرًا يُوقِعُهُ ويَظْهَرُ عِندَ طلبِهِ آيةً له مطابقًا لخبرِه عَنهُ .

ويقولُ هٰذا النبيُّ للمُتَنَبِّيِ : إن كنتَ نبيًّا صادِقًا ، فأخبِرْنا بما يُظْهِرُهُ اللهُ على يَدَيْكَ مِنَ الآياتِ أو سَلْهُ أن يُظْهِرَ على يَدِكِ كذا وكذا ، وإلّا فأنتَ مُتَنَبِّيٌ كاذِبٌ ؛ فيمنعُ ، سبحانَهُ ، عِندَ ذٰلكَ المتنبّيَ ما يدَّعي كونَهُ آيةً لهُ ويفعلُ ، تعالى ، ما يدَّعِيهِ النبيُّ المقصودُ إلى الدلالةِ على صدقِهِ في ما عدا النبوّة ؛ فيزولُ بذٰلكَ الالتباسُ والشُّبْهَةُ .

ويجبُ على هٰذا أن تكونَ الآياتُ المدلولُ بها على صدقِ النبيّ في ما عدا النبوّةِ آياتٍ مخصوصةٍ ، يُشاهِدُها قومُهُ ، لِتَقُومَ الحجةُ بمشاهدتِها عليهم ، وينقلُها أهلُ التواترِ إلى مَن بَعُدَ مِنْ أهلِ البلادِ ومَن يُخْلَق مِن بَعْدِهم ، إذا كان مبعوثًا إلى أهلِ

---

١ كما ... عليه : إضافة في الهامش الأيسر ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

[٣٨أ] عصرِه ومَن بَعدَهم ، فتقوم الحجّةُ عليهم بالخبرِ المتواترِ .

فأمّا الآياتُ والآثارُ السماويّةُ التي يَعلمُ أهلُ بلدِ الرسولِ وغيرُه بها ، نحو آنقضاضِ الكواكبِ الخارقةِ للعادةِ وطلوعِ الشمسِ مِن مَغْرِبِهَا وزلزلةٍ عامّةٍ وأمثال ذٰلك ، مِمّا يشتركُ فيه أهلُ بلدِ الرسولِ وغيرُهم ، فإنّه لا يَتَمَيَّزُ به الرسولُ ولا يُمكنُ تخصيصُهُ به ، لأنّه يُمكنُ كلُّ مُدَّعٍ للنبوّةِ في الأطرافِ أنْ يَدَّعِيَ ذٰلك آيةً لهُ ودلالةً على صدقِهِ ؛ فيعودُ الأمرُ مُلْتَبِسًا ويكونُ كإظهارِها على الكذّابِينَ ، مِنْ حيثُ لم يتميَّزْ أمرُ النبيّ الصادقِ .

والذي يَقْدَحُ في كونِ ما يَظْهَرُ على يدِ الرسولِ الذي سَأَلُوا عن حالِهِ دلالةً على صدقِهِ في ما عدا النبوّةِ آية ، إذا ظَهَرَ مع كلّ أمرٍ ونهيٍ وخبرٍ وأمرٍ يَدَّعِي فيه أنّه ظَهَرَ عليه[1] دلالة على صدقِهِ فيه وأنّه مِنْ قِبَلِ اللهِ ، تعالى ، أنّها إذا ظهرتْ كذٰلكَ وآعْتِيدَتْ ، [٣٨ب] آلْتَبَسَ أمرُها ، ولم يَتَمَيَّزْ بها .

وقيلَ له : قد آعْتِيدَ تَكَرُّرُ ظهورِ هٰذِهِ الأمورِ . وإنّما تدّعي أنتَ أنّكَ تُخَصُّ بها على وَجْهِ الحدسِ والتَّخْمِينِ ؛ فما يَظْهَرُ عليكَ مِن ذٰلكَ ، يقعُ بالاتِّفَاقِ والتَّخْمِينِ والحدسِ وبمثابةِ إصابةِ المُنَجِّمِ والمُخَمِّنِ وصاحبِ الزَّجرِ والفَأْلِ . وتَتَّفِقُ لهم الإصابةُ كثيرًا في ما ليس بمُتَتَابِعٍ معتادٍ ؛ فإصابتُكَ أنتَ في ذٰلكَ أقربُ لكونِ هٰذِهِ الأمورِ معتادةً ؛ فلا يَتَمَيَّزُ لِمَا ذكرناهُ ولا يكونُ دلالةً على صدقِهِ . وهٰذا يعودُ إلى أنّه لو بَعَثَ نبيًّا ، يُبِيحُهُ الكذبَ عليه في ما عدا الرسالةِ مِنَ البلاغِ ، لم يكن قادرًا على صدقِ مَن يُريدُ تصديقَهُ في جميعِ ما يُبَلِّغُهُ عَنهُ . وذٰلك فاسدٌ بما قدَّمناهُ ؛ فبطل ما سألوا عنه .

ويمكنُ أن نَتَطَرَّقَ إلى بطلانِ ذٰلكَ بأن يقالَ : قد آتُّفِقَ على أنَّ اللهَ ، سبحانَهُ ، لا

١ عليه : فيه ، تصحيح من الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليه في هذا الموضع من الأصل .

بُدَّ أن يَعْرِضَ على كلِّ أمَّةٍ **[٣٩أ]** تعظيمَ نَبِيِّها وتوقيرِه وتعزيرِه والانقيا[دِ][١] لطاعتِهِ . ومتى جَوَّزَتِ الأُمَّةُ عليه الكذبَ في ما عدا النبوَّةِ مِن ضروبِ البلاغِ عَنِ اللهِ ، سبحانَهُ ، ٱحتقرَتْهُ وٱسْتَقَلَّتْهُ وٱنْتَقَصَ[تْهُ][١] ورَمَتْهُ بالكذبِ . وذٰلكَ يوجبُ أن يكونَ ، تعالى ، مطلقًا للأُمَّةِ الجَمْعَ بَيْنَ فعلِ تعظيمِ ذٰلك النبيِّ وبَيْنَ ٱنتقاصِهِ وٱحتقارِهِ . وذٰلكَ تكليفٌ للمُحالِ الذي لا يَصِحُّ ٱجتماعُهُ . وذٰلكَ مُمْتَنِعٌ في التكليفِ .

وفي التعلُّقِ بهٰذا نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ . أحدُهما أنَّ تكليفَ الجمعِ بَيْنَ ذٰلكَ جائزٌ صحيحٌ مَعَ القولِ بجوازِ تكليفِ المحالِ وتكليفِ العاجزِ مِنْ جهةِ العقلِ . والقومُ إنّما يَسْأَلُونَ عن جوازِ ذٰلكَ في العقلِ ؛ فلا يمكنُ دفعُهم عنه على هٰذا القولِ .

وشيءٌ آخرُ

وهو أنَّ الكذبَ على اللهِ ، سبحانَهُ ، وعلى غيرِه ليس بقبيحٍ في العقلِ ، ولا العقلُ موجبٌ لذَمِّ فاعلِهِ وٱحتقارِهِ **[٣٩ب]** وٱنتقاصِهِ . وإنّما يوجبُ ذٰلكَ السمعُ على فعلِ بعضِ الكذبِ ؛ وهو المُحَرَّمُ فِعْلُهُ في الدِّينِ .

فإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ وكان الذي يسألونَ جوازَهُ على رسولٍ ، هٰذِهِ حالُهُ ، كذبًا مأمورًا به ومباحًا فِعْلُهُ ، لم يَجُزْ أنْ يستحقَّ فاعلُهُ ذمًّا ولا ٱنتقاصًا ؛ فيجبُ لِمَا ذَكَرْنَا العدولُ عن هٰذا الجوابِ والاعتمادُ في إبطالِهِ على ما قدَّمنا ذِكْرَهُ مِنَ الجوابَيْنِ لنا الأَوَّلَيْنِ .

وهٰذِهِ الجملةُ مقنعةٌ في إبطالِ ما راموهُ . وسيأتي في بابِ إثباتِ النبوّاتِ وأحكامِ المعجزاتِ ما يزيدُ على ما قلناهُ هاهنا . ونَكْشِفُ عن عجزِ جميعِ القدريّةِ عَنْ إثباتِ النبوّاتِ وصحَّةِ المعجزاتِ ونُثْبِتُ ذٰلكَ ونُصَحِّحُهُ على مَذاهِبِ أهلِ الحَقِّ ، إن شاءَ اللهُ .

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

باب القول في ذكر الدلالة على أنّ المخالف [٤٠أ] في خلق الله ، تعالى ، لأفعال العباد هم القدريّة

إن قال قائلٌ منهم : لِمَ سَمَّيْتُمُونَا قدريّةً ؟[1]

قيل لهم : لأنّكم تَدَّعُونَ في أكسابِكم أنّكم تُقَدِّرُونَهَا وتفعلونَها مقدورةً لكم دون خالِقِكم . والقدريُّ هو مَن يَدَّعِي ذٰلكَ لِنَفْسِهِ ، وهو كاذِبٌ في دَعْوَاهُ ومُدَّعٍ للباطلِ . كما أنَّ الصائِغَ هو مَن يَعْتَرِفُ أنَّه يَصُوغُ دون مَنْ زَعَمَ أنَّه يُصَاغُ له . والنَّجَارُ هو مَنْ يَزْعُمُ أنَّه يُنَجِّرُ دون مَنْ يعترفُ بأنَّه يُنَجَّرُ له وأنَّه لا يُنَجِّرُ شيئًا . وكذٰلكَ القدريُّ هو مَن يدَّعي أنَّه يفعلُ أفعالَهُ مقدورةً له دون رَبِّهِ ، سبحانَهُ . ويَكْذِبُ في ٱدِّعائهِ وقولِهِ : إنَّ ربَّهُ ، تعالى ، لا يفعلُ مِنْ أكسابِهِ شيئًا .

فإن قالوا : لا يجبُ ما قُلتُم ، لأنَّنا ندَّعي تقديرَنا لأعمالِنا ، ونحن في ذٰلكَ مبطلونَ عندكم وغَيْرُ مقدِّرِينَ [٤٠ب] لها ولا عالِمِينَ بحقائِقِهَا . ومُدَّعي تقديرِها لم يقدِرْهُ ولم يعلمْهُ ليس بقدريّ ، كما أنَّ مُدَّعِي كتابةٍ ، لم تَكُن مِنهُ ولا هو عالِمٌ بها ، ليس بكاتِبٍ بٱتِّفاقٍ ؛ فبطل ما قلتم .

يقالُ لهم : إنَّ تبرّيكم مِنِ ٱسمِ القدرِ غَيْرُ نافِعٍ لكم مع لزومِ ذٰلكَ لكلِّ قائلٍ بقولِكم على ما نُبَيِّنُهُ . ونحملُكُمْ وأهلَ بِدْعَتِكُمْ بالانتسابِ إلى الاعتزالِ على الوقوعِ في أكْثَرَ مِمَّا هربتُم منه ، لأنَّ هٰذا الاسمَ بٱتِّفاقٍ إنَّما لَزِمَ واصلَ بنَ عَطَاءٍ الغزَّالَ وعَمْرَو بنَ عُبيدٍ اللَّذَيْنِ هُمَا شَيْخَا ضلالتِكُمْ لأَجْلِ ٱعتزالِهما قولَ جميعِ المسلمِينَ في الامتناعِ مِن تسميةِ الفاسِقِ المِلِّيِّ مؤمنًا أو كافرًا ، لأنَّ الأُمَّةَ كانت فيه على قولَيْنِ .

---

١ يُنظَر كتاب تمهيد الأوائل (للباقلّانيّ) ٣٣٦-٣٦٢ [باب في وجوب تسميتهم قدريّة] . كذلك يُنظَر كتاب الإرشاد (للجوينيّ) ٢٢٤-٢٢٥ ، الغنية في الكلام (للأنصاريّ) ٩٩٣/٢-٩٩٦ [فصل في القدريّة] ، الكامل في أصول الدين (لابن الأمير) ٦٦٢/٢-٦٦٣ [فصل في ذمّ القدريّة في كلّ ملّة] .

والدهماءُ منهم كانوا يقولونَ : هو مؤمنٌ بإيمانِه ، فاسقٌ بفسقِهِ . وفرقةٌ من الخوارجِ وغيرِهم يقولونَ : هو كافرٌ ؛ فٱعتزلَ عمرُو بنُ عُبيدٍ [٤١أ] وواصلُ بنُ عطاءٍ لذٰلكَ قولَ الأُمَّةِ ، وفارَقُوا دِينَ أَهْلِ المِلَّةِ ؛ فكَيفَ يَصِحُّ التَّبَجُّحُ بقولٍ ، قد خالَفَ أَهْلُهُ دِينَ المسلمِينَ ؟ وسنُشْبِعُ القولَ في هٰذا الفصلِ في الوعيدِ ، إن شاءَ اللهُ .

ثمَّ إنَّ ما قلتُمُوهُ باطلٌ مِنْ وجوهٍ . أوّلُها أنَّ هٰذِهِ التسميةَ بٱتِّفاقِ أهلِ اللُّغةِ على وزنِ الأسماءِ المنسوبةِ ، كقولِكَ : نحويٌّ وأبطحيٌّ ومصريٌّ وأمثال ذٰلكَ . وهي أيضًا بٱتِّفاقِ الأُمَّةِ واردةٌ في الشرعِ للذمِّ ومُجْرَاةٌ على قائلِ الباطلِ في خلقِ الأفعالِ خاصَّةً دُونَ غيرِهِ مِنَ الأبوابِ .

وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ وكانت المعتزلةُ تدَّعي أنها تُقَدِّرُ أفعالَها دُونَ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وتعتقدُ ذٰلكَ وتَقْطَعُ عليه وتُحِلُّ أنفسَها في ذٰلكَ مَحَلَّ مَنْ كَتَبَ وصَاغَ ونحن لا ندَّعي ذٰلكَ ، بل نتبرأُ منه ونَجْعَلُ الخلقَ والتقديرَ للهِ ، عزَّ وجلَّ ، والقدريَّةُ مع ٱدِّعائِها لذٰلكَ وقَطْعِهَا على الانفرادِ بتقديرِ أكْسَابِها [٤١ب] دُونَ اللهِ هي مبطلةٌ في ٱعتقادِها لذٰلكَ وجاهِلَةٌ بالحقِ ومُدَّعِيَةٌ للكذبِ فيه بكلِّ دليلٍ ، قدَّمناهُ على وجوبِ خلقِ اللهِ ، تعالى ، لأكسابِ العبادِ ونقض كلِّ شبهةٍ يتعلَّقُونَ بها في ٱنفرادِهم بخلْقِها ، وَجَبَ إجراءُ هٰذا الاسمِ عليهم لقطعِهِمْ على الانفرادِ بتقديرِ أكْسَابِهم دُونَ اللهِ ، تعالى ، مع كونِهم كاذِبِينَ مُبْطِلِينَ في دَعْوَاهُم وٱعتقادِهِمْ . وإذا كان هٰذا الاسمُ إنّما جَرَى في الشرعِ على طريقِ الذمِّ لِمَنْ قال في هٰذا البابِ قولًا باطلًا ، بطل ما قالوه .

وإذا ثبت أنَّ الصائغَ مَنْ يَعتَرِفُ بأنَّهُ يَصُوغُ دُونَ مَن يَزعُمُ أنَّه يُصَاغُ له وقد يَعترِفُ بأنَّه يَصُوغُ مَن يكذبُ ويبطلُ في ٱدِّعائِهِ على أنَّه ، إذا ٱعْتَرَفَ بذٰلك ، أُجْرِيَ مجرى مَنْ عُلِمَ وقوعُ الصياغةِ مِنهُ وشُبِّهَ بِهِ .

وإذا كان هٰذا هٰكذا وكانت المعتزلةُ تَدَّعِي [٤٢أ] أنّها تَخْلُقُ وتُقَدِّرُ أكسابَها دون خالِقها وتَعترِفُ بذٰلكَ وتزيدُ أيضًا على حالِ المُدَّعي والمعترِفِ بذٰلكَ ، وإن كان مبطلًا بدعواهم العلمَ بصدقِها في ذٰلكَ ، مع أنّها مبطلةٌ كاذبةٌ فيه ، جَرَى عليها ٱسمُ قدريّ لادّعائها التقديرَ وٱعترافِها به وزيادتِها دَعْوَى العلمِ بصحّةِ ما تدَّعِيهِ ؛ فقولُهم : إنّنا عندكم غَيْرُ مُقَدِّرِينَ لأعمالِنا ، لا يُخرِجُهم مِنْ أن يكونوا قد ٱعترفوا بذٰلكَ وٱدَّعَوْهُ وٱدَّعَوُا العلمَ بِصِحَّتِهِ . والاسمُ مُسْتَحَقٌّ لمدَّعِي ذٰلكَ والمُعْتَرِفِ به .

وهٰذِهِ حالُ القدريَّةِ في إطباقِهم على دَعْوَى ذٰلكَ وتكذّبهم فيه ؛ فبطل أيضًا ما توهَّمُوهُ خلافًا بَينَ أهلِ اللغةِ في صِحَّةِ إجراءِ الاسمِ على مدَّعي الصنعةِ لذٰلكَ ووصفه بها والنظر في أنَّه يَجْرِي عليه حقيقةً أو مجازًا أو على وجهِ الذَّمِّ أو المدحِ أو على وجهِ التلقيبِ لهُ به لأمرٍ غَيْرِ ذٰلكَ ، موقوفٍ على النظرِ والحُجَّةِ . وإذا كان [٤٢ب] ذٰلكَ كذٰلكَ ، بطل قولُهم على أنّنا لم نُنكِرْ أن يُوصَفَ العبدُ بأنَّه مُقَدِّرٌ لِكَسْبِهِ .

وإنَّما قلنا : يجبُ ٱستحقاقُ القدريّةِ لهٰذِهِ التسميةِ لادّعائهم أنّهم يخلقونَ أكسابَهم ويُقَدِّرُونَهَا دُونَ خالِقهم . وإذا كان هٰذا هٰكذا وكنَّا لا نُخَطِّئُهُمْ أنّهم يُقَدِّرُونَ أكسابَهم على الوجهِ الذي يَصِحُّ القولُ به ، وإنّما نُخَطِّئُهم في قولِهم : إنَّ اللهَ ، تعالى ، ليس بِمُقَدِّرٍ لها ، بطل قولُهم . وظَنَنْتُم أنّنا لا نقولُ : إنَّ الإنسانَ مُقَدِّرٌ لِكَسْبِهِ وإنّه لا يجبُ أن يكونوا قدريَّةً ولا مستحقِّينَ لهٰذِهِ التسميةِ بِزَعْمِهِمْ مِنْ حيثُ لم يكونوا عِندَنا مُقَدِّرِينَ لأكسابِهم . وهٰذا باطلٌ وخطأٌ مِن مُتَوَهِّمِهِ .

فإن كان المُقَدِّرُ عِندَهم هو الذي يستحقُّ ٱسمَ قدريّ ، فيجبُ أن يَسْتَحِقُّوا ٱسمَ قدريَّة ، لأنّهم عِندَنا يُقَدِّرُونَ أكسابَهم على خلافِ ما يذهبونَ [٤٣أ] إليه مِنْ أنّهم يُقَدِّرُونَ أكسابَهم ويُحْدِثُونَها دون اللهِ ، عزَّ وجلَّ . وإنّما التقديرُ مِنَ الخلقِ

هو التصويرُ والحركاتُ والاعتماداتُ التي تكونُ عِندَها التأثيراتُ والتصويراتُ . وقد يُقَدِّرُونَ أيضًا أكسابَهم بمعنى إيقاعِهم لها عن فكرٍ وَرَوِيَّةٍ . وذلك مُحَالٌ في صفةِ القديمِ ، تعالى .

فصل

فإن قالوا : أفتقولون : إنَّ مَنْ قَدَّرَ على الحقيقةِ يستحقُّ هٰذِهِ التسميةِ ؟

قيل : أجل ، إنْ كانت نسبةُ التقديرِ ، إذا ضمَّ إلى كونِهِ مُقَدِّرًا قولًا وعَقدًا باطِلَيْنِ ونَفَى مَعَ كونِهِ مُقَدِّرًا لكَسْبِهِ تقديرَ ربِّهِ ، تعالى ، له ، وقدرتَهُ عليه وخلقَهُ إيَّاهُ مع أنَّه ، تعالى ، خالِقٌ له ومُقَدِّرٌ له ، لأنَّه آسمٌ وإن كان على وزنِ الأسماءِ المنسوبةِ موضوعًا في الشَّرْعِ للذمِّ . وذمُّ المُحِقِّ لا يجوزُ ، وإنَّما يُذَمُّ المُخْطِئُ .

ونحن ، وإنْ قلنا : إنَّنا نُقَدِّرُ أكسابَنا ، [٤٣ب] فلا نقولُ مَعَ ذٰلكَ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، غَيْرُ مُقَدِّرِها ولا قادِرٌ عليها ولا مالِكٌ وإلهٌ لها ؛ فلم يلزمْنا آسمُ الذمِّ بقولِنا بالحقِّ ، ولزمهم ذٰلكَ ، لا مِنْ حيثُ سَمَّوا العبادَ مقدِّرِينَ لأكسابِهِمْ ، ولٰكن وصفوهم بذٰلكَ على وجهٍ وتأويلٍ ، عَظُمَ خطأُهُمْ فيه ، ومِنْ حيث نفوا مع ذٰلكَ عن اللهِ تقديرَها والقدرةَ عليها والخلقَ لها .

ولذٰلكَ أيضًا لم يجبْ وصفُ القديمِ ، سبحانَهُ ، بأنَّه قدريٌّ ، وإنْ أضافَ التقديرَ إلى نفسِهِ قولًا في غيرِ موضعٍ مِنْ نَصِّ كتابِهِ ، مِن حيثُ كان ، تعالى ، صادِقًا مُحِقًّا في ذٰلكَ ولم يضمَّ إلى كونِهِ مُحِقًّا ووصف نفسه بذٰلكَ قولًا باطلًا وظنًّا فاسِدًا . يتعالى عن ذٰلكَ ؛ فَبَانَ سقوطُ ما قالوهُ مِن كلِّ وجهٍ .

فصل

فإن قال قائلٌ منهم : وما التقديرُ الذي تُضِيفُونَهُ إلى العبدِ على [٤٤أ] الحقيقةِ وإنّهم مُصِيبُونَ ؟ وما الذي تُضِيفُونَهُ إلى مخالِفِيكم وهم مُخطِئُونَ فيه ؟

قيل لهم : التقديرُ المضافُ إلى العبدِ على الحقيقةِ الذي نقولُ به هو الفكرُ في الشيءِ الذي يكتسبُهُ والرويّةُ فيه . ولذٰلكَ يقالُ : قَدَّرْتُ مِنَ الأديمِ خُفًّا ومِنَ الشقَّةِ قميصًا . وقَدَّرْتُ ذَرْعَ الدارِ والبستانِ كذا وكذا ذراعًا وجَرِيبًا ؛ فقد يكونُ التقديرُ مِنَ العبدِ فكرًا ورَوِيَّةً ويكونُ مِساحَةً وذَرْعًا . ويكونُ التقديرُ شَكًّا وظَنًّا . وقد تُقَدَّرُ الفرائضُ وحسابُ النذورِ والوصايا . ولذٰلك قال الفقهاءُ في مسائلِ الحسابِ مِنَ الفرائضِ وغيرِها : إنّها مِنَ المُقَدَّرَاتِ ؛ فنحنُ وأهلُ اللغةِ نصفُ العبدَ بأنَّه مُقَدِّرٌ على هٰذا المعنى . والقدريَّةُ أيضًا تَصِفُهُ مَعَنَا بأنَّه مُقَدِّرٌ على هٰذا المعنى . ولو أنّهم ٱقْتَصَرُوا على إضافةِ هٰذا القدرِ الذي [٤٤ب] يستحقُّهُ العبدُ إليه ، لكانوا مُحِقِّينَ غَيْرَ ملعونينَ ومذمومينَ ومُسَمّينَ بأنّهم قدريّةٌ ، مجوسُ هٰذِهِ الأُمَّةِ ، ولٰكنَّهم ضَمُّوا إلى ذٰلك القولَ بأنَّ العبدَ يُوصَفُ بأنَّه مُقَدِّرٌ على مَعْنَى أنّه يَخْتَرِعُ ويُبْدِعُ ويَخْلُقُ ، كما يخلقُ اللهُ ، تعالى ، فكانوا بذٰلكَ مُبْطِلِينَ وعن لسانِ الأُمَّةِ خارجينَ ؛ فهٰذا هو التقديرُ الذي كانوا في ٱدّعائِهم له وإضافتِهم إيّاهُ إلى العبادِ قدريّة .

وأمَّا التقديرُ لأكسابِ العبادِ المضافُ إلى اللهِ ، تعالى ، فهو الخلقُ لأكْسَابِهِمْ والإبداعُ لأعيانِها وإنشائِها وٱختراعُ أجناسِها وذواتِها بغيرِ تقديرٍ ، هو فكرٌ ورَوِيَّةٌ وطلبُ علمٍ وصوابُ عاقبةٍ في الخلقِ أو خوفُ غلطٍ وضررٍ يلحقُهُ ، تعالى .

وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ ، لم يَمتَنِعْ على هٰذا الأصلِ وَصْفُ القديمِ ، تعالى ، والعبدِ بأنّهما [٤٥أ] مُقَدِّرانِ للكسبِ على التَّأْوِيلَيْنِ المُخْتَلِفَيْنِ ، كما يُقالُ : إنّهما قادِرانِ على الكسبِ وإنّه مقدورٌ لهما على وجهَيْنِ مختلفَيْنِ ، لأنَّهُ ، تعالى ، يَعْلَمُهُ

لا بٱضْطِرَارٍ ولا بٱكتسابٍ ، والعبدُ لا يَعْلَمُهُ إلَّا ضرورةً أو كسبًا ، وكما يقولونَ هُمْ : إنَّه ، تعالى ، يَعلَمُهُ لا بعِلْمٍ وٱعتقادٍ والعبدُ لا يَعْلَمُهُ إلّا بعِلْمٍ وٱعتقادٍ ، في أمثالِ هٰذا .

وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ ، ٱتَّضَحَ فسادُ قولِهم : إنَّنا لا نقولُ : إنَّ العبدَ مُقَدِّرٌ لكسبِهِ . وإذا لم نَقُلْ ذٰلكَ ، لم يَجُزْ أنْ تُسَمُّونا قدريّةً ، لأنَّنا غَيْرُ مُقَدِّرِينَ لها .

وقد بَيَّنَّا مِن قَبْلُ أنَّ هٰذِهِ التسميةَ لم تَجْرِ على المُقَدِّرِ مِن حيثُ كان مُقَدِّرًا ، وإنّما جَرَتْ عليه مِنْ حيثُ كان مُدَّعِيًا للتقديرِ الذي لا يَصِحُّ في صِفَتِهِ ونفيِهِ عن اللهِ ، سبحانَهُ ، تقديرِ كسبِهِ الذي هو ، تعالى ، مُنفَرِدٌ بخلقِهِ ؛ فزال جميعُ ما توهّمُوهُ .

فإن قالوا : هٰذِهِ العلّةُ بِعَيْنِها توجبُ [٤٥ب] أن يكونَ هو ، تعالى ، قدريًّا أو تكونوا أَنتُم قدريّةً ، لأنَّه قد ثَبَتَ بالدليلِ أنّكم تُقَدِّرُونَ فِعْلَكم ، فيجبُ أن يكونَ حالُكم كحالِ مَنْ يَصُوغُ ويكرهُ في ثبوتِ الاسمِ له .

يقالُ لهم : ما قلتُمُوهُ مِنْ هٰذا باطلٌ ، لأنَّه بناءٌ مِنكُم على أنَّ المُسْتَحِقَّ لهٰذا الاسمِ هو مَنْ يَصوغُ ويُقَدِّرُ . وليس الأمرُ على ذٰلكَ ، لأنَّنا إنّما أَوْجَبْنا جريانَ التسميةِ الموضوعةِ للذمّ على مُدَّعِي ذٰلكَ والمعترفِ به الذي يَدَّعِيهِ لنفسِهِ دُونَ خالقِهِ ؛ فزال ما قلتُم .

وقولُكم : فيجبُ أن يستحقَّ هٰذِهِ التسميةَ لقيامِ الدليلِ على أنّنا نُقَدِّرُ على الحقيقةِ ونُنكِرُ ذٰلكَ ، قولٌ باطِلٌ ، لأنَّ كُلَّ ما تظنُّونَهُ دليلًا على ذٰلكَ إنّما هو شُبْهَةٌ ، قَدَّمْنَا نَقْضَها وأَقَمْنَا واضِحَ الأدلَّةِ على فسادِ كونِ العبدِ مُحْدِثًا ومُقَدِّرًا على تأويلِ ما تذهبونَ إِلَيْهِ ؛ فَسَقَطَ ما قلتُم .

[٤٦أ] وأيضًا ، فإنَّ الاسمَ المشتقَّ ، وإن كان مِنْ حَقِّهِ أن يتبعَ الفعلَ ، لا لادِّعاءِ ذٰلكَ ، فغيرُ مُمْتَنِعٍ أن يصيرَ بعضُ الأسماءِ بالعُرْفِ مستعملًا في مَن يَدَّعِي ذٰلكَ

وإن لم يَفْعَلْهُ . وأهلُ اللغةِ لا يختلفونَ في تسميةِ مُدَّعِي الشيءِ والمُكْثِرِ لِذِكْرِهِ واللَّهِجِ به بالاسمِ الذي يَجْرِي على سبيلِ الاشتقاقِ على الحقيقةِ . وسواء أضَافَ ذٰلكَ إلى نفسِهِ مَعَ اللَّهجِ به أو إلى غيرِهِ . هٰذا ٱتّفاقٌ مِنْ أهلِ اللغةِ .

وقد قال الكُلُّ : إنَّ الخوارجَ إنَّما سُمِّيَتْ مُحَكِّمَةً لإكثارِها ذِكْرَ التحكيمِ وقولِها : لا حُكْمَ إلَّا للهِ ، فَنَفَوُا الحُكْمَ عن أنفُسِهم وأثْبَتُوهُ لغيرِهم ، فَسُمُّوا به مُحَكِّمَةً . وعلى هٰذا قالوا : ذَهَبِيٌّ وتَمرِيٌّ وعَسَلِيٌّ ودُنيائِيٌّ[١]، إذا أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ ذٰلكَ ولَهَجَ به أو غَلَبَ على طعامِهِ ، كما قالوا : تُهَامِيٌّ وعبَّاسِيٌّ وفارِسِيٌّ وعُثْمَانِيٌّ ، وأَجْرَوا الاسمَ على الكثيرِ اللَّهْجِ بذِكْرِ الشيءِ ، كما يُجْرُونَهُ على **[٤٦ب]** وجهِ الاشتقاقِ والنسبِ .

وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ في حكمِ اللُّغَةِ ، وكانوا يُكْثِرُونَ ذِكْرَ نَفْيِ تقديرِ اللهِ لأعمالِهم وخلقِهِ لها وقدرتِهِ عليها ومُلْكِهِ إيَّاها ويُنَاظِرُونَ عليه ويَدْعُونَ أتْبَاعَهم إلى تَلَقِّيهِ ويَرَوْنَ ذٰلكَ مِنَ العدلِ وتنزيهِ اللهِ ، سبحانَهُ ، عن ذٰلك ، وَجَبَ لُزُومُ هٰذِهِ التسميةِ لهم بحُكْمِ اللغةِ وعُرْفِ أَهْلِها ، لا لأَجْلِ شيءٍ غير ذٰلكَ .

وشيءٌ آخرُ

وهو أنَّا قد بَيَّنَّا أنَّ هٰذِهِ التسميةَ شرعيَّةٌ ، وإن كانَتْ على وزنِ الأسماءِ المنسوبةِ ، وليست منسوبةً إلى الفعلِ والتقديرِ ولا إلى القدرةِ والإقدارِ ولا إلى فعلِ الشيءِ على مقدارٍ على ما نشرحُهُ مِن بَعدُ ، ولا هي جاريةٌ على وجهِ الاشتقاقِ ، وإنَّما وُضِعَتْ للذَّمِّ والدلالةِ على خطأِ القائلِ بالباطلِ في خَلْقِ ٱكْتِسَابِ العبادِ .

وإذا ثبت ذٰلكَ ، **[٤٧أ]** وكنَّا قد ٱتَّفقنا على أنَّهم مُبْطِلُونَ في إنكارِهِمْ خلقَ اللهِ ،

١ ودنيائيّ : ودُنياءى ، الأصل .

تعالى ، لها وقدرتَهُ[١] عليها ونَقَضْنا كُلَّ شُبهةٍ لهم في ذٰلكَ ، وَجَبَ لُزُومُ هٰذِهِ التسميةِ لهم ؛ فهي إذًا تسميةٌ شرعيّةٌ ، جاريةٌ على هٰذا الجوابِ على مَن جَرَتْ عليه ٱشتقاقًا ، لا عُرْفًا مِنْ أهلِ اللُّغةِ ولا مِنَّا ولا مِن جميعِ الناسِ ولا بإجماعِ الأُمَّةِ ؛ فليس لأحدٍ أن يُطَالِبَنا بذكرِ عرفٍ أو إجماعٍ في ذٰلكَ على هٰذا الجوابِ .

فإنْ قالوا : إنَّ ما تَعَلَّقْتُمْ به يوجبُ عليكم القولَ بأنَّ جماعةَ الأُمَّةِ قدريّةٌ ، لأنّه لا أَحَدَ مِنهُم إلَّا وَقَدْ يَدَّعِي أنّه مُقَدِّرٌ لشيءٍ في نفسِهِ ، حتَّى إنَّ الخائِطَ يُقَدِّرُ الثوبَ ويدَّعي أنَّه يُقَدِّرُ ، وكذٰلكَ الصائغُ والنجّارُ والإسكافُ . وكذٰلكَ القولُ في أهلِ العلمِ على طبقاتِهِم ، لأنَّهم يُقَدِّرُونَ المسائلَ في أنفسِهِم ؛ فإن كان قولُ المعتزلةِ أنّهم يُقَدِّرُونَ أفعالَهم يَدُلُّ على أنّهم قدريّةٌ ، فيجبُ أن يكونَ دالًّا على **[٤٧ب]** أنَّ كُلَّ الأُمَّةِ قدريّةٌ ، بل يجبُ أن تكونوا بهٰذِهِ التسميةِ أحقَّ ، لأنّكم تأْبونَ أن تُقَدِّرُوا أكسابَكم . وليس المعتبرُ في هٰذا البابِ بأن يكونَ ما نُقَدِّرُهُ ٱكتسابًا وٱختراعًا ، لأنَّ كلاهما تقديرانِ وإنِ ٱختلفا ؛ فإنْ كان مَن يدَّعي أنَّه يُقَدِّرُ ما يَخْتَرِعُ قدريًّا ، فيجبُ أن يكونَ المدَّعي تقديرَ ما يَكْتَسِبُهُ بأن يكونَ قدريًّا أَوْلَى وأَحَقَّ .

يُقالُ لهم : قد خبَّرناكم في ما سَلَفَ أنَّه إنَّما أُجْرِيَ ٱسمُ قدريّ في الشَّرْعِ على مُدَّعِي الباطلِ في التقديرِ ، وأنَّه لقبٌ ، وُضِعَ للذَّمِّ والدلالةِ على فسادِ القولِ به ، وأنَّه لم يَجْرِ على وجهِ الاشتقاقِ .

وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ وكان مَنْ ذكرتُمُوهُ مِن طبقاتِ الأُمَّةِ مِن أهلِ العلمِ وأهلِ الصنائعِ والحرفِ مُحِقِّينَ في ما يدَّعُونَهُ مِن تقديرِ المسائلِ والثيابِ والأدمِ والأثوابِ والمصوغاتِ ، ولا يدَّعي أحدٌ منهم الخلقَ **[٤٨أ]** والإحداثَ[٢] والانفرادَ بالقدرة

---

١ وقدرته : وقدته ، الأصل .

٢ والإحداث : حيث جاءت الواو وحدها في نهاية الورقة السابقة ، بينما (الإحداث) بداية الورقة التالية لها ، الأصل .

على ذٰلكَ دون اللهِ ، تعالىٰ ، وكذٰلكَ نحن في قولِنا : إنَّنا نُقَدِّرُ أكسابَنا بقلوبِنا ونقصدُ إليها ، فنحن على حقٍّ في ذٰلكَ وصوابٍ ولا ندَّعي خلقَها والانفرادَ بها دُونَ اللهِ ، سبحانَهُ ، بالقدرة عليها ، لم يجبْ لذٰلكَ أن يلزمَنا ٱسم قدريّة ولا الأُمَّةُ ولا أَحَدٌ مِمَّنْ ذكرتُم ، لأنَّه ليس فينا ولا فيهم مُدَّعٍ لتقديرٍ ، هو مبطلٌ وكاذبٌ في ٱدّعائِهِ . ولَمَّا كُنتُمْ أنتم ، معاشِرَ المعتزلةِ ، تَدَّعُونَ خلقَ أعمالِكم والانفرادَ بالقدرة عليها والملكِ لها دون اللهِ ، سبحانَهُ ، وكنتم في دعواكُم هٰذِهِ كاذِبِينَ مُبْطِلِينَ وعن قولِ الأُمَّةِ خارِجِينَ بقولِكم : إنَّنا نَقْدِرُ على ما لا يَقْدِرُ اللهُ ، سبحانَهُ ، عليه ، وَجَبَ بٱدِّعائِكم الباطلِ لُزُومُ ٱسمِ الذَّمِّ لكم . ولم يلزمْ أحدًا مِنْ جميعِ مَن ذكرتُمُوهُ مِن الخاصَّةِ والعامَّةِ ٱسم قدريّ . وهٰذا واضِحٌ في إبطالِ ما قالوهُ .

فإن قالوا : إنَّ ٱعتلالَكم [٤٨ب] يوجبُ عليكم أنْ تقولوا : إنَّ هٰذِهِ التسميةَ واجبةٌ في اللهِ ، تعالى ، لأنَّه قد ثَبَتَ أنَّه يُقَدِّرُ أفعالَه وثَبَتَ أنَّه يَعلَمُ ذٰلكَ ، فيجبُ أن يكونَ موصوفًا بذٰلكَ ، لأنَّ الأسماءَ لا تعتبرُ بإجرائِها ٱختلاف المُسَمَّينَ بها ، متى ٱتَّفَقُوا في ما أجريت عليهم ، بل يجبُ أن يكونَ اللهُ ، تعالى ، على زعمِكم أحقَّ بهٰذِهِ التسميةِ ، لأنَّه في الحقيقةِ يُقَدِّرُ أفعالَهُ وأفعالَنا . ومَنْ فَعَلَ الشيءَ في الحقيقةِ ، كان بإجراءِ الاسمِ عليه أحقَّ مِنهُ مِمَّنِ ٱدَّعَى أنَّه يَفعَلُ وليس بفاعِلٍ ، كما ذَكَرْنا في الصائغِ والمُدَّعِي للصياغَةِ .

يُقالُ لهم : ما قلتُمُوهُ مِنْ هٰذا باطِلٌ ، لأنَّنا قد بَيَّنَّا في ما سَلَفَ أنَّ هٰذا الاسمَ ٱسمُ ذَمٍّ ولَقَبٌ جَرَى على مُدَّعي الباطِلِ والقائِلِ في تقديرِ الأعمالِ وخلقِها بخلافِ الحقِّ .

وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ وكان اللهُ ، تعالى ، صادِقًا ومُحِقًّا في وصفِهِ لنفسِهِ بأنَّه خالِقٌ [٤٩أ] ومقدِّرٌ لأفعالِهِ في الحقيقةِ ، لم يَلْزَمْهُ ٱسمُ الذَّمِّ على قولٍ ومعنًى هو مُحِقٌّ

فيهما . ولمَّا كُنتم أنتم مُبْطِلِينَ وكاذِبينَ في ٱدِّعَائِكُم الانفرادَ بتقديرِ أكسابِكم والانفرادَ بالقدرة عليها دُونَ اللهِ ، تعالى ، وكلّ مُدَّعٍ لذٰلكَ ٱسم الذَّمّ .

وقد يلزمُ مدَّعي الباطلِ وفِعْلِ ما ليس بفاعِلٍ له والعلم بما ليس بعالِمٍ به والقدرةِ على ما ليس بقادِرٍ عليه مِن الذَّمّ والنقضِ والتعبيرِ ما ليس يلزمُ منه شيءٌ لمدَّعي ذٰلكَ ، إذاكان مُحِقًّا ، ولا لِمَنْ حَصَلَ بهٰذِهِ الأوصافِ على الحقيقةِ ، ولو لم يَدَّعِ ذٰلكَ . هٰذا ٱتِّفاقٌ ولا خلافَ فيه ؛ فبطل ما قالوهُ .

ثمَّ يُقالُ لهم : إنّكم قد أدخَلْتُم في هٰذا الفصلِ ضُرُوبًا أُخَرَ مِنَ الباطلِ . منها قولُكم : بل يجبُ على ٱعتلالِكم كونُ القديمِ ، سبحانَهُ ، مستحِقًّا لهٰذِهِ التسميةِ مِنْ حيثُ ثَبَتَ أنَّه يُقَدِّرُ أفعالَهُ وثَبَتَ أنّه عالِمٌ بها . ولا معنى لقولِكم : إنَّه عالِمٌ بها ، لأنَّ ٱسمَ قدريّ لم يَجْرِ على مَنْ جَرَى عليه لكونِهِ [٤٩ب] عالِمًا بالمُقَدَّرِ ، لأنَّه لو عَلِمَ ولم يُقَدِّرْ ، لم يَسْتَحِقَّ ذٰلكَ . وإنَّما يستحِقُّ هٰذا الاسمَ ، إن كان على ما ظَنَنْتُمْ ، ونسبتُهُ إلى التقديرِ ، إذا قَدَّرَ ، لا إذا عَلِمَ ؛ فكَيْفَ وليس هو منسوبٌ إلى التقديرِ على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ ؟

ومن ذٰلك قولُهم : يجبُ أن يكونَ القديمُ أحقَّ بهٰذهِ التسميةِ ، لأنَّه في الحقيقةِ يُقَدِّرُ أفعالَهُ وأفعالَ غيرِهِ . وليس يَسْتَحِقُّ إجراء هٰذِهِ التسميةِ لِمَنْ جَرَتْ عليه مِنْ حيثُ قَدَّرَ وكان قادرًا بٱتّفاقٍ . وظنُّكم أنّها تلزمُ القديمَ لكونِهِ قادرًا مِنَ التَّخَيُّلِ الفاسدِ مِنْ قولِنا وقولِكم . وسواء قدر على فِعْلِ نفسِهِ فقط أو فِعْلِ نفسِهِ وكَسْبِ غيرِهِ ، فلا وجهَ ولا معنى لهٰذا القولِ .

ومنها قولُكم : يجبُ إجراءُ هٰذِهِ التسميةِ على القديمِ بنفسِ عِلَّتِكُمْ ، لأنّكم قد بَيَّنْتُمْ أنّه يُقَدِّرُ أفعالَهُ ، لأنَّ الأسماءَ لا تعتبرُ بإجرائِها ٱختلاف المُسَمَّيْنَ بها ، متى ٱتَّفَقُوا .

[٥٠أ] المجوسُ تقولُ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، يَفْعَلُ الخيرَ ولا يَصِحُّ أن يَفْعَلَ الشَّرَّ . وتُضِيفُونَ الشَّرَّ إلى الشيطانِ وتُحِيلُونَ أن يَسْتَحِقَّ القديمُ الذَّمَّ وتوجِبُونَهُ للشيطانِ ؛ فَشَبَّهَ ، عليه السلامُ ، حالَهم لذالك بحالِكم . فإنَّه تَمْوِيهٌ مِنكُم وقَحْمَةٌ ، لأنَّ هٰذا صريحُ قولِكم ، لأنكم تقولونَ : إنَّ اللهَ يَفعَلُ الخيرَ ولا يَصِحُّ أن يَفْعَلَ الشَّرَّ ، وأنَّ الشيطانَ يَفعَلُ الشَّرَّ ولا يَفعَلُ الخيرَ . وهٰذا نصُّ قولِكم ومذهبِكم . ولذٰلكَ شَبَّهَكُمْ رسولُ اللهِ ، ﷺ ، بالمجوسِ .

فأمَّا نحنُ ، فنقولُ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، يَفْعَلُ الخيرَ ويُحْدِثُهُ ويَفْعَلُ الشَّرَّ ويُحْدِثُهُ ، وإن كان يَفْعَلُهُ عادِلًا غَيْرَ شِرِّيرٍ ولا مذموم بذٰلكَ . ونقولُ : إنَّ كُلَّ حادِثٍ مِن خيرٍ وشَرٍّ ، فإنَّ اللهَ مُحْدِثُهُ ؛ فأَيْنَ قولُنا مِن قولِ المجوسِ ؟

وأنتم والمجوسُ في قَرَنٍ ، لأنَّ المجوسَ بأَسْرِهم يقولونُ : لا يَفعَلُ الشَّرَّ والجَوْرَ إلَّا شِرِّيرٌ مذمومٌ بِفِعْلِهِ ؛ فمَنْ يجبُ كونُهُ جائرًا به ؟ وهٰذا [٥٠ب] نصُّ قولِكم وقولِهم .

ونحنُ نقولُ : قد يَفعَلُ الشَّرَّ والجَوْرَ مَنْ ليس بشَرِّيرٍ به ولا جائرٍ به ولا مذمومٍ .

والمجوسُ أيضًا يقولونَ : مُحَالٌ أن يَفْعَلَ القديمُ ، تعالى ، جَوْرًا وشَرًّا لنفسِهِ وجورًا وشرًّا يكونُ جورًا وشرًّا لغيرِهِ . وكذٰلكَ تقولونَ أنتم : إنَّ ذٰلك مُحَالٌ في صِفَتِهِ .

فأمَّا قولُكم : إنَّ المجوسَ تقولُ : إنَّ القديمَ ، تعالى ، لا يستحقُّ الذَّمَّ ، ونحنُ نقولُ ذٰلكَ ، فإنَّه مِن ركيكِ تَمْوِيهِكُمْ ، لأنَّه لا يجبُ على قولِ كُلِّ مسلمٍ أن يُشَبَّهَ بالمجوسِ كلَّ مَن وافَقَهُمْ على قولٍ مِنَ الأقاويلِ ، وإن كان حقًّا وصوابًا .

وقد قامتِ الدلالةُ على صِحَّتِهِ ، لأنَّ ذٰلكَ لو كان كذٰلكَ ، لوجَبَ أن تكونَ الأُمَّةُ بأسرِهَا مجوسًا وسائرُ أنبياءِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، أيضًا وملائكتُهُ ، لأنَّ المجوسَ تقولُ بِحَدَثِ العالمِ وإثباتِ مُحْدِثِهِ وأنَّ اللهَ ، تعالى ، قديمٌ أزليٌّ وبأنَّه يُرسِلُ الرسلَ إلى

عبادِهِ [٥١أ] في ما أَثْبَتُمُوهُ مِن تقديرِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، لأكسابِنا ، كما أنّا مُبْطِلُونَ عِندكم في نَفْيِنا ذٰلكَ عَنهُ ، قولٌ في غايةِ الرَّكَاكَةِ والبُعْدِ ، لأنَّ هٰذِهِ التسميةَ لم تُوضَعْ تبعًا لاعتقاداتِ المعتقدِينَ في ما هو حقٌّ وباطِلٌ ، وإنَّما وُضِعَتْ لِذَمِّ مَنْ دَلَّ واضحُ الدليلِ على أنّه ضالٌّ ، مبطلٌ في ٱدِّعائِهِ الخَطَأَ في هذا البابِ . وأنتم عِندَنا مُخطِئُونَ ، ضَالُّونَ في نَفْيِ تقديرِ اللهِ ، تعالى ، لأكسابِنا . ونحن مُحِقُّونَ في إثباتِه ؛ فلزمكم الاسمُ لأَجْلِ هٰذِهِ الدلالةِ ، لا لأَجْلِ ٱعتقادِنا فيكم أنّكم مبطلونَ . فكيف يلزمُنا ذٰلكَ لأَجْلِ ٱعتقادِكُمْ فينا مِثْلَ ٱعتقادِنا فيكم ؟ فهٰذا ما قد أخطأتُم فيه .

ولو قيل مَكَانَ هٰذا الكلامِ : إنّا ألزمناكم ٱسمَ قدريّة[١] لِعِلْمِنَا أنّكم مُبطلونَ في نَفْيِ تقديرِ اللهِ ، تعالى ، لأعمالِكم ، لم يمكنْكم أن تقولوا : قد لزمكم أيضًا هٰذِهِ التسميةُ لِعِلْمِنَا بأنّكم مُخطِئونَ في إثباتِ اللهِ مُقَدِّرًا لها ، [٥١ب] لأنّكم غَيْرُ عالِمِينَ بذٰلكَ ، بل ظانّينَ ومُتَوَهِّمِينَ ومعتقدِينَ للشيءِ على خلافِ ما هو بهِ . ونحنُ عالِمُونَ بتقديرِ صِحَّةِ اللهِ ، تعالى ، لها .

وليس نكونُ عالِمِينَ لادِّعائنا العلمَ بذٰلكَ ، لٰكن لِمَا قدَّمناهُ مِن واضِحِ الأَدِلَّةِ على ذٰلكَ ونقضِ كلِّ شبهةٍ ، قدَّمنا ذِكْرَها لكم ؛ فزال ما تَوَهَّمْتُمُوهُ وبطل تعلُّقُكم بذِكْرِ الاعتقادِ .

ويقالُ لهم : لو كنّا بقولِنا : إنَّ اللهَ ، تعالى ، قدَّرَ المعاصِيَ ، قدريّةً[١] ، لكُنتُم بقولِكم : إنَّ اللهَ ، تعالى ، قدَّرَ الطاعاتِ ، قدريّةً[١] ؛ فإن لم يجبْ ذٰلكَ عليكم ، لم يجبْ أيضًا علينا بقولِنا : إنّه قدَّرَ المعاصِيَ .

فإن قالوا : ألسنا نقولُ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، قدَّرَ الطاعاتِ إلّا على وجهٍ ، وهو أنّهُ عَرَّفَنَا حالَها أو مقاديرَ ما يستحِقُّ عليها أو كتبها ؛ فالطاعاتُ والمعاصِي في ذٰلكَ

١ قدريّة : قدرته ، الأصل .

سَوَاءٌ عِندَنا . فأمَّا أن نقول ذٰلكَ على معنى أنّه خَلَقَ الشيءَ على مقدارٍ ، فلسنا نستعملُهُ في الطاعاتِ [٥٢أ] ولا في المعاصِي ؛ فسقط قولُكم [وزال][1] .

يقالُ لهم : لولا خوفُكُمْ مِن سطوةِ المسلمِينَ وتَخَطُّفِهِمُ لكم وبَسْطِ أيدِيهم وألسنتِهم إليكم ، لحَمَلْتُمْ أنفسَكم على القولِ بأنَّ اللهَ ، تعالى ، ما قدَّرَ الطاعاتِ على وجهٍ ، فتنفصلوا من هٰذا الإلزامِ وأمثالِهِ ، غير أنَّ آتِّقاءَ السيفِ والمكارِهِ يَمْنَعُكُمْ من ذٰلكَ ؛ فيجبُ أن تَعْلَمُوا أنَّ تفسيرَكم تقديرَ الطاعاتِ لا يُنْجِيكُمْ مِنَ الإلزامِ ، لأنَّه قد ثَبَتَ على كلِّ حالٍ أنَّ اللهَ ، تعالى ، مُقَدِّرٌ لأكسابِكُمْ على الحقيقةِ وموصوفٌ بذٰلكَ على تأويلِ تعريفِكم حالها أو إثباتِ تقديرِ المستحقِ عليها وكتبها دون خلقِها على مقدارٍ . وهٰذا التفسيرُ لا يُخرِجُ القديمَ ، تعالى ، عَنِ آستحقاقِهِ آسمَ مُقَدِّرٍ لها على التحقيقِ . وكيف يخرجُ عن ذٰلك وهو ، تعالى ، يقول : ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ﴾ [٣٤ سبأ ١٨] ؟

والمسلمُونَ قاطبةً يقولونَ : كلُّ شيءٍ وكلُّ كائنٍ [٥٢ب] بِقَدَرِ اللهِ ، تعالى ، وقضائِهِ ، ولا يَمْنَعُونَ إطلاقَ ذٰلكَ . وإذا كان عندكم مَن نَسَبَهُ مُقَدِّرًا للمعاصي مِن أكسابِ العبادِ قدريًّا ، وَجَبَ أن تكونوا قدريّةً[2] بقولِكم : إنَّه مقدّرٌ للطاعاتِ مِن أكسابِكم ، بل يجب أن تكون جميعُ الأُمَّةِ قدريّةً لإطلاقِ سائرِها القولَ بأنَّ اللهَ مُقَدِّرٌ للطاعاتِ مِنْ أكسابِهم وآعتقادِهم لذٰلكَ مع آختلافِهم اليومَ في تأويلِ ذٰلكَ . وإن كان الإجماعُ قد سَبَقَ القدريَّةَ على كونِهِ مُقَدِّرًا لها على تأويلِ ما ذكرُوهُ وعلى أنَّه خالقٌ ومُوجِدٌ لها ، غير أنّنا لا نَتَعَلَّقُ في ذٰلكَ إلَّا بكونِهِ مُقَدِّرًا لها على الحقيقةِ على تأويلِ ما قالُوهُ .

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر في الأصل .

٢ قدريّة : قدرته ، الأصل .

فإن قالوا : لا يلزمُنا اَسمُ قدريَة ، لأنَّنا مُحِقُّونَ في إضافةِ تقديرِها إليه على وجهِ ما ذكرناهُ .

قيل لهم : وكذٰلكَ لا يلزمُنا نحن اَسم قدريَّة ، لأنَّنا محقُّونَ في إضافةِ تقديرِها إليه على معنى الخلقِ والإحداثِ . وأنتم مُبْطِلُونَ في نَفْيِ ذٰلك عنه . [٥٣أ] وهٰذا واضحٌ .

فإن قالوا : إنَّما يلزمُكم أن تقولوا ذٰلكَ مِن حيثُ اَدَّعيتُم أنَّ اللهَ ، تعالى ، قَدَّرَ جميعَ أفعالِهِ في الحقيقةِ . ولا يمكنُكم أن تدَّعوا أنَّنا نقول مثلَهُ ؛ فسقط ما قلتم .

يقالُ لهم : فإن كان يلزمُنا هٰذِهِ التسميةُ لقولِنا : إنَّه مُقَدِّرٌ لكلِّ أفعالِنا ، ولا يلزمُكم لقولِكم : إنَّه مُقَدِّرٌ للبعضِ منها ، فما الفصلُ بَينَكم وبَينَ مَن قال : بل تَلْزَمُ التسميةُ مَنْ قال : إنَّه قَدَّرَ البعضَ منها ، ولا تَلْزَم مَن قال : قَدَّرَ الكلَّ ، على قلبِ ما قُلتُم ؛ فهل مِن فرقٍ ؟

ثمَّ يقال لهم : فخبِّرونا الآن ما الذي فَرَّقَ بَينَ مُضِيفِ تقديرِ كلِّ الأكسابِ إليه وتقديرِ البعضِ في وجوبِ هٰذِهِ التسميةِ لأجلِ إحدَى الإضافتَيْنِ ! أهو حُجَّةُ عقلٍ أم دليلُ سَمْعٍ في كتابٍ وسُنَّةٍ وإجماعٍ مِنَ الأُمَّةِ أم لأنَّ موضوعَ لغةِ العربِ يوجبُ ذٰلكَ ؟ ولولا العجزُ وإيثارُ التمويهِ ، لم تَلْجَؤُوا إلى مثلِ هٰذا .

ويقالُ للقدريَّةِ : [٥٣ب] فما الذي تَعْتَلُّونَ أنتم به في أنَّ مخالِفِيكُمْ بهٰذا اللقبِ أحقُّ ؟

فإن قالوا : لأنَّ هٰذِهِ التسميةَ قد ثَبَتَ أنَّها تقتضي ذمَّ المُسَمَّى بها ، لأنَّها قد وَرَدَتْ مقرونةً بما يقتضي ذٰلكَ فيها ، وهو قولُ النبيّ ، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم :

(ٱلْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَـٰذِهِ ٱلْأُمَّةِ)[1]؛ فإنْ صَحَّ لنا بوجهٍ مِنَ الوُجُوهِ أنّها لازمةٌ لكم ، قَضَيْنَا به .

الوجهُ في ذٰلكَ أن نُبَيِّنَ لكم أنّكم بالذَّمِّ أحقُّ ، لأنَّ أكثرَ ما في هٰذا البابِ أن تُجرَى هٰذِهِ التسميةُ مُجرَى المُجْمَلِ الذي يحتاجُ أن يُبَيَّنَ بغيرِه . وطريقُ بيانِهِ ما قلناه . هٰذا ، لو لم نجد وجهًا ، يقتضي أنّكم بهذا اللَّقَبِ أَوْلَى ؛ فكيف وهو ظاهرٌ ؟ وذٰلك أنَّ الأسامِيَ قد تُجرَى على مَنِ ٱسْتَحَقَّهَا على وجهِ الاشتقاقِ مِنْ حرفةٍ ، تجري مجرى التسميةِ إلى بلدٍ أو أبٍ أو قبيلةٍ وإلى وجوهٍ أُخرَ . ومنها ما يُجرَى على المُسَمَّى لكثرةِ لهجِهِ [٥٤أ] بالشيءِ وذكرِه لهُ ، كنحوِ قولِهِمْ : هٰذا رجلٌ تمريٌّ وعَسَليٌّ ونَبِيذِيٌّ ، إذا غَلَبَ ذٰلكَ على صفاتِهِ ولَهَجَ بهِ ، ودُنْيَائِيٌّ[2]، إذا حرصَ عليها . وعلى هٰذا تُوصَفُ الخوارجُ بأنّها محكِّمةٌ لكثرةِ لَهْجِهَا بأن لا حُكْمَ إلَّا للهِ ؛ فإذا صَحَّ ذٰلكَ وكان مَن خالَفَنَا يكثرُ لَهْجُهُ بهٰذِهِ اللَّفْظَةِ ، حتَّى إنّهم في كلِّ حادثةٍ ونازِلَةٍ يقولون : هٰذا بقَدَرِ اللهِ ، واللهُ قَدَّرَهُ علينا ؛ فيجبُ أن تكونوا بهٰذه التسميةِ أَوْلَى لهٰذِهِ العِلَّةِ .

وقد بَيَّنَّا أنّها تُجرَى على مَنْ يُقَدِّرُ فِعْلَهُ في الحقيقةِ ولا تُجرَى على مَنْ يَدَّعِي ذٰلكَ .

---

١ يُنظَر التاريخ الكبير (للبخاريّ) ٣٢٦/٢ (٢٦٨١) [ترجمة الحكم بن سعيد الأمويّ المدينيّ] ، سنن أبي داود ٢٢١/٤ (٤٦٩١) ، المستدرك على الصحيحين (للحاكم) ٣٧٠/١ (٢٨٩) [١-كتاب الإيمان] [هناك «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ ، لإن صحَّ سماعُ أبي حازمٍ من ابن عمرَ ، ولم يخرجاه»] ، السنن الكبرى (للبيهقيّ) ٢٠٣/١٠ [باب ما تردّ به شهادة أهل الأهواء] . كذلك يُنظَر رسالة إلى أهل الثغر (لأبي الحسن الأشعريّ) ٢٥٦ ، كتاب الإرشاد (للجوينيّ) ٢٢٤ ، الغنية في الكلام (للأنصاريّ) ٩٩٤/٢ ، الكامل في أصول الدين (لابن الأمير) ٦٦٢/٢ .

٢ ودُنيائيّ : ودُنياءى ، الأصل .

يقالُ لهم : قد جمعتُم في هٰذا الفصلِ بَيْنَ وجوهٍ مِنَ التَّخْلِيطِ والدعوى التي لم تُبَرْهِنُوا عليها . فأمَّا قولُكم : إنّها تسميةٌ جاريةٌ على مَن جَرَتْ عليه على وجهِ الذَّمِّ ، فلا خلافَ فيهِ ، لأنَّه ، عليه السلامُ ، قد قال فيهم : إِنَّهُمْ خُصَمَاءُ اللهِ[1] وإنَّهُم مَجُوسُ هَٰذِهِ [٥٤ب] الأُمَّةِ[2] وإنَّهُم والمُرْجِئَةُ مَلْعُونُونَ عَلَى أَلْسِنَةِ الرُّسُلِ[3] . وقد قال ، صلّى اللهُ عليه وسلّم : (صِنْفَانِ[4] مِنْ أُمَّتِي لَا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي وَلَيْسَ لَهُمْ فِي ٱلْإِسْلَامِ نَصِيبٌ : ٱلْقَدَرِيَّةُ وَٱلْمُرْجِئَةُ)[5] إلى غيرِ ذٰلكَ .

فأمَّا دعواكم أنّها إذا كانت جاريةً على سبيلِ الذَّمِّ ، فالوجهُ أن نُبَيِّنَ لهم أنّهم بالذَّمِّ أحقُّ . ثمَّ لم يُثْبِتُوا مِنْ أيِّ وجهٍ كُنَّا بالذَّمِّ أحقُّ ، حتّى تجبَ لنا هٰذِهِ التسميةُ ، وإلَّا فجوابُ هٰذا أن نقولَ : نحن نُبَيِّنُ لكم أنّكم بالذَّمِّ أحقُّ ولا نذكرُ شيئًا مِنْ أَجْلِهِ صرتُم به أحقَّ ، فتكون هٰذِهِ التسميةُ لازمةً لكم . وهٰذا ما لا فَصْلَ فيه .

---

١ يُنظَر الكامل في أصول الدين (للأنصاريّ) ٦٦٢/٢ «قال : (القدريّةُ خُصَمَاءُ ٱللهِ ، تعالى)» ، تلخيص الأدلّة لقواعد التوحيد (للصفّار) ٨٦٢/٢ «قال : (القدريّةُ مجوسُ هذه الأمّةِ ، خُصَمَاءُ ٱللهِ)» . يُقابَل كتاب الإرشاد (للجوينيّ) ٢٢٤-٢٢٥ «قال رسولُ اللهِ ، ﷺ : (إذا قامتِ القيامةُ ، نادَى منادٍ في أهلِ الجمعِ : أين خُصَمَاءُ ٱللهِ ، تعالى ؟ فتقوم القدريّةُ)» .

٢ تقدّم تخريجه .

٣ يُقابَل كتاب الشريعة ٨١٣/٢ (٣٩٣) ، كتاب الإرشاد (للجوينيّ) ٢٢٤ «قال رسولُ اللهِ ، ﷺ : (لُعِنَتِ القدريّةُ على لسانِ سبعينَ نبيًّا)» ، تلخيص الأدلّة لقواعد التوحيد (للصفّار) ٨٦٢/٢ «قال ، عليه السلام : (لُعِنَتِ القدريّةُ على لسانِ سبعينَ نبيًّا)» ، الغنية في الكلام ٩٩٣/٢ «قال ، ﷺ ، أنّه قال : (لُعِنَتِ القدريّةُ على لسانِ سبعينَ نبيًّا)» ، الجامع الصغير (للسيوطيّ) ٤١٠/٢ (٧٢٨٥) «(لُعِنَتِ القدريّةُ على لسانِ سبعينَ نبيًّا)» .

٤ صنفان : مكرّر في الأصل .

٥ يُقابَل رسالة إلى أهل الثغر ٢٥٦ «ما رُوِي عنه ، ﷺ ، أنّه قال : (فرقتانِ لا تنالهما شفاعتي : المرجئةُ والقدريّةُ» ، كتاب الشريعة ٨١٣/٢ (٣٩٢) ، تلخيص الأدلّة لقواعد التوحيد (للصفّار) ٨٦٢/٢ «قال ، عليه السلام : (صنفانِ من أُمَّتِي لا تنالهم شفاعتي : المرجئةُ والقدريّةُ) ؛ وقيل : يا رسولَ اللهِ ! مَنِ القدريّةُ ؟ قال : (الذين يقولان : لا قدر)» ، الجامع الصغير (للسيوطيّ) ١٠٠/٢ (٥٠٤٢) «(صنفانِ من أُمَّتِي ليس لهما في الإسلام نصيبٌ : المرجئةُ والقدريّةُ)» ، ١٠١/٢ (٥٠٤٤) «(صنفانِ من أُمَّتِي لا تنالهم شفاعتي يَوْمَ القيامةِ : المرجئةُ والقدريّةُ)» .

فإن قالوا : قد بَيَّنّا الأَدِلَّةَ على أنّه ، سبحانَهُ ، مُتَنَزِّهٌ عن خلقِ أعمالِ العبادِ ، وأنّه أيضًا غيرُ قادرٍ عليها ، ولا يَصِحُّ كونُهُ قادرًا عليها ؛ فكيف يَصِحُّ كونُهُ فاعلًا لِمَا لا يَصِحُّ أن يقدرَ عليه ؟ فلذٰلك [٥٥أ] صرتُم بالذَّمِّ أحقَّ .

قيل لهم : قد بَيَّنّا نحن واضحَ الأدلَّةِ على فسادِ قولِكم هٰذا وعِظَمَ ٱفترائِكم فيه على اللهِ ، تعالى ، ونقضَ كلِّ شبهةٍ ذكرتُموها في ذٰلكَ وما يمكنُ أن يذكرَ فيه ؛ فكُنتُم لاعتقادِكم الباطلَ وإخبارِكم فيه بالكذبِ أحقَّ وأَوْلَى بهٰذا اللَّقبِ . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

فأمّا قولهم : وأقصى ما في هٰذا البابِ أن تجري هٰذِهِ التسمية مجرى المُجْمَلِ مِنَ الكلامِ الذي يحتاجُ إلى تفسيرٍ وبيانٍ لغيرِه ، فقد قنعنا بذٰلكَ . والمعنى الذي تُبَيِّنُ به مَن يستحقُّ هٰذِهِ التسميةَ هو ما قدَّمناهُ مِنَ الأدلَّةِ على فسادِ دعواكُم الانفرادَ بتقديرِ أكسابِكم وٱختصاصكم بالقدرَة عليها والمُلْكِ لها دون ربّكم ، عزَّ وجلَّ ، وعِظَمِ ضلالِكم بهٰذا القولِ ؛ فيجبُ أن تكونوا أنتم المذمومينَ بهٰذا اللَّقبِ والمستحقِّينَ له .

فأمّا قولكم : فكيف والوجهُ فيه ظاهرٌ ؟ [٥٥ب] وذٰلكَ أنَّ الأشياءَ ، متى قد تجري على مَنْ يستحقُّها على الوجوهِ التي ذكرتُموها وقد قصرتم في القسمةِ ، لأنَّ الاسمَ قد يجري لا على وجهِ الاشتقاقِ من مَعْنًى ، يكونُ لَقَبًا مَحضًا وعَلَمًا على الذاتِ ، ويجري على وجهِ الاشتقاقِ مِنَ الصفةِ ، كتسميةِ الحيّ القادرِ : حيٌّ عالِمٌ قادِرٌ ، على ما بَيَّنّاهُ في كتابِ إثباتِ الصفاتِ ، ويجري على وجهِ إفادةِ البنيةِ ، كالقولِ : إنسانٌ وفرسٌ ونحلةٌ ، ويجري لإفادةِ حقيقةٍ ، كالقولِ : معلومٌ ومحدَثٌ ومحسوسٌ ومقدورٌ ومدركٌ ومِثْلٌ وخِلَافٌ وغَيْرٌ وضِدٌّ وقبل وبعد وفوق وتحت وأوّلٌ وآخرٌ ونحو ذٰلك ، ويجري لإفادةِ الجنسِ ، كالقولِ : سوادٌ وبياضٌ ونحو ذٰلكَ ،

ويجري على وجهِ إفادةِ حكمٍ في المسمَّى ، كالقولِ : حسنٌ وقبيحٌ ومباحٌ ومحظورٌ وحلالٌ وحرامٌ وواجبٌ وندبٌ **[٥٦أ]** وأمثال ذٰلكَ مِنَ القولِ : طاعةٌ ومعصيةٌ وقربةٌ ونحوه ، ويجري لإفادةِ نَفْيِ فعلٍ أو صفةٍ على المسمَّى ، كالقول : غِنى الجاري لنَفْيِ الحاجةِ عن مَن جَرَى عليه وقائم بنفسِهِ وأمثال ذٰلكَ ، لأنَّه يفيدُ أنَّه لا يحتاجُ إلى محلٍّ ولا إلى فاعلٍ يفعلُهُ أو يفعلُ فيه ما ينتفعُ وجوده ، وكالقولِ : غفورٌ وغفَّارٌ وحكيمٌ ونحو ذٰلكَ ، لأنَّه يفيدُ نَفْيَ فِعْلِ المستحقِّ مِنَ العقابِ والمُعَاجَلَةِ بالنَّكَالِ والانتقامِ إلى غيرِ هٰذا ، مِمَّا قد شرحناهُ في كتابِ الصفاتِ مِن قَبلُ .

وقد يجري الاسمُ على المُسَمَّى على وجهِ النِّسْبَةِ إلى الأبِ والبلدِ والقبيلةِ والحِرْفَةِ والصناعةِ . وقد يجري الاسمُ على الشيءِ مجازًا وٱتِّسَاعًا ؛ فكلُّ هٰذِهِ الأسماءِ تجري على المُسَمَّيَاتِ حقيقةً ، ولم نذكُرْ منها إلَّا اليسيرَ . وقد يجري الاسمُ على المُسَمَّى لكَثْرَةِ لَهْجِهِ وشَغَفِهِ بٱلشيءِ وذكرِهِ له على ما ذكرتُم . **[٥٦ب]** ولهٰذا قالوا في المحكِّمةِ مِنَ الخوارجِ : إنَّهم محكِّمةٌ ، لَمَّا أَكْثَرُوا ذِكْرَ الحكمِ وردِّهِ إلى اللهِ ، تعالى .

وقولهم في مَنْ أَحَبَّ العسلَ والتمرَ وجميعَ عروضِ الدنيا : إنَّه عَسَلِيٌّ وتَمْرِيٌّ ودنيائيٌّ[١] . وعلى هٰذا بنيتُم إلزامَكُم إيَّانا ٱستحقاقَ ٱسم قدريّ لأَجْلِ أنَّنا نُكْثِرُ مِنَ القولِ : كلُّ شيءٍ بِقَدَرِ اللهِ ، وإنَّ اللهَ قَدَّرَ الخيرَ والشَّرَّ مِنْ أفعالِنا . وهٰذا ممَّا قد خلَّطتم فيه ، لأنَّ هٰذا الاسمَ لم يَجْرِ في الشَّرْعِ على مَنْ أَكْثَرَ ذِكْرَ القَدَرِ أو القدرةِ أو التقديرِ ، وإنَّما وُضِعَ لذَمِّ المُخْطِئِ في القولِ أو في تقديرِ الأكسابِ ، لا لِمُكْثِرِ ذِكْرِ القَدَرِ والتقديرِ . ولأَجْلِ هٰذا لم يَلْزَمْ جميعَ الأُمَّةِ ٱسمُ قدريّة ، وإنْ أكثروا ذِكْرَ تقديرِ اللهِ ، تعالى ، لأفعالِهِ وتقديرِهِ الطاعاتِ مِنْ أكسابِ عبادِهِ . ولأَجْلِهِ لم يجبْ

---

١ ودُنيائيّ : ودُنياءِى ، الأصل .

هٰذا اللَّقَبُ للهِ ، تعالى ، وإن كان قد أَكْثَرَ ذِكْرَ القَدَرِ والتقديرِ في كتابِهِ [٥٧أ] وقال : ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [٥٤ القمر ٤٩] وقال : ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [٢٥ الفرقان ٢] وقال : ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ﴾ [٣٤ سبأ ١٨] وقال : ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَٰتَهَا﴾ [٤١ فصّلت ١٠] و﴿قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [١٥ الحجر ٦٠] وقال : ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [٦ الأنعام ٩١] وقال : ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [٨٧ الأعلى ٣] وقال ، تعالى : ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾ [٥٦ الواقعة ٦٠] في أمثالِ هٰذِهِ الآياتِ ، ممَّا يطولُ تَتَبُّعُ ذكرِها .

وإنّما لم يَلْزَمْهُ ، تعالى ، هٰذِهِ التسميةُ قياسًا على قولِهم : ذهبيٌّ وعسليٌّ وتمريٌّ ودُنْيَائِيٌّ[1]، لأنَّ هٰذِهِ الأسماءَ لم تُوضَع لذَمِّ مَنْ جَرَتْ عليه والدلالةِ على خطإِهِ[2] في شيءٍ مِنَ الاعتقاداتِ والدياناتِ . ولو كانت جاريةً على هٰذا الوجهِ ، لم يُوصَفْ مَنْ غَلَبَ التمرُ والعسلُ على طعامِهِ ومَنْ لَهَجَ بذكرِهما وشُغِفَ بهما ، إذا لم يكُنْ مُخطِئًا لِلْحَقِّ في شيءٍ مِنْ أبوابِ الدِّينِ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ وكان واضحُ الأدلَّةِ قد قامَ على صِدْقِنَا وحقِّنا في إكثارِنا ذِكْرَ تقديرِ [٥٧ب] اللهِ لأكسابِ العبادِ وعلى عِظَمِ ضَلَالِكُمْ وخَطَإِكُمْ[3] في نَفْيِ تقديرِهِ لها وقدرتِهِ عليها ومُلْكِهِ إيَّاها وكنتم إنَّما تُكْثِرُونَ ذِكْرَ نَفْيِ تقديرِ اللهِ ، تعالى ، لأفعالِ عبادِهِ في مقابلَةِ إكثارِنا لِذِكْرِ تقديرِها ، وَجَبَ كونُكُمْ أَحَقَّ الناسِ بهٰذا اللَّقَبِ وهٰذِهِ التسميةِ مِنْ حيثُ كنتُم مُبْطِلِينَ كاذِبِينَ في نَفْيِ ذٰلكَ عَنهُ وكنَّا صادِقِينَ مُحِقِّينَ . وٱسمُ الذمّ لا يَلْحَقُ الصادِقَ المُحِقَّ ، وإنّما يجري على الكاذِبِ المبطِلِ . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

---

١ ودنيائي : ودنياءي ، الأصل .

٢ خطإه : كذا مقيّدًا في الأصل ؛ وهو صحيح الإملاء على أنّ الهمزة متطرّفة بإهمال اللاحقة ، كما يصحّ تقييده (خطئِه) على أنها متوسّطة لإعمال اللاحقة .

٣ هكذا في الأصل ؛ وهو صحيح التقييد ، كما يصحّ ضبطُه أيضًا على نحو (خطئهم) . يُراجَع هنا الحاشية السابقة .

ثمَّ يقالُ لهم : إن كان الوجهُ في لُزُومِ هٰذِهِ التسميةِ لنا بزعمِكم أنَّنا نُكْثِرُ ذِكْرَ تقديرِ اللهِ ، تعالى ، لأكسابِنا ، وإنَّ ذٰلكَ عندكم موجبُ اللغةِ ؛ فَلِمَ صِرْنَا بذٰلكَ أحقَّ منكم وأنتُم تُكْثِرُونَ ذِكْرَ القَدَرِ والتقديرِ بِنَفْيِهِ عن اللهِ ، تعالى ، مناظِرِينَ لنا ودعاةً به إلى بِدْعَتِكُمْ وتصنيفًا وترغيبًا فيه ؟ فما مِنَّا إلَّا مكثرٌ [٥٨أ] لذكرِه ، إمَّا بإثباتٍ أو بنفيٍ[١]. وإن كانَتْ هٰذِهِ التسميةُ جاريةً في الشريعةِ على طريقةِ اللُّغَةِ في إجراءِ آسمِ الشيءِ المُكْثَرِ اللَّهْج بذكرِه ، فلسنا بذٰلكَ أَوْلَى منكم ، ولا نحنُ وأنتُم أَوْلَى بذٰلكَ مِن جميعِ الأُمَّةِ ، ولا الأُمَّةُ أَوْلَى به مِنَ اللهِ ، تعالى ، لإكثارِها ذِكْرَ ذٰلكَ .

وهٰذا ، وفَّقكم اللهُ ، أحدُ الأدلَّةِ على أنَّ هٰذا اللقبَ لم يَجْرِ في الشَّرعِ على مُكْثِرِ ذِكْرِ القَدَرِ بإثباتٍ أو نفيٍ . ولا حِيلَةَ في دَفْعِهِ . وفيه نقضُ ما عَوَّلُوا عليه .

---

١ بنفي : بفنى ، الأصل .

فصل

قالوا : وممَّا يدلُّ على أنَّ هٰذِهِ التسمية حقيقةٌ فيكم أنَّه ، عليه السلامُ ، قال : (ٱلْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَٰذِهِ ٱلْأُمَّةِ) . وقد عُلِمَ أنَّه لم يُرِدْ كونَهم مجوسًا في الحقيقةِ ، وإنَّما أرادَ تشبيهَهم بهم في بابِ الدِّينِ ، لأنَّ هٰذِهِ التسميةَ وُضِعَتْ فيهم لاختصاصِهم بِمِلَّةٍ ، ولأنَّه أَخْرَجَ الكلامَ مخرجَ الذَّمِّ . وقد عَلِمْنَا أنَّ للمجوسِ مذهبًا بَانُوا به مِنْ غيرِهم . والتشبيهُ يجبُ [٥٨ب] أن يكونَ واقعًا بذٰلكَ الوجهِ ، وهو أنَّهم يقولونَ : إنَّ اللهَ ، سبحانه ، يَفْعَلُ الخيرَ ولا يَصِحُّ أن يَفْعَلَ الشَّرَّ . ويُضِيفُونَ الشَّرَّ إلى الشيطانِ ، ويُحِيلُونَ أن يَسْتَحِقَّ القديمُ الذَّمَّ ويُوجِبُونَهُ للشيطانِ ؛ فَشَبَّهَ حالَهم بحالِكم ، لأنَّهم يقولونَ بٱستحالَةِ وقوعِ القبيحِ مِنَ اللهِ ، تعالى ، ويقولونَ : إنَّه لا يُوصَفُ بالقدرة على ذٰلكَ ، ويُثْبِتُونَ الواحِدَ مِنَّا قادرًا عليه ومُسْتَحِقًّا للذَّمِّ دُونَهُ ؛ فيجبُ لِمَا قلناهُ أن تكونوا القدريَّةَ دُونَنَا .

يقالُ لهم : لَوْلَا خوفُ ٱغترارِ الجُهَّالِ بما ذكرتُم في هٰذا الفصلِ ، لكانَ الأَوْلَى الإضرابَ عن ذكرِهِ والقدحَ فيه لِخُلُوِّهِ مِن شبهةٍ ؛ فأمَّا قولُكم : إنَّه ، عليه السلامُ ، قال : إنَّهم مَجُوسُ هَٰذِهِ ٱلْأُمَّةِ ، على وجهِ الذَّمِّ ، وإنَّه لم يُرِدْ بذٰلكَ أنَّهم مجوسٌ على الحقيقةِ ، وإنَّما قالَهُ على مَذْهَبِ التشبيهِ ، فإنّه لا نخالِفُكم فيه . وأمّا قولُكم ووَجْهُ تشبيهِكم به أنَّ [٥٩أ] في ما أُجرِيَ عليه لأَجْلِهِ ، لأنَّنا قد بَيَّنَّا في الأدلَّةِ على أنَّ القديمَ ليس بجسمٍ ، فسادَ هٰذا الأصلِ ، وأنّه لا[1] يجبُ على أصلِ شيخِنا ، رحمهُ الله ، تسميةُ القديمِ بثبوتِ ما يقتضي الاسمُ اللُّغَوِيُّ فيه ، وأنّه قد يساوِي غيرَه في ما يجبُ الاسمُ له مِن جهةِ اللُّغَةِ ، وإن لم يجبْ إجراؤُهُ عليه لمَنْعِ السمعِ لذٰلكَ أو لأنَّ أسماءَ اللهِ ، تعالى ، لا تجري عليه عِندَ شيخِنا ، رضي الله عنه ، إلَّا

١ لا : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

سمعًا وتوقيفًا مِنْ كتابٍ أو سُنَّةٍ ثابتةٍ أو إجماعٍ مِنَ الأُمَّةِ .[١]

وقد تَقَصَّيْنَا القولَ في هٰذا البابِ وذَكَرْنَا ما يُخْتَارُ مِنهُ بما يُغْنِي يَسِيرُهُ في بُطْلَانِ هٰذِهِ الدعوى ، إن شاءَ اللّهُ .

فإن قالوا : ما أنكرتُم أن تكونوا بهٰذا اللقبِ أحقَّ ، لأنّكم تزعمونَ أنَّ كلَّ أفعالِ اللهِ ، تعالى ، وَقَعَتْ بِقَدَرِ اللهِ ، فتُثبتونَ القدرَ مِنْ هٰذا الوجهِ . ونحن نَنْفِيهِ ونقولُ : ما وَقَعَتْ بِقَدَرِ اللهِ ؛ فلِمَ صرتُم بأن توجبوا الاسمَ لنا ، مِن حيثُ نزعمُ أنّنا نُقَدِّرُ أفعالَنا ، [٥٩ب] بِأَوْلَى مِنْ أن يجبَ لكم ؟ لأنّكم تَدَّعُونَ أنَّ فعلَكم بقدرِ اللهِ ، تعالى ، وَقَعَ . ونحن نَنْفِي ذٰلكَ . وحالُكم في ما تدَّعونهُ عندنا في أنّكم مُبْطِلُونَ فيه ، كحالِنا عندكم في ما ندَّعِيهِ في أنَّا مُبْطِلُونَ فيه ؛ فيجبُ مِنْ حيثُ تساوِي القولَيْنِ إثباتُ الاسمِ فيهما أو نَفْيُهُ عنهما ؛ فإذا ثبت بهٰذِهِ الوجوهِ بطلانُ ما ٱعْتَلَلْتُمْ به ، فلا بُدَّ مِنْ أن تكونَ هٰذِهِ التسميةُ لنا ولكم . وقد بطل كونُها لنا لبُطلانِ عِلَّتِكُمْ ، فيجب أَنْ تكونَ لكم .

يقالُ لكم : قد بَيَّنَّا أنَّ هٰذِهِ التسميةَ مفيدةٌ لذَمِّ المُبْطِلِ في ما يقولُهُ في تقديرِ الأفعالِ وخلقِها وأَوْضَحْنَا الأدلَّةَ على أنَّ الحقَّ في ما نقولُهُ في إثباتِ القديمِ ، تعالى ، مُقَدِّرًا لأكسابِنا وخالقًا لها وأنّكم مُبطِلُونَ في نَفْيِ ذٰلكَ عن اللهِ ، تعالى ؛ فكيف يلزمُ الذَّمُّ المُحِقَّ في ما يدَّعِيهِ دون المبطلِ الكاذِبِ فيه ؟ وقولكم ، لا سيَّما وأنتم مبطلونَ [٦٠أ] [...][٢]ومبهم عندهم زرادشت ؛ فيجبُ أن يكونَ القائِلُ بذٰلكَ مُشَبَّهًا بهم ومُسَمًّى بأنَّه مجوسيٌّ على الشبهِ .

---

١ يُقابَل كتاب اللمع (لأبي الحسن الأشعريّ) ٣٨ «لا يجوزُ أن نُسَمِّيَ اللهَ ، تعالى ، بٱسمٍ ، لم يُسَمِّ به نفسَه ولا سمّاه به رسولُه ولا أجمعَ المسلمونَ عليه ولا على معناه» .

٢ كما يظهر أنّه ثمّة ٱنقطاع في المتن ، على الأقلّ ورقة .

وهٰذا جهلٌ ممَّن صارَ إليه وتخليطٌ . ولمَّا لم يجبْ أن يُشَبَّهَ بالمجوسِ مَنْ قال بقولِ حقٍ ، قد قالَتْ به المجوسُ بآتِّفاقٍ ، وكان واضحُ الحجَّةِ قد قام على أنَّه لا يستحقُّ القديمُ ، تعالى ، الذَّمَّ بشيءٍ مِن فِعْلِهِ من حيثُ كان المستحقُّ لذٰلكَ هو العاصي لِمَن تجبُ طاعتُهُ عليه ومَن تَصَرَّفَ في ما غيرُهُ أَمْلَكُ به منه وقد حُدَّتْ له الحدودُ ورُسِمَتْ له الرسومُ وَتَجَاوَزَ جَعْلَ ما جَعَلَهُ لهُ مالكُ الأعيانِ وخالقُ الأنامِ ، وكان اللهُ ، تعالى ، مُتَعَالِيًا عن هٰذِهِ الصفاتِ ، وَجَبَ آستحالةُ[1] آستحقاقِهِ الذَّمَّ بشيءٍ مِمَّا يفعلُهُ .

والرسولُ ، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ، أَجَلُّ قدرًا وأعظمُ خطرًا وأعلمُ باللهِ وبدِينِهِ مِنْ أن يُشَبِّهَ القائِلَ بالحقِّ بالمجوسِ . وإنَّما شَبَّهَ أهلَ نِحلتِكم بهم لقولِهم : إنَّ الخيرَ مِنَ اللهِ والشرَّ ليس منه ولا هو محدِثُه . ولا يَفْعَلُ الجورَ والشَّرَّ إلَّا شرِّيرٌ ، جائِرٌ ، مستحقٌّ للذَّمِّ . [٦٠ب] وهٰذا القولُ باطلٌ وضلالٌ .

وقد دَلَلْنَا على ذٰلكَ ؛ فشبَّههم النبيُّ ، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ، بهم مِنْ هٰذِهِ الوُجُوهِ ، ومِنْ وُجُوهٍ أُخرَ ، قد ذكرناها في نقضِ الكتابِ المترجَم بنقضِ اللمعِ للهَمَذَانيِّ[2] .

فأمَّا ما عنوا أنَّنا نقولُ : إنَّه ، تعالى ، يفعلُ الخيرَ ولا يفعلُ الشَّرَّ ، فهو آعتمادٌ منهم للكَذِبِ علينا ، لأنَّهم قد ألزمونا على قولِنا : إنَّ الشَّرَّ مِنَ اللهِ ، فإنَّهُ مُحْدِثٌ وخَالِقٌ الشَّرِّ ، وإن كان يَخلقُ ذٰلكَ عادلًا حكيمًا غير شرِّيرٍ ، وكان الشرِّيرُ به مَنْ يَكْتَسِبُهُ مع النَّهْيِ عنه ، مَذاهِبَ[3] وأقوالًا كثيرةً ، زعموا أنَّها كُلَّها واجبةٌ علينا لقولِنا : إنَّ الشَّرَّ

---

١ استحالة : إضافة من الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل ، فوقها لفظ (صح) .

٢ هو قاضي القضاة عبد الجبّار بن أحمد المعتزليّ (ت٤١٥هـ) ، صاحب كتاب المغني (ط) وصاحب نقض اللمع المذكور أعلاه ، بينما اللمع لأبي الحسن الأشعريّ وهو مطبوع . أمّا نقض نقضِ اللمع ، فللباقلّانيّ ، كما صرّح هو بذلك في المتن أعلاه .

٣ مذاهب : مذاهبا ، الأصل .

مِنَ اللهِ ، تعالى ، وأنّه مُحْدِثُهُ والمتفرّدُ بالقدرة على خلقِهِ ، حتّى قالوا في فصولِ مِن كلامِهم : بل يجبُ أن يكونَ القديمُ أحقَّ بالذّمِّ على الشّرِّ الذي كان منه ، لأنّه هو فاعلُهُ على الحقيقةِ والقادرُ على إحداثِه وإيجادِه ، إذ كان مُوجِدًا له دُونَ العبدِ ؛ فلزمهم لذٰلكَ [٦١أ] أن يكونوا بالذّمِّ أَحَقَّ .

وهُمُ الآنَ يَحْكُونَ عَنّا أنّنا نقولُ : ليس الشّرُّ مِنَ اللهِ ، ٱعتمادًا للكَذِبِ والتمويهِ على الضعفاءِ والجُهّالِ والطَّغَامِ . نعوذُ باللهِ مِنْ قِلَّةِ الدِّينِ والإِدْغَالِ لأهلِهِ والإلباسِ فيه .

هٰذا على أنّنا قد بَيَّنّا في ما سَلَفَ أنّنا نقولُ : إنَّ الخيرَ مِنَ اللهِ ، تعالى ، وإنْ أَحدَثَهُ بالقدرةِ والقَصْدِ والاختيارِ ، وكذٰلكَ الشّرّ ، وإن لم يكن به شرّيرًا . والمجوسُ لا تقولُ : إنّه يفعلُ الخيرَ بالقدرةِ والقصدِ ، وإنّما يفعلُهُ طِباعًا ؛ فأين قولنا مِنْ قولِ المجوسِ ؟ وتقولُ : إنّه لا يَصِحُّ أن يَقَعَ منه الشرُّ على وجهٍ مِنَ الوجوهِ ، وهم يقولون ذٰلكَ . وإنّه محالٌ وقوعُ الشّرِّ منه لِعِلْمِهِ بقبحِهِ وغِناهُ عن فِعْلِهِ ؛ فنفسُ قولِكم هٰذا هو قولُ المجوسِ ، وهو مع ذٰلك خطأٌ وضلالٌ مِن قائلِهِ . ونحن نقول : إنَّ اللهَ ، تعالى ، يُحْدِثُ الشّرَّ الذي يكون مكتسبُهُ به شرّيرًا ، لا لِجَهْلِهِ ، تعالى ، بقبحِهِ ولا لحاجتِهِ إليه ؛ فأين قولُنا مِنْ قولِ [٦١ب] القدريّةِ والمجوسِ ؟

وقد ثَبَتَ في الجملةِ أنَّ المجوسَ تَنْفِي فِعْلَ القبحِ عن اللهِ ، تعالى ، وتنفي كونَهُ فعلًا له وتُثْبِتُهُ فِعْلًا لغيرِه . وبهٰذا القولِ بَايَنَتْ سائرَ أهلِ المِلَلِ ؛ وهو فَصُّ قولِ المعتزلةِ .

والنَّظّامُ مِن القدريّةِ يُحِيلُ قدرةَ القديمِ على الظُّلْمِ وفِعْلِ القبيحِ والكذبِ ويقولُ : إنّه لو قدر على ذٰلكَ ، لَمْ آمَنْ وُقُوعهُ منه في ما سَلَفَ والآنَ أو في ما هو آتٍ . وإنّما أَمِنْتُهُ منه لاستحالتِهِ مِنْ جهتِهِ وكونِهِ غَيْرَ قادِرٍ عليه . والمجوسُ تشارِكُهُ في هٰذا القولِ ، لأنّها تُحيل وقوعَ الشّرِّ مِن القديمِ ، وكونه قادرًا عليه .

فصل

فإن قيل : فأنتم أيضًا تُحيلُونَ وقوعَ الشَّرِّ منه ؟

قيل : معاذَ اللهِ ، لأنّنا نقولُ : إنَّ كلَّ شَرٍّ حَدَثَ ووُجِدَ ممَّا يكتسبُهُ العبادُ وممَّا ليس بكسبٍ مِن عذابِ أهلِ النارِ ونزولِ النِّقَمِ بهم ، فاللهُ ، تعالى ، **[٦٢أ]** يُحْدِثُهُ وهو المنفردُ بالقدرة على إيجادِهِ ، وإن كان يفعلُ ذٰلك عادلًا حكيمًا ، غَيْرَ شرّيرٍ ولا سَفِيهٍ ؛ فأين قولُنا مِنْ قولِهم ؟

وقد ذَكَرْنَا في شرحِ اللُّمَعِ[١] وُجُوهًا كثيرةً ، وافَقُوا فيها المجوسَ ، وتشبيهاتٍ منهم – على أنَّهم قد خَلَطُوا فيها – زائدةً على ما ذَكَرْنَا في هٰذا الكتابِ ؛ فلم نَرَ الإطالَةَ بذكرِها .

---

١ هو شرح لكتاب اللمع لأبي الحسن الأشعريّ . ذكره بنفسه في مواضع في كتابه الانتصار للقرآن ٢/٤٧٩ «ذكرناه وشرحناه في كتاب الإمامة وفي شرح اللمع» ، ٢/٥٨٥-٥٨٦ «قد بيّنّا ذلك ودللنا على صحته في كتاب شرح [٥٨٦] اللمع لأبي الحسن الأشعريّ» ، ٢/٦٤٣ «قد شرحنا هذه الفصول [...] في شرح اللمع وغيرِه» . كذلك ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك ٧/٦٩ «شرح اللمع» . يُنظَر عبد الحميد : محاولة بيبلوغرافيّة ٤٨٤ (٢٢) .

فصل

فإن قال قائلٌ : فمِنْ أيِّ وجهٍ أَلْزَمْتُمُوهُمْ هٰذِهِ التسمية ؟

قيلَ له : مِنْ حيثُ قالوا بالباطلِ في خَلْقِ الكَسْبِ وكان هٰذا الاسمُ ٱسمُ ذمٍّ جَرَى في الشَّرْعِ على مَنْ دَانَ في هٰذا البابِ بِخِلَافِ الحقِّ .

وقد بَيَّنَّا في ما سَلَفَ أنّه لا يمتنعُ في حُكْمِ اللغةِ أن يَجْرِيَ ٱسمُ الذَّمِّ على مدَّعي الشيءِ والعلمِ به وتَأَتِّيهِ مِنهُ ، إذا كان كاذبًا في ذٰلكَ ، وأنَّ العربَ تقولُ لِمَن يَدَّعِيَ الفروسيَّةَ والعلمَ بالكتبةِ وعِلْمَ الشرعِ وليس مِنْ أهلِهِ : [٦٢ب] قد جاءَكُم العلماءُ ، وأتاكم الفرسانُ ، وطَلَعَ عليكم أكثرُ الناسِ وأكثرُهم عِلْمًا مُشَهَّرِينَ بذٰلكَ ومُلَقِّبِينَ[1] لِمَنْ يَدَّعِي ذٰلكَ تَلْقِيبًا[2]، يجري على وجهِ الذَّمِّ ، وإن كانَ قد يجري ذٰلكَ ٱشتقاقًا على الحقيقةِ مِنَ العلمِ والفروسيَّةِ . وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ وكانت القدريَّةُ تَدَّعِي تقديرَ أعمالِها وتكذبُ وتبطلُ في ذٰلكَ ، وَجَبَ لُحُوقُ الاسمِ بها .

وٱعلموا ، وفَّقكم اللهُ ، أنّنا قد قلنا مِن قَبلُ : إنَّ هٰذا الاسمَ على وَزْنِ الأسماءِ المنسوبةِ ، نحو القولِ : مكّيٌّ وعلويٌّ وذهبيٌّ وتمريٌّ ، وأنَّه يجبُ أن يكونَ منسوبًا إلى دَعوَى الكذبِ والباطلِ والتقديرِ ، لا إلى مُدَّعِي الحقِّ في ذٰلكَ .

ومِن أَوْثَقِ الأدلَّةِ في ذٰلكَ وأنَّ هٰذا الاسمَ لهٰذا وُضِعَ وهُمْ أَحَقُّ به أنّه خطابٌ مِنَ الرسولِ ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، للعربِ والصحابةِ وأنَّه أَوْرَدَهُ مَوْرِدَ الذي يَلْعَنُ القدريّةَ وإخراجهم مِنَ الملّةِ وما [٦٣أ] ذَكَرْنَاهُ مِنْ ضروبِ ذَمِّهِ لهم .

وقد عَلِمَ ، عليه الصلاةُ والسلامُ ، أنَّ مذهبَ جميعِ العربِ القولُ بأنَّ اللهَ ، تعالى ، مُقَدِّرٌ للخيرِ والشَّرِّ وسائرِ أعمالِ الخَلْقِ وأنّها تَبْرَأُ مِنَ القدرةِ والحَوْلِ والتقديرِ

---

١ وملقّبين : وملقنين ، الأصل .

٢ تلقيبًا : تلقينا ، الأصل .

وتُضِيفُ ذٰلكَ إلى اللهِ ، تعالى ، وأنَّ أعظمَ أيْمَانِهِم قولُ القائلِ : وضعتُ هٰذا وسألتُهُ بِحَوْلِي وقُوَّتي .

والقدريَّةُ تُوافقُنا على أنَّ هٰذا مذهبَ العربِ وتَرْوِي عن الحسنِ البصريِّ أنَّه قال : بُعِثَ محمَّدٌ ، ﷺ ، في العربِ وهُمْ قدريَّةٌ مُجْبِرَةٌ ، يَحْمِلُونَ ذنوبَهم على اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، ويقولونَ : قد شاءَ ما نحنُ عليه ، وحَمَلَنَا عليه وأَمَرَنَا به ، فقال : ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَـٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ الآية [٧ الأعراف ٢٨] .[١] وهٰذِهِ الروايةُ ، وإن كانت متخرِّصةً على الحسنِ ، ففيها ٱعترافٌ منهم بأنَّ ما نذهبُ إليه هو دينُ العربِ وصحابةِ النبيِّ ، ﷺ ، ومذاهبُها .

وقد [٦٣ب] ذَكَرْنَا في ما سَلَفَ مذهبَهم بذٰلكَ نثرًا ونَظْمًا في شعرِ مَن يُحْتَجُّ بِشِعْرِهِ ما يَدُلُّ على ما ٱتَّفَقْنَا عليه نحنُ وهُم مِنْ أنَّ مذهبَنا هو دينُ العربِ الذينَ بُعِثَ فيهم النبيُّ ، صلّى اللهُ عليه وسلّم .

وإذا كان ذٰلكَ ٱتِّفاقًا ، وَجَبَ بحقِّ إطلاقِهِ ، عليه السلامُ ، لِذَمِّ القدريّةِ ووصفِها بأنّها خُصَمَاءُ اللهِ ومجوسُ هٰذِهِ الأُمَّةِ ولا نصيبَ لهم في الإسلامِ ، أَنْ يعلمَ العربُ أنَّه إنَّما ذَمَّ بذٰلكَ مَنْ يُخالِفُ دينُهُ دينَ العربِ ، ويقولُ بخِلَافِ قولِها في تقديرِ الأعمالِ والخيرِ والشَّرِّ ، لا سيَّما وقد بَيَّنَ لهم مَنْ هُمُ القدريّةُ بما قدَّمناهُ مِنَ الرواياتِ الثابتةِ . ولو لم يُبَيِّنْ ذٰلكَ ، لكانَ إطلاقُهُ الاسمَ على وجهِ الذَّمِّ معقولًا مِنهُ ذمَّ مَنْ هو مخطئٌ عِندَهم وقائلٌ في هٰذا البابِ بغيرِ الحقِّ ، وإلَّا كان يجبُ أن

١ نقلها الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) في الكشّاف ٧٥/٢ . يُنظَر الطبرسيّ (ت٥٤٨هـ) في مجمع البيان ١٧٨/٤ . كذلك نقلها أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ) في البحر المحيط ٢٨٥/٤ بالتعويل على كشّاف الزمخشريّ وعقّب عليها بقوله : «ولعلّها لا تصحُّ عن الحسنِ . وٱنْظُرْ إلى دسيسةِ الزمخشريّ في قوله : «وهم قدريّة» ! فإنّ أهلَ السنةِ يجعلون المعتزلةَ هُمُ القدريّة ؛ فعَكَسَ هو عليهم وجَعَلَهم هُمُ القدريّة حتّى إنّ ما جاءَ من الذمّ للقدريّة يكونُ لهم . وهذه النسبةُ من حيث العربيّة هي أليقُ بمَنْ أثبتَ القدرَ ، لا بمَن نَفَاهُ» .

يقولَ لهم : والقدريُّ يعتقدُ في تقديرِ الأعمالِ ما تعتقدونَهُ وأنتُم المقصودونَ بهٰذا القولِ .

وقد بَيَّنَّا في ما [٦٤أ] سَلَفَ أنَّ ما يَرْوُونَهُ مِنْ تفسيرِ ذٰلكَ على مذاهبِهم رواياتٌ مُلَفَّقَةٌ متكذِّبةٌ غَيْرُ معروفةٍ عند أهلِ النقلِ ؛ فوَجَبَ أن يكونَ القدريُّ مَنْ خالَفَ دينُهُ دينَ العربِ وأن يكونَ إطلاقُ ذَمِّهِ ، عليه الصلاةُ والسلامُ ، لم يَجْرِ على هٰذا الاسمِ إلَّا لِمَنْ هو عِندَ العربِ المُخَاطَبِينَ به مذمومٌ .

والذي يُبَيِّنُ أنَّه ٱسمٌ جَرَى على وجهِ الذَّمِّ والتلقيبِ للمُبْطِلِ في قولِهِ ، لا على وجهِ الاشتقاقِ ولا على وجهِ النِّسْبَةِ إلى قدرةٍ وقَدَرٍ في قولِه في حكمِ أكسابِ العبادِ أنَّه لا يَخلُو أن يكونَ جاريًا على قدر أو قدريًّا أو مِنْ دعوى التقديرِ أو على وجهِ النسبةِ إلى بعضِ ذٰلكَ أو على وجهِ الذَّمِّ لمُدَّعِي التقديرِ ؛ فمحالٌ أن يكونَ جاريًا على وجهِ الاشتقاقِ مِن قَدَرَ أو قَدَّرَ ، لأنَّ الاشتقاقَ مِنْ قَدَّرَ مُقَدِّرٌ ومِن قَدَرَ قادِرٌ . ومُحالٌ أن يكونَ مشتقًّا مِنْ دَعوَى التقديرِ أو دَعوَى القدرةِ ، لأنَّ الاشتقاقَ مِن دعوى ذٰلكَ ودعوى كلِّ شيءٍ [٦٤ب] مُدَّعًى ، ومِنَ الإخبارِ عنه مخبرٌ ؛ فيقالُ : ٱدَّعى كذا ، فهو مُدَّعٍ ، ولا يُقالُ : ٱدَّعى النجارةَ ، فهو نجَّارٌ ، وإنَّما يقالُ : نَجَرَ ، فهو ناجرٌ ونجّارٌ للتكثيرِ . ولا يجيءُ مِنِ ٱدَّعى أكثر مِن مدَّعٍ . ولا يجوزُ أيضًا أن يكونَ أيضًا جاريًا على وجهِ النسبةِ إلى القدرةِ والتقديرِ ، لأنَّه لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لوجَبَ تسميةُ القديمِ ، تعالى ، قدريًّا ، لأنَّه قادِرٌ مُقَدِّرٌ على الحقيقةِ ، ولَوَجَبَ تسميةُ[1] جميعِ فِرَقِ الأُمَّةِ قدريَّةً ، لأنَّهم قادِرُونَ على أكسابِهم على تأويلِ ما وصفناهُ ، لا على مَعْنَى الخَلْقِ والإيجادِ وجَعْلِ الشيءِ على مقدارٍ ما ، ولكن على تأويلِ الفِكْرِ والرَّوِيَّةِ وتَطَلُّبِ صوابِ العاقبةِ في الفِعْلِ وتقديرِ النفسِ على ما وَرَدَ به قولُهُ ،

---

١ تسمية : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل مشفوعةً بلفظ (صح) .

تعالى : ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [٧٤ المدثّر ١٩-٢٠] ؛ فلو كانَتْ هٰذِهِ التسميةُ جاريةً على وَجْهِ النسبةِ إلى التقديرِ أو القدرةِ ، لَوَجَبَ أن تَجْرِيَ على كلِّ مقدورٍ وقادرٍ مِن قديمٍ ومحدثٍ . وذٰلكَ باطلٌ بآتّفاقٍ . وإذا كان **[٦٥أ]** ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ أن تكونَ جاريةً على وجهِ الذَّمِّ والدلالةِ على عِظَمِ خطأِ المُدَّعِي في الكسبِ الباطلِ الذي لا أَصْلَ له .

وقد بَيَّنَّا في ما سَلَفَ أنّهم كاذبونَ مُبْطِلُونَ في نَفْيِ تقديرِ اللهِ ، تعالى ، لأكسابِ العبادِ وخلقِهِ إيّاها وفي إثباتِهم مُقَدِّرِينَ لها وخالِقِينَ ومُوجِدِينَ لِذَوَاتِها دونَ اللهِ ، تعالى ، ومُنْفَرِدِينَ بِمُلْكِها والقدرةِ عليها دون اللهِ ، تعالى ؛ فوَجَبَ آستحقاقُهم لهٰذه التسميةِ دونَنا .

وقد بَيَّنَّا مِن قبلُ أنَّ أهلَ اللُّغَةِ يُسَمّونَ مَن أَكْثَرَ مِن ذِكْرِ الشيءِ ودَعوَى العلمِ به والفعلِ له بآسمِ الفاعلِ له على وجهِ الهزلِ والذَّمِّ لهم بذٰلكَ ، لا على طريقِ الاشتقاقِ . ويقولونَ : جاءَكَ أعلمُ الناسِ . وجاءَكَ الكتبةُ والأجوادُ ، إذا كانوا يَدَّعُونَ الكتبةَ والجودَ على وجهِ الذَّمِّ والاستهزاءِ بهم ؛ فيجوزُ أن يكونَ إنّما أجرى ذٰلكَ على القدريَّةِ لكثرةِ آدِّعائهم لخلقِ الأعمالِ والانفرادِ بخلقِها والقدرةِ عليها دون اللهِ ، تعالى ، **[٦٥ب]** لأنَّهم مُبطِلُونَ كاذِبونَ في هٰذِهِ الدَّعوَى بما أوضحناهُ مِنَ الأدلَّةِ على ذٰلكَ قَبلَ هٰذا[١].

فهٰذا هو المعتمدُ في لزومِ هٰذهِ النسبةِ إلى قَدَرَ وقدَّر . واللهُ الموفِّقُ للصوابِ .

١ هذا : إضافة من الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

فصل

وقد رَوَيْنَا عن النبيّ ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، مِنَ الطُّرُقِ الصحيحةِ ، وهي عن الثُّبَّتِ الثِّقَاتِ ، وما هو مشهورٌ ومذكورٌ في سيرِ أهلِ النَّقْلِ وأصحابِ تفسيرِ الحديثِ عن النبيّ ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، لاسمِ القدريّةِ ، وأنّه لهم وفيهم . ولو لم يكن في ذٰلكَ إلّا ما رَوَيْنَاهُ ، لكانَ كافيًا .

فصل

فإن قالوا : أفليسَ قد رُوِيَ عن النبيّ ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، أنّه كانَ يقولُ : (ٱلْخَيْرُ بِيَدِكَ وَٱلشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)[١]، فأَضَافَ الخيرَ إليه ونَفى الشَّرَّ عنه .

يقالُ لهم : فهٰذا يوجبُ أن يكونَ مُقَدِّرًا للخيرِ وخالِقًا له . وخيرُ الخيرِ عبادةُ اللهِ ، تعالى ، والإيمانُ به . وقد قال النبيُّ ، [٦٦أ] صلّى اللهُ عليه وسلّم ، أنّه إليه ، وجَعَلَ قولَهُ : (إِلَيْهِ) ، إن صَحَّ الحديثُ ، في نقيضِ قولِهِ : (وَٱلشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ) ، فيجبُ أن يكونَ الخيرُ إليهِ ؛ فإن كانَ مَعْنَى أنَّ الشَّرَّ ليس إليه أنّه لم يَخْلُقْهُ ، فمعنى أنَّ الخيرَ إليه وبيدِهِ أنّه خالِقٌ لهُ ؛ وهٰذا نقيضُ دينِكم ، فإنْ قلتُم بهِ ، صرتُم إلى الحقِ ؛ فهٰذا الخبرُ بأن يكونَ عليكم أَوْلَى مِنْ كونِهِ لكُم .

---

١ هو جزء من حديث مطوّل ، أخرجه الإمام مسلم (ت٢٦١هـ) عن عليّ بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، مرفوعًا في صحيحه ٣١٤-٣١٥ [٢٠١-(٧٧١)] [٦-كتاب المسافرين ، ٢٦-باب صلاة النبيّ ، ﷺ ، ودعائه بالليل] ، لفظه : ([..] والخيرُ كلُّه في يَدَيْكَ والشرُّ ليس إليكَ) إلخ . يُنظَر كذلك رسائل الشريف المرتضى ٢/٢٠٢-٢٠٣ .

فصل

فإن قيل : فما معنى قولِهِ : (وَٱلشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ) ؟

يقالُ لهم : ما نعرفُ أحَدًا مِنْ أهلِ النَّقْلِ الثقاتِ يُصَحِّحُ هٰذِهِ الرواية . ولا يَمْتَنِعُ أن تكونَ مِمَّا تَكَذِّبَهَا القدريَّةُ عن النبيّ ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ؛ فلا يلزمُنا تخريجُ تأويلٍ لها . ثمّ لو صَحَّتْ ، لَوَجَبَ أن نعلمَ أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ أرادَ ، عليه السلامُ ، أنَّ الشَّرَّ ليسَ مِنْ مقدوراتِكَ وأنَّكَ لست قادرًا على ما أَقْدَرْتَ عليه عبادَكَ مِنْ أكسابِهم ولا خالِقًا له ، لأنَّه ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، يجلُّ عن هٰذا لِمَا أَقَمْنَاهُ مِن أدلَّةِ العقلِ والشرعِ على فسادِ [٦٦ب] هٰذا القولِ ، وإنَّما أَرَادَ : ليس الإثابةُ على الشَّرِّ والإِذْنُ فيه والأمرُ به ، لأنَّه قد ثبت[1] النهيُ عنه والذَّمُّ لفاعلِهِ والوعيد بالعقابِ على ٱقترافِهِ ؛ فهٰذا مَعْنَى (لَيْسَ إِلَيْكَ) .

ويقالُ لهم : ما معنى (ٱلْخَيْرُ بِيَدَيْكَ) ؟

فإن قالوا : معنى (ٱلْخَيْرُ بِيَدَيْكَ) الدعاءُ إليه والإرشادُ لفعلِهِ واللطفُ في تسهيلِهِ ، وليس معنى ذٰلكَ أنَّ إِلَيْكَ خلقَهُ وإيجادَهُ .

قيل لهم : فليس معنى أنَّ (ٱلشَّرّ لَيْسَ إِلَيْكَ) ، أيْ ليس إِلَيْكَ خلقُهُ وإيجادُهُ ولا أنَّكَ لستَ بقادرٍ عليهِ ، وإنَّما معناهُ ما قلناهُ . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

---

١ لأنّه قد ثبت : لانك قد سب ، الأصل .

فصل

فإن قالوا : أفليس قد رُوِيَ عنه ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، أنّه قال : (ٱلرِّفْقُ مِنَ ٱللهِ وَٱلْخُرْقُ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ وَٱلتَّأَنِّي مِنَ ٱللهِ وَٱلْعَجَلَةُ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ)[١]؟ وهٰذا نفسُ ما تقولوهُ .

يقالُ لهم : أخبارُكم هٰذِهِ كلُّها مُلَفَّقَةٌ مُفْتَعَلَةٌ غيرُ ثابتةٍ . ثمَّ لو ثَبَتَتْ ، [٦٧أ] لوَجَبَ تأويلُها على ما نُوَافِقُ نحنُ ؛ فإن صَحَّتْ هٰذِهِ الروايةُ بمعنى أنَّ الرِّفْقَ والتَّأَنِّي مِنَ اللهِ ، أنَّ الأمرَ به والدعاءَ إليه والترغيبَ فيه مِنَ اللهِ ، تعالى ، ومعنَى أنَّ الخُرْقَ والعجلَةَ مِنَ الشيطانِ ، أنَّ الدُّعاءَ إلى ذٰلكَ والأمرَ به والتزيينَ له والترغيبَ فيه مِنَ الشيطانِ . هٰذا ما لا بُدَّ منه . على أنَّ الخبرَ بأَنْ يدلَّ على فسادِ دينِ القدريّةِ أَوْلَى . وذٰلكَ أنَّهُ إذا كان معنى الخرقِ والعَجَلَةِ مِنَ الشيطانِ ، أنَّه خالِقٌ لِخُرْقِ الخَرِقِ وعجلةَ العَجُولِ ، فيجبُ أن يكونَ قولُهُ : إنَّ الرفقَ والتأنّي مِنَ اللهِ ، أنَّه خالِقٌ لِتَأَنّي المُتَأَنِّي ورفقَ الرفيقِ في قولِهِ وفعلِهِ ؛ فإن مرُّوا على هٰذا ، تَرَكُوا دينَهم وصاروا إلى ما ليس بمذهبٍ لمسلمٍ ، لأنَّه لا أَحَدَ يقولُ : إنَّ بعضَ أكسابِ العبادِ خلقٌ للهِ وبعضَها خلقٌ للشيطانِ . وكيف يجوزُ أن يَفْعَلَ الشيطانُ تأنّيَ المُتَأَنِّي منّا وخُرْقَ الخَرِقِ إلّا لجوازِ مقدورٍ لقادِرَيْنِ مُحْدِثَيْنِ وفعلٍ مِنْ فاعِلَيْنِ ؟ وليس [٦٧ب] هٰذا بقولٍ لهم ولا لنا ؛ فكيف يُجْعَلُ ذٰلكَ تقدير قولِهِ ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، هٰذا إلى الشيطانِ ؟ لولا الجهلُ وعَمَى القلبِ .

---

١ لم نقف عليه بهذا اللفظ . وغاية ما وقفنا عليه ما رواه الإمام الترمذيّ في الجامع الصحيح ٣٢٢/٤ (٢٠١٢) «حدّثنا أبو مصعبٍ المدنيُّ : حدّثنا عبدُ المُهيمنِ بن عبّاسٍ بنِ سهلِ بنِ سعدٍ الساعديُّ عن أبيه عن جدّه ، قال : قال رسولُ الله ، ﷺ : (الأَناةُ من اللهِ والعَجَلَةُ مِنَ الشيطانِ)» . ثمّ عقّب عليه بقوله : «هذا حديثٌ غريبٌ . وقد تكلّم بعضُ أهلِ الحديثِ في عبدِ المهيمنِ بن عبّاسِ بنِ سهلٍ . وضعّفه مِن قِبَلِ حفظِهِ» .

فإن قالوا : معنى أنَّ الخُرقَ والعجلةَ مِن الشيطانِ ، أنَّ الدعاءَ إلى ذٰلكَ والأمرَ به مِنَ الشيطانِ .

قيل : فهٰذا لا نُنْكِرُهُ ؛ فأيّ حجَّةٍ لكُم فيه ، إذا كان كذٰلكَ ؟ ومِنْ أيِّ ناحيةٍ ندلُّ على أنَّه ليس مِنْ خلقِ اللهِ وتقديرِه ومقدوراتِهِ ؟ لولا الجهلُ .

ثمّ يقالُ لهم : فمَعنَى الرفق والتَّأنِّي مِنَ اللهِ أنَّه أمَرَ بهما ودَعَا إليهما ورَغَّبَ فيهما ؛ فأينَ هٰذا مِنْ أوْصَافِهِ تقدير بعضِ الأعمالِ إلى اللهِ وبعضِها إلى الشيطانِ ؟ نعوذُ باللهِ منْ حِرْمَانِ التوفيقِ .

فصل

فإن قالوا : أفليس قد رُوِيَ عنه ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، أنّه كان يقولُ في المصائبِ والرَّزَايَا : (مَا كَانَ مِنَ ٱلْعَيْنِ وَٱلْقَلْبِ ، فَمِنَ ٱللهِ . وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْيَدِ وَٱللِّسَانِ ، [٦٨أ] فَمِنَ ٱلشَّيْطَانِ)[١]؟ وهٰذا هو القَدَرُ عندكم .

يقالُ لهم : لو ثَبَتَتْ هٰذِهِ الروايةُ ، لم تكُنْ حُجَّةً في تفسيرِه ، عليه السلامُ ، للقدريّ ، لأنّه قد يكونُ مِنَ القلبِ الاحْتِسَابُ والصبرُ والشكرُ على المصيبةِ ، ويكونُ مِنَ العَيْنِ البكاءُ ، ويكونُ مِنَ القلبِ الحزنُ والنُّفُورُ وتَرْكُ الصبرِ على ما نَزَلَ ؛ فيجبُ أَنْ يكونَ كلُّ ذٰلكَ مِنْ خلقِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ . وهٰذا تَرْكُ قولِهم .

وقد يكونُ مِنَ البكاءِ ما هو مُسْتَدْعًى وسَرَفٌ ويكونُ مِنَ اللِّسَانِ نَوْحٌ وذَمٌّ للقديمِ ، تعالى ، على ما نَزَلَ وإشراكٌ به ، كما يكونُ منه الحَمْدُ والشكرُ ؛ فيجبُ أن يكونَ ذٰلكَ أَجْمَعُ مِنَ الشيطانِ ، خَيْرُهُ وشَرُّهُ ، ويكونَ جميعُ ما يكونُ مِنَ العَيْنِ والقلبِ ، خَيْرُهُ وشَرُّهُ ، مِنَ اللهِ . وهٰذا ما تَكْرَهُونَ ؛ فلا حُجَّةَ لكم في ذٰلكَ .

ومَعْنَى الحديثِ ، إنْ صَحَّ ، أنَّ الصبرَ والاحْتِسَابَ والحَمْدَ الذي يكونُ بالقلبِ مِن اللهِ ، تعالى ، على مَعنَى أنّه آمِرٌ به وداعٍ إليه ومُرَغِّبٌ فيه . وكذٰلكَ [٦٨ب] البكاءُ المُكْتَسَبُ ، لا على وَجْهِ تَرْكِ الحَمْدِ والجَزَعِ مِنَ القضاءِ ، ممّا قد أُبِيحَ ولم يُحْظَرْ . وما كان مِنَ اليدِ واللِّسَانِ مِنْ لَطْمٍ وتَخْرِيقٍ وجَزَعٍ مِنَ اللسانِ وألفاظٍ مذمومةٍ ، فذٰلكَ مِنَ الشيطانِ على مَعنَى أنّه آمِرٌ به وداعٍ إليه ومُرَغِّبٌ فيه ، ولم

---

١ رواه الإمام أحمد (ت٢٤١هـ) عن ٱبن عبّاس ، رضي الله عنهما ، مرفوعًا في المسند ٥٣١/٢ (٢١١٧) بلفظ «إنّه مهما كان من العين والقلب ، فمن الله ، عزّ وجلّ ، ومن الرحمة ؛ وما كان من اليد واللسان ، فمن الشيطانِ» وفي موضع آخر ٣٤٦/٣ (٣١٠٣) بلفظ : «مهما يكن من القلب والعين ، فمن الله والرحمة ؛ ومهما كان من اليد واللسان ، فمن الشيطانِ» . يُنظَر كذلك ضعيف الجامع الصغير وزيادته (للألبانيّ) ٩ (٤٧) [ضعيف] ، ٤٣٨ (٢٩٨٩) [ضعيف] .

يكُنْ ذلكَ منه ، عليه السلامُ ، في القضاءِ والقدرِ ؛ فَسَقَطَ التعلُّقُ بالخبرِ .

فصل

فإن قالوا : أفليس قد رُوِيَ عنه ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، أنَّ رجلًا مِنْ خَثْعَمٍ قال له : متى يَرْحَمُ اللهُ عبادَهُ ؟ فقالَ : (مَتَى لَمْ يَعْمَلُوا بِٱلْمَعَاصِي ثُمَّ يَقُولُوا : إِنَّهَا مِنْ عِنْدِ ٱللهِ)[١]. وهٰذا قولُنا الذي كنَّا به عندكم قدريّةً .

يقالُ لهم : في هٰذِهِ الروايةِ أكثرُ النظرِ وفي ثبوتِها . ولولا قِلَّةُ دينِكم ، لم تَرْجِعُوا في تفسيرِ القدريّ إلى مثلِ هٰذِهِ الرواياتِ التي أَقْصَى ما فيها أن تكونَ أخبارَ آحادٍ ، غَيْرَ مقطوعٍ على اللهِ بصحَّتِها . وكثيرٌ منكم لا [٦٩أ] يعملُ بها في الشرعيّاتِ فَضْلًا عن إِعْمَالِهَا في خَلْقِ الأعمالِ والقدرِ ، وما يجبُ عندكم معرفتُهُ مِن صفاتِ اللهِ ، تعالى ، قَبلَ معرفةِ السمعِ والنبوَّةِ ؛ فلَجَأُكُم في تصحيحِ مذاهِبِكُم في القدرِ إليها قِلَّةُ دِينٍ منكُم وقَصْدٌ إلى الإِلْبَاسِ على الجُهَّالِ مِنْ أَتْبَاعِكُمْ .

ثمَّ يقالُ لهم : لو صَحَّتْ هٰذِهِ الروايةُ ، لوَجَبَ حَمْلُهَا على وجهٍ ، يُوَافِقُ الحقَّ الذي قُلْنَا به ودَلَلْنَا عليه . ومعناهُ : ما لم يَعْمَلُوا بالمعاصي ويقولوا : إنّها مِنَ اللهِ دِينًا وشَرْعًا ، شَرَعَهُ وأنَّه أَمَرَ بها ولم يُرِدْ بذٰلكَ ويقولونَ : إنّه خَلَقَهَا وإنَّه قادِرٌ عليها ومالكٌ لها . وفي الكفَّارِ والعامِلِينَ بالمعاصي متأوِّلُونَ يقولونَ في ما يظنُّونَ أنَّه حقٌّ : إنَّه مِنْ عِندِ اللهِ ، على مَعْنَى الأمرِ به والدعاءِ إليه . وعلى هٰذا وَرَدَ قولُهُ ، تعالى :

---

١ يُقابَل رسائل الشريف المرتضى ٢٠٢/٢ «رُوي عن أبي هريرة أنّه قال : قال رجلٌ من خثعم إلى النبيّ ، صلّى الله عليه وآله ، فقال : يا رسولَ الله ! متى يرحمُ اللهُ عبادَه ؟ قال ، ص : (يرحمُ اللهُ عبادَه ، ما لم يعملوا بالمعاصي ثمّ يقولون : هي من الله)» .

كذلك يُقابَل رسائل الشريف المرتضى ١١٧/١ «رُوي عنه ، صلّى الله عليه وآله ، أنّ قال : (سيكونُ في آخرِ هذه الأمّةِ قومٌ ، يعملون بالمعاصي حتّى يقولون : هي من الله قضاءٌ وقدرٌ ؛ فإذا لقيتموهم ، فأعلموهم أنّي منهم بريءٌ) ؛ ورُوي عنه أنّه قال له رجلٌ : بأبي أنتَ وأمّي ! متى يرحمُ اللهُ عبادَه ومتى يعذّبُ اللهُ عبادَه ؟ فقال ، صلّى الله عليه وآله : (يرحمُ اللهُ عبادَه ، إذا عملوا بالمعاصي ، فقالوا : هي منّا ؛ ويعذّبُ اللهُ عبادَه ، إذا عملوا بالمعاصي ، فقالوا : هي من الله قضاءٌ وقدرٌ)» .

﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [٣ آل عمران ٧٨] وقولُهُ : ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَـٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا **[٦٩ب]** وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَاءِ﴾ [٧ الأعراف ٢٨] ؛ فالقولُ بأنّها مِنْ عِندِ اللهِ على هٰذا المَعنَى ، وهو الذي يَمْنَعُ مِنْ رحمةِ اللهِ لقائلِهِ ، لا القول بأنّه قادِرٌ عليها وخالقٌ ومُقَدِّرٌ لها ؛ فزالَ أيضًا التعلُّقُ بهٰذا الخبرِ ، لو صَحَّ .

فصل

قالوا : فقد رُوِيَ عنه ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، أنّه قال : (ٱضْمَنُوا لِي شَيْئًا[1]، أَضْمَن لَكُمُ ٱلْجَنَّةَ)[2]وأنَّه قال : (لَا تَحْمِلُوا عَلَى ٱللهِ ، سُبْحَانَهُ ، ذُنُوبَكُمْ)[3]. وهٰذا نَفْسُ قولِنا .

يقالُ لهم : هٰذا مِن جِنْسِ أخبارِكُم المُلَفَّقَةِ . وهو غيرُ معروفٍ عِندَ أهلِ النَّقْلِ . ولو صَحَّ بطريقٍ ، توجبُ العلمَ ، لوَجَبَ أن يكونَ معناهُ : لا تقولوا : إنَّ اللهَ أَمَرَنَا بها ، وإنّها مِنْ عِندِ اللهِ على هٰذا الوجهِ ، ولا تقولوا : إنَّ اللهَ ٱضْطَرَّنَا إليها وجَبَرَنَا عليها وإنّا غيرُ مُكْتَسِبِينَ لها ولا قادِرِينَ عليها ولا مُخْتَارِينَ لها ، وإنّها بمثابةِ أن لو أنّكم [١٧٠أ] وتأليفَكم والضروراتِ المخلوقةَ فيكُم مِنْ حيثُ لا تَعَلُّقَ لها بكُم .

وهٰذا لَعَمْري قَوْلُ الجَهْمِ ؛ وهو مَنْهِيٌّ عن القولِ به . ومَنْ قال ذٰلكَ ، فقد حَمَلَ دينَهُ على اللهِ ، سبحانَهُ ، ولَسْنَا نقولُ ذٰلكَ ؛ فأمَّا أن يكونَ أَرَادَ لا تقولوا : إنَّ اللهَ خَلَقَهَا وقَدَّرَهَا ، ولا تقولوا : إنّه قادِرٌ عليها ومالكٌ ورَبٌّ لها ؛ فمعاذَ اللهِ أن يَقْصِدَ ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، ذٰلكَ .

---

١ كذا في الأصل على الإفراد . يُنظَر هنا الحاشية التالية .

٢ يُقابَل رسائل الشريف المرتضى ٢/٢٠١-٢٠٢ «رُوِي عن أبي أُمامة الباهليّ ، قال : قال رسول الله ، صلّى الله عليه وآله : (ٱضمنوا لي أشياءَ ، أضمن لكم الجنّة) . قالوا : وما هي ؟ يا رسولَ الله ! قال : (لا تظلموا عند قسمة مواريثكم ولا تجبنوا عند قتالِ عدوِّكم وآمنوا ظالمكم من مظلومكم وأنصِفُوا الناسَ من أنفسِكم ولا تغلّوا غنائمَكم ولا تحملوا على الله ذنوبَكم)» .

٣ يُنظَر هنا الحاشية السابقة .

فصل

فإن قالوا : أفليس قد رُوِيَ عن أبي بكرٍ وعمرَ وعبدِ اللهِ بن مسعودٍ ، رضي الله عنهم ، أنَّهم قالوا في الكَلَالَةِ والجدِّ والتي لم يُفْرَضْ لها صَداقٌ وغير ذلكَ مِن مسائِلِ الأحكامِ : أقولُ فيها برَأْيِي ؛ فإنْ يكُنْ صوابًا ، فمِنَ اللهِ ؛ وإنْ يكُنْ خَطَأً ، فمِنْ عُمَرَ ؛ فنَسَبُوا الخيرَ والصوابَ إلى اللهِ والخَطَأَ إلى أنْفُسِهِمْ .

قيلَ لهم : مَعنَى ذلكَ أنَّه إنْ كان حقًّا ، فمِمَّا شرعهُ اللهُ ، تعالى ، وأَمَرَ به ودعا إليه ورَغَّبَ [٧٠ب] فيه . وإنْ كان خطأً ، فمنِّي ومِنَ الشيطانِ ، أي مِمَّا زيَّنَتْهُ لي نفسي ، ودعاني إليه وأَمَرَني به ووَسْوَسَ إليَّ فيه الشيطانُ . وكيف تريدونَ مع كونِهم أَعْلَمُ مِنْ سائرِ أئمَّةِ المعتزلةِ بقولِهم : وإنْ يكُن خطأً ، فمِنَ الشيطانِ ، أنَّ الشيطانَ خَلَقَ خَطَأَ المُخْطِئِ في ٱجتهادِهِ وفِعْلِهِ وقولِ المخطئِ وعَقْدِهِ على الخطأِ وتَدَيُّنِهِ وحكمِهِ به إليه عندهم . ومُحالٌ كونُهُ فِعْلًا للشيطانِ ؛ فَبَانَ أنَّهم إنَّما أرادوا أنَّ الشيطانَ يدعو إلى ذلكَ ويُزَيِّنُهُ ، وأنَّ التقصيرَ الواقعَ في الاجتهادِ منِّي كَسْبًا ومِنَ الشيطانِ أَمْرًا به ودُعَاءً إليه .

وقد بَيَّنَّا في أصولِ الفقهِ أنَّ هذا الخطأَ الذي ذَكَرُوهُ لم يَعْنُوا به خطأً في الاجتهادِ الذي يسوغُ القول فيه بالرأيِ وغَلَبَةِ الظَّنِّ والذي مِن فرضِ المجتهدِ الحكمُ به والعملُ عليه ، لأنَّ المفروضَ الواجبَ ٱعتقادُهُ والعملُ به لا يجوزُ أن يكونَ خطأً [٧١أ] بٱتِّفاقٍ ، وإنَّما عنوا به خطأُ التقصيرِ ، إنْ وَقَعَ منهم ، وَوَضْعُ الاجتهادِ في غيرِ حقِّهِ أو عُدُولٌ عن نصٍّ ، لو ٱجتهدَ في طلبِهِ ، لأَصَابَهُ الطالبُ له ؛ فأمَّا خطأ في حكمٍ واجبٍ على المجتهدِ الحكمُ والفتيا به ، إذا كان غالبُ ظنِّهِ ورأيه ، فإنَّه محالٌ لِمَا بَيَّنَّاهُ في أصولِ الفقهِ مِنْ أنَّ كلَّ مجتهدٍ مُصِيبٌ في مسائلِ الفُروعِ .

فصل

وقد قال بعضُهم في نَفْيِ ٱسمِ القدريّةِ عنهم : إنَّ ذٰلكَ ممَّا لا يوجِبُهُ عليهِم حكمُ لغةٍ ولا دينٍ .

قال : وذٰلكَ أنَّ حكمَ اللغةِ يَقْضِي على أنَّ مَنْ أَنْكَرَ شيئًا ونَفَاهُ ولم يَدِنْ به ، فإنَّه لا يُسَمَّى بما أَنْكَرَهُ ولم يَعْرِفْهُ ، فلذٰلكَ لا يُسَمَّى مَنْ أَنْكَرَ الإسلامَ واليهوديَّةَ والنصرانيَّةَ بأنَّهُ مسلمٌ أو يهوديٌّ مع إنكارِهِ وجحدِهِ للإسلامِ .

قال : فإذا أَنْكَرْنَا تقديرَ اللهِ ، تعالى ، لمَعَاصِي العبادِ وجَحَدْنَاهُ ولم نُثْبِتْهُ ، وكُنتُم أَنتُم تُثْبِتُونَهُ مُقَدِّرًا وخالِقًا وقاضِيًا لها [٧١ب] وتُضِيفُونَ كلَّ ذنبٍ وكلَّ قبيحٍ إلى تقديرِهِ ، وَجَبَ أن تَسْتَحِقُّوا ٱسمَ قدريّة ، كما أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ اليهوديّةَ ودَانَ بها ، كان يهوديًّا وللتسميةِ بها مُسْتَحِقًّا .

يقالُ له : إنَّما يَلْزَمُ أهلَ نِحْلَتِكَ ٱسمُ قدريّة لنفيِهِمْ تقديرَ اللهِ ، تعالى ، لطاعاتِ العبادِ وذنوبِهِم . وإنَّما أَوْجَبْنَا ذٰلكَ عليهم بإثباتِهِم التقديرَ لأفعالِهِم وتَدَيُّنِهِم بالانفرادِ بخَلْقِهَا وإبْدَاعِهَا وتقديرِها والقدرةِ عليها والمُلْكِ لها دون اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وكونهم كاذِبِينَ في هٰذِهِ الدعوَى ومُبْطِلِينَ في ٱنتحالِ ما قالوه ، فوَجَبَ لكَذِبِهِم وٱدِّعائِهِم الباطلَ أن يكونوا مذمومينَ وملعونينَ ومُشَبَّهِينَ بالمجوسِ . ونحن في إثباتِنا اللهَ ، تعالى ، خالِقًا ومقدِّرًا لأفعالِنا ، الحسنَ منها والقبيحَ ، مُحِقُّونَ صادِقُونَ ، والصادِقُ المُحِقُّ لا يَلْزَمُهُ ٱسمُ الذَّمِّ والتعييرِ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ [٧٢أ] ما تَوَهَّمْتَهُ .

فإن عاد يقولُ : فيجبُ تَسْمِيَةُ البارِي ، تعالى ، قدريًّا لإثباتِهِ التقديرَ لنفسِهِ ، فقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أنَّه لا يجبُ ذٰلكَ فيه ، تعالى ، لكونِهِ صادِقًا مُحِقًّا في إثباتِ ذٰلكَ لنفسِهِ . ولذٰلكَ ما لم يجبْ بٱتِّفاقِ الأُمَّةِ على مَنْ قالَ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، خَلَقَ

وقَدَّرَ وقَضَى ما ثَبَتَ بالدَّليلِ كونُهُ خالِقًا ومُقَدِّرًا له ٱسم قدريّ ، إذ كان قائلًا بالحَقِّ ومُخْبِرًا بٱلصدقِ ؛ فزالَ ما ظَنُّوهُ .

ويقالُ لهم : فيجبُ ، إذا قُلتم : إنَّ اللهَ مُقَدِّرٌ للحَسَنِ والطاعاتِ مِنْ أفعالِ عبادِهِ ولِلنِّعَمِ والخيراتِ والمصالحِ التي يفعلُها ، أن تكونوا بإثباتِكم هٰذا التقديرَ للهِ ، تعالى ، قدريّةً ؛ فإن لم يجبْ ذٰلكَ ، بَطَلَ ما قُلتم .

ويقالُ لهم : قَدِ ٱتَّفَقَتِ الأُمَّةُ على أنَّ المُثْبِتَ للإسلامِ والدائِنَ به مِنْ وجهٍ ما مسلمٌ . وقد أَطْبَقَتْ مع ذٰلكَ على أنَّه ، تعالى ، قد قَدَّرَ أفعالَ العبادِ ، بمَعْنَى أنَّه مُخْبِرٌ عنها ، لأنَّ القَدَرَ يكونُ بمعنى الخبرِ . ومنه قولُهُ : ﴿إِلَّا [٧٢ب] ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [١٥ الحجر ٦٠] و﴿قَدَّرْنَٰهَا مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [٢٧ النمل ٥٧] يريدُ أَخْبَرْنَا وأَعْلَمْنَا وكَتَبْنَا أنّها مِنَ الغابرينَ . وقد كَتَبَ أفعالَ الخلقِ وعَلِمَهَا وأَخْبَرَ عنها ، فهو لذٰلكَ مُقَدِّرٌ لها على هٰذا الوجهِ ؛ فيجبُ أن تكونَ الأمَّةُ قدريّةً بإثباتِ تقديرِ اللهِ لأفعالِ العبادِ ، وإنْ أَثْبَتُوا ذٰلكَ على وجهٍ هُم مُحِقُّونَ فيه ؛ فإذا بَطَلَ هٰذا بٱتِّفاقٍ ، بَطَلَ أن يكونَ القدريُّ[١] مَنْ أَثْبَتَ اللهَ مُقَدِّرًا وخالِقًا لما قد دَلَّتِ الآيةُ على خَلْقِهِ وتقديرِهِ له ، وأن يَلْزَمَ هٰذا الاسمُ مَن نَفَى كونَهُ مُقَدِّرًا لِمَا هو مقدِّرٌ له وأَثْبَتَ لنفسِهِ التقديرَ والإبداعَ لنفسٍ ما هو كاذِبٌ ومُبْطِلٌ فيه . وعلى هٰذا وَرَدَ الخبرُ عن الرسولِ ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، في تفسيرِ ٱسم قدريّة بأنّه قال : (إِنَّهُم ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ : لَا قَدَرَ)[٢]. وأَنتُم تقولونَ : إنَّه لا تقديرَ للهِ ، تعالى ، في أفعالِكم وأنّكُم الخالِقُونَ [٧٣أ] لها دون اللهِ ، تعالى . ومع هٰذا فقد أَطْبَقَتِ المعتزلةُ على أنَّه ، تعالى ، قَضَى بالطاعَةِ وقَدَّرَهَا ؛ فيجبُ أن يكونوا قدريّةً بإثباتِهم تقديرَ اللهِ ،

---

١ القدريّ : القددري ، الأصل .

٢ يُنظَر سنن أبي داود ٢٢١/٤ (٤٦٩٢) ، «قال رسول الله : (لكلِّ أمّةٍ مجوسٌ . ومجوسُ هذه الأمّةِ الذين يقولون : لا قَدَرَ)» إلخ .

تعالى ، لهٰذا الضربِ مِن أفعالِهم .

فإن قالوا : نَحنُ وأنتُم مُتَّفِقُونَ على أنَّه مُقَدِّرٌ للطاعةِ ، والطاعةُ حَقٌّ . ولا يلزمُ مَنْ قال : إنَّه مُقَدِّرٌ للحَقِّ ما يلزمُ مَنْ قال : إنَّه مُقَدِّرٌ للباطِلِ والكفرِ والفواحِشِ ، لأنَّ ذٰلكَ باطلٌ . وأنتُم تقولونَ : هو مُقَدِّرٌ له ، فلَزِمَكُم بإثباتِه مُقَدِّرًا للقبيحِ ٱسمُ قدريّة ، ولم يلزمْنا بإثباتِهِ مُقَدِّرًا للحَسَنِ والطاعةِ هٰذِهِ التسميةُ ، كما أنَّ مَنْ قال : إنَّ اللهَ ، تعالى ، أَمَرَ بالكفرِ والفواحِشِ ، لَزِمَ أن يكونَ كافرًا . ولا يلزمُ مَن قال : إنَّه أَمَرَ بالإيمانِ والطاعةِ ، كونُهُ كافرًا .

يقالُ لهم : إنَّ القولَ «قدريٌّ» ، إن كان مشتقًّا مِنْ إثباتِ التقديرِ للهِ ، تعالى ، لم يَختَلِفِ الِاسْمُ وطريقُ الاشتقاقِ لاختلافِ **[٧٣ب]** الأفعالِ المُقَدَّرَة ؛ فإنْ وَجَبَ تسميةُ مَنْ أَثْبَتَهُ مُقَدِّرًا للمعصيةِ قدريًّا ، وَجَبَ أيضًا تسميةُ مَنْ أَثْبَتَهُ مُقَدِّرًا للإيمانِ والطاعةِ قدريًّا ، كما أنَّ القولَ : أَمر ، إذا كان مشتقًّا مِنَ الأمرِ ، كان مَنْ أَثْبَتَهُ آمِرًا بالحَسَنِ ، فقد قال : إنَّه آمِرٌ . ومَنْ أثبته آمِرًا بالقبيحِ ، فقد قال : إنَّه آمِرٌ .

وكذٰلكَ ، إذا كان القولُ «كاتبٌ» و«ضارِبٌ» مشتقًّا مِنَ الكتابةِ والضربِ ، كان مَنْ كَتَبَ وضَرَبَ الضربَ والكتابةَ الحَسَنَةَ[١] مسمًّى بأنَّه كاتِبٌ وضارِبٌ . ومَنْ كَتَبَ وضَرَبَ الضَّرْبَ والكتابةَ القبيحَيْنِ مُسَمًّى بأنَّه كاتبٌ وضاربٌ . ولم يَجُزِ ٱختلافُ طريقِ الاشتقاقِ والأسماءِ المأخوذةِ مِنَ الأفعالِ والصفاتِ لاختلافِها وكونِ بعضِها حسنًا وبعضِها قبيحًا . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، وكان القولُ «قدريٌّ» يلزمُ عندكم مَنْ أَثْبَتَهُ ، تعالى ، مُقَدِّرًا للمعصيةِ والقبيحِ لكونِهِ مُقَدِّرًا **[٧٤أ]** له ، لَزِمَكُمْ والأُمَّةَ ، إن قُلتُم : إنَّه مقدِّرٌ للحَسَنِ والطاعةِ ، أن تكونوا قدريّةً . وإذا بَطَلَ هٰذا بٱتِّفاقٍ ، بَطَلَ أن تكونَ هٰذِهِ التسميةُ لازمةً بإثباتِ اللهِ مُقَدِّرًا وبنفيِ ذٰلك عَنهُ . وإنّما يجبُ

---

١ الحسنة : + الطاعة ، الأصل .

أن تَلْزَمَ المُبْطِلَ الكاذِبَ في إثباتِ ما يُضِيفُهُ إلى اللهِ ، تعالى ، أو نَفْيِ ما ينفيهِ عنه ، تعالى . وقد كذبتُم وأَبطَلْتُمْ في نَفْيِ كونهِ ، تعالى ، مُقَدِّرًا لأفعالِكم وخالِقًا لها ، فَلزِمَتْكُمْ هٰذِهِ التسميةُ على وجهِ الذَّمِّ لكَذِبِكم ، فَكَذَبْتُمْ وأَبْطَلْتُمْ في قولِكُمْ : إنَّ اللهَ أَقْدَرَكُمْ على أفعالِكُمْ ومَلَّكَكُمْ إيَّاها ، وإنَّه غَيْرُ قادرٍ على ما أَقْدَرَكُمْ عليه ولا مالكٌ ولا ربٌّ ولا إلَاهٌ لها ، لأنَّ مَعْنَى إلَاهٍ وربٍّ ومالكٍ مَعْنَى قادرٍ ، واللهُ لا يَقْدِرُ عندكم على أفعالِكم التي أَقْدرَتُمْ عليها ، وليس هو كذٰلك عندكم ولا هو ربٌّ ولا هو إلَاهٌ ولا مالكٌ لها .

وكذٰلكَ فقد كذبتُم في قولِكم : إنَّه غَيْرُ قادرٍ [٧٤ب] على شيءٍ مِنَ الحوادِثِ مِنْ أفعالِهِ وأفعالِ خلقِهِ في حالِ حدوثِها ولا هو مالِكٌ في تِلْكَ الحالِ لها ولا إلَاهٌ[١] لها ، وإنّما يَمْلِكُهَا ويقدرُ عليها في حالِ عدمِها وقَبْلَ حدوثِها . وأَنتُم مُخطِئُونَ في ذٰلكَ ومُبْطِلُونَ وقائِلُونَ بغيرِ الحقِّ في جميعِ هٰذِهِ الأبوابِ المتعلِّقةِ بأفعالِ العبادِ وفي أنَّه غَيْرُ قادِرٍ على ما أَقْدَرَ عليه ؛ فيجبُ أن يكونَ آسمُ قدريّ لازمًا لكم لكلِّ هٰذِهِ الوُجُوهِ .

ويقالُ لهم أيضًا : إذا لَزِمَ آسمُ قدريّة لِمَنْ أَثْبَتَ اللهَ ، تعالى ، مُقَدِّرًا لِمَا لم يقدّرْهُ عندكم مِنْ أفعالِ خَلْقِهِ ، كان آسمُ قدريّ بأن يَلْزَمَ مَنْ أَثْبَتَهُ مُقَدِّرًا لِمَا هو مُقَدِّرٌ له أَوْلَى ؛ فإن لم تَلْزَمْ هٰذِهِ التسميةُ لكونِهِ مُقَدِّرًا لسماواتِهِ وأرضِهِ وما آتُّفِقَ على أنَّه خالِقٌ ومُقَدِّرٌ له مِنَ الخيراتِ والمصالحِ ، كانَتْ بأن تَلْزَمَ مَنْ أَثْبَتَهُ مُقَدِّرًا لما ليس هو [٧٥أ] مُقَدِّرٌ له أَحْرَى وأَوْلَى . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

فأمَّا قولُ مَنْ قال : إنَّ مَنْ قال : إنَّه آمِرٌ بالإيمانِ والطَّاعَةِ ، لم يلزمْهُ الكفرُ . ومَنْ قال : إنَّه آمِرٌ بالكفرِ ، لَزِمَهُ أن يكونَ كافرًا ، فإنَّه كلامٌ موضوعٌ في غَيْرِ حَقِّهِ ، لأنَّ

---

١ إلاه : الاها ، الأصل .

الواجبَ في حَقِّ اللغةِ أن يكونَ القائلُ بالقولَيْنِ جميعًا إنَّما وَصَفَ اللهَ ، تعالى ، بأنَّه آمِرٌ فقط وأنَّه أَخْبَرَ عن كونِهِ كذٰلكَ . وإنّما نوجبُ على مَنْ قال : إنَّ اللهَ آمِرٌ بالكفرِ ، لأنَّه كافرٌ للإجماعِ والتوقيفِ ، على أنَّ هٰذا القولَ لا يقعُ إلَّا مِن كافرٍ بكفرٍ يُقارِنُ قوله ، كما مُوجبٌ القضاءَ على كُفْرِ كلِّ داخلٍ إلى دارٍ ، خَبَّرَ النبيُّ ، عليه السلامُ ، بأنَّه[1] لا يدخلُها إلَّا كافرٌ ، لا لأَجْلِ دخولِه ، لكن لأَجْلِ كفرٍ ، يُقَارِنُ الدخولَ ، وجعل الدخول عَلَمًا مِنْ جهةِ الشَّرْعِ على أنَّه لا يَقَعُ إلَّا مِن كافرٍ .

وإن قال قائلٌ في دارِ الحربِ : إنَّ اللهَ قد أَمَرَنَا بالتثليثِ وبالقولِ بأنَّ المسيحَ إلاهٌ وأنَّه ٱبنُ اللهِ ، سبحانَهُ ، **[٧٥ب]** عِندَ الإِكْرَاهِ له على ذٰلكَ ، ولم يَعْتَقِدْ بِقَلْبِهِ أنَّه أمر بذٰلكَ ، لم يكُنْ بقولهِ هٰذا كافرًا .

وكذٰلك فلو قال قائلٌ : إنَّ اللهَ ، تعالى[2] ، أَمَرَ بتوحيدِهِ وتصديقِ رسلِهِ ، وٱعْتَقَدَ بقلبِهِ جَحْدَ التوحيدِ والنبوَّةِ ، لم يكن بقولِه هٰذا مؤمنًا مع ٱعتقادِ الكفرِ ، كما لا يكونُ القائلُ بأنَّهُ آمِرٌ بالكفرِ كافرًا مع ٱعتقادِهِ الإيمانَ وأنَّه غَيْرُ آمِرٍ بالكفرِ ، فَوَجَبَ أن لا يكونَ القولُ بأنَّهُ آمِرٌ بالإيمانِ أو بالكفرِ كفرًا ولا إيمانًا ولا أن يكونَ القائلُ بذٰلك كافرًا أو مؤمنًا بقولِهِ هٰذا . وسقط ما قالُوهُ .

ووَجَبَ ، إن كانَ القولُ : «قدريٌّ» يلزمُ مَنْ قال : إنَّه قَدَّرَ المعاصِيَ والقبيحَ ، أن يَلْزَمَ مَنْ قال : إنَّهُ قَدَّرَ الحَسَنَ والمصلحةَ والطاعاتِ والخيراتِ ، وأن لا يَخْتَلِفَ في ذٰلكَ طريقُ الاشتقاقِ . ولا مخلصَ مِنْ ذٰلكَ .

---

١ بأنّه : وبانه ، الأصل .

٢ إن الله تعالى : مكرّر في الأصل .

[٧٦أ] فصل

وإن قال منهم قائلٌ : ما أنكرتُم أن تكونوا أَنتُم القدريّة المذمومين بهٰذِهِ التسميةِ ، لأنكم أَنتُم تَزْعُمُونَ أنَّ كلَّ عاملٍ لشيءٍ ، فإنَّهُ مخلوقٌ لِمَا هو عامِلٌ له . وقد رَوَيْنَا ورَوَيْتُم أنَّ النبيَّ ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، ذمَّ القائِلَ بذٰلكَ ، لأنَّه ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، خَرَجَ ذاتَ يومٍ وأصحابُهُ يتكلَّمُونَ في القدرِ ، فغَضِبَ حتّى كأنّما فُقِئَ في وجهِهِ الرُمَّانُ ، ثمّ قال : (لِهٰذَا خُلِقْتُم ؟)[١]. وإنّما كانوا في خُصُومَةٍ وخلافٍ ومشاجرةٍ في القَدَرِ ، فَأَنْكَرَ ما كانوا فيه ، وأَعْلَمَهُمْ أنّهم لم يُخلَقُوا للخُصُومَةِ والخلافِ . وأنتم تزعمونَ أنّهم لذٰلكَ خُلِقُوا ، فَوَجَبَ أنّكم أَنتُم القدريّةُ المذمومُونَ بهٰذِهِ التسميةِ دُونَنَا .

يقالُ لهم : لولا الغفلةُ وقلَّةُ التحصيلِ لم تَحْتَجُّوا بهٰذا الخبرِ مِن وجوهٍ . أحدُها أنّه مِنْ أخبارِ الآحادِ التي لا توجبُ [٧٦ب] عِلْمًا ولا تَقْطَعُ عُذْرًا ، ولا تُثْبِتُونَها بضرورةٍ ولا دليلٍ . وأنتم تَرُدُّونَ الأخبارَ المشهورةَ الثابتةَ المرويّةَ في الرؤيةِ والشفاعةِ والغفرانِ وإخراجِ المؤمنِينَ مِنَ النارِ والأخبارَ الواردةَ بعذابِ القبرِ والمُسَاءَلَةِ فيه وخبرَ المعراجِ ؛ فكيف تَحْتَجُّونَ بهٰذا الخبرِ وأمثالِهِ ؟

والوجهُ الآخَرُ أنَّ رُوَاتَهُ عندكم غُفَّلٌ جُهَّالٌ ومُجْبِرَةٌ طَغَامٌ ، غَيْرُ ثابِتِي العدالةِ ، ولا حُجَّةَ في خبرِ مَنْ هٰذِهِ حالُهُ في ما يجوزُ التقليدُ فيه مِنْ فروعِ الدِّينِ ؛ فكيف بوجوبِ قُبُولِهِ في أُصُولِه ؟

والوجهُ الثالثُ أنَّ ما عليكم فيه ، لو ثبت ، أكثر مِمَّا لكم ، وذٰلكَ أنّهم كانوا

---

١ يُقابَل الجامع الصحيح (للترمذيّ) ٣٨٦/٤ (٢١٣٣) [٣٣-كتاب القدر عن رسول الله ، ﷺ ، ١-باب ما جاء في التشديدِ في الخوضِ في القدرِ] «عن أبي هريرةَ ، قال : خرج علينا رسولُ اللهِ ، ﷺ ، ونحن نَتَنَازَعُ في القَدَرِ ، فغضب حتّى اَحْمَرَّ وجهُهُ حتّى كأنّما فُقِئَ في وَجْنَتَيْهِ الرُمَّانُ ، فقال : أبهذا أُمِرتُم أم بهذا أُرسِلْتُ إليكم ؟» إلخ .

يَتَنَاظَرُونَ في القَدَرِ وخلقِ الأعمالِ ، فمنهم المُبطِلُ عندكم ، وهو القائلُ بأنّه ، تعالى[١]، خالِقٌ لأفعالِ العبادِ ومقدِّرٌ لها عليهم ، ومنهم المُحِقُّ وهو المُنْكِرُ لذٰلكَ عندكم والقائل بقولِكم [٧٧أ] فيه ، فَعَمَّ ، عليه السلامُ ، الفريقَيْنِ بالتَّفْنِيدِ لهم بقولِهِ : (أَلِهَـٰذَا خُلِقْتُمْ أَمْ بِهِ أُمِرْتُمْ) ، وذٰلكَ يوجبُ أن يكونَ الطَّائِعُ المُحِقُّ منهم القائلُ بالعَدْلِ الذي تذهبونَ إليه لم يُخلَقْ للطاعةِ وقولِ الحقِّ ، كما لم يُخلَقِ المُبْطِلُ العاصِي منهم للمعصيةِ وقولِ الباطلِ ، ولم تَكُنِ الخصومةُ في ذٰلكَ مِنْ فريقٍ دون فريقٍ . وقد أَنْكَرَ قولَ الفريقَيْنِ . وهٰذا يوجبُ أنّهم لم يُخلَقُوا لطاعةٍ ولا معصيةٍ ولا لموافقةِ ما أُمِرُوا به وٱعتقادِ الحقِّ ولا نُهُوا عنه وٱعتقاد الباطل . وذٰلكَ خروجٌ عن الإجماعِ ؛ فوَجَبَ أن يكونَ ما عليكم في هٰذا الخبرِ أعظمَ وأَدْهَى مِمَّا أردتُم إلزامَنَا إيّاهُ .

فإن قالوا : إنَّما قَصَدَ ، عليه السلامُ ، بذٰلكَ تفنيدَ القائِلِ في القَدَرِ بالباطلِ دون الحقِّ ولم يَعُمَّ الفريقَيْنِ .

قيل لهم : أمَّا ظاهرُ الخبرِ ، فعامٌّ في الجميعِ . وكذٰلكَ إقبالُهُ على الفريقَيْنِ [٧٧ب] وتركُهُ التعرُّضَ لفريقٍ دون فريقٍ ؛ فبطل ما قُلتُم .

ثمَّ إنْ كان الأمرُ في تخصيصِهِ على ما تَدَّعُونَ ، فما أراد مِنْ ذٰلكَ إلَّا مَنْ قال منهم بقولِكم ودخلَتْ عليه شبهةٌ في صِحَّةِ ما تَدِينُونَ به مِن نَفْيِ خلقِ اللهِ ، تعالى ، لأعمالِ عبادِهِ والتقدير لها ، لأنَّ القولَ بهٰذا هو الباطلُ وخلافُ الحقِّ ، وقولنا فيه هو الحقُّ ؛ فإن أردتُم حَمْلَ الخبرِ على المُبْطِلِ مِنَ الفريقَيْنِ ، وَجَبَ أن تأْتونا بشيءٍ غيرِ هٰذا الخبرِ ، يدلُّ على أنَّ القائِلَ بقولِنا هو المُبْطِلُ ، وإلَّا فالإنكارُ عِندَنا إنَّما وَقَعَ منه على القائلِ بقولِكم . ولا مخرجَ لهم من ذٰلكَ .

---

١ تعالى : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع ومشفوعة بلفظ (صح) .

وإن قالوا : إنّما أراد بقولهِ : (أَلِهَٰذَا خُلِقْتُمْ) ، أي إنّكم لم تُؤْمَرُوا بذٰلكَ .

قيل لهم : وكيف لم يُؤْمَرُوا بذٰلكَ وقد علمَ أنَّ منهم مُحِقٌّ ودَاعٍ إلى دينٍ مأمورٍ به وبالدعاءِ إليه والذَّبِّ عنه ؟ فكيف لا يُقَالُ : إنَّ أهلَ [٧٨أ] الحقِّ منهم مأمُورُونَ بقولِ الحقِّ والنصرةِ له ؟

فإن قالوا : أراد أنَّ المُبْطِلَ منهم لم يُؤْمَرْ بقولِ الباطلِ .

قيل لهم : قد سَلَّمْنَا ذٰلك ، ولٰكِنِ المُبْطِلُ مِنهُم هم القائلونَ بقولِكم والناصرونَ له دون القائلِ منهم بالحقِّ ، وهو الذي نذهبُ إليه . ولا جوابَ عن ذٰلك إلَّا بِتَرْكِ التعلُّقِ بالخبرِ وتعاطي دلالة غيرِهِ على أنّنا نحنُ المُبْطِلونَ دُونَهم .

ثمّ يُقَالُ لهم : إنَّ جميعَ أهل الحقِّ مُتَّفِقُونَ على أنَّ كلَّ ضالٍّ ومخطئٍ وراكبٍ لِمُحَرَّمٍ في الدِّينِ مخلوقٌ لِمَا قالَهُ وعَلِمَهُ ، وأنَّه مع ذٰلكَ غَيْرُ مأمورٍ ؛ فيجبُ ، إذا كان ذٰلكَ عِندَنا كذٰلكَ ، أن يكونَ المبطلُ المخطئُ مِنْ أولئكَ المختلفِينَ ، والمُحِقُّ أيضًا مخلوقٌ لِمَا قالَهُ ودَانَ به ، وإن كان المبطلُ غَيْرَ مأمورٍ بالقولِ بباطلِهِ والمُحِقُّ مأمورٌ بالحقِّ ؛ فلا طائِلَ لكم في التعلُّقِ بالأمرِ بما كانوا فيه مِنَ الخطأ .

فإن قال قائِلٌ : فما مَعنَى الإنكارِ [٧٨ب] مِنهُ ، عليه السلامُ ، إن لم يكن نَفَى[١] به أن يكونوا كُلُّهم خُلِقُوا للخُصُومَةِ والنزاعِ .

قيل له : إذا ثَبَتَ الخبرُ ، فقد عُلِمَ أنّه عَمَّهُمْ بالنكيرِ ، فمعناهُ أنّكم لم تُخلَقُوا للأمرِ بالمناظرة في هٰذِهِ الحالِ في القَدَرِ ، وإن كُنتُم قد خُلِقْتُمْ لها في حالٍ ما وَقَعَتْ منكم .

ولَعَمْرِي إنّهم ، وإن خُلِقُوا لِمَا كانوا فيه مِنَ الخطأ ، فإنّهم لم يُؤْمَرُوا في تلك

---

١ نفى : نفا ، الأصل .

الحالِ به ، بل أُمِرُوا بغيرِه ، وهو الرجوعُ فيما ٱخْتَلَفُوا فيه مِنْ أصولِ الدينِ وفروعِهِ إليه ، عليه السلامُ ، لِيُبَيِّنَ لهم الحقَّ مِنَ الباطلِ ، لأنّه لذٰلكَ بُعِثَ ، ولا يُجادِلُونَ في ذٰلكَ وهو بَيْنَ أَظْهُرِهم ، فيطرقون للكافرينَ الطعنَ عليه والاستثقالَ له ولسُنَّةِ أصحابِه إلى أنّهم غَيْرُ واثِقِينَ بقولِهِ وبيانِهِ على ما بَيَّنَاهُ في صَدْرِ هٰذا الكتابِ .

ووجهٌ آخَر ، وهو أنّهم مأمُورُونَ مع وجودِهِ بَيْنَ أَظْهُرِهم بنصرتِهِ والجهادِ [٧٩أ] معه والتَّشَاغُلِ للإعدادِ بالحربِ والنُّصْرَة دون المُنَاظَرَة التي قد كُفُوهَا بِبَيَانِهِ والرجوعِ إليه . ولهٰذا قال : (إِنَّكُمُ ٱلْيَوْمَ فِي زَمَانٍ ، ٱلْعَمَلُ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ ٱلْعِلْمِ . وَسَيَأْتِي زَمَانٌ ، ٱلْعِلْمُ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ ٱلْعَمَلِ) ، يريدُ عِندَ ظهورِ البِدَعِ والضَّلَالَاتِ ووجوبِ الردِّ عليهم بقولِهِ لهم : (لِهَٰذَا خُلِقْتُمْ) ، يعني أنّكم لم تُخلَقُوا للأمرِ بهٰذا في ذٰلك الوقتِ ، بل لِمَا هو أَوْجَبُ مِنهُ ، وهو الجهادُ بَينَ يَدَيْهِ والرجوعُ في ما يَختَلِفُونَ فيه إليه .

وقد ٱتَّسَعَ قولُهُ : (لِهَٰذَا خُلِقْتُمْ أَمْ بِهِ أُمِرْتُمْ) ، فَقَصَدَ ، عليه السلامُ ، البيانَ بأنّهم خُلِقُوا للأمرِ بغيرِ ما كانوا فيه مِنَ الخُصُومَةِ والجَدَلِ ، وإن كانوا قد خُلِقُوا لفعلِ ذٰلك ، وإن لم يُؤْمَرُوا به .

وقد يقولُ القائلُ لِوَلِدِهِ وعَبْدِهِ : إنّما أَدَّبْتُكَ ورَبَّيْتُكَ وهَذَّبْتُكَ ، لآمُرَكَ بالخيرِ والحكمةِ ؛ فكذٰلك اللهُ ، تعالى ، خَلَقَهُمْ ، لِيَأْمُرَهُمْ في عصرِ الرسولِ ، **[٧٩ب]** عليه السلامُ ، بالجهادِ والنصرة والرجوعِ إليه في ما يختلفونَ فيه ؛ فإذا كان ذٰلك كذٰلكَ ، ثَبَتَ ما قلناهُ دُونَ تأويلِهم الباطلِ الذي يوجبُ أنّهم لم يُخلَقُوا لطاعةٍ ولا لمعصيةٍ .

ويُمْكِنُ أيضًا أن يكونَ ، عليه السلامُ ، إنّما أراد بقولهِ : (لِهَٰذَا خُلِقْتُمْ) ، أي ليس لهٰذا الذي شَرَعْتُمْ فيه وحدَهُ خُلِقْتُمْ ، بل إنَّما خُلِقْتُمْ له ولغيرِه مِنَ الجهادِ وأفعالِ الخيرِ والتشاغُلِ بالأهمِّ فالأهمّ ، فَٱشْرَعُوا في غيرِ هٰذا مِمَّا أُمِرْتُمْ به ، كما شَرَعْتُمْ

في هٰذا الضربِ ، ولم يُرد على هٰذا التأويلِ مذمُومُونَ بالخلافِ والجدالِ وأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُم ، وإنّما أَرَادَ أنّكم شَرَعْتُمْ في الجدالِ طَلَبًا لِلْحَقِ وبحثًا عليه ، وأنتُم مأمُورُونَ بالجدالِ عليه مَعَ عدمِ تمكُّنِكُمْ من بيانٍ والرجوعِ في ذٰلك إليّ .

ولا يجبُ ، [٨٠أ] إذا تُؤُوِّلَ الخبرُ كذٰلكَ ، أن يكونَ ناقِضًا لِمَا قلناهُ بَدْءًا[١] مِنْ أنّهم مأمُورُونَ بالجهادِ والنُّصْرَة وقَطْعِ الخلافِ والمُشَاجَرَة بسؤالِهِ ، عليه السلامُ ، والعملِ على بيانِهِ ، لأنّه لا تَنَافِيَ بَيْنَ التأويلَيْنِ ؛ فَبَثَتَ بذٰلكَ ما حَمَلْنَا الخبرَ عليه وسَقَطَ تعلُّقُهم به .

---

١ بدءًا : بديا ، الأصل .

شبهة لهم أخرى في وجوبِ لحوقِ هٰذه التسمية لنا دونهم

قالوا : وقد رَوَيْتُمْ أنَّ القدريّةَ خُصَمَاءُ اللهِ ، تعالى ، وذٰلكَ يوجبُ أن تكونوا أنتُم القدريّة ، لأنّكم خصماءُ اللهِ دُونَنا ، وذٰلكَ أنّنا نُقِرُّ للهِ بالحُجَّةِ ونُلْزِمُ أنفسَنا التقصيرَ واللائِمَةَ ونقولُ : إنّنا لم نُؤْتَ في التفريطِ والمعصيةِ مِن قِبَلِ اللهِ ، تعالى ، بل مِن قِبَلِنا ؛ فإذا سُئِلْنا يومَ القيامةِ عن ذنوبِنا ، قلنا : [٨٠ب] يا ربّ ! عَصَيْنَا وأَخْطَأْنَا وكانت الإِسَاءَةُ والتقصيرُ منّا ؛ فإن عَاقَبْتَ ، فبِجُرْمِنا وخلافِنا . وإن عَفَوْتَ ، فبفضلِكَ ورحمتِكَ ؛ فالعقابُ علينا مُسْتَحَقٌّ وأنتَ عادلٌ بِفِعْلِهِ .

قالوا : وقائلُ هٰذا مُسَلِّمٌ للهِ عَدْلَهُ وحكمتَهُ ، غَيْرُ مخاصمٍ له . وأنتُم ، إذا قال لكم قائلٌ في الدنيا أو قال اللهُ ، تعالى ، لكم يَوْمَ القيامةِ : لِمَ عَصَيْتُمْ ؟ قلتم : إنّما أُتِينَا في المعصيةِ مِن قِبَلِ اللهِ ، وإنَّ قَضَاءَ اللهِ وقَدَرَهُ وحُكْمَهُ عليكم بالمعصيةِ ساقَكُمْ إليها ومَنَعَكُمْ قضاؤُهُ بها مِنْ تَرْكِهَا وحَمَلَكُمْ على فِعْلِها وأَلْجَأَكُمْ إليها . ولولا قضاؤُهُ وكَتْبُهَا علينا ، ما جَنَيْنَاهَا . وهٰذِهِ الخصومةُ للهِ ، عزَّ وجلَّ ، توجبُ أنّكم أنتُم القدريّةُ وخصماءُ اللهِ ، تعالى .

يقالُ لهم : سبحانَ اللهِ ! ما أَشَدَّ بَهْتَكُمْ في التعلُّقِ بما ذكرتُم وأَكْثَرَ تكذُّبَكم فيه [٨١أ] علينا ، لأنَّ جميعَ أهل الحقِّ القائلِينَ بخَلْقِ أعمالِ العبادِ وتقديرِها عليهم مُسَلِّمُونَ إليه الأمرَ في جميعِ ما يَفْعَلُهُ بخلقِهِ ويَدِينُونَ بأنّه عادِلٌ حكيمٌ في جميعِ تَصَرُّفِهِ فيهم ، وأنّه لو ٱبْتَدَأَهُمْ بأشدِّ العذابِ وخَلَقَهُمْ في النارِ ، لكانَ بذٰلكَ عادِلًا حكيمًا بِفِعْلِهِ لِمَا فَعَلَهُ ، لا ٱعتراضَ عليه فيه ﴿وَلَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [٢١ الأنبياء ٢٣] ، كما قال ، عزّ وجلّ . ويُلْزِمُونَ أنفسَهم الذنبَ بٱكتسابِهم ما نُهُوا عنه ويُقِرُّونَ بأنّهم عُصَاةٌ مذنبونَ ، وإن كان ، تعالى ، خالِقًا لذنوبِهم وعلومِهم وقُدَرِهِمْ عِندَنا وعندكم ، ويقولُونَ : إنّهم مُسْتَحِقِّينَ للعقابِ على ما خَلَقَهُ كسبًا لهم

وإنَّ للهِ ، جلَّ وعزَّ ، المُبَالَغَةَ في عقابِهم ، إنْ عاقَبَهُمْ ، أو العفوَ عنهم ، وأَنتُم تزعمونَ أنّه ليس له العقابُ على ما خَلَقَهُ فيهم وتقولونَ : إنَّكَ ، إنْ عاقَبْتَهم على ذٰلكَ ، كنتَ مُتَعَدِّيًا [٨١ب] ظالِمًا وعنِ الحكمةِ خارِجًا ، وإنَّه ليس لكَ أنْ تَبْتَدِئَ أحدًا مِنْ خَلْقِكَ بضرٍّ ولا نَفْعٍ فيه ولا هو مُسْتَحِقٌّ ولا له ، تعالى ، مِنَ النِّعَمِ ما يَسْتَحِقُّ به صلاتهم له وصيامهم مِنْ غيرِ إثابةٍ لهم ، وإنّه ، إن لم يُثِبْ على الطاعةِ ، لم تَلْزَمْ طاعَتُهُ ، وإنَّ طاعةَ العبدِ منّا لسيِّدِهِ والولدِ لوالِدِهِ واجبةٌ بحقِّ إنفاقِهِ عليه مِنْ غيرِ ثوابٍ ، يجبُ عليهما لموضِعِ نعمةِ الوالِدِ على ولدِهِ ، وإنَّه ، جلَّ وعزَّ ، ليس له على خلقِهِ نعمة ، يَسْتَحِقُّ عليهم بها فِعْلَ الطاعةِ الشاقةِ بغيرِ ثوابٍ .

وهذا هو نفسُ الخصومةِ للهِ ، تعالى ، والاعتراضِ عليه والتحكّمِ في مُلْكِهِ والحاقِهِ في أحكامِ أفعالِهِ بخلقِهِ المُدَبَّرِينَ وعبادِهِ المربوبينَ . ولكم مِنْ كثرةِ الاعتراضِ على اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، في وجوبِ الثوابِ والأعواضِ عليه وقولكم : إنّه لا يجوزُ له ولا يَحْسُنُ منه تحليلُ شيءٍ حَرَّمَهُ [٨٢أ] أو تحريمُ شيءٍ أحلَّهُ أو تخييرٌ في حكمٍ أو حتمٌ في تأخيرٍ فيه أو ندبٌ إلى ما أَوْجَبَهُ أو إيجابٌ لِمَا ندبَ إليه ، وإنَّه ، تعالى ، عندكم محجورٌ عليه في أفعالِه وتكليفِهِ وما يشرعُهُ أكثر ممَّا يأتي عليه الحصرُ والإحصاءُ .

وقد بَيَّنَّا طرفًا مِنْ ذٰلكَ في فصولِ القولِ في التكليفِ والتعديلِ والتجويرِ والأعواضِ والثوابِ وَكَشَفْنَا عن أنّكم أكثر خصومة للهِ ، تعالى ، في جميعِ هٰذِهِ الأبوابِ مِن كلِّ كافرٍ ومُعَانِدٍ ، فوجبَ أنّكم خصماء الله ، عزَّ وجلَّ ، في الحقيقةِ دون المُسَمَّى له الحكمُ والعدلُ في جميعِ ما يشاءُ فعلهُ بخلقِهِ ويَتَصَرَّفُ به في مُلْكِهِ ؛ فهٰذا هٰذا .

وأمّا قولُكم عنّا ، إذا قيل لكم : لِمَ عصيتُم اللهَ ؟ قلنا : إنّما أُتِينَا في المعصيةِ مِنْ

قِبَلِ اللهِ ، تعالى ، فإنَّهُ كَذِبٌ ، لأنّنا لا نقولُ ذٰلكَ ، بل نقولُ : إنَّ كلَّ مَنْ أُتِيَ مِنْ قِبَلِ غيرِهِ ، فمَن أُتِيَ مِنْ قِبَلِهِ ظالمٌ له ومُتَعَدٍّ عليه ، ولذٰلك يقولُ القائلُ فيما تَظَلَّمَ [٨٢ب] فيهِ مِنْ قولٍ وفعلٍ : إنَّما أُتِيتُ في هٰذا مِنْ قِبَلِ فلان .

ولا يجوزُ أن يُقالَ في مَن سلَّمَ الوديعةَ إلى صاحبِها ودَفَعَ الدَّيْنَ إلى ربِّهِ وسَلَّمَ نفسَهُ إلى إمامٍ يَحدُّهُ حَدًّا واجبًا ، يجبُ عليهِ في مثلِهِ تسليمُ نفسه : إنَّما أُتِيتُ في رَدِّ الوديعةِ وقضاءِ الدَّيْنِ وإقامةِ الحدِّ مِنْ قِبَلِ الإمامِ والمودعِ وربِّ الدَّيْنِ ، لكَوْنِ ما أُخِذَ منه وأُقيمَ عليه عدلًا غير ظالمٍ ؛ فإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، وكنّا [...][1]أنّه ، تعالى ، عادلٌ في عقابِهِ لنا على الذنوبِ التي خَلَقَهَا فينا وكنّا مُكْتَسِبِينَ لها وغير مُتَعَدٍّ علينا بذٰلكَ ، فكيف نقولُ مع هٰذا : إنّنا أُتِينَا في خَلْقِ الذنبِ أو في العقابِ عليه مِنْ قِبَلِ اللهِ ، تعالى ؟ وهو ، سبحانَهُ ، عادلٌ بخلقِهِ والعقاب عليه ؛ فهٰذا مِنَ التكذُّبِ علينا .

وأمّا قولُهم أنّنا نُضِيفُ الخطايا والمعصيةَ والإساءةَ إليهِ ، تعالى ، فإنَّهُ أيضًا كذبٌ صُرَاحٌ علينا ، لأنّنا جميعًا نقولُ : إنَّ العبدَ [٨٣أ] الذي خُلِقَتْ فيهِ المعصيةُ وهو مُكْتَسِبٌ لها هو المُسَمَّى العاصي المُذْنِبُ والضَّالُّ المخطِئُ دون اللهِ ، تعالى ، وإنَّ مَن قال : إنَّ اللهَ ، تعالى ، مخطئٌ أو عاصٍ أو مقصِّرٌ بخلقِهِ التقصيرَ والخطأَ ، فإنَّهُ ضالٌّ كافرٌ ، في حكمِ مَنْ قال : إنَّه هو المُتَحَرِّكُ والمُضْطَرُّ المريضُ الألِمُ المُغْتَمُّ بما خَلَقَهُ اللهُ ، تعالى ، في العبادِ مِنَ الحركاتِ والضروراتِ والآلامِ والغُمُومِ . وهٰذا كفرٌ مِنْ قائلِهِ . وإنْ كانَ ، تعالى ، قد خَلَقَ وقَدَّرَ الأمراضَ والآلامَ التي يَخْلُقُهَا والضرورةَ والحركةَ والنُّفُورَ واللذَّةَ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَانَ كذبُهم في أنّنا نُبَرِئُ أَنْفُسَنَا مِنَ القبائحِ ، وننسبُها إلى اللهِ ، تعالى ، وإنْ نَسَبْنَا خلقَها

١ هنا في الأصل إشارة لإضافة في الهامش ، غير أنّها غير ظاهرة .

وتقديرَها إليه .

وأيضًا فإنّنا نحن ننسبُ إليه ، تعالى ، كلَّ عدلٍ ونعمةٍ وإحسانٍ وخيرٍ ، وأنتُم تزعمونَ أنَّ أكثرَ العدلِ والإنعامِ فعلٌ للخَلْقِ دونَ اللهِ ، تعالى . وأنَّ ما يفعلُهُ العبادُ مِنْ ذٰلكَ [٨٣ب] هم المُنْفَرِدُون بِخَلْقِهِ والقدرةِ عليه دونَ اللهِ ، تعالى ؛ فمَنْ أَحَقّ وأَوْلَى بخصومَةِ اللهِ ، تعالى ، مَنْ قال : إنَّ كلَّ عدلٍ وإحسانٍ ونعمةٍ منه ومنسوبٌ إليه أو مَنْ قال : بل كثيرُهُ ومعظمُهُ مِن العبادِ دونَه ، تعالى ؟

فأمّا حكايتُكم عنّا أنّنا نقولُ : إنَّ خَلْقَ اللهِ للمعصيةِ وتقديرَها علينا هو الذي ساقَنَا إليها وحَمَلَنا عليها وأَلْجَأَنا إليها ومَنَعَنا مِنْ تَرْكِهَا ، فإنَّه أيضًا مِنَ الكذبِ القبيحِ علينا ، وممّا يُعْلَمُ مِنْ دينِنا خلافهُ ، لأنَّ السَّوْقَ إلى الشيءِ إنّما يُستعملُ غالبًا في المُلْجَئِ إليه . ومنه قولُهُ : ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [٣٩ الزمر ٧١] وقولُهُ : ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [٨ الأنفال ٦] ، يريد بذٰلكَ الإلجاءَ والإكراهَ .

ونحنُ لا نقولُ : إنَّ قضاءَ اللهِ حَمَلَنا على المعصيةِ وأَلْجَأَنا إليها ، بل العاصي المذنبُ مُؤْثِرٌ مُخْتَارٌ ومُحِبٌّ للمعصيةِ وراغِبٌ فيها ، وربّما أَدّى الجِزْيَةَ وأَقَامَ على [٨٤أ] الذِّلَّةِ إيثارًا للتَّمَسُّكِ بها ، وإنْ كانت كفرًا . وكيف نقولُ : أنَّ القادرَ على الشيءِ ، المُؤْثِرُ المختارُ له على ما سِوَاهُ ، مُضْطَرٌّ ومُلْجَأٌ إليه ومَحْمُولٌ عليه ؟

وكذٰلك فقد كذبتُم علينا في قولِكم أنّنا نقولُ : إنَّ تقديرَ اللهِ ، تعالى ، للمعصيةِ مَنَعَنا مِنْ تَرْكِهَا ، بل إنّما دَخَلْنَا في تَرْكِهَا بالطَّوْعِ والإيثارِ ولم نَفْعَلْهَا مُخْتَارِينَ لِتَرْكِهَا .

ونحنُ نُبَيِّنُ في فصولِ القولِ في الاستطاعةِ أنَّ الممنوعَ لا يُمْنَعُ إلّا مِن فِعْلِ ما يُؤْثِرُهُ ويُرِيدُهُ . والعاصي لا يُؤْثِرُ تَرْكَ المعصيةِ ولا يريدُ ذٰلكَ ، وإنّما يُؤْثِرُ فِعْلَهَا ؛

فكيف يكونُ مَن لا يريدُ الشيءَ ويَكرهُهُ ممنوعًا منه ؟ لولا الجهلُ والغباوَةُ .

فقد بَانَ بجميعِ ما ذَكَرْنَاهُ أنَّنا لا نقولُ للهِ ، تعالى ، ولا لغيرِهِ في جوابِ لِمَ عَصَيْتَ شيئًا ممَّا قالوا عنَّا ، وادَّعوا أنَّه خصومةٌ منَّا لربِّنا ، عزَّ وجلَّ ، وأنَّ ما يقولونَهُ ويَدِينُونَ به هو الخصومةُ للهِ ، تعالى ، والاعتراضُ [٨٤ب] عليه ووصفهُ بالظلمِ والجورِ ؛ فيجب أن يكونوا هم القدريَّةُ دونَنا ، لأنَّهم خصماءُ للهِ دونَ كلِّ فرقةٍ مِن فِرَقِ الأُمَّةِ وأهلِ كلِّ مِلَّةٍ .

شبهة لهم أخرى في وجوب ٱستحقاقنا بزعمهم ٱسم قدريّة

قالوا : يجبُ أن يكونَ القدريُّ هو المُخَاصِمُ للهِ ، تعالى ، والمُخَاصِمُ له هو الذي يقولُ لربِّهِ ، عزَّ وجلَّ : أُتِيتُ في الفعلِ مِنْ قِبَلِكَ ، وساقني قَدَرُكَ وقضاؤُكَ إليه . وأنتم القائلونَ بذٰلكَ لاتِّفاقِكم على أنَّ مَن قدَّرَ اللهُ ، تعالى ، عليه المعصيةَ وقدَّرَهَا وخلَقَهَا لا يُمْكِنُهُ تَرْكُهَا والخروجُ عنها . ومَن لم يُمْكِنْهُ تَرْكُ الفعلِ ، كان مُلْجَأً ومُضْطَرًّا إليه ؛ فإذا وَجَبَ ذٰلكَ على قولِكُمْ أن يقولَ العبدُ لربِّهِ ، إذا قال له : «لِمَ عصيتَ» : [٨٥أ] إنَّما عصيتُ ، لأنَّني أُتِيتُ مِنْ قِبَلِكَ وأنَّكَ ألْجَأْتَنِي إلى المعصيةِ وٱضطَرَرْتَني إلى فعلِها ، ولم يَكُنْ يُمْكِنُني الانفكاكُ منها . وهٰذا منه خصومةٌ للهِ ، تعالى . وخصماؤُهُ هم القدريّةُ .

يقالُ لهم : أمَّا قولُكُمْ : إنَّا نقولُ : أُتِينَا في المعصيةِ والتفريطِ والتقصيرِ مِنْ قِبَلِ اللهِ ، فباطلٌ . وقد تكلَّمْنَا عليه وأَنْبَأْنَا بأنَّه ليس بقولٍ ، وما عِلَّةُ ٱمتناعِ القولِ بذٰلكَ ؛ فأغنى عن رَدِّهِ .

وأمَّا قولُكم : إنّكم ترعمونَ أنّكم لا تَقْدِرُونَ على تَرْكِ ما خَلَقَهُ فيكُم وقَدَّرَهُ عليكم والخروجِ عنه ، فإنّه يجبُ لذٰلكَ أن نكونَ مُضْطَرِّينَ إلى ما قَضَاهُ علينا ، فإنّه أيضًا قولٌ ، ظاهرُ السُّقُوطِ مِن وجوهٍ . أحدُها أنّا قد بَيَّنَا شِدَّةَ إيثارِ العبدِ وٱختيارِهِ للمعصيةِ وتَمَسُّكِهِ بها وإنفاقِهِ في نَيْلِهَا وبُلُوغِهَا وأَدَاءِ الجِزْيَةِ عليها ، وأنَّ ما هٰذِهِ سبيلُهُ لا يَصِحُّ أن يكونَ العبدُ مضطرًّا أو مُلْجَأً [٨٥ب] ومَحْمُولًا عليه ؛ فأغنى ذٰلك عن رَدِّهِ .

والوجهُ الآخَرُ أنَّه لو كان خَلْقُ المعصيةِ وتقديرُها علينا سابقًا لنا إلى فِعْلِهَا ومضطرًّا ومُلْجَأً إلى إيقاعِها مِن حيثُ لم يجزْ أنْ يَقَعَ سِوَاهَا ، وأنَّه لا بُدَّ مع ٱنْقِضَائِها مِن وقوعِها ، لوَجَبَ ، إذا كان اللهُ ، تعالى ، عالمًا بوقوعِ المعصيةِ ولم يَجُزْ أن لا تَقَعَ

ويكون ما عَلِمَ اللهُ أنَّه يَقَعُ ويكونُ ، لأنَّ ذٰلكَ يوجبُ ٱنقلابَ الذاتِ أو العلم ، ولا يجُوزُ أن يكونَ ما عَلِمَ أنّه لا يكونُ أن يكونَ عِلْمُهُ بأنَّ المعصيةَ تَقَعُ ، وأنَّ تَرْكَهَا مِنَ الطاعةِ لا يَقَعُ ملجأً ومضطرًّا إلى فِعْلِ المعصيةِ ، وأن لا يفعلَ الطاعةَ . ولَـمَّا بطلَ هٰذا بٱتّفاقٍ ، بطل ما قالوه .

فإن قالوا : العبدُ يَقْدِرُ على تركِ المعصيةِ ، وإن عَلِمَ اللهُ ، تعالى ، أنّه لا يتركُها ، وعلى فِعْلِ الطاعةِ ، وإن عَلِمَ اللهُ أنَّه لا يفعلُها ؛ فلم يكُنْ لقدرتهِ على ذٰلكَ مضطرًّا إلى فِعْلٍ أو تَرْكٍ .

يقالُ لهم : [٨٦أ] فهو ، وإن كان قادرًا على ذٰلكَ ، فإنَّهُ لا يَصِحُّ أن يَقَعَ منه . ومحالٌ تَرْكُ المعصيةِ مع سَبْقِ العلمِ بأنَّه يفعلُها ، فيجبُ لذٰلكَ أن يكونَ العلمُ مضطرًّا إلى فِعْلِ المعلومِ منه مِن حيثُ لم يَجُزْ ويصحّ منه فِعْلٌ سِوَى ذٰلكَ ، إن كان مَعنَى المضطرِّ أنَّه لا بُدَّ مِنْ وقوعِ الشيءِ منه ولا يَصِحُّ منه تركُهُ .

وشيءٌ آخرُ ، وهو أنَّه إن كانت قدرتُهُ على تركِهِ تُخْرِجُهُ عن كونِهِ مضطرًّا إليه ومُلْجَأً ومحمولًا عليه ، فكذٰلكَ وجودُ قَصْدِهِ وإيثارِهِ وٱختيارِهِ ومحبَّتِهِ لفعلِ ما عُلِمَ منه فِعْلُهُ أو تَرْكِ ما عُلِمَ منه تركُهُ ، لأنَّنا قد بَيَّنَّا أنَّ المُرِيدَ للشيءِ المُؤْثِرَ المختارَ لا يَصِحُّ منه في عقلٍ ولا لغةٍ وسَمْعٍ أن يكونَ مضطرًّا إليه ، كما لا يجوزُ أنْ يكونَ القادرُ عليه مضطرًّا إليه ؛ فزالَ ما قالوه .

وقد ٱتَّفَقُوا على أنَّ المُلْجَأَ إلى إيقاعِ الفعلِ قادرٌ عليه ومختارٌ له ، وإن لم يَصِحَّ منه غَيْرُ ما هو ملجأٌ إليه ، لأنَّه إنّما يُلْجَأُ إلى إيقاعِ فعلٍ مقدورٍ له ؛ فكيف تكونُ [٨٦ب] القدرةُ على إيقاعِ لفعلٍ ، يخرجُ فعلُهُ مِن أن يكونَ قادرًا عليه ، ومِنْ حُكْمِ المُلْجَأ إلى الفعلِ أن يكونَ قادرًا على ما أُلْجِئَ إليه وحُمِلَ عليه ؟ فَسَقَطَ ما قالوه .

وشيءٌ آخرُ ، وهو أنَّه لو كان المُلْجَأُ إلى الفعلِ هو الذي خُلِقَ فيه ولا يَصِحُّ تركُهُ

له ، لَوَجَبَ أن يكونَ العبدُ مُلْجَأً إلى الفعلِ ومُضْطَرًّا إليه في حالِ إيقاعِهِ له ، لأنّه غَيْرُ قادرٍ عليه في تِلْكَ الحالِ عِندَهم ، ولا تَصِحُّ قدرتُه عليه لأجلِ وجودِهِ ، وكان يجبُ أن يكونَ العبدُ مضطرًّا في الحالِ الثانيةِ مِنْ حالِ وجودِ قدرتِهِ على الفعلِ وضدِّهِ ملجأً إلى إيقاعِ أحدِ الضدَّيْنِ ، لأنّه محالٌ أن يَخلُوَ[١] في الثاني مِنْ أحدِهما على قَوْلِ الجمهورِ منهم ، وهم المُحِيلُونَ بِخُلُوِّ القادرِ على الفعلِ وضِدِّهِ مِنْ أحدِهما .

وكان يجبُ أن يكونَ القديمُ ، تعالى ، مُلْجَأً إلى الفعلِ ومُضْطَرًّا إليه ، إذا خَلَقَ الجوهرَ الذي هو مَحَلُّ الأعراضِ ، لأنّه لا يَصِحُّ مِنَ القديمِ [٨٧أ] عِندَنا وعِندَهم أن يَخلُوَ[١] ويَنْفَكَّ مِنْ فِعْلِ أَحَدِ الضدَّيْنِ في الجوهرِ مع وجودِهِ وٱحتمالِهِ للأعراضِ ، على ما بَيَّنّاهُ مِن قَبلُ .

وهٰذا يوجبُ ٱضطرارَ القديمِ ، تعالى ، والمحدثِ إلى فِعْلِ أَحَدِ مَقْدُورَيْهِ المُتَضَادَّيْنِ مِن حيثُ لم يَصِحَّ ٱنفكاكُهُ مِنهُما وخروجهُ عنهما . ولمَّا بَطَلَ هٰذا أجمعُ ، بَطَلَ ما قالوهُ مِن وجوبِ كَوْنِ العبدِ مضطرًّا إلى ما خُلِقَ فيه وقُدِّرَ وقُضِيَ عليه مِنْ أجلِ ٱستحالَةِ خُلُوِّهِ منه وٱنفكاكِهِ عنه .

وما يسوغُ لأحدٍ في الدنيا والآخرة أن يحتجَّ على اللهِ ، تعالى ، بحُجَّةٍ ولا أن يقولَ : عَصَيْتُ ، لأنَّكَ قَضَيْتَ عليَّ المعصيةَ ، ولم يكن بُدٌّ مِن وقوعِها مع قضائِكَ لها ، كما[٢] لا نُجيزُ نحن وهم لأَحَدٍ أنْ يَحْتَجَّ على اللهِ ، تعالى ، إذا قال له : لِمَ عصيتَ ؟ فيقولُ : لأنَّكَ عَلِمْتَ أنّني أَعْصِي ، ولم يكن بُدٌّ مِنْ وقوعِ ما عَلِمْتَهُ منّي ، ولم يَجُزْ أن يَقَعَ خِلَافُهُ . وإذا لم نَقُلْ ذٰلكَ ، فَقَدْ بَانَ كَذِبُكم علينا .

---

١ يخلو : يخلوا ، الأصل .

٢ كما : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع ، مشفوعة بلفظ (صح) .

وقد بيَّنَّا في صدرِ هٰذا [٨٧ب] البابِ أنَّ الرواياتِ عن الرسولِ ، عليه السلامُ ، وعن الصحابةِ ، رضي الله عنهم ، في القدريّةِ مفسَّرَةٌ فيهم ، فيجبُ القضاءُ بذٰلكَ عليهم .

ومِنَ الأخبارِ الظاهرة الثابتةِ في هٰذا البابِ ويُعرفُ لِشُهْرَتِهِ بينَهم بخبرِ رافعِ بنِ خَديجٍ ما رَوَاهُ عطيَّةُ بنُ عطيَّةَ عن عطاءٍ[1]، قال : سمعتُ عَمْرَو بنَ شعيبٍ يقولُ : كنتُ عِندَ سعيدِ بنِ المَسَيّبِ ، فذكروا عِندَه قومًا يقولونَ : قَدَّرَ اللهُ كلَّ شيءٍ ما خَلَا الأعمالِ . قال : فما رأيتُ سعيدًا غَضِبَ غضبًا قَطُّ أشدَّ منه يومئذٍ ، حتَّى هَمَّ بالقيامِ ، ثمَّ سَكَتَ وقال : أتَكَلَّمُوا بها ! واللهِ لقد سمعتُ فيهم حديثًا ، كَفَاهُمْ شرًّا به . ويحهم[2]، لو يعلمونَ ! فقلتُ : يا أبا محمّدٍ ! ما هو ؟ فنظر إليَّ وقد سَكَنَ بعضُ غضبِهِ ، فقال : حدّثني رافعُ بنُ خَديجٍ أنّه سَمِعَ رسولَ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، يقولُ : (يَكُونُ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ يَكْفُرُونَ بِٱللهِ ، تَعَالَى ، وَٱلْقُرْآنِ وَهُمْ لَا [٨٨أ] يَشْعُرُونَ ، كَمَا كَفَرَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَارَى) . قال : قلتُ : جَعَلَنِي اللهُ فِدَاكَ ، يا رسولَ اللهِ ! وكيفَ ذَاكَ ؟ قالَ : (يُقِرُّونَ بِبَعْضِ ٱلْقُرْآنِ وَيَكْفُرُونَ بِبَعْضِهِ) . قالَ : قلتُ : كيف يقولونَ ؟ قال : (يَجْعَلُونَ إِبْلِيسَ عَدْلًا لِلهِ فِي خَلْقِهِ وَقُدْرَتِهِ . يَقُولُونَ : ٱلْخَيْرُ مِنَ ٱللهِ وَٱلشَّرُّ مِنْ إِبْلِيس ، فَيَكْفُرُونَ بِٱلْقُرْآنِ بَعْدَ ٱلْإِيمَانِ بِهِ وَٱلْمَعْرِفَةِ ، فَمَا تَلْقَى أُمَّتِي مِنْهُمْ مِنَ ٱلْعَدَاوَةِ وَٱلْبَغْضَاءِ وَٱلْجِدَالِ ، فَأُولَئِكَ زَنَادِقَةُ هَٰذِهِ ٱلْأُمَّةِ . فِي زَمَانِهِمْ ظُلْمُ ٱلسُّلْطَانِ ؛ فَيَا لَهُ[3] مِنْ ظُلْمٍ وَحَيْفٍ وَأَثَرَةٍ بِهِمْ ، ثُمَّ يَبْعَثُ ٱللهُ طَاعُونًا ، فَيُهْلِكُ عَامَّتَهُمْ ، ثُمَّ يَكُونُ ٱلْخَسْفُ وَٱلْمَسْخُ ، فَيُمْسَخُ عَامَّةُ أُولَئِكَ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ) .

---

١ هو عطاء بن أبي رباح .

٢ به ويحهم : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل ، مشفوعة بلفظ (صح) .

٣ فيا له : كذا في الأصل ؛ فنالهم ، كما في مطبوع الشريعة (للآجريّ) ٣٨٢/١ (٤٢٧) ؛ فيا لهم ، كما في مطبوع المعجم الكبير (للطبرانيّ) ٢٤٦/٤ (٤٢٧٠) .

قال : (ثُمَّ يَخْرُجُ ٱلدَّجَّالُ عَلَى أَثَرِ[1] ذَٰلِكَ) . قال : ثمَّ بكى رسولُ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، حتّى بَكَيْنَا لبكائِهِ ؛ فقلنا : ما هٰذا البكاءُ ؟ يا رسولَ اللهِ ! قال : (رَحْمَةً لَهُمُ ٱلْأَشْقِيَاء ، لِأَنَّ فِيهِم ٱلْمُتَعَبِّدُ وَفِيهُم ٱلْمُجْتَهِدُ ، وَإِنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَوَّلِ مَنْ سَبَقَ إِلَى هَٰذَا ٱلْقَوْلِ ، فَضَاقَ بِحَمْلِهِ ذَرْعًا . إِنَّ **[٨٨ب]** عَامَّةَ مَنْ هَلَكَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِٱلتَّكْذِيبِ بِٱلْقَدَرِ) . فقلتُ : يا رسولَ اللهِ ! فَقُلْ لي كيفَ الإيمانُ بالقَدَرِ ! قال : (أَنْ تُؤْمِنَ بِٱللهِ وَحْدَهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَعَهُ أَحَدٌ ضرًّا وَلَا نَفْعًا ، وَتُؤْمِنَ بِٱلْجَنَّةِ وَٱلنَّارِ وَتَعْلَمَ أَنَّ خَلْقَهُمَا قَبْلَ ٱلْخَلْقِ ، ثُمَّ خَلَقَ ٱلْخَلْقَ ، فَجَعَلَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى ٱلنَّارِ عَدْلًا مِنْهُ ذَٰلِكَ . كُلٌّ يَعْمَلُ بِمَا قَدْ فُرِغَ مِنْهُ ، وَهُوَ صَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ) ؛ فقلتُ : صَدَقَ اللهُ ورسولُه ؛[2] فهَلْ بَعدَ تفسيرِ هٰذا بالخبرِ في جَعْلِهِ فيهم وفي مَن قال برأيهم تَعَلُّقٌ أو تأويلٌ !

فإن قالوا : هذا خبرٌ ، لم تَقُمْ به الحُجَّةُ ولا تُعْلَمُ صِحَّتُهُ .

قيل لهم : هو بمثابةِ جميعِ الأخبارِ المرويّةِ في ذمِّ القَدَرِ التي نسلّمها نحنُ وأنتُم ، بل هو أَظْهَرُ وأَشْهَرُ عند أهلِ النقلِ ؛ فإن لم يُقْبَلْ ، لم يجبْ قبولُ شيءٍ منها .

وقد رَوَيْنَا مِنْ قَبْلُ عن الصحابةِ جميعًا في ذمِّ مَنْ قال بقولِهم ما **[٨٩أ]** يدلُّ على أنّهم قد عرفوا قَصْدَ الرسولِ ، صلّى اللهُ عليه وسلّم ، إلى ذمِّهم بهٰذِهِ التسميةِ .

---

١ يجوز ضبطُه أيضًا على نحو (إِثْرِ) .

٢ رواه الآجرّيّ (ت٣٦٠هـ) في كتاب الشريعة ٢/٨١٠-٨١٢ (٣٨٩-٣٩١) . كذلك اللالكائيّ (ت٤١٨هـ) في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة ١/٥٣٩-٥٤١ (١٠٩٩-١١٠٠).
يُنظَر لسان الميزان ٤/٦٧٧ (٥٦٩٣) [هناك «عطيّة بن عطيّة عن عطاءٍ لا يُعرَفُ وأَتَى بخبرٍ موضوعٍ طويلٍ»] .

فصل

فإن قالوا : قد أَطْبَقْنَا على أنَّه ، عليه السلامُ ، قال في القدريّةِ : (إِنَّهُمْ مَجُوسُ هَٰذِهِ ٱلْأُمَّةِ) ، ولا بُدَّ أن يكونَ قد شَبَّهَ بَيْنَهم وبَيْنَ المجوسِ مِن وجهٍ ٱتَّفَقُوا فيه . ويجبُ ، إذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، أن تكونوا أنتُم القدريّةُ لأَجْلِ أنَّ المجوسَ قالوا : إنَّ النورَ ممدوحٌ على فِعْلِ ما لا يقدرُ على تركِهِ والظلامَ مذمومٌ على فِعْلِ ما لا يقدرُ على تركِهِ . وقُلتُم أَنتُم : إنَّ المؤمنَ ممدوحٌ على تَرْكِ ما لا يقدرُ عليه مِنَ الكفرِ والشيطانَ والكافرَ مذمومانِ على تَرْكِ ما لا يَقْدِرَانِ على فِعْلِهِ مِنَ الإيمانِ والخيرِ ؛ فَصِرْتُم بذٰلكَ كالمجوسِ .

يقالُ لهم : هٰذا جهلٌ منكُم ، لأنَّ المجوسَ تَمْدَحُ النورَ وتَذُمُّ الظلامَ على ما لا يَقْدِرَانِ على فعلِهِ ، ونحنُ نَمْدَحُ المؤمنَ ونَذُمُّ الكافرَ على [٨٩ب] ما يَخْتَارَانِهِ ويَقْدِرَانِ عليه ؛ فأين قولُنا مِن قولِهِم ؟ ولسنا نَذُمُّ الكافرَ والشيطانَ على أن لم يَفْعَلَا خيرًا وإيمانًا لا يَقْدِرَانِ عليه ، وإنّما نَذُمُّهُمَا على فِعْلِ كفرٍ وشرٍّ ، هما عليه قادِرانِ مُخْتَارَانِ ؛ فَفَارَقَ قولُنا قولَ المجوسِ .

وكذٰلكَ فإنَّ قولَنا في هٰذا مُفَارِقٌ لقولِ المجوسِ مِنْ وجهٍ ظاهرٍ ، وذٰلكَ أنَّ المجوسَ تَمْدَحُ النورَ على فِعْلِ خيرٍ ، يستحيلُ منه فِعْلُ خِلَافِهِ مِنَ الشرِّ ، وتَذُمُّ الظلامَ على فِعْلِ شَرٍّ ، يستحيلُ منه وقوعُ خِلَافِهِ مِنَ الخيرِ . ونحنُ نَمْدَحُ المؤمنَ على فعلِ خيرٍ ، لا يستحيلُ منه وقوعُ خلافِهِ مِنَ الشرِّ ، بل يجوزُ منه خلافُهُ ، ونَذُمُّ الكافرَ والشيطانَ على فِعْلِ شرٍّ ، لا يَستحيلُ خِلَافُهُ وضدُّهُ مِن الخيرِ ؛ فأين قولُنا مِن قولِهِم ؟

ونحنُ نزعمُ أنَّه لو أَرَادَ المؤمنُ الشرَّ وآثَرَهُ ، لَصَحَّ وقوعُهُ منه . ولو أراد الشيطانُ الخيرَ ، لَوَقَعَ منه وصَحَّ .

[٩٠أ] والمجوسُ يقولونَ : الخيرُ والشرُّ مِنَ النورِ والظلامِ بالطَّبْعِ دون الإرادةِ والقَصْدِ والقدرة .

ونحنُ نقولُ : إنَّ الخيرَ والشرَّ يُفْعَلَانِ مِنَ المؤمنِ والكافرِ بالقُدْرَة والقَصْدِ ؛ فٱفترقَ الأمرانِ .

فإن[1] قالوا : قالَتِ المجوسُ : إنَّ العالَمَ لم يتمَّ إلَّا بنورٍ وظلمةٍ . أَحَدُهُما محمودٌ والآخرُ مذمومٌ . ثمَّ قُلتُم أَنتم : إنَّ الكسبَ لا يتمُّ كونُه كسبًا إلَّا بخالِقٍ له ومُكْتَسِبٍ . وأَحَدُهما ممدوحٌ وهو اللهُ ، تعالى ، والآخرُ مذمومٌ وهو العبدُ .

يقالُ لهم : إنَّ المجوسَ تزعمُ أنَّ أجسامَ العالَمِ لم تتمَّ إلَّا بخالِقَيْنِ لها . أحدُهما نورٌ والآخرُ ظلامٌ . ونحنُ نقولُ : إنَّ جميعَ أجسامِ العالَمِ وأعراضِهِ يتمُّ خَلْقُهُ ووُجُودُهُ باللهِ وَحْدَهُ دُونَ الشيطانِ أو أَحَدٍ مِنَ الخلقِ ؛ فٱفترقَ قولُنا وقولُهم .

فأمَّا الكسبُ ، فيتمُّ عِندَ سائرِ أهلِ الحقِّ خَلْقُهُ ووُجُودُهُ وثُبُوتُهُ بٱللهِ ، تعالى ، وَحْدَهُ ، وإن لم يكُنْ كَسْبًا للعبدِ ، وإن لم [٩٠ب] يتمَّ كونُهُ كسبًا دون أن يَكْتَسِبَهُ العبدُ وما به يكونُ كَسْبًا هو القدرةُ عليه . والقدرةُ مِن فعلِ اللهِ ، تعالى ، دُونَ العبدِ ؛ فٱفْتَرَقَ قولُنا وقولُ المجوسِ في أنَّ أجسامَ العالَمِ وأَعْرَاضَهُ لا تتمُّ إلَّا لخالِقَيْنِ ، أحدُهما ممدوحٌ والآخرُ مذمومٌ .

وأيضًا ، فإنَّ المجوسَ يقولونَ : إنَّ النورَ ممدوحٌ بما هو مُنْفَرِدٌ بِفِعْلِهِ وغَيْرُ مضافٍ إلى غيرِهِ والظلامَ مذمومٌ بما هو مُنْفَرِدٌ بِفِعْلِهِ وغَيْرُ مضافٍ إلى النورِ أو غيرِه .

ونحنُ نقولُ : إنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، ممدوحٌ على خَلْقِ الكَسْبِ المضافِ إليه خلقًا وإلى العبدِ كَسْبًا ، والعبدَ مذمومٌ على ما هو مضافٌ إليه كَسْبًا وإلى اللهِ ،

---

١ فإن : إضافة في الهامش الأيسر ، مشفوعة بلفظ (صح) .

تعالى ، خَلْقًا ، فلم نَقُلْ : إنَّ الذمَّ والمَدْحَ يكونانِ على كسبٍ ، يَنْفَرِدُ في الإضافةِ إلى الممدوحِ به دُونَ مذمومٍ به . وقولُ القدريّةِ في هٰذا هو قولُ المجوسِ بِعَيْنِهِ ، لأنّهم يقولونَ : إنَّ النورَ [١٩١أ] ممدوحٌ بما هو مُنْفَرِدٌ بِفِعْلِهِ والظلامَ مذمومٌ بما هو مُنْفَرِدٌ بِفِعْلِهِ . والقديمُ ، تعالى ، عِندَنا ، وإنْ كان ممدوحًا بالإحسانِ والإنعامِ الذي يَنْفَرِدُ بها ، فإنّه ليس ممَّا يستحقُّ به أَحَدٌ الذَّمَّ . وليست هٰذِهِ حالُ ما ذكرُوهُ من الكَسْبِ ؛ فَأَشْبَهَ قولَ المجوسِ .

فصل

فإن قالوا : قد قالتِ المانيةُ[١] : إنَّ ٱمتزاجَ النورِ والظلمةِ كان خيرًا وهو عليه ممدوحٌ وفعلَ العبدِ خطأً وباطلٌ وهو عليه مذمومٌ ؛ فَأَشْبَهَ قولُكم قولَهم .

يقالُ لهم : ما في العالَمِ شيءٌ مُبَايِنٌ لغيرِهِ أَشَدُّ مباينةً لقولِنَا مِن قولِهم ، لأنَّ المجوسَ تقولُ : إنَّ ٱمتزاجَ النورِ بالظلمةِ خيرٌ وصوابٌ وحكمةٌ وهو به ممدوحٌ ، وإنَّ ٱمتزاجَ الظلمةِ بالنورِ شرٌّ وسَفَهٌ وعَبَثٌ وباطلٌ وهو عليه مذمومٌ ، وهو غيرُ ٱمتزاجِ النورِ بالظلمةِ ، فزعموا أنَّ الامتزاجَيْنِ فِعْلَانِ غَيْرَانِ لفاعِلَيْنِ .

[٩١ب] ونحنُ نقولُ : إنَّ نفسَ الخلقِ الذي يَسْتَحِقُّ عليه فاعِلُهُ المدحَ هو نفسُ الكسبِ الذي يَسْتَحِقُّ مُكْتَسِبُهُ عليه الذمَّ ؛ فأين قولُنا من قولِهم ؟ بل قولُ المعتزلةِ هو نصُّ قولِ المجوسِ ، لأنّهم يقولونَ بأنَّ الخطأَ والخيرَ والشرَّ والسَّفَهَ والصوابَ والحكمةَ غَيْرَانِ وفِعْلَانِ لفاعِلَيْنِ غَيْرَيْنِ ، كلُّ واحدٍ منهُما منفردٌ بِفِعْلِهِ ، لا يَصِحُّ مِن كلِّ واحدٍ منهما فِعْلُ الآخرِ ولا يَقْدِرُ عليه ولا هو مِنْ تدبيرِه . وكذٰلكَ قالتِ المجوسُ : إنَّ الخيرَ الممدوحَ عليه فاعِلُهُ غَيْرُ الشرِّ المذموم فاعلُهُ ، وإنَّ خالِقَ الشرِّ غَيْرُ خالِقِ الخيرِ ؛ فقولُهم نفسُ قولِ المجوسِ .

١ المانية : المنايه ، الأصل . كذلك تُعرَف بالمانَويّة . يُنظَر كتاب التنبيه والردّ على أهل الأهواء والبدع (للملطيّ) ١٧ «المانية» ، ٧٢ «المانويّة» . جاء هناك [٧٢] : «إنّما سُمّوا مانية ، لأنّ رجلًا كان يقالُ له ماني ، زعموا أنّه نبيُّهم وكان في زمن الأكاسرة ؛ فقتله بعضُهم» . عنها يُراجَع الملل والنحل (للشهرستانيّ) ١/١/٢٥١-٢٥٥ .

فصل

وقالوا أيضًا : إنَّ المانيةَ قالت : إنَّ الاستغفارَ مِنَ الذنبِ خيرٌ ، وإنّه مِنْ فعلِ النورِ ، وإنّه ٱستغفارٌ مِنْ فِعْلِ الظلامِ والشرِّ الذي لم يَفْعَلْهُ مِنَ العدلِ والظلمِ الواقِعِ مِنَ الظلامِ ؛ فأثبتوا النورَ مُسْتَغْفِرًا مِمَّا لم يَفْعَلْهُ .

[١٩٢أ] قالوا : وقُلتُم : إنَّ العبدَ العاصِيَ إنَّما يَسْتَغْفِرُ مِن فِعْلِ غيرِه وخلقِهِ فيه ، لا مِن فعلِهِ ؛ وأَشْبَهَ قولُكم قولَهم .

قيل لهم : هٰذا توهُّمٌ منكم ، لأنَّ المجوسَ تَزْعُمُ أنَّ النورَ ٱسْتَغْفَرَ مِمَّا لم يَفْعَلْهُ على وجهٍ مِنَ الوجوهِ ولا ٱكْتَسَبَهُ ولا قَدَرَ عليه ولا كان بإيثارِهِ . ونحنُ نقولُ : إنَّ العبدَ إذا ٱسْتَغْفَرَ مِن شيءٍ ٱكْتَسَبَهُ وقَدَرَ عليه وأَرَادَهُ ومِنْ معصيةٍ هو عاصٍ ومُخْطِئٌ وسفيهٌ بها ، وإن كان اللهُ ، سبحانه ، خالِقًا لها . والمجوسُ تقولُ : يستغفرُ النورُ مِمَّا ليس بمعصيةٍ له ولا خالِقًا لها ولا سفيه بها ، بل مِن معصيةِ غيرِه ؛ فأين قولُنا مِن قولِهم ؟

فصل

وقالوا أيضًا : إنَّ المجوسَ قالوا : إنَّ الخالِقَ ، تعالى ، كان في الأَزَلِ وَحْدَهُ ، لا شيءَ معه . ثمَّ فَكَّرَ فِكْرًا رديئًا ، حَدَثَ منه الشيطانُ ؛ فلمَّا رآهُ ، رَاعَهُ وأَفْزَعَهُ ، أَقْبَلَ عليه يَذمُّهُ ويَلْعَنُهُ ، لا على شيءٍ كان [٩٢ب] منه . وإنّه أيضًا خَلَقَ خَلْقًا آخَرَ غيره ، فَأَقْبَلَ يَمْدَحُهُ ويُثْنِي عليه ، لا لشيءٍ كان منه وفعلٍ يَسْتَوْجِبُ به مَدْحَهُ .

قالوا : وقُلتُم أَنتُم : إنَّ اللهَ ، تعالى ، كان ولا شيءَ ، ثمّ خَلَقَ خَلْقَيْنِ ، شيطانًا ومؤمنًا ، فَأَقْبَلَ على الشيطانِ يَذُمُّهُ ، لا على شيءٍ كان منه ، بل على أمرٍ خَلَقَهُ وفَعَلَهُ فيه . وأَقْبَلَ على المؤمنِ يَمْدَحُهُ ويُعَظِّمُهُ ، لا لشيءٍ كان منه ، بل لأمرٍ فَعَلَهُ فيه ؛ فأَشْبَهَ قولُكم قولَهم .

يقالُ لهم : هٰذا أيضًا مِن تَخالِيطِكُم الباطلةِ ، وذٰلك أنَّا لا نقولُ : إنَّ اللهَ فَكَّرَ ، فإنَّ القولَ بذٰلكَ كفرٌ . ولا نقولُ : إنَّ الشيطانَ أو غَيْرَهُ يَتَوَلَّدُ مِن شيءٍ مِن أفعالِ اللهِ ، تعالى ، ومِن صفةٍ مِنْ صفاتِهِ . والمجوسُ تقولُ : إنَّه يَذُمُّ الشيطانَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَعْصِيَهُ ويكونَ مِنهُ شَرٌّ . ونحنُ نقولُ : لم يَذُمَّ الشيطانَ الذي ٱبْتَدَأَهُ وٱخْتَرَعَهُ عَنْ غيرِ فكرٍ إلَّا بَعْدَ أن أَضَلَّ [٩٣أ] وعَصَى وأَجْرَمَ وأَسَاءَ ؛ فٱفْتَرَقَ قولُنا وقولُهم .

ونحنُ نقولُ : إنَّ الشيطانَ وغَيْرَه مِنَ الأشرارِ والكفَّارِ مذمومٌ على ما قَدَرَ عليه وأَرَادَهُ وٱكْتَسَبَهُ والظلامَ عِندَ المجوسِ مذمومٌ على ما لم يَقْدِرْ عليه ولا ٱكْتَسَبَهُ وٱخْتَارَهُ . وكذٰلك المؤمنُ ممدوحٌ والقديمُ على ما يَقْدِرَانِ عليهِ ويُرِيدَانِهِ . والنورُ ممدوحٌ عِندَ المجوسِ على ما لا يَقدرُ عليه .

ولسنا نقولُ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، يَذُمُّ الشيطانَ ويَمْدَحُ المؤمنَ على خلقِ الطاعةِ والعصيانِ فيهما ، وإنّما يَمْدَحُ ويَذُمُّ على ما ٱكْتَسَبَهُ وأَطَاعَ وعَصَى به المذمومُ والممدوحُ . وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ ، فَارَقَ قولُنا قولَ المجوسِ مِن كلِّ وجهٍ .

فصل

وقالوا أيضًا : إنَّ المجوسَ تقولُ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، لا يَفعلُ الظلمَ والكذبَ والقبيحَ . وقُلتُم أَنتُم : إنَّ اللهَ لا يقدرُ على ذٰلكَ ؛ فاتَّفَقَ قولُكم وقولُهم .

[٩٣ب] يقالُ لهم : إنْ كان هٰذا يوجبُ المُوَافَقَةَ للمجوسِ ، وَجَبَ أن تَقْضُوا على أنَّ[1] النَّظَّامَ مِن شيوخِكُم وكلَّ مَن قال : إنَّه لا يقدرُ على ذٰلكَ على وجهٍ وشرطٍ ويَقدرُ عليهِ على وجهٍ ، أن يكونوا كُلُّهم مجوسًا ؛ فإن لم يجبْ ذٰلكَ ، لم يجبْ ما قُلتُم .

ويقالُ لهم : إنَّ المجوسَ تقولُ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، لا يقدرُ على الجورِ ولا على العدلِ ولا على حَسَنٍ ولا قبيحٍ . ونحنُ نقولُ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، قادِرٌ على الخيرِ والإحسانِ ، وإنَّ فِعْلَ الظلمِ منه وتَوَهُّمَهُ مُحَالٌ . ولا يجبُ أن يقدرَ القادِرُ على ما يستحيلُ كونُهُ مقدورًا ؛ فافترقَ قولُنا وقولُهم .

وقد ذَكَرْنَا لهم وجوهًا مِنْ قولِ المجوسِ ، زَعَمُوا أنَّها مُشبِهةٌ لقولِنا ، كُلُّها جَهْلٌ منهم وتَوَهُّمٌ باطلٌ ، ونَقَضْنَاهَا في نَقْضِ النَّقْضِ على الهَمَذَانيِّ[2] بما فيه مَقْنَعٌ .

وقد نَبَّهْنَا هاهنا على تكذُّبِهم علينا وطريقِ الجوابِ عن كلِّ ما يَهْذُونَ به في ذٰلك .

---

١ أنّ : إضافة في الهامش الأيمن ، مشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل ، لكنّها غير ظاهرة .

٢ هو القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزليّ (ت٤١٥هـ/١٠٢٤م) . له نقضٌ على كتاب اللمع لأبي الحسن الأشعريّ (ت٣٢٤هـ/٩٣٥م) . من الجدير بذكره أنّ الأخير ألّف ثلاثة كتب بهذا العنوان ، كما نقل ذلك ابنُ عساكر (ت٥٧١هـ/١١٧٦م) في تبيين كذب المفتري ١٣٠ فيما يلي : «ألّفنا كتابًا ، سمّيناه (كتاب اللمع في الردّ على أهل الزيغ والبدع) . وألّفنا كتابًا ، سمّيناه (اللمع الكبير) ، جعلناه مدخلًا إلى (إيضاح البرهان) . وألّفنا (اللمع الصغير) ، جعلناه مدخلًا إلى (اللمع الكبير)» ؛ فالأوّل الذي ليس بالكبير ولا بالصغير هو المطبوع بعنوان (كتاب اللمع في الردّ على أهل الزيغ والبدع) [قراءة : محمّد أمين الإسماعيليّ . الرباط : كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة — جامعة محمّد الخامس أكدال ، ط١ ، ٢٠١٣ ، ١٥٠ص] . أمّا كتاب الباقلانيّ المذكور هنا في المتن أعلاه ، فهو نقضٌ على نقض عبد الجبّار على اللمع للأشعريّ .

فليتأمّلهُ [٩٤أ] القارئ ، لِيَعْلَمَ أنَّ ما يُرَدُّ عليه مِمَّا أَضْرَبْنَا عن ذِكْرِه بمنزلَةِ ما ذكرناهُ عنهم هاهنا وتَقَصَّيْنَاهُ عليهم ! فإنَّه لا وَجْهَ للإطَالَةِ بِذِكْرِ جَمِيعِهِ على التفصيلِ .

وكُلُّ متأمِّلٍ يقولُ : القدريّةُ تَعْلَمُ مع الإنصافِ أنَّ مذهبَهم مذهبُ المجوسِ ، لأنَّ المجوسَ تَزْعُمُ أنَّ خالقَ الخيرِ غَيْرُ خالِقِ الشرِّ وأنَّ فاعلَ الخيرِ يَستَحِيلُ منه فِعْلُ الشرِّ وفاعلَ الشرِّ يَستَحِيلُ منه فِعْلُ الخيرِ وأَنّ كلَّ واحدٍ منهما غَيْرُ قادرٍ على فِعْلِ الآخرِ .

وكذٰلكَ قالتِ القدريّةُ : إنَّ فاعلَ الخيرِ هو اللهُ ، تعالى ، وإنَّه لا يجوزُ أن يَفْعَلَ الشرَّ وإنَّ فاعلَ الشرِّ هو العاصي والشيطانُ دون اللهِ ، عزَّ وجلَّ . قالوا : إنَّ اللهَ لا يَقْدِرُ على فِعْلِ الشيطانِ ، وإنَّ الشيطانَ غَيْرُ قادرٍ على فِعْلِ اللهِ ، تعالى . وكذٰلكَ قالتِ المجوسُ ؛ فَٱشْتَبَهَ القولانِ .

وقالتِ المجوسُ : إنَّ النورَ ممدوحٌ على حدوثِ ما لا يَقْدِرُ عليه وقتَ ٱستحقاقِ المَدْحِ عليهِ ، وهو [٩٤ب] حالُ حدوثِهِ وكونه جنسًا ، وإنَّ الكافرَ والشيطانَ يستحقّانِ الذَّمَّ والعَتَبَ على قبيحٍ ، لا يَقْدِرَانِ عليه في حالِ قُبْحِهِ وٱستحقاقِ الذمِّ عليه . وهٰذا نفسُ قولِ القدريّةِ .

وقالتِ المجوسُ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، خَلَقَ وأَنْشَأَ الخيرَ دون الشرِّ والشيطانَ أَنْشَأَ الشرَّ دون الخيرِ ، وإنَّ اللهَ ، تعالى ، لو أراد الشرَّ ، لكان عابِثًا سفيهًا . وهٰذا موافقةٌ منهم لهم .

وقالتِ المجوسُ : لا يجوزُ أن يَفعَلَ الظلمَ إلَّا ظالمٌ شِرِّيرٌ .

وكذٰلك قالتِ القدريّةُ : إنَّ اللهَ ، سبحانه ، لو فَعَلَ الظلمَ والشرَّ ، لكان ظالمًا ، شِرِّيرًا .

وقلنا نحنُ : قد يفعلُ الظلمَ والشرَّ مَن ليس بظالِمٍ ولا شِرّيرٍ ؛ ففارَقَ قولُنا قولَهم . ووافقوهم في دينِهم .

وقالتِ المجوسُ : إنَّ كلَّ فاعلٍ للشرِّ مذمومٌ بفعلِهِ .

وقلنا نَحْنُ : قد يَفْعَلُ الشرَّ مَن ليس بمذمومٍ به .

وقالتِ القدريّةُ : لا يَفعَلُ الشرَّ إلّا مذمومٌ به ؛ فاتَّفَقَ لذٰلكَ قولُهم وقولُ المجوسِ .

[١٩٥أ] وقالتِ المجوسُ : كلُّ ما هو حَسَنٌ مِنْ فعلِنا ، فإنّه حَسَنٌ مِن فِعْلِ النورِ . وكلُّ ما قَبُحَ مِنّا فِعْلُهُ ، قَبُحَ مِن النورِ أيضًا فِعْلُ مِثْلِهِ .

وقالتِ القدريّةُ : إنَّ كلَّ ما حَسُنَ منّا مِن اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، حسن فِعْلُهُ ، وكلّ ما قَبُحَ منّا قَبُحَ مِنهُ فِعْلُهُ ؛ فاتّفقَ قَوْلاهُمَا .

وإن كانتِ المجوسُ تَمُرُّ على قياسِ قولِها مِن ذٰلكَ ، والقدريّةُ تُناقِضُ المناقضةَ الظاهرةَ التي قد ذكرناها في فصولِ الحَسَنِ والقبيحِ والتعديلِ والتجويرِ لذٰلكَ ؛ فالمجوسُ لذٰلكَ أَعْنَدُ وأَبْصَرُ بطريقِ النظرِ منهم .

وقالتِ المجوسُ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، لا يجوزُ أن يَفْعَلَ إلّا الحسنَ والمصلحةَ ويستحيلُ منه فِعْلَ المفسدةِ .

وقالتِ القدريّةُ : إنّه لا يجوزُ أن يفعلَ القديمُ ، سبحانَهُ ، إلّا المصلحةَ دُونَ المفسدةِ . وهٰذا مُوَافَقَةٌ مِنهُم لهم .

وقالتِ المجوسُ : إنّ النورَ الإلَاهَ لا يَصِحُّ أن يُرِيدَ القبائحَ والظلمَ وإنَّ ذٰلكَ مُحَالٌ في صفتِهِ .

وقالتِ القدريّةُ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، لا يُرِيدَ القبائحَ وإنَّ ذٰلكَ مُمْتَنِعٌ في صفتِهِ .

[٩٥ب] وقالتِ المجوسُ : إنَّ النورَ ليس بقادرٍ على لُطْفٍ وٱسْتِصْلَاحٍ ، يُصْلِحُ به الكُفَّارَ والعُصَاةَ والظالِمِينَ . ولو قَدَرَ على ذٰلك ولم يَفْعَلْهُ ، لكان بخيلًا ، سفيهًا ، مُسْتَفْسِدًا لعبادِهِ .

وقالتِ القدريّةُ : إنَّ اللهَ غَيْرُ قادرٍ على لطفٍ وٱستصلاحٍ ، يَسْتَصْلِحُ به العُصَاةَ والظالِمِينَ مِنْ عبادِه ؛ فٱتَّفَقَ في ذٰلِكَ قولُهم وقولُ المجوسِ .

وكلُّ هٰذِهِ مذاهبُ ، قد وافقوا فيها المجوسَ ، ويَكْفِي في تشبيهِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، لهم بالمجوسِ موافقتُهم لهم على بعضِ هٰذِهِ الأقاويلِ .[١]

وهٰذِهِ جملةٌ كافيةٌ في هٰذا البابِ وفي الدلالةِ على أنَّ اللهَ ، تعالى ، خالِقٌ لأفعالِ عبادِهِ .

---

١ يُقابَل كتاب الإرشاد (للجوينيّ) ٢٢٤-٢٢٥ [فصل في ذمّ القدريّة] .

كتاب التَّوَلُّدِ

باب القول في إبطال التولُّد

[٩٦أ] فأمّا ما يدلُّ على أنَّ القدرةَ قدرةٌ على ما يُوجَدُ معها في محلِّها ، فهو أنَّا قَدِ ٱتَّفقنا على أنَّه لا يَصِحُّ أن يُبْتَدَأَ بها الفعلُ ٱبتداءً في غيرِ محلِّها ، وإنّما يُفعَلُ بها في غيرِه عِندَهم بسببٍ على وجهِ التَّوَلُّدِ . والذي يدلُّ على إبطالِهِ أنَّه لو صَحَّ ذٰلكَ ، لَصَحَّ وقوعُ الإصابةِ والقتلِ بعد موتِ رامي السَّهمِ ومَعَ عدمِهِ ، إذا تقدَّمَ وجودُ السببِ وزالتِ الموانعُ . وبٱضطرارٍ يُعلَمُ أن الميّتَ والمعدومَ لا يَصِحُّ أن يُوقِعَ الأفعالَ ، لأنَّ حالَهُ أسوأُ مِن حالِ العاجزِ والمريضِ والضعيفِ .

ويدلُّ على ذٰلكَ أيضًا أنّه قولٌ يوجبُ غِنَى المسبّبِ عن فاعلٍ ، لأنَّه إذا كان السببُ يوجبُهُ ، لم يَحْتَجْ مَعَ وجودِ موجبِهِ إلى فاعلٍ يَفْعَلُهُ ، كما لا يحتاجُ الحكمُ الواجبُ عن العِلَّةِ إلى فاعلٍ يَفْعَلُهُ لوجودِ موجبِه . وذٰلكَ باطلٌ بٱتِّفاقٍ ، ولأنَّهم قد قالوا : مِن حقِّ ما يتعلَّقُ بالفاعِلِ صحَّةُ فِعْلِهِ **[٩٦ب]** وأن لا يَفْعَلَهُ ؛ فلو كان وقوعُ المسبَّبِ بعد وجودِ سببِهِ وزوالِ الموانعِ مِن تولُّدِه يَحْصُلُ بالفاعلِ ، لَصَحَّ مِنْ فاعلِهِ أن لا يَفعلَهُ والحالُ هٰذِهِ ، وإلّا خَرَجَ عن مَعْنَى الفاعلِ . ولَمَّا بَطَلَ ذٰلك ، وَضَحَ أنَّه لا يَتَعَلَّقُ بفاعلٍ[١]، لو كان متولِّدًا . وهٰذا يوجبُ غِنَى سائرِ الحوادِثِ عن مُحْدِثٍ . وذٰلك باطلٌ .

ويدلُّ على ذٰلك أيضًا أنّه لو ٱحتاجَ المسبَّبُ إلى سببٍ يَحْدُثُ عنه ، لم يَحْتَجْ إليه في شيءٍ مِن صفاتِهِ سوى الحدوثِ فقط . ولو كان مِنَ الحوادِثِ ما يَحتاجُ إلى سببٍ ، يوجبُهُ مِنْ حيثُ كان حادثًا ، لاحْتَاجَ سببُهُ إلى سببٍ إلى غيرِ غايةٍ ،

---

١ بفاعل : لفاعل ، الأصل .

ولاحتاجَ جميعُ أجناسِ الحوادِثِ في صِفَةِ الحدوثِ إلى أسبابٍ يولِّدُها لتساوي حقيقةِ الحدوثِ في سائرِها . وهذا باطلٌ بٱتِّفاقٍ ؛ فبَطَلَ ما قالوه .

ويدلُّ على ذٰلك أيضًا أنَّه لو كان التَّوَلُّدُ صحيحًا ، لَوَجَبَ أن يكونَ كَسْرُ ٱبنِ [٩٧أ] قَمِئَةَ لِرَبَاعِيَّةِ النبيِّ ، صلّى الله عليه وسلّم ،[1] وقَتْلُ كلِّ نبيٍّ وإيلامُهُ وتَفْرِقَةُ أجزائِهِ كُفْرًا وفُجُورًا ، ولَوَجَبَ أن يكونَ موجودًا بالأنبياء . وهٰذا يوجبُ أن يكونَ في الأنبياءِ كفرٌ وفجورٌ كثيرٌ . والقولُ بذٰلكَ خروجٌ عن الدِّينِ ؛ فَدَلَّ ذٰلكَ على إبطالِ القولِ بالتولُّدِ .

وممَّا يدلُّ أيضًا على فسادِ القولِ بالتولُّدِ أنَّه لو كان الحادِثُ بعد المباشرِ مِن كَسْبِ الإنسانِ أو معه في حالِهِ متولِّدًا عن المباشرِ ، لم يَخلُ مِنْ أحدِ أمرَيْنِ . إمَّا أن يكونَ ممَّا يُوجَدُ معه في حالِهِ ، كحركةِ الخاتمِ المقارنةِ لحركةِ اليدِ ، وحركةِ ثَوْبِ الإنسانِ عِندَ مَشْيِهِ وتحرّكِهِ ، وخروجِ الماءِ مِنَ القَدَحِ عِندَ إدخالِ اليدِ فيه وأمثالِ ذٰلكَ أو مِمَّا يُوجَدُ بَعدَه ، كالإصابةِ بعد الرَّمْيِ والكسرِ بعد الزجِّ والألمِ الحادِثِ بعد الضربِ وأمثالِ ذٰلكَ .

فإنْ كان مِمَّا يُوجَدُ مع السببِ ، فإنَّه باطلٌ ، لأنَّه لو كان تَحَرُّكُ الخاتمِ عن تَحَرُّكِ اليَدِ فِعْلًا [٩٧ب] للعبدِ ، لَوَجَبَ كونُهُ قادرًا عليه بٱتِّفاقٍ ولِقِيَامِ الدَّليلِ على ٱستحالَةِ وقوعِ حادثٍ أو مُكتَسَبٍ مِنْ غيرِ قادرٍ ، ولأنَّه لو ٱستَغْنَى الفعلُ المتولِّدُ عن قدرةٍ ، لاستَغْنَى أيضًا سببُهُ عن قدرةٍ ، وذٰلك باطلٌ ؛ فوجَب أنَّه لا بُدَّ مِن كونِهِ قادرًا عليه ، وذٰلكَ مُحَالٌ ، لأنَّه لا يَخلُو[2] أن يكونَ قادرًا على السببِ والمسبَّبِ

---

١ يُقابَل السيرة النبويّة (لابن هشام) ٦٤/٣/٢ «عن أبي سعيد الخدريّ أنّ عتبةَ بنَ أبي وقّاصٍ رَمَى رسولَ اللهِ ، ﷺ ، يومئذٍ ، فكَسَرَ رَبَاعِيَتَهُ اليُمْنَى السُّفْلَى وجَرَحَ شفتَهُ السُّفْلَى وأنّ عبدَ اللهِ بنَ شهاب الزهريَّ شَجَّهُ في جَبْهَتِهِ وأنّ ٱبنَ قَمِئةَ جَرَحَ وَجْنَتَهُ» إلخ .

٢ يخلو : يخلوا ، الأصل .

عندهم بالقدرة على سَبَبِهِ أو بقدرةٍ غيرِ القدرةِ على سَبَبِهِ ؛ فإن كان قادرًا عليه بالقدرة على سَبَبِهِ ، فذٰلك مُحَالٌ ، لأنّه قولٌ يوجبُ كونَ القدرةِ الواحدةِ الحادثةِ قدرةً على مقدورَيْنِ . وذٰلك باطلٌ بما نُبَيِّنُهُ مِن ٱستحالَةِ تَعَلُّقِ القدرةِ الحادثةِ بمقدورَيْنِ مِثْلَيْنِ أو ضِدَّيْنِ أو خِلَافَيْنِ غير ضِدَّيْنِ ؛ فمَن نازَعَ في ذٰلك ، أَقَمْنَا الدليلَ عليه .

ويدلُّ على ذٰلكَ أيضًا أنّه قد يكونُ السببُ والمسبّبُ مِن جنسٍ واحدٍ . ولو جَازَ أن يُفْعَلَ بالقدرةِ الواحدةِ في الوقتِ [٩٨أ] الواحدِ مقدورَيْنِ مِنْ جنسٍ واحدٍ في محلَّيْنِ غَيْرَيْنِ ، لجازَ أيضًا أن يُفْعَلَ بها مقدورَيْنِ مِثْلَيْنِ في محلٍّ واحدٍ في زمنٍ واحدٍ ، وإلَّا فَمَا الفصلُ ؟ ولا سبيلَ إليه .

ولَمَّا ٱتَّفَقْنَا على بطلانِ كونِها قدرةً على مِثْلَيْنِ في زمنٍ واحدٍ في محلٍّ واحدٍ ، ٱستحالَ كونُها قدرةً عليهما في محلَّيْنِ . وليس لهم الانفصالُ مِن هٰذا بأنّه لو كانت قدرةً على فِعْلِ مِثْلَيْنِ في محلٍّ واحدٍ في زمنٍ واحدٍ ، لم يحتَجْ في حَمْلِ الثقيلِ مِنَ الأجسامِ إلى زيادةِ قُدَرٍ ، إذا أَمْكَنَهُ أَنْ يَفْعَلَ بالقدرةِ الواحدةِ في كلِّ جزءٍ مِنَ الثقيلِ أجزاءً مِنَ الحَمْلِ والحركاتِ متماثلةً ، لأنّنا نوجبُ عليهم ذٰلكَ ونُلزِمُهُم القولَ به لقولِهم : إنّها قدرةٌ على ما لا نهايةَ له مِنْ كلِّ جنسٍ ، وإن لم يَصِحَّ أن يُفْعَلَ مِنهُ ٱثنانِ في وقتٍ واحدٍ في محلٍّ واحدٍ ، لأنّنا لا نَعتبرُ هٰذِهِ الدَّعْوَى . ونقولُ لهم : المحلُّ يَحْتَمِلُ عندكم في الوقتِ الواحِدِ أمثالًا كثيرةً مِن كلِّ جنسٍ ، فيجبُ لذٰلكَ صِحَّةُ [٩٨ب] فِعْلِهِ بالقدرة الواحدةِ في المحلِّ الواحدِ في الزمنِ الواحدِ أمثالًا كثيرةً وأن لا يحتاجَ في حَمْلِ الثقيلِ إلى زيادةِ قُدَرٍ .

وقد ثَبَتَ مِنْ قولنا وقولِهم أنَّ نَفْسَ أَجْزَاءِ الثقيلِ لا يَمْنَعُ مِنْ شَيْلِهِ ولا ما فِيهِ مِنَ الاعتمادِ ولا تأليفِ أجزائِهِ وٱنضمامِها ، وأنَّ الدفعَ له يُقارِنُ ثقلَهُ وتأليفَهُ ؛ فوَجَبَ أنّه

لا مانِعَ لِصَاحِبِ القدرةِ الواحدةِ مِنْ أن يَفعلَ بها في الزمنِ الواحدِ في كلِّ جزءٍ مِنَ الثقيلِ حُمُولًا كثيرةً حتّى تَرتَفِعَ وَتَستَقِلَّ بها . ومتى وَجَدْنَا ذٰلك مُتَعَذِّرًا عليهم ، بَطَلَ قولُهم وثَبَتَ أنَّ ٱرتفاعَ الحجرِ وتحريكَهُ ليس مِنْ فِعْلِ العبدِ المُعْتَمِدِ لِشَيْلِهِ .

وهٰذا الفصلُ وَحْدَهُ مِنَ الدليلِ يَكْشِفُ عن فسادِ قولِهم بالتَّوَلُّدِ . ومتى بَطَلَ كونُ القدرةِ الواحدةِ قدرةً على مِثْلَيْنِ في محلٍّ واحدٍ في زمنٍ واحدٍ ، بطل كونُها قدرةً[1] عليهما في محلَّيْنِ ؛ فٱستحالَ لذٰلكَ أن تكونَ القدرةُ على حركةِ اليدِ هي القدرةُ **[٩٩أ]** على حركةِ المِرْوَحَةِ والخاتمِ الموجودَيْنِ معها .

ويستحيلُ أيضًا أن تكونَ القدرةُ على حركةِ الخاتمِ غَيْرَ القدرةِ على حركةِ اليدِ ، بل قدرة مفردة تُقارِنُها وتتعلّقُ بها ، لأنّه لو كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، لاسْتَغْنَتْ بالقدرةِ المفردةِ عليها عن سببٍ يولّدُها ، وجَرَتْ مَجْرَى السببِ الواقعِ بقدرةٍ عليهِ ، ولأنّهما إذا كانتا قدرتَيْنِ على مقدورَيْنِ غَيْرَيْنِ ، لم يَمْتَنِعْ وجودُ إحْدَاهُمَا[2] مَعَ عَدَمِ الأُخرَى ووجود مقدورِها بها وإنِ ٱنفردتْ ، كما وَجَبَ ذٰلكَ في قدرةِ السببِ . وهٰذا يُبطِلُ كَوْنَ ما سمّوهُ سببًا مولّدًا .

ويستحيلُ أيضًا أن يكونَ ما سَمَّوْهُ مسببًا متولّدًا ممَّا يَقَعُ بَعدَ وجودِ السببِ فِعْلًا للعبدِ ، لأنَّه كان يجبُ كونُهُ قادرًا عليه . وكان لا بُدَّ أن يكونَ قادرًا عليه بالقدرةِ على سببِهِ أو بقدرةٍ ، تُقارِنُ السببَ وتُوجَدُ معه .

وكلُّ ذٰلكَ محالٌ ، لأنَّه لو **[٩٩ب]** قَدَرَ عليه بالقدرةِ على سببِهِ ، لاستحالَ ذٰلك مِنْ وجهَيْنِ . أحدُهما أنّه يوجبُ كونَ القدرةِ قدرةً على مقدورَيْنِ . وذٰلك محالٌ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ . والوجهُ الآخرُ أنّه قولٌ يوجبُ تقدُّمَ القدرةِ لمقدورِها بأزمانٍ كثيرةٍ ،

---

١ قدرة : - ، الأصل .

٢ إحداهما : احَدهما ، الأصل .

لأنّه قد تُوجَدُ إصابةُ السهمِ للغرضِ بَعْدَ السببِ بأوقاتٍ كثيرةٍ ، والقدرةُ على السببِ قَبْلَهُ أيضًا عِندَهم .

ونحن قد بَيّنّا مِنْ قَبْلُ ٱستحالَةَ تَقَدُّمِ القدرةِ على المقدورِ بوقتٍ واحدٍ فَضْلًا عن الأوقاتِ الكثيرةِ . ومَن خالَفَ في ذٰلك نَقَلْنَاهُ إلى الكلامِ فيه .

ويستحيلُ أيضًا أن يكونَ المسبّبُ الواقعُ بعد سببِهِ واقعًا بقدرةٍ ، تُقارِنُ القدرةَ على سببِهِ لأمرَيْنِ . أحدُهما أنّه يوجبُ تقدُّمَ القدرةِ للمقدورِ . وذٰلكَ محالٌ . والأمرُ الآخرُ أنّه يُخْرِجُ السببَ عن كونِهِ متولّدًا ، وإن كان واقعًا بقدرةٍ تَخْتَصُّهُ ، كما يجبُ خروجُ السببِ عن كونِهِ مسبّبًا مولّدًا لهٰذِهِ العلّةِ .

[١٩١أ] [1]ويستحيلُ أيضًا أن يكونَ المسبّبُ الواقعُ بعد سببِهِ واقعًا بقدرةٍ تُقارِنُهُ ، لأنَّ ذٰلك يوجبُ كونَهُ مبتدأً بالقدرةِ غَيْرَ متولِّدٍ عن شيءٍ ، كما وَجَبَ ذٰلكَ في سببِهِ الواقعِ بقدرةٍ تَخُصُّهُ . ويستحيلُ أيضًا على أصولِهم ، لأنّه موجبٌ لمقارنةِ القدرةِ للمقدورِ وكونِها قدرةً على الواقعِ الموجودِ . وذٰلكَ عِندَهم مُحالٌ . وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ ، ٱستحالَ أنْ يكونَ ما وُجِدَ عِندَ فعلِ العبدِ في غيرِ حَيّزِهِ أو في غيرِ محلِّ القدرةِ مِنْ جُمْلَتِهِ مُتَوَلِّدًا عن الفعلِ المبتدأ بالقدرةِ عليه في محلِّها . وبَطَلَ ما قالوه .

---

١ كذا الترقيم على الأصل المخطوط ؛ وهو غير متواصل مع ما قبله ، لكنّ النصّ متواصل مستقيم ؛ فليعلم !

دليل آخر في نفي التولُّد

وممّا يدلُّ على ذٰلكَ أنّه قد زَعَمَ مُحَصِّلُوهُمْ أنَّ الألَمَ المتولّدَ عن الوَهْيِ النافي للصحّةِ التي تحتاجُ الحياةُ إليها دُونَ الاعتمادِ ، بل الاعتمادُ زَعَمُوا يُوَلِّدُ الوَهْيَ الذي هو التفريقُ . والوَهْيُ [٩١ب] النافي للصحّةِ هو المولِّدُ للألَمِ ؛ فٱستدلُّوا على ذٰلك بأنّهم وَجَدُوا الألَمَ تابِعًا للوَهْيِ دُونَ الاعتمادِ ، لأنَّه لو ٱعتمدَ[1] بالضَّرْبِ على ما جَفَا وغَلُظَ مِنْ بَدَنِ الإنسانِ ، لم يتولَّدْ عن ذٰلكَ الاعتمادِ مِنَ الألَمِ قَدْرُ ما يَتَوَلَّدُ عن ما هو أقلُّ مِنهُ بشيءٍ كثيرٍ ، حتّى إذا كان ٱعتمادًا على عينِ الإنسانِ وما رَقَّ مِن جسمِهِ ، وَلَّدَ الكثيرَ العظيمَ مِنَ الآلامِ . وليس ذٰلكَ السببُ فيه ، إلّا أنَّ الضربَ اليسيرَ الرفيقَ على ما رَقَّ مِن أعضاءِ الإنسانِ يتولَّدُ عنه مِنَ الوَهْيِ والتفريقِ النافي للصحّةِ التي تَحتاجُ إليها الحياةُ أكثرُ مِن قَدْرِ ما يَتَوَلَّدُ مِنَ الوَهْيِ عن الاعتمادِ الكثيرِ والضربِ الكثيرِ الشديدِ على ما غَلُظَ وجَفَا مِنْ جسدِ الإنسانِ .

قالوا : فَدَلَّ ذٰلك على أنَّ الألَمَ تابعٌ في حدوثِهِ وقَدْرِهِ في القِلَّةِ والكثرةِ للوَهْيِ دُونَ الاعتمادِ والتحريكِ . وهٰذا هو الواجبُ [٩٢أ] على أصولِهم ، لو كان التولُّدُ صحيحًا . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ على قولِهم بالتولُّدِ وقوعُ الفعلِ مِنْ فاعِلَيْنِ وتَوَلُّدُ المسبَّبِ الواحدِ عن سَبَبَيْنِ . وذٰلكَ أنّه ، إذا ٱعتمَدَ الرجلُ الأيْدُ الشديدُ على جزءَيْنِ مِنَ الحيّ ، ليفرّقَ بَيْنَهُمَا ، وَجَبَ أن يفعلَ بِفِعْلِ ٱعتمادِهِ وقُدَرِهِ جزءَيْنِ مِنَ الاعتمادِ وأنْ يَتَوَلَّدَ عنهما جزءٌ مِنَ الوَهْيِ والتفريقِ النافي للصحّةِ بَيْنَ الجزءَيْنِ مِنَ الحيّ . وهٰذا يوجبُ تولُّدَ جزءٍ مِنَ الوَهْيِ عن ٱعتمادَيْنِ ووقوعَ مسبّبٍ واحدٍ عن سببَيْنِ . وذٰلكَ باطلٌ عِندَهُم ، لأنَّه مُصَحِّحٌ لوقوعِ جزءٍ مِنَ الفعلِ بقدرتَيْنِ ووقوعِهِ مِنْ فاعِلَيْنِ . وكلُّ ذٰلكَ باطلٌ .

---

١ أعتمد : اعمد ، الأصل .

وقد قالوا هم : لو جاز ذٰلكَ ، لجَازَ أن يُوجَدَ أحدُ السببَيْنِ ولا يوجد الآخر ، فيكون المسبَّبُ موجودًا لوجودِ أحدِ السبَبَيْنِ المؤثّرِ في وجودِهِ وأن لا يوجدَ السبب الآخر ، فيكون لذٰلكَ باقيًا على عدمِهِ لعدمِ ما لو وُجِدَ لأثّرَ [٩٢ب] في وجودِهِ . وإذا بَطَلَ ذٰلكَ ، بَطَلَ تأثُّرُ الفعلِ الواحدِ عن سَبَبَيْنِ . وبَطَلَ لِبُطْلانِ ذٰلكَ كونُ الاعتمادِ مُوَلِّدًا للوَهْيِ .

وكذٰلكَ فكان يجبُ ، لو ٱعتمد قادِرانِ على جزءَيْنِ مِن جسمِ الحيّ للتفريقِ بينهما ، وكلُّ واحِدٍ منهما ، لو ٱنْفَرَدَ ، لَأَمْكَنَهُ تفريقَ الجزءَيْنِ ، أن يكونَ كلُّ واحِدٍ منهما قد فَعَلَ جزءًا مِنَ الاعتمادِ غَيْرَ فِعْلِ الآخرِ وأن يكونَ ذٰلكَ الجزءُ مِنَ الوَهْيِ النافي للصحّةِ عِندَ وجودِ ٱعتمادَيْهِما مُتَوَلِّدًا عنهما جميعًا وأن يكونَ الوَهْيُ لذٰلكَ فِعْلًا لفاعِلَيْنِ . وذٰلك باطلٌ في المُباشِرِ[1] والمتولِّدِ عِندَهم .

وإذا ٱستحالَ وقوعُ فِعْلٍ مِنْ فاعلَيْنِ ، ٱستحالَ تولُّدُ الجزءِ الواحدِ مِنَ الوَهْيِ عن جزءَيْنِ مِنَ الاعتمادِ مِن فِعْلٍ واحدٍ أو فِعْلِ فاعِلَيْنِ .

وليس لهم القدحُ في هٰذِهِ الدلالةِ بأن يقولوا : لَسْنَا نقولُ : إنَّه مُتَوَلِّدٌ عَنِ ٱعتمادَيْنِ ولكنَّهُ وَهْيٌ واحِدٌ مُتَوَلِّدٌ عن أحدِ الاعتمادَيْنِ [٩٣أ] بغيرِ عَيْنِهِ ، لأنّهما قد وُجِدَا على وجهٍ يُوجِبُ توليدَيْهِمَا جميعًا للوَهْيِ ؛ فلا يكونُ المولِّدُ له أَحَدَهُمَا بغيرِ عينِهِ ، كما لا[2] يجوزُ أن يُوجَدَ بالحيّ عِلَّتَانِ توجبانِ حكمًا متساويًا ، ويكون الموجبُ له أحدَهما بغيرِ عينِهِ ، وكما لا يجوزُ عِندَهم أن تكونَ قدرتانِ على مقدورٍ واحدٍ ، ويكون ، إذا فُعِلَ ، مفعولًا بإحداهما[3] بغيرِ عينِها ، وكما لا يجوزُ أَنْ يكونَ مقدورٌ واحدٌ لقادِرَيْنِ ويكون ، إذا وُجِدَ ، موجودًا بأحدِهما بغيرِ عينِهِ . ولا جوابَ لهم عن

١ المباشر : المناشر ، الأصل .

٢ لا : - ، الأصل .

٣ بإحداهما : باحدهما ، الأصل .

ذٰلكَ .

ويقالُ لهم : فيجبُ أن يكونَ الوَهْيُ الواحدُ موجودًا لكونِهِ مُتَوَلِّدًا عن أحدِ الاعتمادَيْنِ بغيرِ عينِهِ ، لأنَّه لو تَوَلَّدَ عَنهُ لَأَثَّرَ في وجودِهِ . ولا مخلصَ مِن ذٰلكَ .

وإنْ فَصَلُوا بَينَ السببَيْنِ والعِلَّتَيْنِ في جوازِ تولُّدِ المسبَّبِ عن أحدِهما بغيرِ عينِهِ وإن لم يَتَوَلَّدْ عن الآخَرِ بأنّ العِلَّةَ توجبُ الحكمَ لنفسِها وجنسِها ولا يجوزُ أن [٩٣ب] يُقارِنَها ما يفرقُ بَينَها وبَينَ حكمِها ، لأنَّ ذٰلك يَنْقُضُ كونَها موجبةً له .

قيل لهم : وكذٰلكَ إنْ قَارَنَ السبب ما يمنعُ مِنْ توليدِهِ ، خَرَجَ عن كونِهِ سببًا موجبًا .

ويقالُ لهم أيضًا : إنَّ السببَ ، إذا وُجِدَ على وجهٍ ، يوجبُ توليدَهُ لِمَا يولّدُهُ مع عدمِ الموانعِ مِنْ توليدِهِ ، وَجَبَ كونُهُ مولّدًا وجَرَى في إيجابِهِ السببُ مَجرَى العِلَّةِ الموجبةِ للحكمِ . ولا مانِعَ يَمنَعُ مِنْ توليدِ الاعتمادِ بجُزْءَيْنِ مِنَ الوَهْيِ والمفارقةِ ، فيجب أن يولّدَهما . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

ويقالُ لهم : إذا جاز أن يكونَ الوَهْيُ الواحدُ مُتَوَلِّدًا عن أحدِ الاعتمادَيْنِ بغيرِ عينِهِ ، فما أنكرتُم أن يكونَ الألَمُ الحادثُ مُتَوَلِّدًا عن بعضِ أجزاءِ الاعتمادِ بغيرِ عينِهِ ؟ فلا يجدُونَ مِن ذٰلكَ مَهْرَبًا .

ويقالُ لهم أيضًا : ما أنكرتُم أن يكونَ الألَمُ يَتَوَلَّدُ أبدًا عن الاعتمادِ دُونَ الوَهْيِ [٩٤أ] النافِي للصحةِ وأن يكونَ ما يُوجَدُ مِنَ الألَمِ الزائِدِ على قَدْرِ أجزاءِ الاعتمادِ مبتدأً مِنْ فِعْلِ اللهِ بِجَرْيِ العادةِ ، كما تقولونَ : إنَّ الألَمَ الزائدَ على قَدْرِ الوَهْيِ والتفريق المُتَوَلِّد عن لَسْعَةِ الحَيَّةِ والزُّنْبُورِ ولَسْبِ العَقْرَبِ شَيْءٌ يَفعَلُهُ اللهُ ، تعالى ، بجَرْيِ العادةِ وقَدْر المتولّدِ عن ذٰلكَ الوَهْيِ قَدْرٌ مُسَاوٍ له ؟ ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

فأمّا كونُ الضربِ الشديدِ على ما غَلُظَ وجَفَا مِنْ جسمِ الإنسانِ غَيْرَ مولِّدٍ لِكثيرِ الألَمِ وبقَدْرِ شِدَّتِهِ ، فلأَجْلِ أنّه إنّما يُوَلِّدُ تفريقًا في ما غَلُظَ ، لا يَنفِي الصحّةَ والبِنْيَةَ التي تحتاجُ في الحياةِ[1] إليها ، بل إنّما تُوَلِّدُ[2] افتراقًا في[3] أجزاءٍ ، لا حياةَ فيها ؛ فإذا بَلَغَ الافتراقُ إلى الأجزاءِ الحَيَّةِ ونَفَى الصحّةَ التي تَحْتَاجُ الحياةُ إليها ، كان ذٰلكَ القَدْرُ مِنَ الافتراقِ وَهْيًا[4] مُوَلِّدًا للألَمِ دُونَ ما عَدَاهُ .

ويجبُ على أصولِهم أن لا يُوصَفَ الافتراقُ الذي ليس بِنَافٍ للصحّةِ التي تحتاجُ إليها[5] بأنّه وَهْيٌ [٩٤ب] وأنّه مُوَلِّدٌ للألَمِ لأَجْلِ أنَّ الافتراقَ ليس يكونُ وَهْيًا[6] ومولِّدًا للألَمِ لجنسِهِ وصفةٍ عائدةٍ إلى نفسِهِ ، وإنّما يكونُ كذٰلكَ ، إذا نَفَى الصحّةَ والبِنْيَةَ التي تَحْتَاجُ الحياةُ إليها ؛ فما لم يَكُنْ كذٰلكَ مِنهُ ، فليس بوَهْيٍ ولا مُوَلِّدٍ للألَمِ وإنْ كانَ مِن جنسِ ما يكونُ كذٰلكَ ، إذا وَقَعَ على وَجْهٍ وَصَادَفَ أَمْرًا زائدًا على جنسِهِ وحدوثِهِ .

---

١ في الحياة : كذا في الأصل . يُقابَل هنا العبارة ذاتها دون حرف الجرّ (في) في موضعَيْنِ آخرَيْنِ في المتن أعلاه .

٢ تولّد : كذا بالتاء في الأصل .

٣ في : + احدب ، فوقه خطّ في الأصل للدلالة على شطبه .

٤ وهيًا : وها ، الأصل . هذا بخلاف جميع المواضع التي ورد فيها – وهي كثيرة – هذا اللفظ بياءٍ مع إسكان الهاء على تقييد الناسخ في بعضها . يُستثنى من ذلك أيضًا موضع ثانٍ ، هو المشار إليه في الحاشية السادسة هنا . لولا توحيد تقييد هذا اللفظ ، لكنّا قيّدناه في الموضعين المشار إليهما على نحو (وَهَاء) ، كما هو مقيّدٌ في مطبوع الغنية في الكلام ٩٢٢/٢ [في ثلاثة مواضع هناك] .

٥ أي تحتاجُ الحياةُ إلى الصحّة .

٦ وهيًا : وها ، الأصل . يُنظَر هنا الحاشية قبل السابقة .

دليل آخر

وممَّا يدلُّ على بُطْلَانِ القولِ بالتوليدِ آدِّعَاءُ مُحَصِّلِيهِمْ أنَّ الألَمَ[١] مُتَوَلِّدٌ عن الوَهْيِ وبِقَدْرِهِ ، وأنَّه تابعٌ له وبِحَسْبِ قِلَّتِهِ وَكَثْرَتِهِ يَحْدُثُ دون الاعتمادِ ؛ فإذا بَطَلَ ما يَدَّعُونَهُ مِنْ تولُّدِهِ عن الوَهْيِ ، وقد وافقوا على أنّه غَيْرُ متولِّدٍ عن الاعتمادِ ولا عن شيءٍ مِمَّا عَدَاهُ مِنَ الأجناسِ ، بَطَلَ القولُ بالتولُّدِ .

والذي يدلُّ على أنّه غَيْرُ مُتَوَلِّدٍ عن الوَهْيِ ولا تابعٌ له عِلْمُنَا بأنَّ المتولِّدَ [٩٥أ] عن قَدْرِ لَسْبَةِ العقربِ وَلَسْعَةِ الحَيَّةِ والزُّنْبُورِ وقَدْرِ غُرْزَةِ الإبرةِ ونحو ذٰلك مِنَ الوَهْيِ شيءٌ يسيرٌ ، وأنَّ الألَمَ الحادِثَ عظيمٌ شديدٌ ومتطاولٌ ؛ فلا يجوزُ أن يكونَ حادِثًا عن ذٰلكَ القَدْرِ مِنَ الوَهْيِ ، لأنّه غَيْرُ تابعٍ له في قَدْرِهِ .

وقد قالوا في جوابِ ذٰلكَ : إنَّ ما قلناهُ مِن ذٰلك حقٌّ . قالوا : وإنَّما يتولَّدُ عن الوَهْيِ الشديدِ المتولِّدِ عن اللَّسْعَةِ قَدْرُهُ مِنَ الألَمِ . وكلُّ قَدْرٍ زائدٍ على ذٰلكَ ، فإنّه مِن فِعْلِ اللهِ ، تعالى ، بِجَرْيِ العادةِ .

فيقالُ لهم : إذا كان هٰذا القدرُ الزائدُ يُوجَدُ أبدًا عن ذٰلكَ القَدْرِ مِنَ الوَهْيِ على طريقةٍ واحدةٍ ، وهو مع ذٰلكَ غَيْرُ متولِّدٍ عنه ، بل مبتدأٌ بفعلِهِ بِجَرْيِ العادةِ ؛ فما أنكرتُم أن يكونَ جميعُ الألَمِ وقليلُهُ وكثيرُهُ الموجودُ عِندَ اللَّسْعِ مِنْ فعلِهِ ، تعالى ، ٱبتداءً بِجَرْيِ العادةِ ؟ ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

فإن قالوا : فهٰذا يُبطِلُ التولُّدَ جملةً ويُبطِلُ أن تكونَ الحوادِثُ المتعلِّقَةُ بنا مِن فِعْلِنا ، [٩٥ب] وإنْ وقعتْ تابعةً لقُصُودِنا وإرَادَاتِنا وبِحَسبِ قُدَرِنَا !

---

١ الألم : الاول ، الأصل .

قيل لهم : ما أنكرتُم مِنْ ذالكَ ؟ وهل نُورِدُ هٰذِهِ الأدلَّةَ والمطالباتِ إلَّا لِبُطْلانِ قولِكم بالتولُّد وخلقِ الأعمالِ ؟ فلا تجدونَ[١] في ذالكَ فَصْلًا .

ولا يجوزُ لأحَدٍ منهم الإسعافُ في هٰذا بأَنْ يقولَ : إنَّ عظيمَ الألَمِ الموجود عن اللَّسْبِ متولِّدٌ عن السمِّ وموجبٌ عنه ، لأنَّ السمَّ جسمٌ ، والأجسامُ باتِّفاقٍ لا تُولِّدُ شيئًا ، كما لا يُوَلِّدُ شيءٌ منها سُكرًا ولا شَبَعًا وَرِيًّا ولا غَيْرَ ذالكَ مِنَ الحوادِثِ . ولو وَلَّدَ بعضُ الأجسامِ ، لَوَلَّدَ سائِرَها ولَوَجَبَ أن يُوَلِّدَ اللذَّةَ بدلًا من الألَمِ ، ولأنَّ السمَّ لا جهةَ له ، وما لا جهةَ له لا يُوَلِّدُ في غيرِ محلِّهِ . ونحنُ نَعلمُ أنَّ المَلْسُوعَ يَجِدُ الألَمَ في جميعِ جسمِهِ ، والسمُّ منه في موضعٍ مخصوصٍ ؛ فبطلَ بذالكَ كَوْنُ السمِّ مولِّدًا مِنْ كلِّ وجهٍ .

وممَّا يَدُلُّ أيضًا على فسادِ القولِ بالتولُّدِ [١٩٦أ] أنَّه قولٌ يوجبُ خروجَ الحوادِثِ عن تعلُّقِها بمحدِثٍ ، لأنَّه إذا وَجَبَ حدوثُ المسبَّبِ عن السببِ لكونِهِ تابعًا له وواقعًا بِحَسْبِهِ في القلَّةِ والكثرةِ والضعفِ والقوَّةِ ، ولو عُدِمَ ، لم يَكُنِ المسبَّبُ ، ولو عُدِمُ الفاعلُ وقصدُهُ ودواعِيهُ وقُدَرُه وجميعُ صفاتِهِ بَعدَ وجودِ السببِ وزوالِ الموانِعِ مِنْ توليدِهِ ، لَوَجَبَ وقوعُ مسبَّبِهِ ، وَجَبَ لذالكَ تعلّقُهُ بالسببِ وغِنَاهُ عن فاعلٍ يفعلُهُ ، كما يجبُ غِنَى الحالِ الواجبةِ[٢] عن العلَّةِ عن فاعلٍ يفعلُها ، إذا كانت إنَّما تجبُ لوجودِ العلَّةِ ، لا لوجودِ فاعلِ العلَّةِ ومُحْدِثِها ، وإنْ وَجَبَ تعلُّقُها بمحدِثٍ ؛ فكذالكَ سبيلُ إيجابِ السببِ لِمُسَبَّبِهِ بَعدَ وجودِهِ وزوالِ الموانعِ مِن توليدِهِ .

وهٰذا يوجبُ غِنَى المُتَوَلِّداتِ عن فاعلٍ ، وإن كانت حوادث ، كما قال ثُمَامَةُ[٣].

---

١ تجدون : كذا بالتاء على الخطاب في الأصل ؛ وهو وجه محتمل ، كما يُحتَمَلُ ضبطُهُ أيضًا بالياء على الغيبة .

٢ الواجبة : الواجب ، الأصل .

٣ هو أبو مَعْنٍ ثُمَامَةُ بنُ أَشْرَس النُّمَيْرِيّ البصريّ (ت٢١٣هـ/٨٢٨م) ، صاحب الثماميّة ، من كبار المعتزلة . عنه لسان الميزان ٢/١٤٧-١٤٩ (١٨٧٢) ، الأعلام ٢/١٠٠-١٠١ .

وذٰلك يوجبُ عِندَنا غِنَى سائرِ الحوادِثِ عن مُحْدِثٍ . ولمَّا بَطَلَ ذٰلكَ ، بَطَلَ قولُهم **[٩٦ب]** بالتولُّدِ لكونهِ موجبًا له .

فصل ذكر معتمداتهم في وجوب القول بالتولّد والاعتراض عليها

قالوا : مِمَّا يُعْتَمَدُ عليه في ذٰلكَ أنَّنا وَجَدْنا المسبّباتِ الواقعةَ بَعدَ أسبابِها تابعةً لها وواقعةً بحسبِها في القلَّةِ والكثرةِ والضعفِ والقوّةِ ؛ فإذا دُفِعَ[1] الحجرُ الدَّفْعَ الشديدَ ، ذَهَبَ الذهابَ الكثيرَ . وإذا دُفِعَ[2] يَمْنَةً ، ذَهَبَ في جهةِ الدَّفْعِ دُونَ غيرِها . وإذا ضُرِبَ الحيُّ الضربَ الشديدَ ، أَلِمَ الألمَ الشديدَ . وإذا ضُرِبَ الضربَ الرفيقَ ، أَلِمَ الألمَ اليسيرَ . وكانَ ذٰلكَ واقعًا بحَسْبِ قُوَّةِ السببِ ؛ فوَجَبَ لذٰلكَ أن يكونَ المسبّبُ واجبًا ومُتَوَلِّدًا عن السببِ ، لأنَّنا بهٰذا الطريقِ عَلِمْنا أنَّ المباشرَ مِنَ الأفعالِ فِعْلٌ لنا [٩٧أ] مِن حيثُ وَقَعَ بِحَسْبِ قَصْدِنا ودَوَاعِينَا ومقدارِ قُدَرِنا ؛ فإذا وَجَبَ تعلُّقُ حدوثِ المباشرِ بنا بهٰذِهِ الطريقةِ ، وَجَبَ أيضًا تعلُّقُ المسبّبِ بسببِهِ .

يقالُ لهم : قد بَيَّنَّا أنَّها ليست بدلالةٍ على ذٰلكَ ؛ فجَعْلُها دلالةً على كونِ العبدِ محدِثًا وكونِ السببِ مولّدًا باطلٌ ؛ فأغنى ذٰلكَ عن رَدِّهِ . ثمّ إنَّ هٰذِهِ الطريقةَ توجبُ غِنَى المسبّبِ بسببِهِ عن مُحْدِثٍ يحدثُهُ لكونِهِ تابعًا ومتعلّقًا به دُونَ قَصْدِ فاعِلِ السببِ ودواعِيهِ وقُدَرِهِ ، لأنَّه تابعٌ للسببِ دُونَ قَصْدِ فاعلِ السببِ وجميعِ صفاتِهِ ؛ فوَجَبَ غِنَاهُ عن الفاعلِ على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ . وذٰلكَ باطِلٌ بٱتِّفاقٍ .

ويقالُ لهم أيضًا : فيجبُ على موضوعِ ٱعتلالِكم كونُ الإدراكِ مولّدًا للعلمِ بالمدركِ لوُجُوبِ وُقُوعِهِ عِندَ وُجُودِ الإدراكِ ، وتولُّدُ الموتِ عِندَ ضَرْبِ العُنُقِ لوُجُوبِ وجودِهِ عِندَ وجودِهِ ، ووجوبُ تولُّدِ صلابةِ الدِّبْسِ وبياضِهِ [٩٧ب] عِندَ ضربِهِ وسوطِهِ لوجوبِ وجودِهِ عِندَ ذٰلكَ ، وتولُّدُ العلمِ في العقلاءِ بموجبِ الخبرِ المتواترِ عند سماعِهِ لِوُجُوبِ وقوعِ العلمِ بمخبرِهِ عِندَ سماعِهِ ، ووجوبُ تولُّدِ الإدراكِ في غَيْرِ

---

١ دفع : وقع ، الأصل .

٢ دفع : وقع ، الأصل .

الصحيح البَصَرِ عِندَ فَتْحِهِ الجُفُونَ لوجوبِ وجودِهِ عِندَ الفتحِ . ويجبُ أيضًا وُجُوبًا[١] حَتْمًا تولُّدُ العِلْمِ بالمنظورِ فيه عِندَ تذكُّرِ النَّظَرِ لوجوبِ وجودِهِ عِندَ تذكُّرِه ، كما يجبُ تولُّدُهُ عَنِ ٱبتداءِ النظرِ لوُجُوبِ وُقُوعِهِ عقِيبه ؛ فلا يجدُونَ في ذٰلكَ طريقًا ولا في شَيْءٍ منه فَصْلًا .[٢]

فإن قالوا : قد يُدرِكُ الشيءَ مَن لا يَعْلَمُهُ مِمَّن ليس بعاقلٍ ، ويَسْمَعُ المتواتِرَ مِنَ الأخبارِ مَنْ لا يَعلمُ مُخبِرَها مِنَ البهائمِ وذَوِي النقصِ ، ويَفْتَحُ بَصَرَهُ مَن لا يُدرِكُ .

قيل لهم : ما أنكرتُم مِنْ أن يكونَ الإدراكُ والخبرُ وفَتْحُ الأَجْفَانِ مولِّدًا لمسبّباتِهِ بشرطِ وجودِ العقلِ وسماعِ الخبرِ وٱنضمامِهِ إلى أمثالٍ له وأن يكونَ [١٩٨أ] الفتحُ مولِّدًا للإدراكِ بشرطِ صِحَّةِ البصرِ ، لأنَّ المولِّدَ عندكم ليس بمولِّدٍ لجنسِهِ ونفسِهِ ، حتَّى يجبَ أن لا يُوجَدَ إلَّا مولِّدًا ، وإنَّما يكونُ مولِّدًا وسببًا موجبًا لحصولِهِ في الوجودِ على وجهٍ ، ومقارنته لأمورٍ وشروطٍ وزوالِ الموانعِ مِن توليدِهِ . وليس هو كالعِلَّةِ الموجبةِ للحكمِ في ٱستحالةِ إيقافِ إيجابِها له على شرطٍ وٱمتناعِ مقارنتِها لما يَمْنَعُ مِنْ حكمِها . وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ ولم يَمتنعْ أن يكونَ الضربُ عندكم مولِّدًا للألَمِ بشرطِ وجودِ[٣] الحياةِ في المضروبِ والصَّكَّةُ مولِّدَةً للصوتِ بشرطِ وجودِ الصلابةِ والتفريقُ مولِّدًا للألَمِ بشرطِ كونِهِ نافيًا[٤] للصحَّةِ التي تحتاجُ الحياةُ إليها . ومتى لَمْ تَحْصَلْ لِمَا ذَكَرْنَاهُ هٰذِهِ الشروطُ ، لم يَكُنْ مولِّدًا ؛ فلَزِمَكم ما قُلْنَا في

---

١ وجوبًا : وُجودا ، الأصل .

٢ يُقابَل تمهيد الأوائل ٣٤٠-٣٤١ «ثمّ يُقال لهم : ويجب على ٱعتلالكم هذا أن يكونَ حدوثُ الموتِ عند ضرب العنق واللّذة عند الحكّةِ واللون عند الضربِ والبياض والصلابة في الدبس عند سوطِهِ والصحّة عند الشدّ والجبر [٣٤١] وحدوثُ النماءِ عند السقي والتسميدِ فعلًا لضاربِ العنقِ وفاعلِ الحكّةِ وسائطِ الدبسِ ومُسْقِي الزرعِ ومُستَمِدِه» إلخ . كذلك يُقابَل الغنية في الكلام ٢/٩٣٢ .

٣ وجود : وجوب ، الأصل .

٤ نافيا : باقيا ، الأصل .

توليدِ ما ألزمناكُمُوهُ مولّدًا بشرطِ ما وصفناهُ . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

ويقالُ لهم أيضًا : ما أنكرتُم أن يكونَ الفرقُ بَيْنَ كَوْنِ العبدِ فاعِلًا لتصرُّفِهِ على أصولِكم [٩٨ب] ومُحْدِثًا له وبَيْنَ كونِهِ فاعِلًا للمتولِّدِ أنَّ التَّصَرُّفَ المباشرَ واقعٌ مِنَ العبدِ مبتدأً بغيرِ سببٍ يوجبُهُ وهو مقصورٌ على قصدِهِ ودواعيهِ وإرادتِهِ ، إنْ شاءَ فَعَلَهُ ، وإنْ شاءَ لَمْ يفعلْهُ ، وأنَّه مخيَّرٌ بَينَ فعلِهِ وتركِهِ وفِعْلِ ضِدِّهِ ، وأنَّه واقعٌ بحسبِ قُدَرِهِ في القلَّةِ والكثرةِ . وليس هٰذِهِ حالُ الواقعِ بَعدَ السببِ ، لأنَّه ليس بتابعٍ لِقَصْدِهِ ولا مقصورٍ على إرادتِهِ ولا واقعٍ بحسبِ قُدَرِهِ ولا مفتقرٍ إلى وجودِهِ ، إذا لم يَكُنِ المتولِّدُ حالًّا فيه أو في بعضٍ مِنْ أبعاضِهِ ولا هو قادِرٌ على تركِهِ والانصرافِ عنه ولا مُبتَدِئٌ له . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ أن يكونَ المباشرُ فعلًا له لِمَا ذكرناهُ وأن يكونَ المتولِّدُ موجبًا متولِّدًا عن سببِهِ الذي هو مقصورٌ عليه وبحسبِهِ وأن لا يكونَ فاعِلًا له على ما قالَهُ ثُمامَةُ ومَنْ ذَهَبَ إلى قولِهِ .

ويقالُ لهم أيضًا : ما أنكرتُم أن يكونَ الفرقُ بينَ [٩٩أ] تعلُّقِ المتولِّدِ بفاعلِ السببِ وبَينَ تعلُّقِ السببِ[1] المباشرِ به أنَّ المباشرَ مِنَ التَّصَرُّفِ واقعٌ بحسبِ[2] قَصْدِ الفاعلِ له ودواعِيهِ وقَدْرِ قُدَرِهِ بزعمِكُمْ ، لا بحسبِ شيءٍ آخرَ ، يُقارِنُ صفاتِ فاعلِهِ ، والمتولِّدُ واقعٌ بحسبِ السببِ المولِّدِ له . ولو كان أيضًا مع ذٰلكَ واقعًا بحسبِ قَصْدِ فاعلِ السببِ ودواعِيهِ وقُدَرِهِ ، وإن لم يكن كذٰلكَ لِمَا قد بَيَّنَّاهُ مِنْ كونِهِ واقعًا بحسبِ السببِ وتابعًا له ، لم يجبْ أن يكونَ فِعْلًا لفاعلِ السببِ ، لأنَّه ، وإنْ وَقَعَ بحسبِ قَصْدِ الفاعلِ وحسب دواعِيهِ ، فهو أيضًا واقعٌ بحسبِ شيءٍ ، يُقارِنُ دواعِيَهُ ، وهو السببُ المقارنُ لقصدِهِ ودواعيهِ ؛ فإذا وَقَعَ بحسبِ شيئَيْنِ ، لم يَجُزْ أن يكونَ متعلِّقًا بأحدِهما دُونَ الآخرِ ، بل يجبُ تعلُّقُهُ بهما جميعًا على حدٍّ واحدٍ ، أو غَيْرَ

---

١ السبب : المسبب ، الأصل .

٢ بحسب : بسبب ، الأصل .

متعلّقٍ بهما . ولا جوابَ عن ذالك .

ويقالُ لهم : تزعمونَ أنَّ الواجبَ منَ الأحكامِ مُتَجَدِّدًا ولازمًا غَيْرَ [٩٩ب] متجدِّدٍ لا يجوزُ أن يُعَلَّلَ بعلَّةٍ ولا أَنْ يُعلَّقَ بفاعِلٍ . ولذالك لم يجبْ عندكم تعليلُ تحيُّزِ الجوهرِ عِندَ وجودِهِ وتعلُّقِ صفاتِ الحيِّ مِنَ العلمِ والقدرةِ وغيرِهما بمتعلّقاتِها عِندَ وجودِها وتعليلُ وجودِ العرضِ بالمحلِّ ، إذا حَدَثَ ، ولا تعليقُ شيءٍ مِنْ ذالك بفاعلٍ ، يجعلُهُ كذالكَ ، لوجوبِ حصولِ هاذِهِ الصفاتِ للجواهرِ والأعراضِ عِندَ وجودِها . ولذالكَ لم يجبْ أيضًا عندكم تعليلُ كونِ القديمِ حيًّا قادرًا عالِمًا لوجوبِ حصولِ هاذِهِ الصفاتِ له . وإذا كانَ ذالكَ كذالكَ ، وكان السببُ المولّدُ ، متى وُجِدَ عندكم على وجهٍ ، يوجبُ توليدَهُ لِمَا يولّدهُ ، وٱرتفاع الموانعِ مِن ذالكَ ، وَجَبَ توليدُهُ لِمُسَبَّبِهِ ، ووَجَبَ لذالكَ أن لا يُعلَّلَ وجودُ مسبّبِهِ لِعَلَّةٍ[1] عِندَ وجودِهِ ولا بفاعِلٍ يفعلُهُ ، إذا كان مِمَّا يجبُ حصولُهُ عِندَ حصولِ سببِهِ وزوالِ الموانِعِ مِنْ وقوعِهِ . وهاذا يعودُ إلى غِنَى المسبّبِ [١٠٠أ] عن علَّةٍ توجبُهُ وفاعلٍ يفعلُهُ . ولا مخلصَ من ذالكَ .

ويقالُ لهم أيضًا : ويجبُ على ٱعتلالِكم هاذا أن يكونَ عظيمُ الألَمِ المعتادِ وقوعُهُ عِندَ لَسْبِ العقربِ ولَسْعِ الحيَّةِ والزنبورِ متولِّدًا عن يسيرِ الوَهْيِ والتفريقِ الواقعِ باللَّسْعِ أو عن يَسِيرِ ٱعتمادِ الحَيَّةِ والعقربِ والزنبورِ على قَوْلِ مَن زَعَمَ منكم أنَّ الاعتمادَ هو المولِّدُ للألَمِ دون الوَهْيِ ؛ فإن مَرُّوا على ذالك ، تَرَكُوا قولَهم . وإنْ أَبَوْهُ ، قالوا : إنّما يتولَّدُ عن يَسِيرِ الاعتمادِ أو[2] الوَهْيِ قَدْرٌ مِنَ الألَمِ يَسِيرٌ ، وإنّما الزائدُ على ذالك مِنْ عظيمِ الألَمِ مبتدأٌ مِن فعلِ اللهِ ، تعالى ، بِجَرْيِ العادةِ بذالك .

---

١ لسبب علّة أو لأجلها .

٢ الاعتماد أو : إضافة في الهامش الأيسر ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

قيلَ لهم : فما أنكرتُم أن يكونَ جميعُ الألَمِ وجميعُ ما ذكرتُم أنّه مُتولِّدًا مبتدأً[1] مِنْ فِعْلِ اللهِ ، تعالى ، عِندَ وجودِ المباشرِ مِنْ أفعالِكم بَجَرْيِ العادةِ ؟ وهٰذا ما لا فَصْلَ لكم[2] فيه ولا مَخرَجَ .

١ كلاهما على النصب ، حال منصوبة .

٢ لكم : كذا على الخطاب في الأصل . ولو قال : لهم ، على الغيبة ، لكان أيضًا صوابًا .

شبهة لهم أخرى

[١٠٠ب] قالوا : ويدلُّ على ذٰلكَ أنَّا وَجَدْنَا الحوادِثَ الواقعةَ بعد أسبابِها واقعةً بحسبِ قُدَرِنَا على أسبابِها في القلَّةِ والكثرةِ والضعفِ والقوَّةِ . ويُبَيِّنُ ذٰلكَ أنّه يَتَعَذَّرُ علينا حَمْلُ الثقيلِ مِنَ الأجسامِ إلَّا بِمَعُونَةِ غيرِنا لنا ، وأنّه يَخِفُّ[١] علينا حَمْلُ الثقيلِ عِندَ زيادةِ القُدَرِ ، ويَثْقُلُ ويَشقُّ عِندَ نقصانِها ، وأنّه يُمْكِنُنا حَمْلُ الثقيلِ الذي[٢] يتعذَّرُ علينا حَمْلُهُ باليمينِ ، إذا ٱسْتَعَنَّا على ذٰلكَ باليسارِ ، ويَخفُّ على الاثْنَيْنِ حَمْلُ الثقيلِ الذي لا يَسْتَقِلُّ لأحدِهما إلَّا ببَذْلِ جُهْدِهِ وٱستفراغِ وُسْعِهِ ، وأنَّه يَتَعَذَّرُ علينا حَمْلُ الثقيلِ مَعَ الضعفِ والمرضِ والدَّنَفِ ، ويَتَأَتَّى لنا مع الصِّحَّةِ وكمالِ القُوَّةِ .

وقد عُلِمَ أنَّ حَمْلَ غيرِنا مِنَ الأجسامِ وتحريكَهُ موجودٌ في غيرِ حَيِّزِنَا ؛ فإذا كان حدوثُهُ واقعًا بحسبِ قُدَرِنَا وتابعًا لها ، ثَبَتَ أنَّه[٣] فِعْلٌ لنا ، كما أنَّ المباشرَ مِنَ الأفعالِ [١١٠أ][٤] الواقعَ بحسبِ قُدَرِنا يجبُ كونُهُ فعلًا لنا .

يقالُ لهم : هٰذا باطلٌ مِنْ وجوهٍ . أحدُها أنّكم لا تُحْوِجُونَ الفعلَ في حدوثِهِ إلى وجودِ[٥] قدرةٍ عليه ، وإنّما يتعلَّقُ حدوثُهُ بكونِ الفاعلِ قادرًا دُونَ[٦] وجودِ قدرةٍ أو قُدَرٍ له ، تزيدُ وتنقصُ وتَقِلُّ وتكثرُ . ولذٰلكَ صَحَّتِ الأفعالُ عندكم مِنَ اللهِ ، تعالى ، وإن لم يكن ذا قدرةٍ ، لَمَّا حَصَلَتْ له حالُ القادِرِينَ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ وكانَتْ حالُ

---

١ يخفّ : يجب ، الأصل .

٢ الذي : ليس في الأصل .

٣ أنّه : انها ، الأصل .

٤ نهاية الورقة ١٠٠ب لا يستقيم متها إلّا مع الورقة ١١٠أ .

٥ وجود : وجوب ، الأصل .

٦ دون : إضافة طرف السطر في الهامش الأيسر ، مشفوعة بلفظ (صح) .

القادِرِ ليست بذاتٍ منفصلةٍ ، تزيدُ وتنقصُ وتقلُّ وتكثرُ ، سَقَطَ تعلُّقُكُم بِذِكْرِ القُدَرِ وزيادتِها ونقصانِها .

ويقالُ لهم أيضًا : كيف يَسُوغُ أن يُقَالَ : إنَّ الحوادِثَ تابعةٌ في[1] حدوثِها لقَدْرِ قُدَرِ القادِرِ عليها في القلَّةِ والكثرةِ والضعفِ والقوَّةِ مع إجماعِ الأمَّةِ على كثرةِ أفعالِ اللهِ ، تعالى ، ونفيِ النهايةِ عن مقدوراتِه وٱستحالَةِ كثرةِ قُدَرِهِ ؟ لأنَّه إمَّا أن يكونَ قادرًا لنفسِهِ لا بقدرةٍ على ما تقولونَهُ أو قادرًا بقدرةٍ واحدةٍ على ما نذهَبُ إليه ؛ فكيف [١١٠ب] تُعتبرُ كثرةُ القُدَرِ وقلّتُها بكثرةِ الأفعالِ وقِلَّتِهَا وضَعْفِهَا وقُوَّتِهَا ؟ فهٰذا أيضًا مُبطِلٌ لِمَا قُلتُم .

ويقالُ لهم : كيف يجوزُ ٱعتبارُ الأفعالِ بكثرةِ القُدَرِ عليها وكونها تابعةً لها مع ٱتِّفاقِكم على أنَّ العلمَ الواحدَ بالمعلومِ الواحِدِ على الوجهِ الواحِدِ جزءٌ واحدٌ ، وأنّه متولِّدٌ عن النظرِ الكثيرِ في الدليلِ المرتَّبِ بعضُه على بعضٍ والواقعِ بقُدَرٍ كثيرةٍ ، وليس هو واقعٌ بحسبِ القُدَرِ على النَّظَرِ ؟ وكذٰلكَ فإنَّ عظيمَ الآلامِ والكثيرَ منها الحادثَ عِندَ لَسْعِ الزنبورِ والحيَّةِ ولَسْبِ العقربِ أجزاءٌ كثيرةٌ ، وليست بقَدْرِ قُدَرِ الزنبورِ على اللَّسعِ ؛ فكيف يسوغُ مع الحكمِ بأنَّ المتولِّدَاتِ واقعةٌ بحسبِ القُدَرِ على أسبابِها في القلَّةِ والكثرةِ ؟ وهٰذا نقضٌ ظاهرٌ لِمَا قالوهُ .

فإن قالوا : إذا ثَبَتَ أنّ[2] ما ذكرناهُ مِنْ حَمْلِ الثقيلِ وتحريكِهِ مقدورٌ وفِعْلٌ لنا ، ثَبَتَ بذٰلكَ أنَّ جميعَ المتولِّدَاتِ مقدورةٌ لنا ، وإن كان [١٠٢أ] منها ما يزيدُ على قَدْرِ القُدَرِ على أسبابِها .

يقالُ لهم : وإذا ثَبَتَ أنَّ منها ما ليس بواقِعٍ بقَدْرِ القُدَرِ على أسبابِها ، ثَبَتَ أنَّ

---

١ في : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل ، مشفوعة بلفظ (صح) .

٢ أنّ : – ، الأصل .

ذٰلكَ ليس بفعلٍ لنا ومقدورٍ مِن مقدوراتِنا . وثَبتَ بذٰلكَ أنَّ جميعَ[١] ما قُلتُم : إنّه مُتَوَلِّدٌ ، ليس بمقدورٍ لنا ولا فعلٍ مِنْ أفعالِنا . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

ويقالُ لهم أيضًا : إنكم قد أخطأتُمْ وخَلَطْتُمْ في هٰذا الاستدلالِ تخليطًا ظاهرًا ، وذٰلكَ أنكم مُتَّفِقُونَ على أنّه لا يمكِنُ أنْ يُعلَمَ أنَّ القادِرَ قادرٌ على الشيءِ دُونَ أنْ يُعْلَمَ أوَّلًا أنّه فِعْلٌ لهُ ، وإنَّما يُعلَمُ بزعمِكم أنّه فِعْلٌ له لوُقُوعِه بحسبِ قصدِهِ ودواعيهِ . وليست هٰذِهِ حالُ المتولِّدِ ، لأنَّه يقعُ مع عَدَمِ فاعلِ السببِ وموتِهِ وعدمِ قصدِهِ ودواعِيهِ ومع كراهتِهِ له ؛ فإذا لم يُعلَمْ أنَّ المتولِّدَ فعلُهُ ، فكيف يصحُّ أن يُعلَمَ أنّه قادرٌ عليه ؟ والعلمُ بكونِ الفعلِ فِعْلًا لفاعلِهِ متقدِّمٌ على العلمِ بكونِهِ **[١٠٢ب]** قادرًا عليه . ولذٰلكَ لم يَجُزْ أنْ يَعْلَمُوا[٢]أنَّ القادِرَ على المباشرِ قادِرٌ عليه ، حتّى يَعْلَمُوا[٣]بَدْيًا أنّه فِعْلٌ له ؛ فيجبُ تساوِي حالِ المباشرِ والمتولِّدِ في هٰذا البابِ . وهٰذا يُبَيِّنُ فسادَ ما قُلتُم .

فإن قالوا : لا تجبُ مُساواةُ حالِ المباشِرِ والمتولِّدِ في ما يُستدلُّ به على أنّها فِعْلٌ لفاعلِ السببِ لأَجْلِ أنّه لا يمكنُنا أن نَعْلَمَ كونَ المباشرِ مقدورًا لفاعلِهِ قَبْلَ العلمِ بأنّه فاعلٌ له . وقد أمكننا أن نَعْلَمَ أنَّ حَمْلَ الجسمِ وتحريكَهُ واقعٌ بقُدَرِنَا وتابعٌ لها قَبْلَ العلمِ بأنّه فعلٌ للقادرِ ؛ فإذا عَلِمْنَا أنّه قادِرٌ عليه ، عَلِمْنَاهُ بعد ذٰلكَ فِعْلًا له ، وجَرَى ذٰلكَ في بابِهِ مَجْرَى ٱفتراقِ حالِ الجسمِ والعرضِ في ما يمكنُ أن يُسْتَدَلَّ به على حدوثِهما[٤]. وذٰلكَ أنّه لا يمكنُنا أن نَسْتَدِلَّ على حدوثِ الجسمِ بصحّةِ

---

١ جميع : إضافة في الهامشِ الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل ، مشفوعة بلفظ (صح) .

٢ يعلموا : كذا بالياء على الغيبة في الأصل . كذلك الحال في الموضع الذي يليه أعلاه . ولو ضُبط هذان الموضعان على الخطاب ، لكان أيضًا صوابًا .

٣ يُنظَر هنا الحاشية السابقة .

٤ حدوثهما : حدوثها ، الأصل .

عدمِهِ ، لأنّه لا سبيلَ لنا إلى العلمِ بِصِحّةِ عدمِهِ ، وإنّما يَصِحُّ أن نَعْلَمَ صِحّةَ عدمِهِ بَعدَ تقدُّمِ علمِنا[1] بحدوثِهِ ، فَيَصِحُّ [١٠٣أ] لنا أن نستدلَّ على حدوثِ العرضِ بعدمِهِ بَعدَ وجودِهِ ، لأنّنا قد عَلِمْنا عَدَمَهُ بَعدَ الوجودِ ، وتقدَّمَ عِلْمُنا بٱستحالةِ عدمِ القديمِ ، فٱسْتَدْلَلْنا بعدمِهِ على حدوثِهِ ، وإن لم تَسْتَقِمْ هٰذِهِ الدلالةُ في حدثِ الجسمِ . وكذٰلكَ حالُ المباشرِ والمتولِّدِ مِنَ الأفعالِ .

فيقالُ لهم : كلامُكم هٰذا مبنيٌّ على أنّكم قد عَلِمْتُمْ أنَّ حَمْلَ الحجرِ وتحريكَهُ مقدورٌ لكم . وفي نفسِ هٰذا نُوزِعْتُمْ . ولو سُلِّمَ لكم أنّهُ مقدورٌ لكم ، لم تَجُزْ المنازعةُ في أنّه فِعْلٌ لِمَن قدر عليه ، وإنّما يُعلَمُ كونُ ذٰلكَ مقدورًا للعبدِ ، إذا عُلِمَ أنّه فعلٌ له ؛ فأمّا قَبْلَ العلمِ بذٰلكَ ، فإنّه مُحَالٌ .

فإن قالوا : إنّما نَعْلَمُ أنّه مقدورٌ لنا بتأتّي حَمْلِنا لهُ عِندَ زيادةِ القُدَرِ وتعذُّرِ حَمْلِهِ علينا عِندَ بطلانِها ونقصانِها .

يقالُ لهم : أنتُم في غفلةٍ عن الصوابِ ؛ فمَنْ سَلَّمَ لكم أنَّ ٱرتفاعَ الحجرِ وتحريكَهُ مُتَأَتٍ لكم تارةً ومتعذِّرٌ عليكم أخرى مع [١٠٣ب] الاتّفاقِ على أنّه لا يجوزُ أنْ يتأتّى للفاعلِ ويَتَعَذَّرَ عليه إلّا ما هو فِعْلٌ له ومِنْ مقدورِه تارةً وغيرِ مقدورٍ له أخرى ؟ فلو سلّمنا أنَّ حَمْلَ ما ليس في حَيِّزِكم مُتَأَتٍ لكم تارةً ومُتَعَذِّرٌ أخرى ، لَقَبُحَتْ مناظرتُكم في أنَّ حَمْلَهُ فِعْلٌ لكم . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بطلَ ٱدِّعاؤكم سَبْقَ العلمِ بأنَّ ٱرتفاعَ[2] الثقيلِ وتحريكَهُ مقدورٌ لكم قَبْلَ العلمِ بأنّه فعلٌ لكم ، وأنّه بمثابةِ العلمِ بعدمِ العرضِ الدّالِّ على حدوثِهِ . وهٰذا واضحٌ في إبطالِ ما ظَنُّوهُ .

١ علمنا : علما ، الأصل .

٢ بأن ارتفاع : بارتفاع ، الأصل .

فصل

ويقالُ لهم : ما أنكرتُم مِنْ أنْ يكونَ ٱرتفاعُ الثقيلِ وتحريكُه عِندَ زيادةِ القُدَرِ في جوارِحِكُمْ وٱمتناعُ ذٰلكَ عِندَ عدمِها ونقصانِها مبتدأً مِنْ فِعْلِ اللهِ ، تعالى ، بجريِ العادةِ ، وأن تكونوا لا تقدرونَ إلّا على تحريكٍ وتسكينٍ في محلّ القُدَرِ منكم فقط < فما الدافعُ لهٰذا ؟

فإن قالوا : لأنّه لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ [١٠٤أ] أن تَختلِفَ العادةُ في ذٰلكَ ٱختلافًا ، يُعلَمُ به الفرقُ بَيْنَ ما يجبُ ٱستمرارُهُ بجريِ العادةِ وبَيْنَ ما يجبُ مِنْ طريقِ اللُّزومِ بقضيَّةِ العقلِ وطريقِ الإيجابِ ، وإلّا ٱلْتَبَسَتِ الحالُ في ذٰلكَ .

يقالُ لهم : ولِمَ قُلتُم : إنّه لا طريقَ يُفْرَقُ به بَينَ ذٰلكَ إلّا ٱختلاف العادةِ ؟ وما أنكرتُم أن يكونَ العلمُ بذٰلكَ موقوفًا إمّا على الضرورةِ بأنَّ المستمرَّ بطريقةِ الوجوبِ وقضيَّةِ العقلِ واجبٌ ٱستمرارُهُ ، كٱستحالةِ ٱجتماعِ الضدَّينِ وكونِ الجسمِ في مكانَيْنِ معًا ، أو بدليلٍ ، كوجوبِ تعلُّقِ المُحْدَثِ أبدًا بِمُحْدِثٍ ، وتعلُّقه بكونِهِ حيًّا قادرًا بدليلٍ أوجَبَ ذٰلكَ . وإن كان ٱستمرارُ ذٰلكَ فيها متساويًا ومُساوِيًا لحدوثِ الألمِ عِندَ الضربِ وذهابِ الجسمِ عِندَ الدَّفْعِ وحركتِهِ وٱرتفاعِهِ عِندَ زيادةِ القُدَرِ في أعضائِنا مع مُماسَّتِهِ وٱعتماد ما يُعلَمُ بالعادةِ ٱرتفاعُهُ عِندَه مِنْ تحريكِ جوارِحِنا [١٠٤ب] والاعتماد بها . وكلُّ ذٰلكَ مستمرٌّ على طريقةٍ واحدةٍ ، فمنه واجبٌ ٱستمرارُهُ بقضيَّةِ العقلِ وضرورته ، ومنه واجبٌ بدليلِهِ ، ومنه واجبٌ بوضعِ العادةِ ، لا بطريقِ الوُجُوبِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بطلَ ما دفعتُم به الإلزامَ .

ويقالُ لهم : أليس العادةُ أبدًا مستمرّةً في ٱمتناعِ وقوفِ الحجرِ الثقيلِ على الجوِّ والهواءِ الرقيقِ مِن غيرِ هبوطِهِ ونزولِهِ فيه ؟

فإذا قالوا : أجل . ولا بُدَّ مِنْ ذٰلكَ .

قيل لهم : فهَلْ وجدتُم العادةَ في هٰذا مختلفةً ووجدتم ثقيلًا قطّ وَقَفَ على الجوّ والهواءِ مِنْ غيرِ هبوطٍ فيه ؟

فإذا قالوا : لا .

قيل لهم : فهل وَجَبَ ، لأنَّ العادةَ في ذٰلكَ غَيْرُ مختلفةٍ ، القولُ بأنَّ وُقوفَهُ[1] على الجوّ ومُماسَّتَهُ له محالٌ ومِنْ موجباتِ العقولِ ، وأنَّ اللهَ ، تعالى ، ليس بقادرٍ على أن يَخلقَ فيه سكونًا متتابعًا مبتدأً في كلِّ وقتٍ ، يقفُ به[2]، كما وَقَفَ الأرض والماء [١٠٥أ] وما عليهما لا على شيءٍ ؟

فإن قالوا : أجل ، ذٰلكَ محالٌ ، تركوا دينَهم وصاروا إلى نَفْيِ النهايةِ عن أجسامِ العالَمِ مِن جهةِ السفلِ ، وظَهَرَ عجزُهم .

وإن قالوا : لا يجبُ ذٰلكَ ، وإنّما يمتنعُ وقوفُ الحجرِ الثقيلِ على الهواءِ والجوّ لا على شيءٍ غيرِ هابطٍ ولا مُنْحَدِرٍ بجَرْيِ العادةِ بذٰلكَ ، وإن لم تَخْتَلِفْ[3] فيه .

قيل لهم : فقد بَطَلَ ما عَوَّلتُم عليه في أنَّ ما يستمرُّ بجَرْيِ العادةِ يجبُ أن تختلفَ فيه . ولا جوابَ لهم عن شَيْءٍ مِن ذٰلكَ .

---

١ وقوفه : وقوعه ، الأصل .

٢ به : بها ، الأصل .

٣ تختلف : يختلف ، الأصل .

فصل

وقد ٱستَدَلُّوا أيضًا على وجوبِ القولِ بالتولُّدِ بأنَّ الإنسانَ يفعلُ في عَظْمِهِ ودَمِهِ وشَعْرِهِ الحركاتِ والاعتماداتِ ، وإن لم تكُن هٰذِهِ الأشياءُ مِنْ جملةِ الإنسانِ ، وإن كانت مُتَّصِلَةً به ، مِنْ حيثُ لم تَكُن مِن جُمْلَةِ الحيّ ولا متألِّمةً ولا ملتذَّةً ، ولا فَرْقَ بينَ أن يفعلَ في ما ليس مِنْ جملتِه ممَّا هو متَّصِلٌ به أو منفصلٌ عنه ؛ فثبتَ بذٰلكَ أنَّ الفاعلَ منّا قد يفعلُ في الغيرِ[١]. [١٠٥ب] وهٰذا أيضًا باطلٌ .

فأمَّا الدمُ والشعرُ ، فلا شَكَّ أنَّه ليس مِنْ جملةِ الإنسانِ ؛ فإذا تَحرَّكَ ، فَعَلَ اللهُ فيهما الحركةَ بجريِ العادةِ ، كما يفعلُها في الطعامِ والشرابِ الذي في جَوْفِ الإنسانِ عِندَ حركتِهِ ، وكما يفعلُ الحركةَ في الرطوباتِ التي في بَدَنِهِ[٢] وليست مِنْ جُمْلَتِهِ عِندَ تحرّكِهِ بجريِ العادةِ .

فأمَّا العظمُ ، فقد ٱختُلِفَ فيه ؛ فقِيلَ : هو مِنْ جملةِ الإنسانِ ، وإنَّه يلذُّ ويألَمُ ويحسُّ ، كالعَصَبِ[٣] في هٰذا البابِ ؛ فإن كانَ كذٰلكَ ، فإنَّه يحرِّكُهُ الإنسانُ بقدرةٍ فيه دونَ قدرةٍ في غيرِهِ منه ؛ فإن لم يكُن كذٰلكَ ، فاللهُ ، تعالى ، يَبتَدِئُ الحركةَ فيه عِندَ تحرُّكِ ما يُجاوِرُهُ مِنَ اللحمِ والعَصَبِ ؛ فبَطَلَ بذٰلكَ ما ظَنُّوهُ .

ولا يجوزُ أن يُقالَ في هٰذا : إنَّه يجوزُ أنْ يفعلَ الإنسانُ أو أبعاضُهُ القادِرَةُ ، إذا لم يُقَلْ : إنَّ الفاعلَ هو الجملةُ في ما ليس مِنْ جملتِهِ وفي غيرِ محلِّ القدرةِ منه ، إذا كان مُجَاوِرًا لِمَحَلِّ القدرةِ . ولا يَصِحُّ [١٠٦أ] أن يفعلَ بها في ما ليس بِمُجَاوِرٍ له ، لأنَّه لا مُعْتَبَرَ بالمجاورة في هٰذا البابِ ، وإنَّما المُعْتَبَرُ بٱستحالةِ فِعْلِ الفاعلِ

---

١ في الغير : – ، الأصل . كما يصحّ أن تكون هذه الإضافة الدالّ عليها السياقُ على نحو (في غيره) . وكلاهما معبَّر عنه في الفقرة الثانية من الصفحة التالية .

٢ بدنه : يده ، الأصل .

٣ كالعصب : وكالعصب ، الأصل .

شيئًا في غيرِ محلِّ قدرتِهِ ، سواء ٱتَّصَلَ به أو ٱنْفَصَلَ عنه ؛ فزالَ ما ظَنَّهُ مَن ينسبُ هٰذا القول إليه مِنْ أهلِ الحقِّ .

وٱستدلُّوا أيضًا[1] على كونِ الفاعلِ فاعِلًا في غيرِه بوجوبِ الدِّيَةِ والقصاصِ والحُدُودِ على قَتْلِ الإنسانِ لغيرِه[2] وقطعِهِ ليدِهِ ، وذٰلكَ جزاءٌ لِمَا فَعَلَهُ في الغيرِ .

وهٰذا باطِلٌ ، لأنّنا إنّما نوجبُ ذٰلكَ عليه تَعَبُّدًا[3] ومِنْ جهةِ السمعِ ، لا لأنّه فَعَلَ في غيرِه شيئًا ، لكن لأنّه فَعَلَ في نفسِهِ ما أَجْرَى اللهُ ، تعالى ، العادةَ بِفِعْلِ الموتِ والقطعِ والآلامِ عِندَهُ .

وكذٰلكَ سَبِيلُ إعطائِنا الأَجْرَ على الأبنيةِ والنساجةِ والصياغةِ . وقد يُعْطَى المعلِّمُ أُجْرَةَ التعليمِ ويُذَمُّ[4] ، إذا لم يُعلِّمْ ، لا لأنّه فَعَلَ شيئًا في المتعلِّمِ[5] أو تَرَكَ فِعْلَ شيءٍ فيه مِنَ العلومِ . ويُعْطَى سائطُ الدِّبْسِ وضاربُهُ أُجْرَتَهُ ، إذا صار **[١٠٦ب]** ناطفًا ، لا لأنّه فَعَلَ بياضَه وصلابَتَهُ . ويُحَدُّ القاذِفُ على قَذْفِهِ وشتمِهِ ، لا لأنّه فَعَلَ شيئًا في المقذوفِ . وكلُّ ذٰلكَ مفعولٌ بحقِّ التعبُّدِ والشرعِ ؛ فزالَ ما قالوهُ .

وٱستدلُّوا أيضًا على ذٰلكَ بٱتِّفاقِ الكلِّ مِنْ أهلِ اللُّغَةِ على تسميةِ الإنسانِ قاتِلًا وقاطِعًا وضارِبًا ومُحَرِّكًا ومُسَكِّنًا[6] وحامِلًا ، فوَجَبَ أن يكونَ فاعِلًا في غيرِه حركةً وسكونًا وضربًا وشَيْلًا[7] . وهٰذا باطلٌ ، لأنّه إنّما سمّوهُ بذٰلك لفعلِهِ في نفسِهِ ما

---

١ أيضًا : إضافة في الهامشِ الأيسر ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٢ لغيره : بغيره ، الأصل .

٣ تَعَبُّدًا : بعيدا ، الأصل .

٤ ويذَم : ويذمه ، الأصل .

٥ المتعلّم : المعلم ، الأصل .

٦ ومسكّنًا : ومسكنا ، الأصل .

٧ وشيلًا : وسيلا ، الأصل .

يُوصَفُ بأنّه قتلٌ وتحريكٌ ودفعٌ ، إذا خَلَقَ اللهُ ، تعالى ، عِندَهُ ما يوجبُ تسميتَهُ بذٰلكَ ، لأنَّ حركاتِ الجواهرِ وٱعتماداتِها ليست تُوصَفُ بهٰذِهِ الصفاتِ لنفسِها وجنسِها ، لكن لأجلِ ما يُقَارِنُها مِنْ أفعالِ اللهِ ، تعالى ، مِنَ الموتِ والنقصِ والتفريقِ والتأليفِ وغيرِ ذٰلكَ ، كما تُسمَّى أَكْلًا ولَطْمًا ، إذا صادَفَتْ وَجْهًا وطَعَامًا .

ولا يَمتنعُ أن يكونَ أهلُ اللغةِ [١٠٧أ] إنَّما وَصَفُوا الإنسانَ بذٰلكَ لسبقِهم[١] إلى ٱعتقادِ كونِهِ فاعِلًا في غيرِهِ حركةً وسكونًا وتأليفًا وتفريقًا وموتًا وحملًا . وذٰلكَ غلطٌ منهم في الاعتقادِ دُونَ وضعِ الاسمِ . والاعتقاداتُ والمعاني غَيْرُ مأخوذةٍ منهم . ويجري ذٰلكَ مَجرَى تسميتِهم الأصنامَ آلهةً ، لَمَّا ٱعتقدوا فيها أنَّها تَضُرُّ وتنفعُ وتخلقُ وتَرْزُقُ وتَقْدِرُ على كَشْفِ الضرِّ والبَلْوَى ويَحِقُّ لها العبادةُ . وهٰذا الاعتقادُ منهم فيها غلطٌ دُونَ تَسْمِيَتِهِمْ .

هٰذا جملةُ ما يُعَوِّلُونَ عليه في إيجابِ القولِ بالتولُّدِ . قد أَتَيْنَا على إبطالِهِ بحَمْدِ اللهِ ومَنِّهِ .

---

١ لسبقهم : بسبقهم ، الأصل .

باب ذكر آختلاف القدريّة في وصف الفعل بأنّه مباشر ومتولّد

قال الجمهورُ منهم : إنَّ مَعنَى وَصْفِ الفعلِ بأنّه مُباشِرٌ أنّه الواقعُ مِن فاعلِهِ بغيرِ سببٍ [١٠٧ب] يُوَلِّدُهُ .

وقال بعضُهم : إنَّه الموجودُ في نفسِ القادِرِ عليه وفي محلِّ القدرةِ عليه . وكلُّ هٰذِهِ الحدودِ باطلةٌ على أصولِهم ، لأنَّه لو كان حدُّهُ أنّه الواقعُ مِنْ فاعلِهِ بغيرِ سببٍ يولّدُهُ ، لوَجَبَ وصفُ أفعالِ القديمِ بأنّها مُباشِرةٌ ، إذا كانت واقعةً منه بغيرِ سببٍ يولّدُها . وإذا بَطَلَ ذٰلك ، بَطَلَ هٰذا الحدُّ .

وكذٰلكَ حَدُّهُمْ لهُ بأنّه ما وُجِدَ في نفسِ القادِرِ عليه باطلٌ ، لأنَّ المتولِّدَ عن النظرِ عِندَهم موجودٌ في نفسِ القادرِ عليه ، كالنظرِ ، وفي محلِّ القدرة على النظرِ ، وليس بمباشرٍ ، بل متولّدٌ . وكذٰلكَ إنْ قالوا : إنّه المفعولُ في محلِّ القدرة عليه ، بَطَلَ ذٰلكَ ، لأنَّ النظرَ مفعولٌ في محلِّ القدرة . وكذٰلكَ تَراجُعُ الحجرِ إلى كفِّ الإنسانِ وتحريكُهُ له عِندَ الصَّكَّةِ موجودٌ ومفعولٌ في محلِّ القدرة عليه ، وهو متولّدٌ وغَيْرُ مُباشرٍ ؛ فبطلت هٰذِهِ الحدودُ على أوضاعِهم .

[١٠٨أ] وأَوْلَى حدودِهم بالصحَّةِ قولُ مَن قالَ منهم : حَدُّهُ أنّه ما يَبْتَدِئُهُ القادِرُ بالقدرة ، لأنَّ المتولِّدَ ليس بمبتدأٍ بالقدرة ، بل مفعولٌ عِندَهم بسببٍ ووَاسِطَةٍ . وكذٰلكَ حركةُ اليَدِ عِندَ تَراجُعِ الحجرِ إليها .

وزعم آبنُ الجُبَّائيّ أنَّ حَدَّ المباشرِ أنّه ما وَقَعَ عن غيرِ مقدّمةٍ وسببٍ يوجبُهُ . وهٰذا باطلٌ ، لأنّه يوجبُ وَصْفَ فِعْلِ القديمِ الذي يَبْتَدِئُهُ عن غيرِ سببٍ بأنّه[١] مباشرٌ لوجودِهِ بغيرِ مقدّمةٍ . وهٰذا باطلٌ بآتّفاقٍ ؛ فبَطَلَ ما قالوه .

---

١ بأنّه : لانه ، الأصل .

القول في ٱختلافهم في حدّ المتولّد

وأَوْلَى حدودِهم للمتولِّدِ بالصحّةِ قولُ مَنْ قال منهم : إنَّه ما فُعِلَ بغيرِه مِنَ الأفعالِ ، على نظرٍ في هٰذا أيضًا .

وإذا قالوا : حدُّ المتولّدِ أنَّه ما فُعِلَ بغيرِه مِنَ الأفعالِ ، دَخَلَ فيه ما في حَيِّزِ الإنسانِ وفي غيرِ حَيِّزِه ، وما وُجِدَ في محلِّ [١٠٨ب] القدرة عليه وما وُجِدَ متعدِّيًا عنها ، وما وُجِدَ مع سببِهِ وما وُجِدَ بَعْدَهُ بوقتٍ ووَقْتَيْنِ وأوقاتٍ وما وَقَعَ مَعَ القصدِ إليه ومع السَّهْوِ عنه وما له ضِدٌّ منه وما لا ضِدَّ له وما يمكنُ فِعْلُ ضِدِّهِ وما لا يمكنُ ذٰلكَ فيه .

ولا بُدَّ مِنْ زيادةٍ في هٰذا الحدِّ أيضًا وإلَّا ٱنْتَقَضَ . وهي أن يُقَالَ : إنَّ حَدَّ المتولِّدِ ما فُعِلَ بغيرِه[1] مِنَ الأفعالِ الواقعةِ مِنْ فِعْلِ فاعلِهِ . ومتى لم يُقَلْ ذٰلكَ ، وَجَبَ أن يكونَ المباشرُ متولّدًا ، لأنَّه واقِعٌ بِفِعْلِ غيرِه . وهي القدرةُ عليه ، لأنّها فِعْلُ غيرِه . فإذا قيلَ : ما وَقَعَ بِفِعْلِ غيرِه مِنْ فِعْلِ فاعلِهِ ، سلم الحدُّ . وهٰذا واجبٌ . وقد أَغْفَلَهُ الكلُّ منهم .

١ بغيره : لغيره ، الأصل .

فصل

وقد آختلفوا في حَدِّ المتولِّدِ مِنَ الأفعالِ ؛ فقال الإِسْكَافِيُّ[١] في حدِّهِ : إنَّه كلُّ فعلٍ أَمْكَنَ وقوعُهُ على الخطأ دُونَ العمدِ والقَصْدِ إليهِ ، وإنَّ كلَّ فِعْلٍ لا يمكِنُ [١٠٩أ] أن يَقَعَ إلَّا مع الإرادةِ له والقصدِ إليه ، فإنَّه غَيْرُ متولِّدٍ . وهٰذا باطلٌ مِنْ قولِهِ ، لأنَّ ما وَقَعَ بسببٍ يُوجِبُهُ ، فواجبٌ كونُهُ مُتَوَلِّدًا ، خطأً كان الفعلُ أم عَمْدًا . ولذٰلكَ تَتَوَلَّدُ الحركاتُ والاعتماداتُ عِندَهم مِن فِعْلِ الساهِي والنائِمِ . وكذٰلكَ فقد يقعُ عِندَهم بالعمدِ والقصدِ وتجديدِ العزمِ على إيقاعِهِ ما هو متولّدٌ ، وهو الكلامُ الموجودُ في الجوّ جزءًا بعد جزءٍ ، لأنَّه متولّدٌ عن حركاتِ الفمِ وآلةِ أسبابِ الكلامِ ؛ فبَطَلَ ما قالوه .

وقال بعضُهم : حَدُّهُ أنَّه الفعلُ الموجودُ أو الواقعُ بسببٍ منّي في غيرِ حَيّزي . وهٰذا أيضًا باطلٌ ، لأنَّ العلمَ مُتَوَلِّدٌ في نفسِ الإنسانِ وحَيّزِه ومحلِّ النظرِ منه والقدرةِ عليه . وكذٰلكَ حركةُ اليَدِ المتولّدةِ عِندَ تَرَاجُعِ الحجرِ إليها بَعدَ الصكّةِ متولّدةٌ وهي في حَيّزِ الإنسانِ .

وقال بعضُهم : حَدُّهُ أنَّهُ الفعلُ الذي أَوْجَبَهُ [١٠٩ب] سببُهُ ، فخرجَ عن إمكانِ تَرْكِهِ . وهٰذا أيضًا باطلٌ ، لأنَّ مِنَ المُتَوَلِّدَاتِ ما لا تَرْكَ لهُ ، كالتأليفِ المتولِّدِ عن المجاورةِ ، والتأليفُ لا ضِدَّ له ، ولأَجْلِ أنَّ مِنَ المتولِّدَاتِ مِنْ فِعْلِ اللهِ ، تعالى ، عِندَ القائِلِ بذٰلكَ منهم ما يَقْدِرُ القديمُ ، تعالى ، على فِعْلِ ضدِّهِ ، وإن فَعَلَ سَبَبَهُ المولّد له ، لأنّه عِندَهم قادرٌ على تسكينِ الحجرِ الثقيلِ مع فِعْلِ الاعتمادِ فيه المولّدِ للحركةِ ؛ فبَطَلَ هٰذا القولُ على هٰذا الأصلِ .

---

١ الإسكافي : الإسكاف ، الأصل . للتعريف : هو أبو جعفر محمّد بن عبد الله الإسكافيّ البغداديّ (ت.٢٤٠هـ/٨٥٤م) ، من متكلّمي المعتزلة ، صاحب الإسكافيّة . عنه الفهرست (للنديم) ، ٥٩٢/٢/١–٥٩٣ ، لسان الميزان ٢٢٧/٦ (٧٦٢٥) ، الأعلام ٢٢١/٦ .

وقال بعضُهم : حدُّهُ أنَّه الفعلُ الذي يلي مُرادِي ، كالألَمِ الذي يلي الضربةَ . وهٰذا أيضًا باطلٌ ، لأنّه قد يكونُ المتولِّدُ موجودًا مع وجودِ سببِهِ ومع الإرادةِ له ، كحركةِ الخاتم في حالِ حركةِ اليَدِ المولّدة لها ومع الإرادةِ لها . وقد يكونُ المتولِّدُ ثانيًا وثالثًا ويكونُ عاشرًا إذا كثر ، كإصابةِ السَّهْمِ العرضَ بعد أوقاتٍ عن وجودِ سببِهِ .

وقال بعضُهم : [١٠١أ] حَدُّهُ أنَّه الفعلُ الثالثُ بَعدَ وجودِ الإرادةِ والسببِ . وهٰذا باطلٌ ، لأنَّ العلمَ موجود ثاني النظر وعقيبه ، وإنْ كان مُتَوَلِّدًا عن ثالثٍ ، ولأنَّه قد يكون المُتَوَلِّدُ موجودًا مع سببِهِ وفي حالِهِ ، نحو ما ذكرناه ؛ فبَطَلَ هٰذا الحدُّ أيضًا ولأنَّ اللهَ ، تعالى ، يَفْعَلُ عِندَهم الألَمَ في حالِ الوَهْيِ مُتَوَلِّدًا عنه والتأليفَ في حالِ المُجَاوَرَةِ مُتَوَلِّدًا عنها . وليس ذٰلك بثانٍ ولا ثالثٍ ؛ فزال ما قالوه .

باب ذكر ٱختلافهم في المولّد للفعل ما هو : أهو السببُ أو فاعلُ السببِ ؟

زعم السَّلَفُ منهم والجمهورُ أنَّ المولّدَ هو السببُ وهو الموجبُ للفِعْلِ دُونَ فاعِلِ السببِ .

وقال ٱبنُ الجُبَّائيّ[1]: بلِ المولّدُ هو [١٠١ب] فاعلُ السببِ ، لأنّه فاعلُ ما أَوْجَبَ وجودَ المتولِّدِ .

وقال ٱبنُ الجُبَّائيّ وأبوهُ[2]: إنَّ الموجبَ للفعلِ على الحقيقةِ هو فاعلُ السببِ المولّدُ له دُونَ السببِ . وهٰذا القولُ باطلٌ ، لأنَّ الموجبَ للفعلِ هو السببُ دُونَ فاعلِهِ . ولو لم يكن السببُ وكان الفاعلُ ، لم يجبِ الفعلُ ولم يَتَوَلَّدْ . ولو كان السببُ معدومًا والفاعلُ موجودًا ، لم يُوجَدِ المسبَّبُ ؛ فوجَبَ أن يكونَ السببُ هو الموجبُ المولّدُ على أصولِهم . ولو كان المولِّدُ للفعلِ هو فاعلُ السببِ ، لأنّه فاعِلٌ لسببِهِ ، لوَجَبَ أن يكونَ الموجبُ للحالِ وكونِ الحيِّ حيًّا عالِمًا قادِرًا هو فاعِلُ الحياةِ والعلمِ والقدرةِ دُونَ الحياةِ والعلمِ والقدرة[3]، لأنَّه الفاعلُ لِمَا أَوْجَبَ الحالَ ؛ فلَمَّا لم يَكُن ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالا جميعًا في المولِّدِ[4]والموجبِ .

---

١ هو أبو هاشم ، عبد السلام بن محمّد بن عبد الوهّاب (٢٤٧-٣٢١هـ/٨٦١-٩٣٣م) معتزليّ من أبناء أبان مولى عثمان . عنه الفهرست (للنديم) ٦٢٦/٢/١-٦٢٧ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٣٠٢-٣٠٨ ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٩٤-٩٦ [الطبقة التاسعة] ، الأعلام ٧/٤ .

٢ هو أبو عليّ محمّد بن عبد الوهّاب بن سلام الجبّائيّ (ت٣٠٣هـ) . إليه ٱنتهت رئاسة المعتزلة البصريّين . عنه الفهرست (للنديم) ٦٠٦/٢/١-٦٠٨ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٧٧-٢٨٨ [الطبقة الثامنة] ، الدرّ الثمين في أسماء المصنّفين (لابن الساعي) ١٦٥-١٦٦ ، وفيات الأعيان (لابن خلّكان) ٢٦٧/٤-٢٦٩ (٦٠٧) ، سير أعلام النبلاء (للذهبيّ) ١٨٣/١٤-١٨٤ (١٠٢) ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٨٠-٨٥ [الطبقة الثامنة] ، لسان الميزان (لابن حجر العسقلانيّ) ٣٢٠/٦ (٧٧٨٣) ، الأعلام ٢٥٦/٦ .

٣ الحياة والعلم والقدرة : العلم والقدرة ، الأصل ؛ فالإضافة المثبتة في المتن أعلاه (الحياة و) قياسًا على ما تقدّمه (فاعل الحياة والعلم والقدرة) .

٤ المولّد : التولد ، الأصل .

فصل ذكر آختلافهم في الأسباب المولّدة

[١١١أ] زَعَمَ الجُبَّائِيُّ وغيرُه منهم : إنَّ جميعَ الأسبابِ المولّدةِ ثلاثةُ أسبابٍ . سببانِ منها لهما جهةٌ ويولّدانِ في جهتِهما ، وهما الحركةُ والاعتمادُ ، لأنَّهما يُوَلِّدَانِ الأكوانَ والاعتماداتِ في جهتِهما . والضربُ الثالثُ النظرُ الموجودُ بالقلبِ وهو مولّدٌ في محلِّهِ وإنَّه لا جهةَ له .

وقال آبنُهُ : إنَّ المولّدَ مِن جُمْلَةِ الحوادِثِ أربعةُ أشياء : الاعتمادُ والمجاورةُ والوَهْيُ ، وهو التفريقُ النافي للصحَّةِ التي تحتاجُ إليها الحياةُ ، والنظرُ المولّدُ للعلمِ في محلِّهِ . وإنَّ الحركةَ لا تُوَلِّدُ شيئًا في محلِّها ولا في غيرِ محلِّها ، وإنَّه لا جهةَ لها ، وإنَّ الاعتمادَ له جهةٌ ، يولّدُ بها في غيرِ محلِّهِ[1]، وإنَّ المجاورةَ تُوَلِّدُ التأليفَ الواحِدَ في المُتَجَاوِرَيْنِ والوَهْيَ يُوَلِّدُ الألَمَ .

قال : والدليلُ على أنَّ الحركةَ لا جهةَ لها ، أنَّه لو كان لها جهةٌ ، كما أنَّ الاعتمادَ له جهةٌ ، لوَجَبَ أن تكونَ مِنْ جنسِ الاعتمادِ ، إذا كانا في جهةٍ [١١١ب] واحدةٍ ، لأنَّ أخصَّ صفاتِهما كونُهما في تِلْكَ الجهةِ لأنفسِهما . وقد عُلِمَ آختلافُهُمَا .

وقد تَقَصَّيْنَا الكلامَ عليهم في ذٰلكَ في نقضِ النقضِ وفي كتابِ ما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ . والكلامُ في هٰذِهِ الفروعِ ساقِطٌ عَنَّا وتَكَلُّفٌ منَّا ، إذا شَرَعْنَا فيه ، لقيامِ الدليلِ على إبطالِ القولِ بالتولُّدِ جملةً ؛ فزالَ الكلامُ في فروعِهِ .

---

١ محلّه : محلها ، الأصل .

باب ذكر ٱختلافهم في المتولّد[١]: هل له فاعِلٌ أم لا فاعِلَ له ومَن فاعِلُه ، إن كان له فاعِلٌ ؟

زعم ثُمَامَةُ بنُ أَشْرَسَ أنّه لا فِعْلَ للإنسانِ سوى الإرادةِ فقط وأنَّ جميعَ ما عَدَاها مِنْ تصرُّفِ الإنسانِ مُحْدَثٌ ، لا مُحْدِثَ له ، وإنّما يُضافُ إلى الإنسانِ مجازًا وٱتّسَاعًا . وهٰذِهِ [١١٢أ] الحكايةُ عَنهُ زائدةٌ على المشهورِ مِنْ قولِهِ : إنَّ المتولّدَ في غَيْرِ حَيِّزِ الإنسانِ حَدَثَ لا مِنْ مُحْدِثٍ .

وزَعَمَ مُعَمَّرٌ[٢] أنَّ جميعَ المتولِّداتِ فِعْلٌ للأجسامِ بطباعِها . وكذٰلكَ قولُهُ في جميعِ الأعراضِ الموجودةِ بالحيوانِ والمواتِ . وَزَعَمَ أنّه لا فِعْلَ للإنسانِ إلّا الإرادةُ فقط .

وزَعَمَ الجاحظُ أنَّ ما بَعدَ الإرادةِ فِعْلٌ للإنسانِ بطبعِهِ وليس بٱختياريٍّ ، وأنّه لا يَقَعُ مِنهُ فعلٌ بٱختيارٍ إلّا الإرادةُ فقط .

وقال النَّظَّامُ : إنَّ كلَّ ما جاوَزَ حَيِّزَ الإنسانِ ووُجِدَ بغيرِه ، فإنّه فعلٌ للهِ ، عزَّ وجلَّ ، وَحْدَهُ بإيجابِ خلقةِ الجسمِ ، وإنَّ اللهَ ، تعالى ، خلقَ النارَ خِلْقَةً ، إذا طُرِحَ فيها الحطبُ ، ٱحترقَ ، وطَبَعَ الحجرَ طَبْعًا ، يوجبُ ذهابَهُ ، إذا دُفِعَ .

وحُكي عن بعضِ القدريّةِ أنّه لا فِعْلَ للإنسانِ إلّا الفكر والرويّة فقط وأنّه لا يَفْعَلُ الإرادةَ ولا المرادَ .

وقال بعضُهم : [١١٢ب] ليس يَفْعَلُ الرويّةَ ، وإنّما يَفْعَلُ الفِكْرَ فقط .

---

١ المتولّد : التولد ، الأصل .

٢ هو معمّر بن عبّاد السُّلَمِيّ (ت٢١٥هـ/٨٣٠م) ، صاحب المعمَّريّة ، من متكلّمي المعتزلة . عنه ذكر المعتزلة (للبلخيّ) ١٣-١٤ ، الفهرست (للنديم) ١/٢/٥٧٤-٥٧٥ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبّار) ٢٤٥-٢٤٧ [الطبقة السادسة] ، سير أعلام النبلاء ١٠/٥٤٦ ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٥٤-٥٦ [الطبقة السادسة] ، لسان الميزان ٧/١٤ (٨٥٨٠) ، الأعلام ٧/٢٧٢ .

والذي يدلُّ على فسادِ قولِ ثُمامَةَ ومُعَمَّرٍ والنَّظَّامِ وقولِ مَن قالَ : إنَّه لا يفعلُ إلَّا الفكر حَسْبُ[1]، ما ذكرناهُ في بابِ خلقِ الأعمالِ مِن وُجُودِ المرءِ نَفْسَهُ مُفَرِّقَةً بَينَ حركةِ الاضطرارِ وحركةِ الاكتسابِ وبَينَ المشيِ والجرِّ[2]والدفعِ والسحبِ ووجوده لذٰلكَ حِسًّا واْضطرارًا .

وقد بَيَّنَّا هناكَ وفي نقضِ النقضِ وكتابِ أحكامِ تصرُّفِ العبادِ أنَّ هٰذا الفرقَ الموجودَ في النفسِ بَيْنَ الحركتَيْنِ وبَيْنَ سكونِ القاعدِ والمُقْعَدِ وبَيْنَ الجَذْبِ وبَينَ الصعودِ في الدرجةِ والسُّلَّمِ ليس هو نفسُ المكتسِبِ وجنسُهُ ، لا نفسُ الكسبِ وجنسُهُ ولا صفةٌ تَرْجِعُ إلى نفسِهِ ولا وجودُ العلمِ بها ولا الإرادةُ لها ولا تتابُعُ حدوثِها عِندَ الإرادةِ[3]لها ، لأنَّ جميعَ هٰذِهِ الصفاتِ حاصلةٌ لِمَا ليس بكَسْبٍ للإنسانِ ولا على صفةِ الكسبِ .

فَبَانَ بذٰلكَ أنَّ الكسبَ [١١٣أ] إنّما يُفارِقُ الضروريَّ بوجودِ القدرةِ عليه وكونِ مَنْ وُجِدَ به قادرًا عليه ومختارًا له . ولو كان ضرورةً فيه وواقعًا بالطبعِ أو حدث ، لا مُحْدِثَ له ولا له تعلُّقٌ بالعبدِ ، إذًا لَمْ يحصلْ له هٰذا الفرقُ ولَجَرَى مَجرَى ما يوجدُ به مِنَ الأعراضِ التي لا تَعَلُّقَ لها به مِن وجهٍ . ولَمَّا بَطَلَ ذٰلكَ ، ثَبَتَ أنَّ الحركاتِ والاعتماداتِ والسكونَ قد تكون كسبًا للعبدِ ، كما تكونُ الإرادةُ كسبًا له .

هٰذا على أنَّ الظاهرَ مِنْ هٰذِهِ الدلالةِ كونُ الإنسانِ فاعِلًا لحركاتِهِ وسكونِهِ وأفعالِ جوارحِهِ دُونَ الإرادةِ وسائرِ أفعالِ قلبِهِ ، لأنّنا لا نفرقُ بَينَ ما يُوجَدُ بقلوبنا مِنَ الإراداتِ والأفكارِ والخواطرِ الضروريّةِ والكسبيّةِ لالْتِبَاسِ الحالِ علينا في ذٰلكَ ،

---

١ حَسْبُ : كذا في الأصل ؛ وهو صحيح لغةً ، كما هو صحيح أيضًا (وَحَسْبُ) مع دخول الواو أو (فَحَسْبُ) مع دخول الفاءِ .

٢ والجرّ : وَهِيَ الجر ، الأصل .

٣ عند الإرادة : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

وإنَّما يَظْهَرُ لنا الفرقُ بَينَ القعدِ والقعودِ والسقوطِ والنزولِ في الدرجةِ والسُلَّمِ وبَينَ البطشِ الواقعِ بأختيارٍ وبَينَ حركةِ الفالجِ والحُمَّى . وإذا [١١٣ب] كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، كان القولُ بأنَّ الإنسانَ غَيْرُ فاعِلٍ للإرادةِ وشيءٍ مِنْ صفاتِ القلوبِ أَظْهَرَ وأَقْرَبَ مِنَ القولِ بأنّه غيرُ[١] فاعلٍ للحركاتِ والسكونِ .

ويقالُ لهم : دُلُّوا على أنَّ العبدَ فاعِلٌ للإرادةِ بشيءٍ لا يمكنُ أنْ يُدَلَّ به على أنّه فاعِلٌ للسكونِ والحركةِ ! فلا يجدونَ إلى ذٰلكَ طريقًا .

ويقالُ لِمَن قال : إنَّ الإنسانَ لا يفعلُ إلّا الإرادةَ : ما أنكرتَ مِنْ أنَّه لا يفعلُ إلّا الفِكْرَ والرَّوِيَّةَ ولا يفعلُ الإرادةَ ولا المرادَ ؟ ونعارِضُ أصحابَ الفكرِ بقولِ أصحابِ الإرادةِ ؛ فلا يجدونَ لذٰلكَ مَدْفَعًا .

ويقالُ لهٰذَيْنِ الفريقَيْنِ : ما أنكرتُم مِنْ أنَّ الإنسانَ لا يفعلُ إلّا الداعِيَ إلى فعلِ الفكرِ دُونَ الإرادةِ والمرادِ ؟ لأنَّه إنَّما تقعُ الإرادةُ عند وجودِ الداعي ؛ فالداعي فقط هو الذي يفعلُهُ دُونَ الإرادةِ والمرادِ ، لأنَّ الداعيَ موجبٌ لها والصارفَ عن المرادِ صارفٌ [١١٤أ] عن الإرادةِ ، فالداعي هو الأصلُ ؛ فلا يجدونَ في ذٰلك فرقًا .

وممَّا يدلُّ على أنَّ العبدَ مكتسِبٌ للحركاتِ والاعتماداتِ عِلْمُنا بِتَأَتِّي الأكسابِ منه والتصرُّفِ والبطشِ عِندَ وجودِ القدرةِ وتعذُّرِ ذٰلكَ عليه عِندَ عدمِها وعِندَ الضعفِ والمرضِ . ولو لم يَكُنْ لكونِهِ كسبًا تعلُّقٌ بكونِ المكتسِب قادرًا ، لاسْتَوَتْ في ذٰلكَ حالُ القادرِ وحالُ المريضِ والعاجزِ . وذٰلكَ مِمَّا قد عُلِمَ بطلانُهُ ؛ فثَبَتَ ما قلناهُ .

ويدلُّ أيضًا على ذٰلكَ أنَّ العبدَ يَكْتَسِبُ الشيءَ مع السَّهْوِ والغَفْلَةِ عَنهُ ، كما يَكْتَسِبُهُ مع القصدِ إليه ؛ فعُلِمَ أنّه قد يَكْتَسِبُ ما ليس بإرادةٍ ، كما يكتسبُ الإرادةَ .

---

١ غير : - ، الأصل .

ويدلُّ على ذٰلكَ أنَّه قد يَعلَمُ الإنسانَ مكتسِبًا مَنْ لا يَعْلَمُ له إرادةً أصلًا مِنْ نُفَاةِ الأعراضِ ويَعلَمُ القديمَ فاعلًا مَنْ لا يَعْتَقِدُهُ مُرِيدًا مِن معتزلةِ البغداديِّينَ ويُحِيلُ الإرادةَ عليه .

[١١٤ب] فأمَّا ما يقدحُ به إخوانُهم القدريّة في قولِهم من أنَّه لو كان تَصَرُّفُ الجوارحِ واقعًا بالطبعِ ، لم يَجُزْ أن يكونَ متعلّقًا بالجملةِ ، لأنَّ ما يرجعُ إلى الجملةِ يجبُ أن يعودَ إلى أَعْيَانِ أجزاءِ الجملةِ ، ويكون مُضافًا إليها دُونَ الجملةِ ؛ فلَمَّا ٱستحالَ أنْ يكونَ التصرُّفُ تصرُّفًا لكلِّ جزءٍ مِنَ الجملةِ ، وَجَبَ أنّه واقِعٌ منها بالقدرة والاختيارِ دُونَ الطَّبْعِ ، فإنَّه قَدْحٌ باطلٌ مِنْ وجهَيْنِ . أحدُهما أنَّ الفعلَ عِندَ أَكْثَرِ مخالِفِيهِمْ إنّما هو لِكُلِّ جزءٍ مِنَ الجملةِ ، إذا كان حيًّا قادِرًا دُونَ جميعِها ؛ فبَطَلَ ما قالوهُ . والوجهُ الآخرُ أنَّ القومَ يقولونَ : إنَّ التصرُّفَ فِعْلُ أجزاءِ الجملةِ بِطَبْعِهَا ، لأنَّ طَبْعَ كلِّ شيءٍ منها يوجبُهُ وليس بمتعلّقٍ بالجملةِ ، بل إنّما يتعلَّقُ بها ما كان مقدورًا ومختارًا للعبدِ ، وهو الإرادةُ فقط ؛ فبَطَلَ ما قالوه .

وأمَّا طَعْنُهُمْ في ذٰلكَ بأنّه لو كان [١١٥أ] بالطبعِ ، لم يَكُنْ تابعًا لإرادةِ الحيِّ ودواعِيهِ ومقدارِ قُدَرِه ، فإنّه أظهرُ فسادًا ، لأنَّنا قد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ في خلقِ الأعمالِ وغيرِ كتابٍ أنَّه قد يقعُ بحسبِ الدَّوَاعِي والمقصودِ ما هو فعلُ غَيْرِ المريدِ . ودَعْوَاهُمْ أنَّ حدوثَ الأشياءِ بحسبِ القُدَرِ في القِلَّةِ والكثرةِ باطلٌ ، لأنَّ ذٰلكَ غَيْرُ معلومٍ تساوي عدده وقدره ، ولأنّنا قد بَيَّنَّا في ما سَلَفَ ٱستحالَةَ كونِ العبدِ مُحدِثًا وقادِرًا على الإحداثِ ؛ فبَطَلَ ما قالوه .

وأمَّا تعلُّقُهم عليهم في ذٰلكَ بأنّه يَحْسُنُ أَمْرُ آمِرٍ منَّا الإنسانَ ونَهْيُهُ وذَمُّهُ ومدحُهُ وعقابُهُ وثوابُهُ على حركتِهِ وسكونِهِ والتصرُّفِ الموجودِ بجوارِحِهِ ولن يَحْسُنَ ذٰلكَ إلَّا على ما هو فِعْلٌ له ، فإنَّه أيضًا باطلٌ وبعكسِ الواجبِ في حُكْمِ النظرِ ، لأنَّه إنَّما

يُعلَمُ[١] حُسْنُ أَمْرِ العبدِ بالشيءِ ونهيِهِ عنه وثوابِهِ وعقابِهِ عليه وذمِّهِ ومدحِهِ ، إذا عُلِمَ أنَّ ذٰلكَ مِنْ فِعْلِهِ ومقدوراتِهِ . **[١١٥ب]** ولذٰلكَ لا يَحْسُنُ عِندَهم المدحُ والذمُّ على هٰذِهِ الأمورِ لِمَن لا يعلمُ أنَّه فعلٌ له ولا يَحْسُنُ ذَمُّ زيدٍ ومَدْحُهُ على كَسْبِ عمرٍو ولَمَّا علمَ أنّه ليس بِفِعْلٍ له ؛ فوَجَبَ أن يكونَ العلمُ بِكَوْنِ التصرُّفِ فعلًا لِمَنْ هو تصرُّفٌ لهُ سابقًا للعلمِ بحُسْنِ أمرِهِ به ونهيِهِ عَنهُ وذمِّهِ ومدحِهِ وعقابِهِ عليه ؛ فبَطَلَ ما قالوه .

وأمَّا قَدْحُهم في قولِهم بأنّه لو كانَ ذٰلكَ واقعًا بالطبعِ ، لم يَكُن مِنهُ ما هو ظلمٌ وجَوْرٌ وحَسَنٌ وقبيحٌ ؛ فلمَّا كانَ التصرُّفُ الواقعُ بالجوارحِ موصوفًا بالحُسْنِ والقُبْحِ والجَوْرِ والعدلِ والإساءَةِ والإحسانِ ، ثَبَتَ أنّها أفعالٌ ٱختياريّةٌ للعبدِ ، فإنَّه باطلٌ ، لأنَّ القومَ يُنْكِرُونَ وَصْفَ تصرُّفِ الجوارحِ بشيءٍ مِن ذٰلكَ ويقولونَ : إنْ وُصِفَتْ بشيءٍ مِن هٰذا ، فعلى وجهِ المَجَازِ والاتِّسَاعِ وعلى مَعنَى أنَّ القصدَ إلى ذٰلكَ والإرادةَ له قبيحةٌ وظلمٌ وعدوانٌ دُونَ المُرَادِ .

---

١ يعلم : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع ، مشفوعة بلفظ (صح) .

فصل

[١١٦أ] وإن قال مُعَمَّرٌ والجاحظُ والنظّامُ : إنَّ التصرُّفَ الموجودَ بالجوارحِ ظلمٌ وجورٌ وسفهٌ وقبيحٌ ، وإنّه بَعدَ ذٰلكَ مُوجَبٌ عن الطبعِ والخِلْقَةِ التي طَبَعَ اللهُ الجوارحَ عليها ، لَزِمَهُمْ أن يكونَ ذٰلكَ أَجْمَعُ مِنْ فِعْلِ اللهِ ، تعالى ، ومنسوبًا[١] إليه وأَنْ يكونَ هو الظالِمُ السفيهُ ، تعالى عن قولِهِمْ ، لأنَّه إذا فَعَلَ ما يوجبُ الظلمَ والسَّفَهَ ، كان هو الظالِمُ السَّفِيهُ ، كما ألزموا مَن قالَ مِن أصحابِ التولُّدِ أَنْ يكونَ ظالِمًا سفيهًا ، إذا كان ما يوجبُ الظلمَ والسَّفَهَ مُتَوَلِّدًا عن أسبابٍ مِنْ فِعْلِهِ توجبُهُ . ولا مَخرَجَ مِن ذٰلكَ .

وقولُ النَّظّامِ بأنَّ ذٰلكَ يقعُ بإيجابِ الخِلْقَةِ ، مثل قولِ أصحابِ الطبعِ بأنَّه واجبٌ عن طبعِ الحجرِ . وقد صَرَّحَ بذٰلكَ في مَوَاضِعَ مِن كلامِهِ .

---

١ ومنسوبًا : ومنسوب ، الأصل .

فصل

فأمّا قولُ ثُمَامَةَ بأنَّ المُتَوَلِّداتِ حوادِثُ ، لا مُحدِثَ لها ، فإنَّه باطلٌ ، لأنَّنا قد بيّنّا في صدرِ هٰذا الكتابِ أنَّ جهةَ حاجةِ المُحْدَثِ إلى مُحْدِثٍ [١١٦ب] إنّما هو كونُهُ محدَثًا مع جوازِ أن لا يحدثَ وجوازِ تقدُّمِهِ وتأخُّرِه . وأشبعنا ذٰلكَ بما يُغني عن إعادتِهِ ؛ فلو ٱسْتَغْنَتِ المتولِّداتُ مع كونِها حوادثَ عن مُحْدِثٍ ، لاسْتَغْنَى المباشَرُ أيضًا وجميعُ الحوادثِ المنسوبةِ إلى اللهِ عن مُحْدِثٍ . وإذا فَسَدَ ذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالَهُ .

فإن قال ثُمَامَةُ وأصحابُ الطبائعِ والنَّظَّامُ : لو كان المتولِّدُ فعلًا للعبدِ ، صاحبِ السببِ ، لصَحَّ منهُ أن لا يفعلَهُ بعد وجودِ سببِهِ وأن يتركَهُ مع زوالِ الموانعِ من توليدِهِ ، كما أنَّ الإرادةَ والمباشَرَ مِنَ الفعلِ ، لمّا كان فعلًا للعبدِ ، جاز منه تركُهُ بدلًا مِن فِعْلِهِ .

يقالُ لهم : لا يجبُ ما قُلتُم لأجلِ أنّه لا يجبُ في كلِّ فاعلٍ لشيءٍ أن يَصِحَّ تركُهُ للفعلِ بدلًا مِن فعلِهِ ، لأنَّه ليس يَصِحُّ مِن اللهِ ، تعالى ، أن لا يَفْعَلَ الجوهرَ ، متى أَرَادَ فِعْلَ أعراضِهِ ، حتّى لا يَصِحَّ مِنهُ أن لا يَفْعَلَهُ ، متى قَصَدَ إلى فعلِ [١١٧أ] أعراضِهِ .

وكذٰلك الإنسانُ عِندَهم هو الجملةُ وهي الفاعلةُ . ومتى أَرَادَ تحريكَ بعضِ ساقِهِ أو ساعِدِهِ ، وَجَبَ أن يَفْعَلَ الحركةَ في جميعِها وٱستحالَ أن لا يَفْعَلَ الحركةَ في البعضِ الآخرِ مع فعلِهِ الحركةَ في أحدِ أبعاضِها .

وقد يكونُ مِنَ الأفعالِ ما لا تَرْكَ لهُ ينصرفُ إليه ، كالجوهرِ والبقاءِ على قولِ مُثبِتِيهِ ، وإنّما مِن حقِّ الفاعلِ للشيءِ أن يكونَ قادرًا عليه ، مخترِعًا كان أو مكتسِبًا ، على ما بيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ . وقد يَصِحُّ أن يتركَهُ تارةً ولا يَصِحُّ منه أُخرى .

هٰذا على أنَّ القائِلِينَ بالتولُّدِ يقولونَ : إنَّه قد يَصِحُّ مِنْ فاعِلِ المتولِّدِ أن لا يفعلَهُ بحالٍ ما بأن لا يفعلَ سَبَبَهُ[١]، فلا يكونُ فاعلًا . وهٰذا الانفصالُ منهم باطلٌ ، لأنَّ القومَ يُلْزِمُونَهُمْ جَوازَ أن لا يفعلَهُ ، وإن فعل سببهُ وزالَت الموانعُ منه . وهٰذا محالٌ عِندَهم .

والواجبُ عِندَنا في هٰذا أنْ يقالَ : [إنَّه مِنَ الـ]فاعِلِينَ[٢]مَنْ يَصِحُّ منه الفعلُ ويَصِحُّ منه [١١٧ب] تركُهُ وفِعْلُ ضِدِّهِ بدلًا مِنْ فِعْلِهِ ، إذا كان له ترك ، القدرة التي بها يفعلُهما جميعًا على البدلِ ، ويَصِحُّ منهُ الفعلُ ويَصِحُّ أن لا يفعلَهُ لا بأنْ يَفْعَلَ له تركًا ، وهو اللهُ ، تعالى ، لأنَّه يَصِحُّ منهُ فِعْلُ الجوهرِ والبقاء ولا يَصِحُّ منهُ فِعْلُ تَرْكٍ لهما ، لأنَّه لا تَرْكَ لهما على ما بَيَّنَّاهُ في غير موضعٍ ، ويَصِحُّ منهُ فِعْلُ الكونِ وفعلُ ضِدِّهِ بدلًا مِنهُ . وكذٰلكَ القولُ في كلِّ ضدَّينِ مِنَ الأجناسِ .

ولا يجوزُ عِندَنا أن يقالَ : إنه يَصِحُّ مِنَ اللهِ أو مِنَ العبدِ أن يَفْعَلَ الفعلَ وأن لا يفعلَهُ بأن لا يفعلَ[٣]سببَهَ ، لأنَّه أصلٌ للتولّدِ ؛ فأمَّا الإنسانُ ، فإنَّه لا[٤]يجوزُ أن يقالَ : إنَّه يَصِحُّ منهُ الفعلُ وضِدُّهُ وتركُهُ وأن لا يفعلَهُ مع وجودِ قدرتهِ عليه ، لِما نُبَيِّنُهُ مِن وجوبِ كونِ الاستطاعةِ مع الفعلِ . وإنّما نقولُ : يجوزُ مِنَ الإنسانِ على مَعنَى يَصِحُّ أنْ يكونَ فاعلًا للإيمانِ بدلًا مِنَ الكفرِ في حالِ الكفرِ بأن لا يكونَ [١١٨أ] أقْدَرَهُ[٥]على الإيمانِ ، بل على الكفرِ بدلًا منه ؛ فيجبُ تنزيلُ ذٰلكَ على ما قلناهُ .

---

١ سببه : نفسه ، الأصل . يدلّ عليه ما جاء في بداية الفقرة الأخيرة في المتن أعلاه «بأن لا يفعل سببه» .

٢ ما بين الحاصرتين – وهو بداية السطر الأخير في هذه الورقة – بياض في الأصل .

٣ يفعل : + الفعل ، الأصل . فوق ذلك إشارة الشطب .

٤ لا : – ، الأصل .

٥ أي أقدر الله الإنسانَ .

فصل

فإن قيل : فلِمَ قُلتم : إنَّ الجوهرَ لا تَرْكَ له ؟

قيل له : يدلُّ على ذٰلك أمورٌ . منها أنَّه لو كانَ له تَرْكٌ ، لم يَخْلُ تركُهُ مِنْ أن يكونَ جوهرًا أو عرضًا . ومحالٌ كونُ بعضِ الجواهِرِ تركًا لبعضٍ للعلمِ بِصِحَّةِ ٱجتماعِها في الوجودِ ، وأنّه لا جوهرانِ يُشارُ إليهما إلَّا ويَصِحُّ أن يُفعَلَا جميعًا ، والتركانِ ضِدَّانِ . ومحالٌ وجودُ الضدَّيْنِ . وإن كانَ تركُهُ عرضًا ، ٱستحالَ قيامُهُ بنفسِهِ ووجَبَ أن لا يحدثَ إلَّا في بعضِ الجواهرِ ؛ فلو كان تركًا لبعضِها ، لكانَ تركًا لمحلِّهِ وضِدًّا له للعلمِ بوجوبِ تجانُسِ الجواهرِ . ومحالٌ كونُ الشيءِ تركًا لشيءٍ وضِدًّا له ، وإن لم يَكُنْ [ضدًّ]ا[1] وتركًا لمثلِهِ الموجود بحيثُ هو ؛ فكان يجبُ[2] أن يكونَ ذٰلكَ التركُ بأنْ يكونَ تركًا وضِدًّا[3] لمحلِّهِ أقرب وأَوْلَى . وإذا ٱستحالَ ذٰلكَ ، **[١١٨ب]** لأنَّه يوجبُ إحالةَ وجودِ التَّرْكِ مع عدمِ محلِّهِ ، بَطَلَ أن يكونَ للجواهرِ تَرْكٌ[4] .

ويدلُّ على ذٰلكَ أيضًا أنّه لو كانَ للجوهرِ تركٌ ، لاستحالَ بقاءُ القديمِ ، تعالى ، خاليًا مِنْ جميعِ الأفعالِ ، كما كان في قِدَمِهِ ، لأنَّ القادِرَ على الشيءِ وضِدِّهِ وتركِهِ يستحيلُ خُلُوُّهُ منهما جميعًا ، قديمًا كان أو محدَثًا ، وإلَّا أدَّى ذٰلكَ إلى جوازِ خلوِّ الجواهرِ مِنْ سائرِ الأعراضِ المتضادَّةِ وجميعِ الأكوانِ . وذٰلكَ يُبطِلُ الدلالةَ على حدوثِها . ولمَّا ثَبَتَ جوازُ خلوِّ القديمِ ، تعالى ، في مستقبلِ الأوقاتِ مِنْ

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٢ يجب : غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٣ وضدًّا : غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٤ ترك : تركا ، الأصل .

جميعِ الأفعالِ ، كما خَلَا منها في قِدَمِهِ ، بَطَلَ أن يكونَ للجواهِرِ تركٌ[١]، لا جوهرًا ولا عرضًا .

ويجبُ أن يكونَ الاعتمادُ في هٰذا البابِ على ما قدَّمناهُ قَبْلَ هٰذا . وذٰلكَ أنّه لا يجبُ أن يكونَ ، سبحانَهُ ، في ما لم يَزَلْ فاعِلًا لِتَرْكِ الجوهرِ ، إذا لم يفعلْهُ ، لأنَّه محالٌ كونُهُ لم يَزَلْ [١١٩أ] فاعِلًا للجوهرِ ولا يجبُ فِعْلُ تَرْكِ ما يستحيلُ فعلُهُ ويمتنعُ وجودُهُ ، ولكن يجوزُ أن يُقالَ : لو كان للجوهرِ تَرْكٌ ، يَنْصَرِفُ القديمُ عن فِعْلِهِ إليه ، لَوَجَبَ ٱستحالَةُ بقاءِ الباريْ الأبد[٢]خاليًا مِنْ فِعْلِ الجوهرِ وتركِهِ ، لأنَّه لا بُدَّ مِنْ صِحَّةِ فعلِهِ لهُ أو تركه ، إنْ كانَ لهُ تَرْكٌ ، بَعدَ ما لم يزلْ وفي الأوقاتِ التي يَصِحُّ فعلُهُ فيها أو تَرْكُهُ أو ما يُقَدَّرُ تقديرَ الأوقاتِ . وإذا بَطَلَ ذٰلكَ وصَحَّ بقاؤُهُ الأبد غير فاعلٍ لشيءٍ أصلًا ، بَطَلَ هٰذا القولُ .

فأمَّا ما تذهبُ إليه القدريَّةُ مِنْ إثباتِ فناءٍ للجواهرِ ، تَفْنَى به بَعدَ وجودِها لصِحَّةِ بقائِها ، فباطلٌ .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ ٱستحالةَ وجودِ عرضٍ لا في مكانٍ . وبَيَّنَّا أنَّ الجواهِرَ لو لم تَفْنَ بَعدَ وجودِها إلَّا بفناءٍ يُضادّها ، لاستحالَ وجودُهُ ولوَجَبَ أن يكونَ ثبوتُها مُحِيلًا لوجودِ فناءٍ ينفيها . وأفسدنا قولَهم أنَّ الحادِثَ يجبُ أنْ يُؤَثِّرَ في عدمِ [١١٩ب] الباقي بغيرِ وجهٍ . وأوضَحْنَا أنّه إنّما يجبُ عدمُ الجواهرِ بَعدَ وجودِها لِقَطْعِ فِعْلِ أكوانِها فقط ، مِنْ حيثُ لم يَجُزْ أن يُتَصَوَّرَ لها وجودٌ مع عدمِ سائرِ الأكوانِ ، بأن لا تكونَ[٣]في مكانٍ ولا ما يُقدَّرُ تقديرَ المكانِ ؛ فزالَ ما يَهْذُونَ به .

---

١ ترك : تركا ، الأصل .

٢ الأبد : الابه ، الأصل . يدلّ عليه ما جاء أعلاه في آخر الفقرة ذاتها .

٣ تكون : يكون ، الأصل .

وقد أَبَنَّا في كتابِ إبانة عَجْزِ القدريّةِ عن إثباتِ دلائلِ النبوَّةِ أنَّه لا يُمْكِنُ القائِلِينَ بفعلِ الطِّبَاعِ العلمُ بِصِدْقِ الرُّسُلِ بنظمِ القرآنِ ولا بغيرِه مِنَ المعجزاتِ ، إذا كانت كلُّها أعراضًا وفعلًا للطبعِ لا للهِ ، تعالى ، وأنَّه لا يمكنُ أن يُعلَمَ صدقُ الرُّسُلِ بما ليس بفعلٍ له ، تعالى ، ولا ما هو قاصِدٌ به إلى التصديقِ لهم به . ويلزمُهم أن لا يكونَ اللهُ ، تعالى ، قد دَلَّ بالقرآنِ على شيءٍ مِنْ أحكامِ دينِهِ ، إذا لم يَكُنِ القرآنُ كلامًا له وكانَ صفةً للجسمِ الذي وُجِدَ فيه وفعله بطبعِهِ . وهٰذا خروجٌ عن الدينِ .

ويلزمُهم أيضًا أن لا يكونَ اللهُ ، تعالى ، [١٢٠أ] مُنعِمًا على أهلِ الدنيا ولا على أهلِ الجنَّةِ بالحياةِ والشهواتِ والحواسِّ والإدراكاتِ واللذَّاتِ ، لأنَّ ذٰلكَ أَجْمَعَ فِعلُ الجسمِ بطبعِهِ . وكذٰلكَ فإنَّه يجبُ أن يكونَ غَيْرَ مُنعِمٍ على عبادِهِ بشيءٍ مِنَ الطعومِ والروائحِ والحرارةِ والبرودةِ ، لأنَّ ذٰلكَ فِعْلُ الأجسامِ بطباعِها . وكلُّ هٰذا خروجٌ عن قولِ الأُمَّةِ .

فصل

فأمّا قولُ صالحٍ قُبَّة[1]: إنّه يجوزُ أن يُلْقَى في النارِ ويَجَاوِرُها مَن لا تَحرقُهُ ومَن لا يألَمُ ، وإنْ أَحْرَقَتْهُ وتداخلَتْ بَيْنَ أجزائِهِ ، فإنّه صحيحٌ ، لأنَّ إحراقَها هو حركاتُها وتداخُلُها بَينَ أجزاءِ المحترقِ بأن يَخْلُقَ اللهُ فيه الاجتماعَ ، فلا تَعملُ النارُ في تفريقِهِ . ويجوزُ أن تَتَداخَلَ بَينَ[2]أجزاءِ الحيِّ ، فلا يَخْلَقُ فيه ألَمًا لذٰلكَ ولا نفورًا عنه ، بل ٱلْتِذَاذًا به وشهوةً له .[3]

وعلى هٰذا قال المسلمُونَ : إنَّ خَزَنَةَ جهنَّمَ لا تألَمُ بكونِها في النارِ ، وإنَّ الحُورَ العِينَ لا تَأْلَمُ [١٢٠ب] بالافْتِضَاضِ ، وإنَّ إبراهيمَ ، عليه السلامُ ، لم يَأْلَمْ بِطَرْحِهِ في النارِ .

وكذٰلكَ فإنَّه يجوزُ وُقُوفُ الجبالِ العظامِ مُمَاسَّةً للجوِّ مِن غيرِ هبوطٍ فيه وجعلها بما فيها مِنَ الثقلِ على رأسِ الإنسانِ ، وإنْ لم يألَمْ بذٰلكَ[4]مع تَضَاغُطِ أجزائِهِ وحدوثِ الوَهْيِ في جسدِهِ . وكلُّ هٰذا صحيحٌ . وقد تَقَصَّيْنَا القولَ فيه في كتابِ التولُّدِ مِنْ نقضِ الكتابِ المترجم بنقضِ اللُّمَعِ[5].

---

١ قبّة : فيه ، الأصل .
عنه مقالات الإسلاميّين (لأبي الحسن الأشعريّ) ١٢/٢ (٥/٥) ، ٩٠/٢-٩١ (٦/٧٤) ، ١٢٠ (٤/١٣٠) ، ٢٤٣ (٣/٢٦٨) ، ٢٤٤ (٦/٢٦٨)] ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبّار) ٢٦٨ [الطبقة السابعة] ، الفصل (لابن حزم) ٥٥/٣ [الكلام في القدر] ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٧٣ [الطبقة السابعة] .

٢ تتداخل بين : يتداخل من ، الأصل . المقصود بذلك النار .

٣ يُقابَل مقالات الإسلاميّين ٩١/٢ [قول صالح قبّة] «وجائزٌ أن يحرقَ اللهُ ، سبحانه ، إنسانًا بالنارِ ولا يألمُ ، بل يخلُقُ فيه اللذّةَ» .

٤ بذلك : لذلك ، الأصل .

٥ اللمع لأبي الحسن الأشعريّ ، هو مطبوع . أمّا نقض اللمع ، فهو للقاضي عبد الجبّار . أمّا نقضُ نقضِ اللمع ، أي نقضُ النقضِ ، فهو للباقلّانيّ ، كما صرّح بذلك أعلاه .

فأمَّا ما يُحْكَى عن صالحِ قُبَّةَ[1] مِنْ جوازِ خلقِ العلمِ مع الموتِ[2]، فإنَّه باطلٌ ، معلومٌ فسادُهُ ضرورةً .

وأمَّا ما يُحْكَى عَنهُ مِنْ أنَّه يجوزُ أن لا يَخلُقَ[3] في الحيِّ إدراكًا ولا علمًا بكونِهِ في النارِ وبإحساسِ جسمٍ ثقيلٍ ، يُوضَعُ عليه ، فإنَّه صحيحٌ ، وإن لم تَجْرِ به عادةٌ ، لأنَّ وجودَ[4] الحياةِ لا يتضمَّنُ وجودَ العلمِ والإدراكِ لِمَا يَصِحُّ أن يُعلَمَ ويُدرَكَ ، وإن كان العلمُ والإدراكُ يتضمَّنانِ [١٢١أ] الحياةَ .

وأمَّا ما يُحْكَى عنه مِن أنَّه قيلَ لهُ : فإذا جاز ذٰلكَ ، «فما تُنكِر أن تكونَ في هٰذا الوقتِ بمكَّةَ جالسًا في قُبَّةٍ مضروبةٍ عليكَ وأنتَ لا تَعْلَمُ بأن لم يَخلُقِ اللهُ فيكَ العلمَ بذٰلكَ ، وإنْ كنتَ صحيحًا سليمًا ، لستَ بمؤوفٍ ؟ فَرَكِبَ ذٰلكَ وقال : لا أدفعُهُ ؛ فَسُمِّيَ لذٰلكَ صالح قُبَّة»[5]، فإنَّه باطلٌ ، إنْ كانَ قالَهُ ، لأنَّ الكائنَ بالعراقِ ، إذا كان صحيحًا سليمًا ، يعلمُ ضرورةً أنَّه ببغدادَ وأنَّه ليس بالشامِ ولا بالحجازِ ، وأنَّه لا قُبَّةَ على رأسِهِ ؛ فدافِعُ هٰذا دافِعٌ لعلمِ الاضطرارِ . ومع هٰذا فقد يجوزُ عِندَ الآفاتِ سَلْبُ العلمِ بكونِ الإنسانِ بحيثُ هو وكونِهِ في قُبَّةٍ ، وإنْ كان فيها ؛ فأمَّا والحالُ هٰذِهِ مع زوالِ الغَلَبَةِ والآفَاتِ ، فذٰلكَ مُحَالٌ . وهٰذِهِ جُمَلٌ في هٰذِهِ

---

١ قبّة : فيه ، الأصل .

٢ يُقابَل مقالات الإسلاميّين ٢/٩١ [قول صالح قبّة] «وجائزٌ أن يضعَ اللهُ ، سبحانه ، الإدراكَ مع العمى والعلمَ مع الموتِ» ، ٢/٢٤٣ «قال صالحٌ وأبو الحسين المعروفُ بالصالحيّ : إنّ اللهَ ، سبحانه ، قادرٌ على أن يجمعَ بين العلم والقدرة والموتِ ،كما جمع بين الحياةِ والجهلِ والكراهةِ» .

٣ أي الله .

٤ وجود : وجوه ، الأصل .

٥ يُقابَل مقالات الإسلاميّين ٢/٩١ «بلغني أنّه قيل له : فما تُنكرُ أن تكون في هذا الوقت بمكّةَ جالسًا في قُبّةٍ قد ضُربت عليكَ وأنتَ لا تعلمُ ذلك ، لأنّ اللهَ ، سبحانه ، لم يخلق فيكَ العلمَ به هذا وأنتَ صحيحٌ سليمٌ ، غيرُ مؤوفٍ ؟ قال : لا أنكرُ ؛ فلُقّب بقبّة» .

الفصولِ كافيةً .

فصل

فأمّا ما يدلُّ على فسادِ القولِ بكَوْنِ الجسمِ فاعلًا لأعراضِهِ بِطَبْعِهِ ، **[١٢١ب]** فأمورٌ . أحدُها أنَّ هٰذا الطبعَ لا يَخلُو أن يكونَ ذاتُ الجوهرِ أو مَعنًى فيه ؛ فإن كان هو ذاتُهُ ، وَجَبَ بقاؤُهُ على حالةٍ واحدةٍ أبدًا لثبوتِ ذاتِهِ وجنسِهِ وما هو عليه مِنَ الصفاتِ التي هو عليها لثبوتِ الموجبِ لها دائمًا سَرْمَدًا وزوالِ الموانعِ مِنْ موجبِهِ . وقد عُلِمَ ذٰلكَ بتغيُّرِ حالاتِ الجواهرِ والأجسامِ وما هي عليه مِنِ اختلافِ الصفاتِ . ومُحَالٌ وجودُ الموجبِ مع عدمِ موجبِهِ ، لأنَّ ذٰلكَ يَنقضُ كونَهُ موجبًا . وذٰلكَ فاسِدٌ .

وإنْ كان الطبعُ مَعنًى فيه[1]، لم يَخْلُ مِنْ أن يكونَ واجبًا بنفسِهِ أو بطبعٍ آخرَ أو بفعلِ فاعلٍ مختارٍ ؛ فإن كان واجبًا عن نفسِ الجوهرِ[2]، وجَبَ أن تكونَ جميعُ أعراضِهِ واجبةً عن نفسِهِ لغيرِ طبعٍ . وإن كان واجبًا عن طبعٍ آخرَ ، وَجَبَ أن لا يجبَ الطبعُ الثاني إلّا عن ثالثٍ ثمَّ كذٰلكَ إلى غيرِ غايةٍ . وذٰلك مُحَالٌ .

وإن كان ثابتًا له بفعلِ **[١٢٢أ]** فاعلٍ مختارٍ ، صَحَّ منه أنَّ لا يفعلَهُ ، فَيَعْرَى[3] الجوهرُ مِنْ جميعِ أعراضِهِ الواجبةِ بالطبعِ وإنْ أرادها . وذٰلك عِندَهم مُحَالٌ . وعلى أنّه ، إذا جازَ أن يكونَ طبعُ الجوهرِ فعلًا لفاعلٍ مختارٍ ، جازَ أن تكونَ هٰذِهِ حالُ جميعِ أعراضِهِ ، وإلّا فما الفصلُ ؟

---

١ فيه : فيها ، الأصل .

٢ الجوهر : الجواهر ، الأصل .

٣ فيعرى : فيعرا ، الأصل .

ويقالُ لِمَن قال منهم : إنّما وَجَبَ[١] أن تكونَ حركاتُ الجسمِ وسكونُهُ وذهابُهُ فِعْلَهُ[٢] بطبعِهِ ، لأنَّه يكونُ لا محالةَ بَعدَ الإرادةِ له . هٰذا باطلٌ ، لأنَّه قد يريدُهُ ، فلا يكونُ ذٰلكَ الأكثر . وقد يريدُهُ ثمّ يكرهُهُ وتتغيَّرُ حالُهُ في كونِهِ مُريدًا له ، فلا يفعلُ المرادَ ولا يقعُ ؛ فسقطَ ما قُلتَهُ ، ولأنَّه ، إنْ جازَ أن يُقالَ : إنَّ الحركاتِ والاعتماداتِ فِعْلُ الجسمِ بطبعِهِ ، لأنّها تكونُ لا محالةَ بعدَ الإرادةِ لها ، جازَ أيضًا أن يُقالَ : إنَّ الإرادةَ فِعْلُ الجسمِ بطبعِهِ ، لأنّها تكونُ لا محالةَ بَعدَ الداعي إليها ؛ فإن لم يجبْ ذٰلكَ ، لم يجبْ ما قالوه .

فإن قالوا : لمَّا [١٢٢ب] كانت الإرادةُ مِنْ فِعْلِ العبدِ بالقدرة ، جازَ أنْ يَبْتَدِئَ فِعْلَها وفعلَ تركِها بدلًا منها ؛ فكذٰلكَ لو كانَ المرادُ مِنْ فِعْلِهِ ، لصَحَّ أن يفعلَ تركَهُ بَعدَ الإرادةِ له .

قيل لهم : يجوزُ ذٰلكَ على ما بَيَّنّاهُ ، إذا تغيَّرتْ أحوالُهُ .

ويقالُ لهم : لو كانَتِ الإرادةُ فِعْلًا لهُ بالقدرة ، لجازَ أن يتركَها بَعدَ فِعْلِ الداعي إليها ؛ فلَمَّا لم يجُزْ ذٰلكَ ، ثَبَتَ أنّها واقعةٌ بالطبعِ . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

وممّا يدلُّ على فسادِ القولِ بِفِعْلِ الطبعِ عِلْمُنا بأنَّ الجسمَ يَحْتَمِلُ الحركاتِ والاعتماداتِ في الجهاتِ الستِّ ؛ فلو تحرَّكَ واعتمدَ في بعضِ الجهاتِ بِطَبْعِهِ ، لم يكُنْ بأنْ يَتَحَرَّكَ يَمْنَةً أَوْلَى مِن تحرّكِهِ يَسْرَةً ولا كانَ بأنْ يَسْخُنَ ويَحْلُو ويَسْوَدَّ أَوْلَى مِنْ أن يَبْرُدَ ويَحْمَضَ ويَبْيَضَّ . ولَمَّا بَطَلَ ذٰلكَ ، بَطَلَ أن يكونَ المُؤَثِّرُ في كونِهِ على بعضِ الصفاتِ بالطبعِ . وهٰذا [١٢٣أ] واضحٌ ، لا إشكالَ فيه .

---

١ وجب : يجب ، الأصل . فوقه إشارة الشطب ، بينما التصحيح في الهامش الأيسر .

٢ فعله : وفعله ، الأصل .

باب ذكر اختلافهم في هل يفعل العبادُ الإدراكَ والعلمَ في الغيرِ والألوان والروائح والطعوم على وجهِ التولُّدِ أم لا ؟

وقدِ اخْتَلَفَ القائلونَ بالتولُّدِ ، فزَعَمَ الجمهورُ منهم أنَّه لا يَصِحُّ فِعْلُ الإدراكِ والعلمِ في الغيرِ والألوانِ والروائحِ والطُّعُومِ على وجهِ التولُّدِ .

وقال بِشْرُ بنُ المُعْتَمِرِ[1] وجَعْفَرُ بنُ مُبَشِّرٍ[2]: إنَّ اللونَ والطعمَ والرائحةَ مِنْ أفعالِ العبادِ ، إذا تولَّدَ عن أفعالِهم .

وحُكِيَ أيضًا عنهما وعن غيرِهما أنّهما يفعلانِ الإدراكَ والعلمَ في الغيرِ على وَجْهِ التولُّدِ عن تعليمِ الغيرِ وتَلْقِينِهِ وحضورِهِ [١٢٣ب] بحضرتِهِ وعن فتحِ الجُفُونِ ، وقايسوا قولَهم في ذٰلكَ .

وأنكر هٰذا الباقونَ منهم وقالوا : لو كان شيءٌ مِنْ ذٰلكَ يقعُ متولِّدًا عن أفعالِنا ، لم يتولَّدْ إلَّا عن الحركاتِ أو الاعتماداتِ أو عنهما جميعًا . وقد عُلِمَ أنَّنا نَعْتَمِدُ ونَتَحَرَّكُ في الجهاتِ ، فلا يتولَّدُ في الأجسامِ التي في تِلْكَ الجهاتِ إدراكاتٌ ولا علومٌ ولا ألوانٌ مع احتمالِ الأجسامِ لذٰلكَ وزوالِ الموانعِ منه ؛ فعُلِمَ أنَّه ليس يقعُ شيءٌ مِنْ ذٰلكَ متولِّدًا ، ولأنَّ اعتماداتِ الأجفانِ لو ولّدت ، لوُجِدَ الإدراكُ في جهتِها ، وقد عُلِمَ أنَّ الإدراكَ ليس بموجودٍ في جهةِ الاعتمادِ . وكذٰلك قد يَحْضُرُ

---

١ أبو سهل الهلاليّ البغداديّ (ت٢١٠هـ/٨٢٥م) ، من معتزلة أهل بغداد . عنه ذكر المعتزلة (للبلخيّ) ١٥-١٦ (ترجمته) ، ١٧ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٤٣-٢٤٤ (ترجمته) ، ٣١٢ ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٥٢-٥٤ [الطبقة السادسة] ، الأعلام ٢/٥٥ .

٢ وجعفر بن مبشّر : جعفر بن بشر ، الأصل .

للتعريف : هو أبو محمّد جعفر بن مبشّر بن أحمد الثقفيّ (ت٢٣٤هـ/٨٤٨م) ، أحد متكلّمي المعتزلة البغداديّين . عنه ذكر المعتزلة (للبلخيّ) ١٧ ، ١٨ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٧٠-٢٧١ ، ٢٧٢ ، تاريخ بغداد ١٦٢/٧ (٣٦٠٨) ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٧٦-٧٧ [الطبقة السابقة] ، الأعلام ١٢٦/٢ .

مَن لا يَعْلَمُ حُضُورَنا وقد يعتمدُ على قلبِ الإنسانِ ، فلا يتولَّدُ فيه العلمُ ، والفاعلُ في غيرِهِ لا يَصِحُّ أن يفعلَ فيه إلَّا بمماسَّتِهِ أو مُماسَّةِ ما ماسَّهُ ؛ فكيف يفعلُ الحاضرُ [١٢٤أ] بحضرة الإنسانِ الإدراكَ والعلم له علمًا في قلبِهِ من غيرِ مُماسَّةٍ أو مُماسَّةِ ما ماسَّهُ ؟

وقالوا أيضًا : لو كان مِنَ الاعتماداتِ والحركاتِ ما يولِّدُ لونًا وطعمًا ، لم يكُنْ بأن يُوَلِّدَ السوادَ أَوْلَى مِنْ توليدِهِ البياضَ ، لأنَّ الجسمَ محتملٌ لِلَّوْنَيْنِ جميعًا .

قالوا : وكان يجبُ ، إذا ٱعْتَمَدْنَا على الحجارة والمَوَاتِ وكلِّ محتملٍ لِلَّوْنِ ، أنْ يتولَّدَ فيه البياضُ والحمرةُ ؛ وقد عُلِمَ بُطْلَانَ ذٰلك .

وزعموا أنَّ بياضَ الدِّبْسِ عِندَ الضربِ والتقريبِ إلى النارِ لم يحدثْ ، ولكنّها أجزاءٌ بِيضٌ ، ظَهَرَتْ مع بياضِ البيضِ المطروحِ فيه ، وأَخَذَتِ النارُ منه الأجزاءَ السودَ ، وأنَّ جسمَ الحيِّ ، إذا ضُرِبَ وٱحْمَرَّ ، لم تحدُثْ هناكَ حُمْرَةٌ ، وإنَّما ينزعجُ الدمُ الذي تَحْتَ الجلدِ ، فَيَحْتَقِنُ ويجتمعُ ويشفُّ مِنْ تَحْتِ الجلدِ ، فيُظَنُّ أنَّه حُمْرَةٌ ؛ ولو شُرِطَ ، لَوُجِدَ الدمُ هناكَ .

قالوا : فأمَّا حدوثُ الحرارةِ [١٢٤ب] عِندَ حَكِّ الجسمِ بالجسمِ ، فإنّما تَحْدُثُ بجريِ العادةِ أو بأن تَظهرَ عِندَ الحَكِّ أجزاءٌ فيها حرارة تُحَسُّ . ولذٰلكَ لو[١] حَكَكْتَ الماءَ بالماءِ والثلجَ بالثلجِ والماءَ بالثلجِ ويدَ المَيِّتِ بباقي جسمِهِ ، لم تَحْدُثْ حرارةٌ .

قالوا : فأمَّا بردُ الماءِ ، إذا وُضِعَ في الهواءِ ، فإنّما ذٰلكَ لحصولِ أجزاءٍ مِنَ الهواءِ فيه .

١ لو : ما لو ، الأصل .

قالوا : أو يكونُ ذٰلكَ حادثًا على طريقةٍ واحدةٍ مبتدأً بفعلِ اللهِ مِنْ جري العادةِ . ومتى جَوَّزْنَا ذٰلكَ ، بَطَلَ عليهم القولُ بالتولُّدِ .

وقد تَقَصَّيْنَا الكلامَ في هٰذِهِ الفصولِ في نقضِ النقضِ بما يُغني الناظِرَ فيه .

وقد أَطْبَقُوا على أنّه لا يَصِحُّ فِعْلُ الإنسانِ لشيءٍ مِمَّا ذكرناهُ مبتدئًا به مِن غيرِ سببٍ ، لأنّه لو صَحَّ ذٰلكَ ، لَوَجَبَ أن نفعلَ بما فِينَا مِنَ القُدَرِ الألوانَ والطعومَ والروائحَ والحرارةَ والبرودةَ والإدراكَ ، لأنَّ القُدَرَ لا تَخْتَلِفُ **[١٢٥أ]** لاختلافِ مقدوراتِها . وقد تكلَّمنا عليهم في هٰذا الفصلِ مِن قَبْلُ .

ولا نستكثرُ أن نكونَ على أصولِهم قادِرِينَ على ٱبتداءِ فِعْلِ ذٰلكَ ، غَيْرَ أنّه لا عِلْمَ لنا بِكَيْفِيَّةِ ٱبتدائِهِ . ويجوزُ أن يَقَعَ ذٰلكَ متولِّدًا ، إذا كانَتِ الاعتماداتُ والحركاتُ على صفاتٍ مخصوصةٍ في الحدوثِ ؛ فمتى لم تترتَّبْ كذٰلكَ ، لم تُولِّدْ شيئًا على ما قد بَيَّنَّاهُ وشرحناهُ في غيرِ هٰذا الموضعِ ؛ فَسَقَطَ ما قالوه .

فصل

وقد كان الجُبّائيُّ يَزْعُمُ أنَّ الحركةَ تُولِّدُ الحركةَ في جهتِها .[١] وأنكَرَ ذٰلكَ عليه ٱبنُهُ وقال : لو كان كذٰلكَ ، لكُنَّا إذا زَجَجْنَا[٢] الحَجَرَ صُعُدًا أو في بعضِ الجهاتِ ، مَرَّ أبدًا ولم يَتَرَاجَعْ . وذٰلكَ معلومٌ فسادُهُ .

فقِيلَ له : فأَنْتَ أيضًا تزعمُ أنَّ الاعتمادَ يولِّدُ الاعتمادَ في جهتِهِ ؛ فكانَ يجبُ ، إذا زَجَجْنَا[٣] الحجرَ صُعُدًا ، أَنْ تُولِّدَ ٱعتماداتُهُ ٱعتمادًا في جهتِهِ أبدًا ، فلا يَتَرَاجَعُ ؛ فٱنْفَصَلَ [١٢٥ب] مِن هٰذا بأنْ قالَ : إنّما يَتَوَلَّدُ التراجُعُ لأجلِ أنَّ ما فيه مِنَ الاعتمادِ في جهةِ السفلِ أكثرُ مِنَ الاعتمادِ المُجْتَلَبِ في جهةِ العُلُوِّ ؛ فإذا زاد عليه ، وَلَّدَ الجزءُ الزائدُ الاعتمادَ في جهتِهِ . قال : والحركةُ لا جِهَةَ لها ؛ فإذا زَادَتْ على غيرِها ، لم يجبْ أنْ تُولِّدَ . والاعتمادُ مختصٌّ بأنَّ له جِهَةً . قال : فزال عَنِّي القَلْبُ .

وقد تكلَّمنا في هٰذا وتقصَّيناهُ في نقضِ النقضِ .

---

١ يُقابَل مقالات الإسلاميّين ٢/٩٨ (٣/٨٦) «قال الجبّائيّ : لا يجوزُ أن يولّدَ السكونُ شيئًا ، والحركةُ قد تولّدُ حركةً وتولّدُ سكونًا» .

٢ زججنا : رَجحنا ، الأصل .

٣ زججنا : رجحنا ، الأصل .

باب ذكر ٱختلافهم في ما يصحّ أن يقع متولّدًا وما لا يصحّ أن يقع ذٰلك فيه

قال الكلُّ مِنَ القائلِينَ بالتولُّدِ : الإرادةُ لا يجوزُ أنْ تكونَ متولِّدةً ،[1] وإنّما نبتدئُ فِعْلَهَا بالقدرة عليها ؛ فأمَّا ما عدا الإرادة مِنْ **[١٢٦أ]** أفعالِ الجوارحِ والقلوبِ ، فقد ذُكِرَ أنَّ بعضَهم قال : يجوزُ أنْ تكونَ كُلُّها متولِّدةً .[2] وقال بعضُهم : إنَّ المتولِّدَ منها ما حلَّ في غيرِ فاعلِهِ دونَ ما حَلَّهُ ووُجِدَ في نفسِهِ وحيِّزِه .[3]

وقد بَيَّنَّا فسادَ هٰذا القولَ على قولِ مَن زَعَمَ أنَّ العلمَ متولِّدٌ عن النظرِ في محلّهِ أو في بعضِ أجزاءِ القلبِ ، وقولهم : إنَّ رَمْيَ الحجرِ مولّدٌ لتراجُعِهِ على كفِّ رَامِيهِ وتوليدِهِ فيه الحركةَ والاعتمادَ ؛ فبَطَلَ هٰذا القولُ .

وزَعَمَ الإسْكَافِيُّ أنَّ المتولِّدَ مِنَ الأفعالِ مِمَّا وُجِدَ بالفاعلِ وغيرِهِ هو ما جازَ أنْ يَقَعَ على وجهِ السَّهْوِ والخطأ . وما عدا ذٰلكَ غير مُتَوَلِّدٍ .[4]

وقد أَفْسَدْنَا القولَ على الإسْكَافِيِّ مِنْ قَبْلُ بما يُغني عن رَدِّهِ ، وأنَّه لا مُعْتَبَرَ بالسَّهْوِ في هٰذا البابِ ، وإنّما المعتبَرُ وقوعُ المسبَّبِ بحسبِ السببِ وكونُهُ تابعًا له ، عَلِمَهُ الفاعلُ له أو كان ساهِيًا عنه .

وقال الجمهورُ منهم : إنَّ **[١٢٦ب]** المتولِّدَ مِنْ أفعالِ القلوبِ إنّما هو العلمُ فقط المتولِّدُ عن النَّظرِ ؛ فأمَّا الإرادةُ والفكرُ والخاطِرُ والانتظارُ وغيرُ ذٰلكَ مِنْ أفعالِ القلوبِ ، فإنَّه مُحَالٌ تَوَلُّدُهُ عن النَّظَرِ أو شيءٍ مِنَ الاعتماداتِ والحركاتِ .

---

١ يُقابَل مقالات الإسلاميّين ٩٩/٢ (٨٧) «أجمعوا أنّ الإراداتِ لا تقعُ متولّدةً» .

٢ يُقابَل مقالات الإسلاميّين ٩٩/٢ (١/٨٧) «فقال قومٌ : قد يجوزُ أن تكونَ كلّها متولّدةً» .

٣ يُقابَل مقالات الإسلاميّين ٩٩/٢ (٢/٨٧) .

٤ يُقابَل مقالات الإسلاميّين ٩٩/٢ (٣/٨٧) «وقال قومٌ : إنّ المتولّدَ هو ما جازَ أن يقعَ على طريقِ السهوِ والخطأ . وما عدا ذلك فليس بمتولّدٍ» .

قالوا : لأنَّ النظرَ والحركةَ والاعتمادَ تُوجَدُ أبدًا مع الخاطِرِ وضدّه والإرادة وضدّها والانتظار وعدمه والخوف والرجاء ، فلا يجوزُ أن يكونَ مولّدًا لشيءٍ من ذٰلكَ ، ولأنَّ الإنسانَ يَفْعَلُ النظرَ والحركةَ والاعتمادَ مع وجودِ الإرادةِ وضِدِّها ، فلا تتغيَّرُ حالُهُ في كونهِ مُريدًا أو كارهًا وكونهِ راجيًا أو خائفًا ومفكِّرًا أو مُعرِضًا ، فعُلِمَ بذٰلكَ أنَّه لا يجوزُ تولُّدُ شيءٍ مِن ذٰلكَ عَمَّا ذكرناهُ مِنَ الأسبابِ .

قالوا : فأمَّا أفعالُ الجوارحِ ، نحو التأليفِ والأصواتِ والأكوانِ والاعتمادِ ، فإنّه يَصِحُّ أن يكونَ متولّدًا .

قالوا : والدليلُ [١٢٧أ] على أنَّ الاعتمادَ يُوَلِّدُ الاعتمادَ والحركةَ ، أنَّ الحجرَ ، إذا دُفِعَ ، والسَّهْمَ ، إذا أُرسِلَ ، مَرَّ ونَفَذَ بحسبِ الاعتمادِ وقَدْرِهِ في حركتِهِ ؛ فَوَجَبَ أنَّه يتولَّدُ لذٰلكَ عَنهُ .

قالوا : والدليلُ على أنَّ الاعتمادَ يولِّدُ الاعتمادَ أنَّه لو لم يَكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لانْقَطَعَ التوليدُ في الثالثِ مِنْ حالِ حدوثِ الاعتمادِ ، لأنَّه إنّما يُوَلِّدُ الحركةَ في الثاني . والحركةُ لا تُوَلِّدُ حركةً ولا ٱعتمادًا ولا شيئًا على قولِ ٱبنِ الجُبَّائيّ وفِرْقَتِهِ .

قالوا : فلو لم يولِّدِ الاعتمادُ الاعتمادَ ، لانْقَطَعَ مُضِيُّ السهمِ وذهابُ الحجرِ في الثالثِ مِنْ حالِ وجودِ الاعتمادِ .

وقد عُلِمَ بطلانُ ذٰلكَ ؛ فَوَجَبَ أنَّ الاعتمادَ يولِّدُ ٱعتمادًا في الثاني وحركةً ، فيكون الاعتمادُ الثاني مولِّدًا لِثالثٍ في الحالِ الثالثةِ ولِحَرَكَةٍ[1]، ثمّ كذٰلك إلى أنْ يضعفَ الاعتمادُ المجتلَبُ ويَزِيدَ عليه اللازمُ ، فينقطعُ توليدُ المجتلبِ وتضعفُ الحركةُ ويَسْقُطُ السَّهْمُ .

١ ولحركةٍ : وبحركه ، الأصل .

قالوا : وكذٰلكَ الصوتُ [١٢٧ب] يجبُ أن يكونَ متولِّدًا عن الاعتمادِ عِندَ الصَكَّةِ ، لأنَّه يقعُ بحسبِها وتابعًا لها . وقد زعموا أنَّ الألَمَ متولِّدٌ عن الوَهْيِ وأنَّ التأليفَ متولِّدٌ عن المجاورة .

قالوا : وقد ثَبتَ أنَّ الصوتَ والتأليفَ والألَمَ لا يَصِحُّ أن يُوجَدَ مِنْ فِعْلِنا إلَّا متولِّدًا عن الاعتمادِ والوَهْيِ والمُجَاوَرَةِ .

وإذا قال ٱبنُ الجُبَّائيّ : إنَّ المجاورةَ تُولِّدُ التأليفَ ، نَقَضَ بذٰلكَ قولَه : إنَّه لا يوِلِّدُ إلَّا شيئانِ : النظرُ والاعتمادُ . وكذٰلكَ إذا قال : إنَّ الوَهْيَ يوِلِّدُ الألَمَ وليس مِنْ جنسِ الاعتمادِ ، نَقَضَ قولَهُ .

قالوا : والذي يدلُّ على أنَّ الصوتَ والتأليفَ والألَمَ لا يُوجَدُ مِنْ فعلِنا إلَّا متولِّدًا أنَّنا لو رُمْنَا ٱبتداءَ فِعْلَ ذٰلكَ بما فينا مِنَ القدرة في أنفسِنا أو غيرِنا ، لم نجدْ إلى ذٰلكَ سبيلًا ؛ فدلَّ على أنَّه لا يقعُ مِنْ فعلِنا إلَّا مُتَوَلِّدًا .

وقد زَعَمَ ٱبنُ الجُبَّائيّ [١٢٨أ] وشِيعَتُهُ أنَّ التأليفَ[١] خاصَّةً لا يَصِحُّ أن يُوجَدَ مِنْ فِعْلِنا وفعلِ اللهِ إلَّا متولِّدًا عن المجاورة ، لأنَّه لا يَصِحُّ وجودُهُ مع الافتراقِ وتباعُدِ المحلَّيْنِ . ولو قال : إنَّ المجاورةَ تُولِّدُ التأليفَ ، وإنَّ اللهَ ، تعالى ، يَخترعُ مِثْلَهُ بغيرِ توليدِ المجاورةِ ، لم يَكُنْ ذٰلكَ على قولِهِ بعيدًا ؛ فيكون في المتجاورَيْنِ تأْلِيفَانِ[٢] . أحدُهما متولِّدٌ عن المجاورة والآخرُ مخترَعٌ ، غَيْرُ مُتَوَلِّدٍ ، لم يَكُنْ ذٰلكَ بعيدًا مع القولِ بأنَّ مَحَلَّيِ التأليفِ يَحْتَمِلَانِ مِنَ الجنسِ الواحدِ أعراضًا كثيرةً ؛ فلا وَجْهَ لِمَنْعِهِ ذٰلكَ .

---

١ التأليف : المتولد التاليف ، الأصل .

٢ تأليفان : باليقين ، الأصل .

فصل

وإن قال مَنْ حُكِيَ عنهُ أنَّ جميعَ ما عدا الإرادةِ مِنَ الأفعالِ متولّدٌ عنها : إنَّما قُلْتُ ذٰلكَ لأجلِ أنَّ الإرادةَ موجِبةٌ لمُرادِها مِنْ أفعالِ القلوبِ وأفعالِ الجوارحِ ؛ فوجَبَ أن يكونَ كلُّ ما عَدَاهَا موجَبًا عنها .

قيل له : هٰذا باطلٌ ، لأنَّ الإرادةَ غَيْرُ موجِبةٍ . ولو كانَ كذٰلكَ ، لَثَبَتَ ما [١٢٨ب] قُلتَهُ ، ولاستَغْنَى كلُّ حادِثٍ عداها مِنْ فعلِ المريدِ عن قدرةٍ عليه ، ولخَرَجَ عن تعلُّقِهِ بفاعلٍ ، ولاستحالَ تغيُّرُ حالِ المريدِ في كونِهِ مُريدًا للشيءِ وكارهًا لهُ ، وأن لا يقعَ مُرادُ إرادتِه ، ولأنّها لو كانت موجِبةً ، لاستحالَ وجودُ المنعِ مِنْ مُرادِها ، كما يستحيلُ أن يُقارِنَ الإرادةَ الموجِبةَ لكونِ المريدِ مُريدًا ما يمنعُ مِنْ إيجابِها كونه كذٰلكَ ، وإلَّا ٱنْتَقَضَ كونُها موجِبةً ، ولأنّها لو أوجبت المرادَ ، لاستغنى عن علمٍ به وآلةٍ فيه وقدرةٍ عليه ، وٱستحالَ وقوفُ وجودِهِ على شيءٍ زائدٍ على الإرادةِ الموجِبةِ له ، ولأنّه لو جازَ القولُ بذٰلكَ ، لجازَ أن يُقالَ : بل الذي يستحيلُ تولُّدُهُ هو الداعي إلى فعلِ الإرادةِ فقط ، وأنَّ الإرادةَ موجَبةٌ عن الداعي إليها ؛ فلا يَجِدُونَ في ذٰلكَ فَصْلًا ، فقد بَطَلَ ما قالوه .

وقد تقصَّينا الكلامَ في الإرادةِ الموجبةِ [١٢٩أ] في نقضِ النقضِ .

وبَيَّنَّا عنهم وجهَ إيجابِهم توليدَ النظرِ عِندَهم للعلمِ وأنّه قولٌ ، يُوجِبُ عليهم توليدَ تذكُّرِ النظرِ للعلمِ ، وهم لا يقولونَهُ . ولا فَصْلَ لهم مِنهُ .

وهٰذِهِ جملةٌ تَكْشِفُ عن حقيقةِ أقاويلِهم في ما يَتَوَلَّدُ وما لا يَتَوَلَّدُ وما لا يُمكِنُ أَن يَقَعَ إلَّا مُتَوَلِّدًا وما يَصِحُّ أن يحدثَ تارةً مُتَوَلِّدًا وتارةً مبتدأً .

باب ذكر آختلاف القائلين بالتولّد في القدرة ، متى تكون قدرة على المتولّد ومتى تكون مقدورًا ؟

قال الكلُّ منهم : إنَّ المتولّدَ مِنْ فِعْلِنَا مقدورٌ عليه قَبْلَ وجودِ سَبَبِهِ ؛ فإذا وُجِدَ سَبَبُهُ ، خَرَجَ عن كونِهِ مقدورًا . وهٰذا هو المستمرُّ على أوضاعِهِم .

وقال عبَّادُ [١٢٩ب] بنُ سَلْمَانَ[١] الصَّيْمَرِيُّ[٢]: إنَّه مقدورٌ عليه مع وُجُودِ سببِهِ .

وآختلفَ قولُ آبنِ الجُبَّائيِّ في المتولِّدِ مِنْ أفعالِ اللهِ ، تعالى ، فقال مرَّةً : إنّه مقدورٌ عليه مع وجودِ سببِهِ مِنهُ ، تعالى . قال : لأنَّه قد ثَبَتَ أنَّ ما يفعلُهُ متولّدًا ، فإنَّه قادِرٌ على فعلِهِ مبتدأً غَيْرَ متولِّدٍ عن سببٍ ، فوجَبَ لذٰلكَ أن لا يخرجَهُ وجودُ السببِ عن كونِهِ قادرًا عليه لِصِحَّةِ فِعْلِهِ آبتداءً بدلًا مِنْ فِعْلِهِ مُتَوَلِّدًا .

ويقالُ له على هٰذا الجوابِ : ما أنكرتَ مِنْ أن يكونَ قادرًا على آبتداءِ فِعْلِهِ بغيرِ سببٍ ، ما لم يفعلْ سببهُ ؛ فإذا وُجِدَ السببُ ، آستحالَ أن يَقَعَ مِنهُ إلَّا مُتَوَلِّدًا ، وإن صَحَّ أن يبتدِئَهُ ، لو لم يوجَدْ سَبَبُهُ ؟ فلا يجدُ لذٰلكَ مدفعًا .

ثمَّ إنَّ آبنَ الجُبَّائيِّ رَجَعَ عن هٰذا القولِ وزَعَمَ أنَّ كُلَّ ما يَقَعُ مِن فِعْلِهِ ، تعالى ، وفِعْلِ غيرِهِ متولّدًا ، فإنّه لا [١٣٠أ] يقدرُ على أن يفعلَهُ مبتدأً ، لأنَّ ذٰلكَ – زَعَمَ – يُوجِبُ وجودَهُ وعدمَهُ لِمَا نذكرُهُ عَنهُ مِن بَعْدُ ؛ فإذا قال ذٰلكَ ، وَجَبَ أن لا تختلفَ عِندَهُ حالُ القديمِ والمحدثِ في أنّهما لا يَقْدِرَانِ على المتولِّدِ في حالِ وجودِ سببِهِ لخروجِهِ عن تعلُّقِهِ بقصدِهِ وإرادتِهِ وصحَّةِ وقوعِهِ مع موتِهِ وعدمِ دواعِيهِ .

---

١ سلمان : كذا في الأصل . كذلك في الفهرست (للنديم) ٢/١/٥٩٨ وسير أعلام النبلاء ١٠/٥٥١ (١٨٣) .

٢ أبو سهل ، من معتزلة أهل البصرة . عنه الفهرست (للنديم) ١/٢/٥٩٨-٥٩٩ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٧٣ ، سير أعلام النبلاء ١٠/٥٥١-٥٥٢ (١٨٣) ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٧٧ [الطبقة السابعة] ، لسان الميزان ٣/٦٦٥-٦٦٦ (٤٤٢٩) .

وقد بَيَّنَّا نحن مِنْ قَبْلُ خروجَهُ عن كونِهِ فِعْلًا لفاعلِ السببِ لخروجِهِ عن تعلُّقِهِ بقصدِهِ وإرادتِهِ وصحّةِ وقوعِهِ مع موتِهِ وعدمِ دواعِيهِ ، وأنّه لا يمكنُهُ تركُهُ والانصرافُ عنه إلى غيرِ ذٰلكَ ؛ فإذا لم يَصِحَّ كونُهُ فِعْلًا له ، كان أبعَدَ عن أن يكونَ مقدورًا له .

وهٰذِهِ هي عِلَلُ مَنْ قال : إنّه غَيْرُ مقدورٍ للفاعلِ في حالِ وجودِ سببِهِ ، من حيث لم يَصِحَّ منه تركُهُ والانصرافُ عنه ولم يتعلَّقْ بدواعِيهِ وقصدِهِ وصَحَّ وقوعُهُ مع موتِهِ وعدمِهِ ؛ فيجبُ لذٰلكَ خروجُهُ [١٣٠ب] عن كونِهِ فِعْلًا له ، كما خَرَجَ لأجلِهِ عن كونِهِ مقدورًا له .

قالوا : ومتى خَرَجَ المسبَّبُ عن كونِهِ مقدورًا لفاعلِهِ بعد وجودِ سببِهِ ، آستحالَ وقُبُحَ أَمْرُهُ به ونَهْيُهُ عنه وإباحتُهُ له أو حظرُهُ عليه ، لأنّه في حكمِ الواقعِ الموجودِ بعد وجودِ سببِهِ . والموجودُ لا تَصِحُّ القدرةُ عليه ولا الأمرُ به والنهيُ عنه .

ويُقالُ لعَبَّادٍ : لِمَ قُلْتَ : إنّه مقدورٌ للعبدِ بَعدَ وجودِ سَبَبِهِ ؟

فإن قال : لأنّه يَصِحُّ أن يُمنَعَ منه ويُحَالَ بَينَهُ وبَينَهُ . ومُحَالٌ أن يُمنَعَ الممنوعُ مِمَّا ليس بقادرٍ على فِعْلِهِ .

فيقالُ له : فقد يَصِحُّ عِندَكَ أن يَمْنَعَ المانِعُ غَيْرَهُ مِنَ الفعلِ ، فيجبُ أن يكونَ المانِعُ قادرًا على ما مَنَعَ غيرَهُ منه ، لأنّه لا يَمْنَعُهُ إلّا مِمَّا هو قادِرٌ عليه ؛ فإن لم يجبْ هٰذا ، لم يجبْ ما قُلْتَهُ .

ويقالُ له : فيجبُ أن يكونَ القادِرُ قادرًا على الفعلِ [١٣١أ] [مَعَ عَدَمِ القَ]ـدرة[1] عليه ، لأنّه يُمنَعُ مِنهُ في الثاني ، لا في الأوّلِ . ويستحيلُ فِعْلُهُ له في الأوّلِ حتّى يكونَ الفعلُ مع القدرة . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ أن يكونَ القادِرُ قادرًا على

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

الفعلِ في حالِ وقوعِهِ لصِحَّةِ مَنْعِهِ منه بدلًا مِنْ إيقاعِهِ . وإذا لم يجبْ ذلكَ ، بَطَلَ ما قُلْتَهُ .

ويُقالُ له : ما أنكرتَ مِنْ أنّه إنّما صَحَّ أن يُمْنَعَ منه لكونِهِ فاعلًا لسببِهِ الموجبِ له ، فمنع السبب مِنْ توليدِهِ ، لا لكونِ القادِرِ قادرًا عليه في تِلْكَ الحالِ ؟ فبَطَلَ ما قاله .

باب ذكر آختلاف القدريّة في القديم ، تعالى ، هل يصحّ أن يفعل على جهة التولُّد أم لا ؟

قالَ الجمهورُ مِنهُم إلّا مَنْ شَذَّ : إنّه لا يَصِحُّ أن يَفْعَلَ شيئًا على جِهَةِ التولُّدِ .

وقال بعضُهم : بل ذٰلكَ صحيحٌ في أَفْعَالِه ، كما أنّه صحيحٌ مِنْ فِعْلِ غَيْرِه . **[١٣١ب]** وأَجْمَعُوا كلُّهم على أنَّ الأجسامَ مِنْ أفعالِهِ لا يَصِحُّ أن تَقَعَ مُتَوَلِّدَةً عن سببٍ .

ومِمَّنْ قالَ بأنّه يَفْعَلُ على جهةِ التولُّدِ آبنُ الجُبّائيّ ومُتَّبِعُوهُ . قالَ : والذي يَصِحُّ أن يَفْعَلَهُ متولّدًا الاعتمادُ والحركةُ والصوتُ والتأليفُ عن المُجَاوَرَة والأَلَمُ عن الوَهْيِ ، وما عَدَا ذٰلكَ مِنَ الأعراضِ لا يَصِحُّ أن يَفْعَلَهُ متولّدًا .

والمستمرُّ مع القولِ بالتولُّدِ قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أنّه ، تعالى ، يفعلُ على جهةِ التوليدِ ، وإلّا بَطَلَ أُصُولُ القولِ به . وذٰلكَ أنّه معلومٌ أنَّ اللهَ ، تعالى ، إذا فَعَلَ الوَهْيَ والتقطيعَ في جسمِ الحيّ ، أَلِمَ بحسبِ الوَهْيِ . وإذا أَلْقَى حَجَرًا على حَجَرٍ ، فَصَاكَّهُ ، تَوَلَّدَ الصوتُ[1] بحسبِ الصكّةِ والاعتمادِ . وإذا جَمَعَ بَيْنَ الجُزْءَيْنِ ، حَدَثَ التأليفُ ، كما يحدثُ بَيْنَهُمَا ، إذا جَمَعْنَاهُمَا نحنُ . وإذا حرَّكَ الماءَ والريحَ إلى جهةِ البصرةِ ، تَحَرَّكَتِ السُّفُنُ في جِهَاتِهَا . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، صارَتْ أسبابًا **[١٣٢أ]** مولّدةً مِنْ فعلِهِ ، كما أنَّ مِثْلَها مِنْ فعلِنا أسبابٌ مولّدةٌ ، لأنَّ السببَ إنّما يجبُ توليدُهُ لوقوعِهِ على وجهٍ مَعَ زوالِ الموانعِ مِن مسبَّبِهِ[2] وآحتمالِ المحلِّ له ؛ فإذا وُجِدَتْ هٰذِهِ الأسبابُ مِنَ اللهِ ، تعالى ، آسْتَحَالَ كونُها غَيْرَ مولّدةٍ مع أنَّ مِثْلَها مِن فعلِنا يولّدُ ، لأنَّ ذٰلكَ يُبطِلُ القولَ بالتولُّدِ جُمْلَةً . وإنْ كانَ ما يُوجَدُ بَعدَ هٰذِهِ

---

١ الصوت : الضرب ، الأصل .

٢ مسبّبه : سببه ، الأصل .

الأفعالِ مِنْ فعلِهِ ، تعالى ، إنّما يُوجَدُ بِجَرْيِ العادةِ به ، جازَ لنا ٱدِّعاءُ مِثْلِ ذٰلكَ في كُلِّ ما يَقَعُ بَعدَ الأسبابِ الموجودةِ مِنَ العبادِ . ولا مخرجَ من ذٰلكَ .

ولأنّه إنْ جازَ أن يقالَ : إنَّ ذٰلكَ يَحْدُثُ منهُ ٱبتداءً عِندَ هٰذِهِ الأسبابِ بالعادةِ مِن غَيْرِ أن يكونَ لهُ[1] تعلُّقٌ بالأسبابِ التي يَقَعُ[2] بحسبِها ، جازَ أيضًا أن يقالَ : إنَّ ما[3] يحدثُ مِنْ تصرُّفِنَا عِندَ دَوَاعِينَا وقَصْدِنَا وبِحَسْبِهَا إنّما يَحْدُثُ عِندَها بِجَرْيِ العادةِ ، لا لِتَعَلُّقِ حُدُوثِهَا[4] بالدَّواعِي والإراداتِ ولا [١٣٢ب] بِكَوْنِ فاعلِهَا[5] مُرِيدًا . وكذٰلكَ ما يَحْدُثُ عِندَ القدرةِ وبحسبِها .

وهٰذا عِندَهم يَؤُولُ إلى إبطالِ كَوْنِ العبدِ فاعلًا لمباشرٍ أو متولّدٍ مِنَ الأفعالِ . وفيه عِندَهم القولُ بالجَبْرِ وتركِ التوحيدِ والدخولُ في نَفْيِ الصانعِ والتعطيلِ . وذٰلكَ باطلٌ ؛ فَثَبَتَ التولُّدُ في أَفْعَالِهِ .

ولأنَّه لو كان جَرْيُ السُّفُنِ في جهةِ الماءِ والريحِ بجَرْيِ العادةِ ، لم يُستنكَرْ على أَوْضَاعِهِمْ أن تكونَ عادةُ بعضِ أهلِ البلادِ قَلْبَ هٰذِهِ العادةِ وأن تَجْرِيَ سُفُنُهُمْ في ٱستقبالِ جَرْيِ الماءِ والريحِ وأن يَحْتَاجُوا إلى شَيْلِ شُرُعِهِمْ في ٱستقبالِ الريحِ ، لا في جهتِها . وهٰذا هو الجهلُ بِزَعْمِهِمْ .

كما قالوا : لو كانَ الألمُ حادِثًا عِنَد الوَهْيِ والتقطيعِ والضربِ بالعادةِ ، لم نُنْكِرْ أن تكونَ عادةُ قومٍ الالتذاذَ بذٰلكَ . وكانوا ، مَتَى أَرَادُوا إِيلَامَ [١٣٣أ] العَبْدِ ، كَفُّوا عن ضَرْبِهِ وقَرْضِهِ بالمَقَارِيضِ . ومَتَى أرادوا إلذاذَهُ ، أَوْجَعُوهُ ضَرْبًا وقَطَّعُوهُ آرَابًا .

---

١ له : لها ، الأصل .

٢ يقع : تقع ، الأصل .

٣ إنّ ما : انما ، الأصل .

٤ حدوثها : كذا في الأصل .

٥ فاعلها : كذا في الأصل .

وهٰذا كلُّهُ جَهْلٌ عِندَهم ؛ فوجَبَ لفسادِ ذٰلكَ بِدَعْوَاهُمْ ثبوتُ التولُّدِ في أفعالِه ، تعالى .

قالوا : ولذٰلكَ ٱمْتَنَّ اللهُ ، تعالى ، على عِبَادِهِ بِجَرْيِ السُفُنِ في جِهَةِ الريحِ وعَدَّهُ مِنْ نِعَمِهِ ، فقالَ : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [١٠ يونس ٢٢] . ولو لم تَكُنِ الريحُ مُجْرِيَةً ومُوَلِّدةً لحركةِ السُفُنِ ، لم يَكُنْ لِذِكْرِهَا وإدخالِ الباءِ في هٰذا الكلامِ وَجْهٌ[١]، لأنَّ الباءَ إنّما تدخلُ في الكلامِ لإثباتِ القدرةِ على الفعلِ أو السببِ فيه أو الآلَةِ فيه ؛ فيقولُ القائلُ : فَعَلْتُ بِقُدْرَتي وضَرَبْتُ بسيفي وسَوْطِي وعَمِلْتُ بِفِكْرِي ونَظَرِي . قالوا : فهٰذا يدلُّ على أنَّ ٱعتمادَ الريحِ في الجهةِ سببٌ لحركةِ السُفُنِ وجَرْيِهَا في جهتِها . وهٰذا الفصلُ مِنْ ٱعتلالِهم باطلٌ ، **[١٣٣ب]** لأنَّ ما أرادَ ، تعالى ، بقوله : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [١٠ يونس ٢٢] عِندَ ريحٍ طيِّبَةٍ ، فأقامَ الباءَ مقامَ عِنْدَ ، كما يقالُ : فعلتُ ذٰلكَ بأمرِكَ وبإرادتِكَ ، أي عِندَ أَمْرِكَ وإرَادَتِكَ ، وقُمْتُ بِقِيَامِكَ[٢]، أي عِندَ قِيَامِكَ . وفي نفسِ الكلامِ مجازٌ ، لأنَّه قالَ : ﴿جَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ﴾ والريحُ جسمٌ ، لا تَجْرِي السُفُنُ بها ، وإنّما أرَادَ عِندَهم «وجَرَيْنَ بٱعتمادِ ريحٍ طيِّبَةٍ» وٱعتماد الريح غيرها . ولو سَكَنَتْ ورَكَدَتْ ، لم تَجْرِ السُفُنُ بهم . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ التعلُّقُ بهٰذا الظاهِرِ .

فأمّا وجهُ القَدْحِ في ما قدَّمناهُ عنهم مِنَ الشُّبَهِ قَبْلَ هٰذا ، فهو كلُّ ما قَدَحْنَا به في القولِ بأصلِ التولُّدِ . وقد بَيَّنَّا ذٰلكَ بما يُغْنِي عن رَدِّهِ ؛ فأمّا مع القولِ بالتولُّدِ ، فإنَّ مَنْعَهُ في أفعالِ اللهِ ، تعالى ، وحالِها مِنَ أنّها مِثْلُ أسبابِ المُتَوَلِّدِ مِنْ أفعالِنا ، فحُكمٌ باطلٌ .

---

١ وجه : وَجهًا ، الأصل .

٢ بقيامك : لقيامك ، الأصل .

[١٣٤أ] فصل

وقد زَعَمَ ٱبنُ الجبَّائيّ أنَّ الفرقَ بَيْنَنَا وبَيْنَ القديمِ ، تعالى ، وإنْ كُنَّا نحنُ وهو نَفْعَلُ على جهةِ التولُّدِ ، أنّه ، تعالى ، يَقْدِرُ على فِعْلِ مثلِ المتولّدِ مُبْتَدِئًا به مِنْ غيرِ سببٍ ، ونحنُ لا نَقْدِرُ أن نَفْعَلَ الألَمَ في غَيْرِنا والصوتَ والحركةَ والاعتمادَ والتأليفَ إلَّا متولّدًا ، ولا نَقْدِرُ على فِعْلِ مِثْلِ ذٰلكَ ٱبتداءً . وإنْ هو قالَ : إنَّ التأليفَ لا يَصِحُّ أن يوجَدَ مِنْ فعلِهِ ، سبحانَهُ ، ومِنْ فِعْلِنا إلَّا متولّدًا ، فقد أَبْطَلَ هٰذا الفرقَ بَيْنَنَا وبَيْنَهُ في التأليفِ خاصَّةً .

وقد أَلْزَمَهُ الناسُ كونَهُ ، تعالى ، محتاجًا في فعلِ المتولِّدِ إلى الأسبابِ كحاجَتِنا إليها ؛ فٱنفَصَلَ مِن ذٰلكَ بأن قالَ : لا يجبُ ذٰلكَ فيه ، وإنْ وَجَبَ فِينا ، لأَجْلِ أنّنا نحنُ لا نَقْدِرُ على ٱبتداءِ فِعْلِ المسبَّبِ عن غيرِ سببٍ . والقديمُ ، تعالى ، قادِرٌ على أن يَبْتَدِئَ فِعْلَ كلِّ ما يفعلُهُ مسبَّبًا لا عن سببٍ ، فلَمْ يَحْتَجْ [١٣٤ب] لذٰلكَ إلى الأسبابِ . وضَرَبَ لذٰلكَ الأمثالَ وقالَ : لأنّه يصيرُ في ذٰلكَ بمثابةِ القادِرِ على تحريكِ يَمِينِهِ مِن غَيْرِ تحريكِ يَسَارِهِ ، وأنّه يَصِحُّ أن يُحَرِّكَ اليمينَ مع عَدَمِ اليسارِ وَزَمَانَتِها وعَجْزِهَا وبمثابةِ غِنَى الطائرِ عن الدرجةِ والسُلَّمِ في الحصولِ على السطحِ ، وإن صَحَّ أن يَصْعَدَ ويَتَدَرَّجَ عليهما[١] إليه ، لكونِهِ قادِرًا على الطيرانِ إليه والحصولِ عليه مِنْ غَيْرِ آلَةٍ ولا سُلَّمٍ ولا دَرَجَةٍ . وهٰذا باطِلٌ على أُصُولِهِ ، لأنَّه[٢] أَحَالَ وقوعَ مَقْدُورٍ بقدرتَيْنِ وفِعْلٍ لِفَاعِلَيْنِ ومتولّدٍ عن وجودِ سَبَبَيْنِ بأن قالَ : لو صَحَّ ذٰلكَ ، لصَحَّ أن يُفْعَلَ الفعلُ بإِحْدَى القدرتَيْنِ ولا يُفْعَلَ بالأُخْرَى ، وأن يَفْعَلَهُ أَحَدُ الفاعِلَيْنِ ولا يَفعلُهُ الآخرُ ، وأن يُوجدَ أحدُ سَبَبَيْهِ ولا يوجدَ الآخرُ ، فيكونُ

---

١ عليهما : عليها ، الأصل .

٢ هنا إشارة في هذا الموضع من الأصل إلى إضافة غير ظاهرة ، لربّما كلمة ، لا تؤثّر في السياق ، نحو (قد) أو (كان) .

الفعلُ موجودًا لكونِهِ مفعولًا بإحْدَى القدْرَتَيْنِ وواقِعًا عن [١٣٥أ] أَحَدِ السببَيْنِ وحادِثًا مِنْ أَحَدِ الفاعِلَيْنِ وباقِيًا على عَدَمِهِ ، مِنْ حيثُ لم يَقَعْ بالأُخْرَى وعن السببِ الآخرِ ومِنَ الفاعلِ الآخرِ المؤثِّر جميعه في وجودِهِ ، لو حَدَثَ عَنهُ .

ولذٰلكَ يلزمُهُ ، إذا جازَ حدوثُ الفعلِ مِنهُ ، تعالى ، متولِّدًا عن سببٍ يوجبُهُ ومبتدأً بفعلِه ، أن يبتدِئَهُ ولا يَفْعَلَ سببَهُ الذي لو فُعِلَ ، لأَثَّرَ في وجودِهِ ، فيكونُ موجودًا مِنْ حيثُ ٱبْتُدِئَ به وباقِيًا على عَدَمِهِ ، مِنْ حيثُ لم يوجَدْ سببُهُ ، أو يوجَد ، إذا فعلَ سببهُ بالسببِ ولابْتِدَاءِ فِعْلِهِ ، فيكونُ باقِيًا على عدمِهِ ، مِن حيثُ لم يُبْتَدَأْ فِعْلُهُ . وذٰلكَ محالٌ ، ولا مخرجَ له من ذٰلكَ .

ولمَّا عَلِمَ لزومَ هٰذا لهُ وضِيقَ المَخْرَجِ عليهِ منهُ ، رَجَعَ عن هٰذا القولِ ، وزَعَمَ أنَّ ما يفعلُهُ ، تعالى ، متولِّدًا لا يَقْدِرُ على أن يفعلَهُ مبتدئًا به لأجْلِ هٰذا الإلزام الذي وصفناهُ .

فقيلَ له على هٰذا الجوابِ أيضًا : فيجبُ أن يكونَ محتاجًا في فِعْلِ عَيْنِ [١٣٥ب] ذٰلكَ المتولِّدِ إلى سببِهِ ، مِن حيثُ ٱستحالَ أن يُوجَدَ هو بِعَيْنِهِ منه بغيرِ سببٍ ، وإنْ صَحَّ مِنهُ وجودُ أمثالِهِ بغيرِ سببٍ ، ولم يَحْتَجْ في فِعْلِ جنسِهِ إلى سببٍ ، وإنِ ٱحتاجَ في فِعْلِ عَيْنِهِ إليه .

فٱنفَصَلَ عن هٰذا الجوابِ بأن قالَ : لا يجبُ ذٰلكَ ، لأنّه إنّما تجبُ الحاجةُ في ما يَصِحُّ الغِنَى فيه . ومحالٌ وجودُ عَيْنِ المسبَّبِ عن غيرِ سببٍ مِنْ فِعْلِ كلّ أَحَدٍ . وإذا ٱستحالَ وجودُهُ بغيرِ سببٍ ، ٱسْتَحَالَتِ الحاجةُ إلى سببِهِ ، كما أنَّه إذا ٱستحالَ كونُ العالِمِ القادِ[رِ][1] المتحرِّكِ عالِمًا قادِرًا[2] متحرِّكًا بغيرِ علمٍ وقدرةٍ وحركةٍ ،

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٢ قادرًا : - ، الأصل .

آستحالَ القولُ بأنَّ العالِمَ المتحرّكَ محتاجٌ في كونِهِ عالِمًا متحرِّكًا إلى العلمِ والحركةِ . وكما أنّه ، إذا آستحالَ فعلُهُ للعَرَضِ مع عَدَمِ محلِّهِ وفعلُهُ العلمَ والقدرةَ مع عدمِ الحياةِ ، آستحالَ الوصفُ بأنَّه محتاجٌ في فِعْلِ العَرَضِ إلى فِعْلِ المحلِّ وفي فِعْلِ الإرادةِ والعلمِ إلى فعْلِ [١٣٦أ] الحياةِ . وفي هٰذا نظرٌ . وأَقَلُّ ما يلزمُ فيه أن يكونَ الإنسانُ غَيْرَ محتاجٍ[1] في كونهِ قادرًا عالِمًا إلى العلمِ والقدرةِ لِصِحَّةِ وجودِ عالِمٍ قادرٍ غَنِيٍّ عِندَهُ عن العلمِ والقدرةِ ، وهو اللهُ ، تعالى . وكلامُنا له في هٰذا البابِ تكلُّفٌ لإبطالِ القولِ بأَصْلِ التولُّدِ .

---

١ غير محتاج : محتاجا ، الأصل .

باب ذكر اختلافهم في توليد الطاعة والمعصية

قال بعضُهم : إنَّ المعصيةَ قد تُولِّدُ ما ليسَ بطاعةٍ ولا معصيةٍ وإنّها لا تُولِّدُ طاعةً .[1]

وقال بعضُهم : إنَّ الطاعةَ لا تُولِّدُ المعصيةَ بحالٍ .

وكان الجُبّائيُّ ومَن قالَ بقولِهِ يزعمُ أنَّ السببَ والمسبَّبَ بمثابةِ الشيءِ الواحدِ . ولا يجوزُ أن يولِّدَ الخطأ والمعصيةَ إلَّا معصيةٌ وأنَّ الطاعةَ لا تُولِّدُ إلَّا الطاعةُ .

وكان ابنُهُ يقولُ : إنَّ القبيحَ لا يولِّدُ حَسَنًا والحسنَ **[١٣٦ب]** لا يولِّدُ قبيحًا . قال : لأنَّ القبيحَ هو ما ليسَ للقادرِ عليه فعلُهُ . قالَ : ولا يجوزُ أن لا يكونَ له أن يفعلَ الشيءَ ويكون له أن يفعلَ ما يوجبُ وجودَهُ عِندَ وجودِهِ . ومحالٌ أن يفعلَهُ ولا يكون فاعِلًا لِمَا ليسَ له فِعْلُهُ . هٰذا محالٌ متناقضٌ .

قال : ولذٰلكَ وَجَبَ القولُ بأنَّ الواجبَ على الإنسانِ ، إذا لم يَحْصُلْ ويَتِمَّ إلَّا بِفِعْلٍ آخر ، وَجَبَ ذٰلكَ الفعلُ وكلُّ ما لا يَتِمُّ [به] وجودُ الواجبِ أن لا يَفعلَهُ .

قال : فأمَّا إذا كانَ السببُ حسنًا ، لم يَجُزْ أن يكونَ مسبّبهُ[2] قبيحًا ، لأنَّ ذٰلكَ يؤدِّي إلى قُبحِ السببِ وخروجِهِ عن الحسنِ ، لأنّه لا يجوزُ أن يكونَ للفاعلِ أن يفعلَ ما وجودُهُ يوجبُ ويقتضي وجودَ القبيحِ لا محالَةَ .

قال : ولأَجْلِ ذٰلكَ لم يَجُزِ القولُ بأنَّ النظرَ يُوَلِّدُ الجهلَ ، لأنّه قد ثَبَتَ أنَّ النَّظَرَ حَسَنٌ والجهلَ قبيحٌ ؛ فلو وَلَّدَ الجهلَ ، لعادَ ذٰلكَ بقُبحِ النَّظَرِ . وذٰلكَ باطلٌ .

قال : فأمَّا ما ليسَ **[١٣٧أ]** بطاعةٍ ولا معصيةٍ مِنَ الأفعالِ ولا قبيحٍ منها ، فقد يَتَوَلَّدُ عن الحَسَنِ والقبيحِ . وذٰلكَ نحوَ أن يَرْمِيَ غرضًا وطائرًا ولا يَقْصِد به إصابةَ

---

١ يُقابَل مقالات الإسلاميّين ٢/٩٧-٩٨ «قالوا في المعصيةِ : إنّها تولّدُ ما ليس بطاعةٍ ولا معصيةٍ ولا تولّدُ الطاعةَ . هذا قولُ البغداديّين» .

٢ مسببه : سببه ، الأصل .

نَفْسٍ ولا يَخْطُرُ ذٰلكَ ببالِهِ . فيُصِيبُ إنسانًا .

قال : فالرَّمْيُ على هٰذا الوجهِ حَسَنٌ ، وقَتْلُ الإنسانِ وجَرْحُهُ أو كَسْرُ شيءٍ للغَيْرِ وهَدْمُهُ أو فَسَادُهُ فِعْلٌ له مُتَوَلِّدٌ عن الرَّمْيِ الحَسَنِ . وليسَ بحَسَنٍ ولا قبيحٍ ولا طاعةٍ ولا معصيةٍ . وهو بمثابةِ فِعْلِ النائمِ والسَّاهِي الذي لا يُوصَفُ بذٰلكَ .

وكذٰلكَ يجبُ أن يقالَ في تَعْزِيرِ السلطانِ للرَّدْعِ والتأديبِ وتأديبِ الصبيِّ وضربِ المرأةِ عِندَ النُّشُوزِ ، إذا كان عِندَه القتلُ وعظيمُ الضَّرَرِ اللذَيْنِ لا يُقْصَدَانِ .

وكان المُلَقَّبُ بالبصريّ[1] يقولُ : إن كان ما يتولَّدُ مِنَ الرمي الحَسَنِ ضررًا ، فإنَّه قبيحٌ - يَعنِي المتولّد - وسببُه حسنٌ . ويَلْزَمُهُ على ذٰلكَ وجوبُ الذَّمّ عليه والعقابِ لقُبحِهِ وأن لا يكونَ للفاعلِ فعلُ [١٣٧ب] سَبَبِهِ . وكيفَ يكونُ المسبَّبُ قبيحًا وفعلُ سَبَبِهِ الموجب له لا محالةَ حَسَنٌ للقادرِ عليه فِعْلُه ؟ هٰذا محالٌ مِنَ القولِ .

وكان أبو الهُذَيْلِ العَلَّافُ[2] وجعفرُ بنُ حَرْبٍ[3] يقُولَانِ : إنَّه لا يتولَّدُ عن الحَسَنِ إلَّا حَسَنٌ وعن القبيحِ إلَّا قبيحٌ .

---

١ بالبصريّ : البصرى ، الأصل ؛ وهو أبو عبد الله الحسين بن عليّ بن إبراهيم الملقّب أيضًا بالجُعَل الكاغديّ (٢٨٨-٣٦٩هـ/٩٠٠-٩٨٠م) ، فقيه من شيوخ المعتزلة . عنه الفهرست (للنديم) ٦٢٨/٢/١-٦٢٩ [مولده ٣٠٨هـ] ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٣٣٢-٣٣٥ [الطبقة العاشرة] ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ١٠٥-١٠٧ [الطبقة العاشرة . وفاته هناك ٣٦٧هـ] ، لسان الميزان ٥٥٩/٢-٥٦٠ (٢٧٩٧) ، الأعلام ٢٤٤/٢-٢٤٥ .

٢ هو محمّد بن الهُذَيل بن عبد الله بن مكحول العَبْديّ البصريّ (١٣٥-٢٣٥هـ/٧٥٣-٨٥٠م) ، من كبار أئمّة المعتزلة . عنه الفهرست (للنديم) ٥٦٤/٢/١-٥٦٧ ، تاريخ بغداد ٣٦٦/٣-٣٧٠ (١٤٨٢) ، سير أعلام النبلاء ٥٤٢/١٠-٦٠٠ (١٧٣) ، لسان الميزان ٥٩٧/٦-٦٠٠ (٨٢٢٢) ، الأعلام ١٣١/٧ .

٣ أبو الفضل الهَمَدَانيّ (ت٢٣٦هـ/٨٥٠م) ، من أئمّة المعتزلة في بغداد . عنه الفهرست (للنديم) ٥٩٠/٢/١-٥٩١ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٦٨-٢٧٠ ، تاريخ بغداد ١٦٢/٧-١٦٣ (٣٦٠٩) ، سير أعلام النبلاء ٥٤٩/١٠-٥٥٠ (١٨١) ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٧٣-٧٦ [الطبقة السابعة] ، لسان الميزان ١٩٩/٢ (١٩٩٢) ، الأعلام ١٢٣/٢ .

باب ذكر ٱختلاف القائلين بالتولّد هل تصح التوبة من المتولّد بعد وجود سببه أم لا ؟

وقد قال الجمهورُ منهم : التوبةُ مِنَ المتولِّدِ بعدَ وجودِ سببِهِ صحيحةٌ .

وقال بعضُهم : لا تَصِحُّ التوبةُ منه بَعدَ وجودِ سببِهِ . وممَّن قالَ بذٰلكَ عَبَّادٌ الصَّيْمَرِيُّ . والأَوْلَى على قولِهم صحَّةُ التوبةِ منهم ووجوبُها أيضًا . **[١٣٨أ]** وذٰلكَ إنْ فَوَّقَ سهمَهُ ورمى [...][١]وهو لا يقصدُ قتلَهُ ويعلمُ أو يظنُّ أنّه يُصيبُهُ ؛ فإن نَدِمَ على ذٰلكَ وقَصَدَ ٱسْتِدْرَاكَ ما كانَ منه ، صَحَّ منه هٰذا الندمُ والعَزْمُ على أن لا يعودَ إ[لَى][٢]مثلِهِ في المستقبلِ وأن يَفْعَلَ الندمَ والعَزْ[مَ][٢]بَعدَ وجودِ الرَّمْيِ وقَبْلَ وُصُولِ السَّهْمِ .

فإن قِيلَ : كَيفَ تَصِحُّ التوبةُ مِنَ المتولِّدِ بَعدَ وجودِ سَبَبِهِ وقَبْلَ وُجُودِهِ وهو لم يَكُنْ مِنهُ ؟ ومُحالٌ وُجُودُ التوبةِ مِمَّا لم يُفْعَلْ .

قِيلَ له : إنّما يَصِحُّ ذٰلكَ عِندَ القوم ، لأنَّ المسبَّبَ بَعدَ وجودِ سببِهِ في حكمِ الواقِعِ الموجودِ . وقد ثَبَتَ صحَّةُ التوبةِ مِنَ الفعلِ ، إذا وُجِدَ ، والندمُ عليه ؛ فكذٰلكَ تَصِحُّ ممَّا[٣]وُجِدَ سببُهُ ، إذا كانَ في حكمِ الموجودِ ، ولم يُمْكِنْ تَلافِي ذٰلكَ وٱسْتِدْرَاكُهُ إلَّا بالتوبةِ مِنهُ .

وكان الأقربُ في هٰذا أنَّ هٰذِهِ التوبةَ إنّما هي توبةٌ مِنْ فِعْلِ السببِ ؛ فأمَّا مِنْ مسبَّبٍ لم يَقَعْ ، فالندمُ **[١٣٨ب]** عليه يَتَعَذَّرُ .

وقد ٱتُّفِقَ على أنَّ المباشرَ لا تَصِحُّ التوبةُ منه قَبْلَ وقُوعِهِ ، فكذٰلكَ يجبُ أن يكونَ

---

١ كلمة غير مقروءة في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٣ تصحّ ممَّا : يصح ما ، الأصل .

المتولّدُ ؛ فأمّا التوبةُ مِنَ المباشرِ في حالِ وقوعِه ، فمُحَالٌ أيضًا . وإنّما تَصِحُّ بَعدَ وُقُوعِهِ ، لأنَّ الندمَ عليه يقتضي الانصرافَ عَنهُ والكراهةَ لهُ وهو في حالِ إيقاعِه مؤثِّرٌ له وقاصِدٌ إليه وغيرُ نادِمٍ على التلبُّسِ به ؛ فكَيفَ تَصِحُّ التوبةُ في حالِ حدوثِهِ ؟

وقد قالَ ٱبنُ الجُبَّائيّ : إنَّ مِنَ الأفعالِ ، ما لو صَحَّ وفُرِضَ كونُهُ مُتَوَلِّدًا ، لم تَصِحَّ التوبةُ منهُ ، لا في حالِ وقوعِه ولا بَعدَ وقوعِهِ .

قال : وهو الجهلُ . قال : لأنَّ التوبةَ منه في حالِ وُقُوعِهِ مُحَالٌ لِما ذَكَرْنَاهُ . والتوبةُ منهُ بَعدَ وقوعِه أيضًا محالٌ ، لأنّه إنّما يجبُ أن يتوبَ التائبُ مِنْ فعلِ القبيحِ لِقُبحِهِ .

قال : وفاعلُ الجهلِ على وجهِ التولُّدِ ، لو صَحَّ أن يفعلَ متولّدًا ،[1] لا يعلمُهُ قبيحًا قَبْلَ فِعْلِهِ ، لأنَّ جهةَ القُبْحِ [١٣٩أ] هي كونُهُ جهلًا ، وهو لا يَصِحُّ أن يَعْلَمَهُ جهلًا قَبْلَ فِعْلِهِ ، لأنّه لو عَلِمَهُ جهلًا بما هو جهلٌ به ، لصارَ عالِمًا بما جَهِلَهُ ، لأنّه لا يَعْلَمُهُ جهلًا بكَذَا وكَذَا حتّى يَعْلَمَ مُتَعَلَّقَهُ وما هو جهلٌ به . وذٰلكَ يوجبُ كونَهُ عالِمًا ما هو جاهِلٌ به .

١ متولّدًا : + وهو ، الأصل .

فصل

وقد ٱعتلُّوا لوجوبِ التوبةِ مِنَ المتولِّدِ بَعْدَ وجودِ سببِهِ وقَبْلَ وجودِهِ بأنّه إذا لم يُؤْمَنْ أن يُخْتَرَمَ المكلَّفُ قَبْلَ وجودِ المسبَّبِ المعلومِ وقوعُهُ أو المظنونِ ، فلو لم تَصِحَّ التوبةُ منه ، لم يَكُنْ لفاعِلِ السببِ سبيلٌ إلى الوصولِ إلى ثوابِ طاعَاتِهِ وتَلَافِي ما كانَ منه وٱسْتِدْرَاكِهِ ، إذا كانَ المسبَّبُ كبيرًا أو قتلًا لنبيّ ومُؤْمِنٍ . وهٰذا يوجبُ أنّه لا طريقَ له إلى ثوابِ عملِهِ مع بقاءِ التكليفِ عليه . وذٰلكَ غيرُ جائزٍ ؛ فوَجَبَ عليه التوبةُ مِنَ المتولِّدِ لذٰلكَ بَعدَ وجودِ سببِهِ .

وقد ٱخْتَلَفَ قولُ ٱبنِ الجُبَّائيّ في العقابِ ، **[١٣٩ب]** متى يُسْتَحَقُّ على المسبَّبِ ؛ فقال مرّةً : يُسْتَحَقُّ عليه عِندَ وُجُودِ سببِهِ وقَبْلَ وجودِهِ . وقال أُخرَى : بل يُسْتَحَقُّ عليه عِندَ وُجُودِه ؛ فعَلَى القولِ الأَوَّلِ يجبُ أن تكونَ التوبةُ مِنهُ مُزيلَةً لعقابٍ ثابتٍ ، يُسْتَحَقُّ عليه . وعلى القولِ الثاني تَصِحُّ أيضًا التوبةُ منه وجَعَلَهَا تابعةً في ٱستحقاقِ العقابِ على المسبَّبِ ومُزيلةً لعقابِ السببِ ، فكأنَّه جَعَلَ المسبَّبَ تابعًا لسببِهِ .

وحقيقةُ هٰذا أنَّ العقابَ لا يُسْتَحَقُّ إلَّا على موجودٍ . وهٰذا أَوْلَى على قولِهم لأجلِ أنَّ العقابَ إنّما يُسْتَحَقُّ على القبيحِ لقُبحِهِ . ومحالٌ كونُهُ قبيحًا قَبْلَ وجودِهِ وفي حالِ عدمِهِ ؛ فيجبُ أن لا يُسْتَحَقَّ عليه العقابُ إلَّا عِندَ وجودِهِ ، ويجبُ على هٰذا القولِ أن لا تَصِحَّ التوبةُ إلَّا عِندَ وجودِهِ وحصولِهِ قبيحًا . وهٰذا يعودُ إلى أنّه لا سبيلَ لِمَنِ ٱخْتُرِمَ قَبْلَ وجودِ المسبَّبِ إلى الوصولِ إلى **[١٤٠أ]** ثوابِ عَمَلِهِ . وذٰلكَ عينُ الظُّلْمِ [مِن قائلِه][1]!

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

باب ذكر جملة ما يشترك فيه السببُ والمسبّب وما يفترقان فيه

يجبُ عِندَهم ٱشتراكُهُمَا في كونِهِمَا حادِثَيْنِ وفي تعلُّقِهِمَا بفاعِلٍ سوى ثُمَامَةَ لقولِه : إنَّ المتولّدَ لا فاعِلَ له ، ويجبُ كونُهُمَا مقدورَيْنِ بقدرةٍ واحدةٍ ولقادِرٍ واحدٍ ، ولا يجبُ ٱشتراكُهُمَا في كونِهما مختارَيْنِ مُرادَيْنِ ، لأنَّ المسبّبَ يقعُ أَكْثَرُهُ مع عدمِ القصدِ إليه ومع الكراهةِ له . ويجبُ ، متى كانَ السببُ لا جهةَ له ، ٱشتراكُهُ مع المسبّبِ في وجودِهِ بِمَحَلٍّ واحدٍ ، كالنظرِ والعلمِ والوَهْيِ والألمِ والتأليفِ والمجاورةِ ؛ فأمَّا ما له جهةٌ كالاعتمادِ ، فقد يُوجَدُ مسبّبُهُ في محلِّهِ تارةً وفي غَيْرِه أُخرَى على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ .

ويجبُ ، مَتَى وُجِدَ [١٤٠ب] المسبَّبُ ، أن يكونَ سببُهُ موجودًا إمَّا معه أو قَبْلَهُ ؛ ولا يجبُ ، متى وُجِدَ السببُ ، وجودُ مسبّبِهِ ، لأنّه قد لا يوجدُ لمانعٍ يَعْرِضُ . وكذٰلكَ فإنّه يجبُ أن يكونَ الداعِي إلى فِعْلِ المسبّبِ داعِيًا إلى فعلِ السببِ . ولا يجبُ أن يكونَ الداعِي إلى فِعْلِ السببِ داعِيًا إلى فِعْلِ المسبّبِ ، لأنّه قد يكرهُ المسبّب بَعْدَ فِعْلِ سببِهِ وقد يكونُ ساهِيًا عنه وغَيْرَ عالِمٍ بأنّه متولِّدٌ .

وهٰذِهِ جملةٌ مُقنِعَةٌ في القولِ بالتولُّدِ وأحكامِهِ وتصريفِ القولِ فيهِ ، إن شاءَ اللهُ . وباللهِ التوفيقُ .

باب الكلام في الاستطاعة وأحكامها وفصول القول فيها

إن قال قائِلٌ : خبِّرونا عن الاستطاعةِ ! أَهِيَ عندكم مع الفعلِ أم قَبْلَهُ ؟

قيلَ له : القدرةُ على ضربَيْنِ ؛ فضربٌ منها قدرةُ اللهِ ، تعالى ، وهي [١٤١أ] المُقَدَّمَةُ على وجودِ مقدوراتِه بالأوقات ؛ فلو قدّرَ أوقاتًا ، لكانَتْ لا غايةَ لها . وهي قدرةٌ على إبداعِ الذواتِ وخَلْقِ الأجناسِ ، وقدرةٌ على جميعِ أجناسِ الحوادِثِ ، وقدرةٌ مِنْ كلِّ جنسٍ على ما لا غايَةَ له ولا نهايةَ ، وإن لم يَفْعَلْ بها ، تعالى ، في كلِّ وقتٍ إلَّا عددًا مُتَنَاهِيًا مِنْ مقدرواتِهِ ، وهي قدرةٌ على الشيءِ ومِثْلِهِ وضِدِّهِ وخِلَافِهِ . وهٰذِهِ القدرةُ قَبْلَ مقدورِها وموجودةٌ مَعَهُ في حالِ حدوثِهِ ، وقدرةٌ عليه في حالِ وقوعِهِ وباقيةٌ بعد حدوثِهِ ، وقدرةٌ على إعادةِ كلِّ باقٍ مِنَ الأفعالِ وما ليس بِبَاقٍ منها ، إذا عُدِمَ بَعدَ وجودِهِ ، ولا ضِدَّ لها يَنْفِيهَا ولا يُتَوَهَّمُ عدمُها مع ثبوتِ قِدَمِهَا .

والضربُ الآخرُ قُدَرُ الخلقِ ، وهي كلُّها أعراضٌ مخالِفَةٌ لجنسِ الأجسامِ وجنسِ الصحَّةِ والسلامةِ والتأليفِ . وهي حادثةٌ في حالِ وجودِ مَقْدُورِهَا ، لا على وجودِهِ ولأجلِهِ ، لكِن على اكتسابِهِ في تِلْكَ الحالِ [١٤١ب] [وفي حالِ عَ]دَمِهِ[1] وحالِ بقائِهِ وعلى قدرةٍ على مقدورٍ واحدٍ غيرِ القدرةِ على مثلِهِ وضِدِّهِ وخِلَافِهِ . ويَصِحُّ أن تتناولَ اكتسابَ العبادِ ، إذا أَعَادَهَا اللهُ ، تعالى ، وأَعَادَ مَقْدورَهَا .

وكلُّ قُدْرَتَيْنِ منها تعلَّقَتَا باكتسابِ مقدورٍ واحدٍ ، مُبْتَدَأً كانَ الكسبُ أو مُعَادًا ، فهما مِنْ جنسٍ واحدٍ وفي قدرةِ اللهِ ، تعالى ، مِنْ جنسِ كلِّ قدرةٍ على مقدورٍ وأمثالها ما لا غايةَ له ولا نهايةَ ، وإن لم يَصِحَّ أن يفعلَ بها منها اثنتَيْنِ على مقدورٍ واحدٍ وفي محلٍّ واحدٍ وزمنٍ واحدٍ ، ولا مِن كلِّ مثلَيْنِ لاستحالةِ احتمالِ المَحلِّ الواحدِ لِعَرَضَيْنِ مِثْلَيْنِ مِنْ كلِّ جنسٍ في الوقتِ الواحدِ .

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر في الأصل ، لأنّه مخروم .

وكلُّ قدرةٍ منها لا يَصِحُّ أن تكونَ قدرةً على اكتسابِ شيءٍ في غَيْرِ مَحَلِّهَا ، لا على سبيلِ الابتداءِ ولا على وجهِ التولُّدِ .

وكلُّ قُدَرِ الخلقِ لا يجوزُ بقاؤُها وَقْتَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ . وكذٰلكَ سائرُ الأَعْرَاضِ . وتضادّ كلُّ قدرةٍ منها **[١٤٢أ]** ثلاثة أشياء . أحدُها الموتُ وهو ضدٌّ لها وللحياةِ ولجميعِ صفاتِ الحيّ ، ويضادُّها العجزُ عن مقدورِها وتضادُّها القدرةُ على ضِدِّ مقدورِها .

وإذا قيلَ : إنَّ ضِدَّ ما له تعلُّقٌ لا يكونُ إلَّا متعلِّقًا بنفسِ متعلَّقِهِ على العكسِ مِنْ تَعَلُّقِهِ ، أَحَلْنَا مُضَادَّةَ القدرةِ لها ومُضَادَّةَ القدرةِ على ضِدِّهَا لها ، لأنَّه لا تعلُّقَ لها على وجهٍ بمتعلّقها ، لا على سبيلِ المساواةِ ولا العكسِ . والعجزُ ضِدٌّ لها ، وضِدُّهَا مِنَ العجزِ لا يكونُ عجزًا إلَّا عن موجودٍ ، كما أنّها هي لا تكونُ قدرةً إلَّا على موجودٍ . والقدرةُ القديمةُ منها والمحدثةُ لا يَصِحُّ كونُها قدرةً على الباقي في حالِ بقائِهِ .

هٰذا على أنّه ليسَ في مقدوراتِ العِبَادِ ما يَصِحُّ بقاؤُهُ ، فيُقَالُ : إنَّ قدرةَ العبدِ قدرةٌ عليه في حالِ بقائِهِ لأَجْلِ أنّه لا يقدرُ إلَّا على عَرَضٍ ، والأَعْرَاضُ لا يجوزُ بقاءُ شيءٍ منها .

فأمَّا ما [يدلُّ على أنّ][1]قدرةَ العبدِ مع كَسْبِهِ وقُدَرِه عليه **[١٤٢ب]** [...][2]، فهو أنّه قد ثَبَتَ أنَّ الكَسْبَ لا يجوزُ أن يكونَ حادِثًا وموجودًا بها ، وإنّما يكونُ كذٰلكَ بقدرةِ اللهِ ، سبحانَهُ ، وأنّه إنّما يَحْتَاجُ إليها ، لِيَصِيرَ الكسبُ بها على صفةٍ ، تُفارِقُ صفةَ الاضطرارِ ؛ فيجبُ أن لا تَتَعَلَّقَ به إلّا في حالِ حدوثِهِ ، لأنَّ ما يكسبُ صفةً وحكمًا لا يكونُ معدومًا وموجبًا للوصفِ قَبْلَ وجودِهِ ولا بَعْدَ عدمِهِ ؛

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر في الأصل .

٢ قدر كلمة غير ظاهرة في الأصل .

فيجبُ أن يَجْرِيَ في ذٰلكَ مَجْرَى الإرادةِ التي تُوجَدُ عِندَنا وعِندَهم مع مُرَادِهَا ، إذا كانَ الكَسْبُ يصيرُ بها على وجهٍ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ نحوِ كونِ الأصواتِ عِندَنا عبارةً عن الأمرِ والخبرِ والهزلِ والاستفهامِ والتعظيمِ وكونِ هٰذِهِ الأصواتِ عِندَهم أمرًا وخبرًا وحُسْنًا وقُبْحًا .

وكذٰلكَ ، إن قِيلَ : إنَّ تأثيرَ قدرةِ الكَسْبِ حصولُ القادِرِ مِنَّا على حُكْمٍ وصِفَةٍ ، يُفَارِقُ بهما حالَ المُضْطَرِّ ، لا تأثيرَ لكلِّ واحدةٍ منهما في[1] [١٤٣أ] تَقَدُّمِهَا وتَأَخُّرِهَا عنه .

وقد بيّنّا ذٰلك[2] أيضًا أنّها لو تقدَّمَتْ مقدورَها ، لَصَحَّ أن يُخلَقَ العجزُ المُضَادُّ لها في الثاني مِنْ حالِ حدوثِها . وذٰلكَ ٱتِّفَاقٌ .

فلو وُجِدَ العجزُ في ثانيهَا ، لكانَ لا يَخلُو[3] مقدورُها مِنْ أنْ يَصِحَّ وقوعُهُ مع العجزِ المضادِّ لها أو يستحيلُ ؛ فإن صَحَّ ، وَجَبَ أن يكونَ العاجزُ عن الفِعْلِ فاعِلًا له وأن يَسْتَوِيَ حالُ القدرةِ والعجزِ وحالُ القادِرِ والعاجزِ . وذٰلكَ محالٌ . وإنِ ٱستحالَ الفعلُ بها ، إذا وُجِدَ العجزُ ، وَجَبَ أن يكونَ وجودُ العجزِ بَعْدَها قالِبًا لجنسِها ومُخرِجًا لها عن كونِها قدرةً ، لأنَّه قد أَضَادَّهَا إلى حالٍ ما يستحيلُ وقوعُ الفعلِ بها . وذٰلكَ محالٌ .

على أنّه ليسَ بإيجابِ تَعَذُّرِ فِعْلِ مَقْدُورِها لوجودِ العجزِ عنهُ أَوْلَى مِنْ إيجابِ صِحَّتِهِ وتَأَتِّيهِ لعدمِ القدرةِ . وإذا تَكَافَأَ القولانِ ، سَقَطَا[4] ووَجَبَ لذٰلكَ مُقَارَنَتُها للفعلِ .

---

١ لكلّ واحدة منهما في : غير ظاهر في الأصل بسبب اللاصقة .

٢ وقد بيّنّا ذلك : شبه غير ظاهر في الأصل .

٣ يخلو : يخلوا ، الأصل .

٤ سقطا : غير ظاهر في الأصل .

[١٤٣ب] [فإن قالوا : أليس ال]موجود[1]عقيبهما [يكون][2]عجزًا عمَّا يكونُ في الثالثِ مِن حالِ وجودِ القدرة ، لا عجزًا عمَّا يَقَعُ في ثانيهمَا .

قيلَ لَهُم : فهٰذا أيضًا يُوجبُ أن يكونَ الفعلُ الذي مِنْ حَقِّهِ أن يكونَ في الثالثِ مقدورًا بالقدرةِ المتقدِّمَةِ ومَعْجُوزًا عنه بالعجزِ الموجودِ بَعدَها .

فإن قيلَ : ليستِ القدرةُ التي تُوجَدُ في الأوّلِ قدرةً على ما يُوجَدُ في الثالثِ ، فيكونُ مَقْدُورُهَا مَعْجُوزًا عنه بالعَجْزِ الموجودِ في ثالِثِها .

قيلَ : والعجزُ إذًا غَيْرُ مُضَادٍّ لها ولا يتعلَّقُ بشيءٍ مِنْ متعلّقاتها ؛ فلا يجبُ ، إذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ٱنتِفَاؤُهَا به ومُضَادَّتُهَا له . وهٰذا باطلٌ بٱتّفاقٍ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين مقدار كلمة غير ظاهرة بمعظمها في الأصل .

فصل

وإذا ثَبَتَ وُجُوبُ مقارنتها لِلْكَسْبِ ، ٱسْتَحَالَ أن تكونَ قدرةً على ضِدَّيْنِ ، لأنَّ ذٰلك يوجبُ[1] [١٤٤أ] ٱجتماعَهُمَا مَعَهَا . وذٰلكَ مُحَالٌ .

وٱسْتَحَالَ[2] أيضًا كونُها قدرةً على مِثْلَيْنِ ، لأنَّ ذٰلك يوجبُ ٱجتماعَهما معًا في محلٍّ واحدٍ في زَمَنٍ واحدٍ . وذٰلكَ محالٌ ، لأنَّه لو ٱحْتَمَلَ المحلُّ الواحدُ في الزَّمَنِ الواحِدِ عَرَضَيْنِ مِنْ جنسٍ واحدٍ ، لَصَحَّ أن يخلقَ فيه أحدهما ولا يخلقُ الآخَر . وذٰلكَ يوجبُ خَلْقَ ضِدِّهِ مع ٱحتمالِ المحلِّ له ، فيوجدُ فيه العرض المفعول وضدّ مثله الذي لم يفعلْ معه . وذٰلك محالٌ ، لأنَّ ما ضَادَّ الشيءَ ضَادَّ كلَّ ما هو مِنْ جنسِهِ .

ويستحيلُ أيضًا كونُها قدرةً على خِلَافَيْنِ غَيْرَيْنِ وضِدَّيْنِ ولا مِثْلَيْنِ ، لأنَّه لو جازَ ذٰلكَ ، لَصَحَّ كونُها قدرةً على خِلَافٍ لِمَقْدُورِها . وكانَ يجبُ كونُها قدرةً على خِلَافٍ[3] بَيْنَ سائرِ الأجناسِ . وذٰلكَ محالٌ .

وقد زَعَمُوا هم أنَّ القدرةَ ، مَتَى وَجَبَ كونُها قدرةً على الشيءِ وضِدِّهِ ، وَجَبَ كونُها قدرةً على ما ضدّ له . وكذٰلكَ يجبُ في الخِلَافِ .

[١٤٤ب] [... ...][4] وجوب وجوده [...][5] مقدورها ٱستحالَ أن يُقارِنَها ما يمنعُ مَقْدُورَهَا أو ما يَجْرِي مَجْرَى المنعِ فيه مِن شيءٍ يحتاجُ مَقْدُورُهَا إليه مِنْ مَحَلٍّ أو غير ذٰلكَ ، لأنَّ هٰذا يوجبُ صِحَّةَ وجودِها مع عدمِ مقدورِها . وذٰلكَ محالٌ بما

١ ذٰلك يوجب : غير ظاهر في الأصل .

٢ وٱستحال : غير ظاهر تمامًا في الأصل .

٣ خلاف : خلا ، الأصل مع التصحيح فوق السطر .

٤ قدر كلمتين غير ظاهرتين بسبب اللاصقة .

٥ قدر كلمة غير ظاهرة أو كلمتين .

وَصَفْنَا ، ولأنّه لو كانَ يُقارِنُها منعٌ مِنْ مقدورِها يَتَعَذَّرُ به الفعلُ ، لجَازَ وصَحَّ أن يُقَارِنَهَا عجزٌ عنه ، يَتَعَذَّرُ به الفعلُ ، ولأنّه لو صَحَّ كونُ القادِرِ ممنوعًا ، يَتَعذَّرُ عليه الفعلُ ، لَبَطَلَ الفصلُ بَيْنَ القادِرِ ومَنْ ليسَ بقادِرٍ ، ولم يَدْرِ أهلُ العرضِ أنَّ الجَمَادَ[1] والميّتَ قادِرًا ممنوعٌ مِنْ فعلِ مَقْدُورِه . وما أدّى إلى هٰذِهِ الجَهَالَةِ باطلٌ .

١ أنّ الجماد : والجماد ، الأصل .

فصل

فأمَّا ما يدلُّ على أنَّ ضِدَّهَا مِنَ العجزِ لا يكونُ عجزًا إلَّا عن موجودٍ ، فهو أنّه إنّما يَتَعَلَّقُ بمتعلّقها بِعَيْنِهِ على العكسِ مِنْ تعلُّقِها ؛ فلو تَعَلَّقَ **[١٤٥أ]** بالموجودِ[١] عينه وهو معدومٌ ، لتعذّر [...][٢] به وهو معدومٌ .

وقد دَلَلْنَا على أنَّ ذٰلكَ محالٌ ؛ فَثَبَتَ أنّه لا يكونُ هٰذا إلَّا عن موجودٍ .

فأمَّا ما يدلُّ على ٱستحالَةِ بقائِها وبقاءِ شيءٍ مِنْ سائرِ[٣] الأَعْرَاضِ ، فهو أنّها لو كانَتْ مِمَّا يَصِحُّ أن تَبْقَى ، لاستحالَ وجودُ ضدّها بعدَ وُجُودِهَا ، بل وجَبَ إبطالُ وُجُودِ ضِدٍّ لها ، لأنَّ الثابِتَ الباقي يجبُ أن يَمْنَعَ بثبوتِهِ مِنْ وجودِ شيءٍ يَنْفِيهِ مع صِحَّةِ بقائِهِ .

وإذا ثَبَتَ وجودُ العَرَضِ منها وصَحَّ بقاؤُهُ ولم يَتَضَمَّنْ وجودُهُ وجودَ مَعنًى آخرَ يجبُ عدمُهُ لعدمِ ، ٱستحالَ عدمُهُ بَعدَ وجودِه .

ولا وجهَ لقولِهم : إنَّ الحادِثَ يجبُ أنْ يُؤَثِّرَ في عدمِ الباقي لِتَعَلُّقِهِ بالقادِرِ عليه ، بل يجبُ أن يُؤَثِّرَ وجودُ الباقي في إحالةِ ثبوتِ ضِدٍّ له مقدورٍ لحصولِ الوجودِ له . والموجودُ أَقْوَى حالًا في ما يُؤَثِّرُهُ مِنَ المعدوم الذي لا تأثيرَ **[١٤٥ب]** [... ... ...][٤] ولأنَّ قولَهم : إنَّ الحادِثَ[٥] متعلِّقٌ بقادِرٍ عليه ، باطلٌ ، لأنَّ الحادِثَ عِندَهم قد خَرَجَ بحدوثِهِ عن كونهِ مقدورًا ، وإنّما يكونُ القادِرُ قادِرًا عليه وهو معدومٌ . وهو لا يجوزُ أن يَنفِيَ الباقي في حالِ عدمِهِ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ وثَبَتَ أنَّ القدرةَ والعجزَ

---

١ بالموجود : غير ظاهر تمامًا في الأصل .

٢ قدر كلمة غير ظاهرة .

٣ سائر : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل ، مشفوعة بلفظ (صح) .

٤ قدر ثلاث كلماتٍ غير ظاهرة بسبب اللاصقة .

٥ ولأن ... الحادث : شطر هذه الكلمات الأعلى غير ظاهر بسبب اللاصقة .

وجميعَ الأَعْرَاضِ المُتَضَادَّةِ يستحيلُ بقاؤُها .

فإن قيلَ : فيجبُ إحالةُ عَدَمِ الجسمِ بَعدَ وجودِهِ لصِحَّةِ بقائِهِ .

قيلَ : لا يجبُ ذٰلكَ ، لأنَّه ليسَ يعدمُ لضِدٍّ ، وإنّما يعدمُ لِقَطْعِ البقاءِ عنه أو لِقَطْعِ فِعْلٍ لسائرِ أَكْوَانِهِ التي لا يَصِحُّ وجودُهُ مع عَدَمِ سائرِها ، فتعدمُ عِندَ ذٰلكَ .

فإن قيلَ : فَأَكْوَانُهُ أيضًا باقيةٌ .

قيلَ لهم : فيجبُ أن لا يَصِحَّ عدمُ الكونِ الذي يُبْتَدَأُ فيه وخروجه عن ذٰلكَ المكانِ لِمَا بَيَّنَاهُ مِنْ أنَّ ما يجوزُ بقاؤُهُ و[...] ويحيلُ [١٤٦أ] عدمه مُحَالٌ[١] وجودُهُ بِضِدٍّ ينفيه لثبوت [...] له ونحنُ نجدُ الجسمَ مُنْتَقِلًا في الأماكِنِ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

فإن قالوا : فالقدرةُ أيضًا وجميعُ صفاتِ الحيِّ التي يَصِحُّ بقاؤها محتاجةٌ إلى الحياةِ ؛ فَجَوِّزُوا عَدَمَهَا ، إذا عُدِمَتِ الحياةُ ، كما أَوْجَبْتُم عَدَمَ الجسمِ ، متى عُدِمَتْ أَكْوَانُهُ !

قيلَ : إنَّ الحياةَ أيضًا ، إنْ كانَتْ ممَّا يجوزُ أن تَبْقَى ، ٱسْتَحَالَ عَدَمُهَا بَعدَ وُجُودِهَا بِضِدٍّ يَنْفِيهَا ؛ فيجبُ أيضًا ٱستحالَةُ عَدَمِ ما يُوجَدُ معها ويحتاجُ إليها مع بقائِها . وهٰذا واضحٌ في إحالةِ بقائِها وبقاءِ سائرِ الأَعْرَاضِ .

---

١ عدمه محال : غير ظاهر في الأصل بسبب اللاصقة .

فصل

فأمّا ٱستدلالُهم على وجوبِ تقدُّمِها للفعلِ بأنّه إنّما يحتاجُ إليها ، ليوجَدَ الفعلُ بها ، فإذا حَصَلَ موجودًا ، ٱسْتَغْنَى عنها لحصولِ ما ٱحْتِيجَ إليها لأجلِهِ ، فإنَّه قولٌ باطلٌ مِنْ وجوهٍ . أحدُها أنّها قد ثَبَتَ أنَّ مَقْدُورَها [١٤٦ب] مِنْ كَسْبِ العبدِ ليسَ يصيرُ موجودًا بها ولا يَحْتَاجُ إليها ، لِيُوجَدَ بها ، بل هو حادِثٌ موجودٌ بقدرةِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

والوجهُ الآخرُ أنّه لو سُلِّمَ أنَّ الفعلَ يحدثُ بها ، لم يَجُزْ أن يقالَ : إنّما يَحْتَاجُ إليها ، ليوجدَ بها ، وإنّما يَحْتَاجُ إليها في وجودِهِ بها ، ليوجدَ بها ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

والوجهُ الآخَرُ أنَّ هٰذِهِ علَّةٌ تُحِيلُ ثبوتَ حكمِ العلَّةِ في حالِ وجودِ العلَّةِ ، لأنّه إنّما يُحْتَاجُ إلى القدرة ، ليكونَ القادِرُ بها قادرًا ؛ فإذا حصلَ قادرًا ، حَصَلَ ما ٱحْتِيجَ إليها لأجلِهِ ووَجَبَ الغِنَى عنها . وهٰذا كلامٌ يوجبُ عنّا حكمَ كلِّ علَّةٍ ، إذا كانَتْ تحصلُ في حالِ حصولِهِ . وذٰلكَ باطلٌ .

ويبطلُ أيضًا بٱستغناءِ الفعلِ وكونِهِ أمرًا وخبرًا ونهيًا وتعظيمًا وإهانةً عن الإرادةِ التي بها يكونُ على هٰذِهِ الأوصافِ ، لأنّه إنّما يحتاجُ إلى الإرادةِ ، لتكونَ جهة [١٤٧أ] [... ... ...][1] إن كانَتْ مقدورةً لحصولِهِ على ذٰلكَ الوجهِ ، ٱستغنى عنها لحصولِ ما ٱحْتِيجَ إليها لأَجْلِهِ . ولا مخرجَ مِن ذٰلكَ .

وكذٰلكَ فيجبُ إحالَةُ وجودِ السببِ مع وجودِ المسبَّبِ ، لأنّه إنّما يحتاجُ إلى السببِ ، ليوجَدَ عنهُ المسبَّب . فإذا حَصَلَ ، ٱستغنى عنه لحصولِ ما ٱحْتِيجَ إليه لأجلِهِ . ولا جوابَ عن شيءٍ مِن ذٰلكَ .

---

١ قدر ثلاث كلمات غير ظاهرة بسبب اللاصقة .

وأمّا آستدلالُهم على ذٰلكَ بأنّه لو جَازَ كونُها قدرةً على الحادثِ في حالِ حدوثِه وهو موجودٌ في تلكَ الحالِ ، لَصَحَّ كونُهُ قدرةً على الباقي والقديمِ وإن كانا مَوْجُودَيْنِ ؛ فإنّه باطلٌ . والفرقُ بَيْنَ حالَتَي الوجودِ أنَّ وجودَ الحادثِ عن عدمٍ وهو كائنٌ بالحُدُوثِ والقديم والباقي كائِنَانِ بغيرِ حدوثٍ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

ولو كان ما ذَكَرُوهُ واجبًا ، لكانَ المحدِثُ الفاعلُ للشيءِ ، إذا كانَ محدِثًا وفاعِلًا له في حالِ حدوثِهِ ، لا قَبْلَ [وجوده ولا في][1] حال بقائِهِ [١٤٧ب] وهو موجودٌ في حالِ الحدوثِ ، لَصَحَّ أيضًا أن يكونَ الفاعِلُ فاعِلًا للباقي والقديمِ وإن كانا مَوْجُودَيْنِ ؛ فإن مَرُّوا على هٰذا ، تَجَاهَلُوا . وإنْ فرّقوا في ذٰلكَ بما قدَّمناهُ ، بَطَلَ الاستدلالُ .

ويقالُ لهم أيضًا : إنْ لَزِمَ ، متى كانَتِ القدرةُ قدرةً على موجودٍ في حالِ حدوثِهِ ، أن تكونَ قدرةً عليه في سائرِ أحوالِ وجودِهِ وعلى كلِّ موجودٍ مِنْ قديمٍ وباقٍ ، وَجَبَ ، إذا صَحَّ عندكم كونُ القدرةِ قدرةً على معدومٍ قَبْلَ وجودِه ، هو معدومٌ في تلكَ الحالِ ، صَحَّ كونُها قدرةً عليه بَعدَ عدمِهِ وفي حالِ تَقَضّيهِ ، لأنَّ العدمَ في الحالَتَيْنِ مُتَساوٍ ، ولَوَجَبَ صحّةُ تعلّقِها بكلِّ معدومٍ .

فإن مَرُّوا على هٰذا ، تَرَكُوا دِينَهُم ؛ وإن رَامُوا منه فصلًا ، أَبْطَلُوا آعْتِلَالَهُمْ وكانوا مُحْتَجّينَ لنقضِ العلّةِ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

وباللهِ التوفيقُ .

---

[1] قدر كلمتين غير ظاهرتين بسبب اللاصقة .

[١٤٨أ] باب القول في أنّ القدرة المحدثة لا يجوز أن تكون قدرةً على مقدورين وإن وجب وجودُها مع مقدورها

فإن قيلَ : فلِمَ أنكرتُم ، وإنْ وَجَبَ وجودُها مع المقدورِ وآستحالَ تقدُّمُها له ، أن تكونَ قدرةً على مقدورَيْنِ وأن يكونَ الواقعُ بها في الحالِ ما يَخْتَارُهُ القادِرُ عليهِما منهُما .

قيلَ له : الذي يدلُّ على إحالةِ كونِها قدرةً على ضِدَّيْنِ خِلَافَيْنِ أنَّ في مَعنَى الضدَّيْنِ الخِلَافَيْنِ مَعنَى الخِلَافِ وزيادةَ التضادِّ ، وأنّه لو جازَ ذٰلكَ ، لجَازَ أيضًا أن تكونَ قدرةً على كلِّ[١] خِلَافَيْنِ مِنْ مقدوراتِ العِبَادِ . ولو جازَ ذٰلكَ ، لكانَتْ قدرةً ع[لى كلِّ][٢] مُخْتَلِفَيْنِ منها . وذٰلكَ باطِلٌ ، لأنّه قد يَقْدِ[رُ عَلَى ا]لشَّيْءِ[٢] مَن لا يَقْدِرُ على خِلَافِهِ .

١ كلّ : إضافة طرف السطر ، الأصل ، مشفوعة بلفظ (صح) .

٢ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة .

فصل

ويدلُّ [١٤٨ب] على ذٰلكَ أنَّها لو كانَتْ قدرةً على فِعْلِ الضدَّيْنِ ، وكانَ إنَّما يقعُ بها منهُما ما يَخْتارُهُ القادِرُ ، لَوَجَبَ ، إذا وَقَعَ بها أَحَدُ الضِدَّيْنِ ، أن يَسْتَحِيلَ تناوُلُها الآخر مع وقوعِ ضِدِّهِ ، لا في حالِهِ ولا بَعدَ ذٰلكَ . وذٰلكَ مُحِيلٌ لكونِها قدرةً عليه ، لأنَّه محالٌ كونُها قدرةً على ما يستحيلُ وقوعُهُ بها ، كما يستحيلُ كونُها قدرةً على جَمْعِ الضِدَّيْنِ وفعلِ القديمِ والباقي وٱختراعِ الأجسامِ مع العلمِ بٱستحالةِ وقوعِ ذٰلكَ بها .

فإن قيلَ : فهٰذا يلزمُ في فعلِ القديمِ ، تعالى ، إذا فعلَ بها أَحَدَ الضِدَّيْنِ ، لأنَّه لا يَصِحُّ أن يفعلَ بها الآخر معه .

يقالُ : لا يلزمُ ذٰلكَ ، لأنَّه قد يفعلُ ذٰلكَ الضدّ بها ويُوجِدُهُ في وقتٍ آخرَ ، وإن لم يُوصَفْ بأنَّه ضِدُّ ما وَقَعَ . وقدرةُ المُحْدَثِ ، إذا فُعِلَ بها أَحَدُ الضِدَّيْنِ ، عُدِمَتْ في الثاني ، فلم يَصِحَّ تعلُّقُها بالضِدِّ الآخرِ على وجهٍ ؛ فٱفترقَ الأمْرانِ .

[١٤٩أ] [ويقال أيضًا][1] : ويدلُّ على ذٰلكَ أيضًا أنّها لو كانَتْ قدرةً على ضِدَّيْنِ أو خِلَافَيْنِ أو مِثْلَيْنِ ، لم يَجُزْ أن يَقَعَ بها أحدُهما دُونَ الآخرِ إلّا لِمُقْتَضٍ ، أَوْجَبَ وقوعَهُ دُونَ غَيْرِه ، وإلّا لم يكُنْ وقوعُهُ أَوْلَى مِنْ وقوعِ ضِدِّهِ .

ولا يمكنُ أن يُقَالَ : إنّه وَقَعَ أَحَدُهُمَا ، لا لِمُقْتَضٍ ، أَوْجَبَ ذٰلكَ ، مع صِحَّةِ أن لا يقعَ ، لأنَّ ذٰلكَ يُبْطِلُ ثبوتَ حركةِ الجسمِ وتَعَلُّقَ المحدثِ بمحدثٍ مع جوازِ أن لا يَتَحَرَّكَ وجوازِ أن لا يحدثَ الحادِثُ وأن يَبْقَى على عدمِهِ . وذٰلكَ محالٌ .

١ قدر كلمتين غير ظاهرتين بسبب اللاصقة .

ولا يجوزُ أن يكونَ المقتضِي لوقوعِهِ كونَهُ مقدورًا ، لأنَّ ضِدَّهُ مقدورٌ كَهُوَ وكان يجبُ وقوعُهُ . ولا يجوزُ أن يكونَ المقتضي لِوُقُوعِهِ إرادةَ القادِرِ لِوُجُودِ أحدِ الضِّدَّيْنِ مِنْ وُجُوهٍ . أَقْرَبُهَا أنَّ القدرةَ أيضًا على الإرادةِ يجبُ أن تكونَ قدرةً عليها وعلى ضِدِّها مِنَ الكراهةِ والإرادةِ لِضِدّ [... وكان يجب أن] لا يكون **[١٤٩ب]** وقوعُ الإرادةِ بالقدرة عليها دُونَ إرادةِ الكراهةِ للمُرَادِ .

فإن قيلَ : تقعُ الإرادةُ دُونَ الكراهةِ لإرادةٍ لها أُخرَى ، أدَّى ذٰلكَ إلى وجودِ مَعَانٍ لا نهايةَ لها ، إذِ القدرةُ على كلِّ إرادةٍ قدرةٌ عليها وعلى ضِدِّهَا . وذٰلكَ باطلٌ .

ويبطلُ ذٰلكَ أيضًا بأَمْرٍ آخرَ ، وهو أنّه قد يجوزُ أن يَخلُقَ اللهُ ، تعالى ، هٰذِهِ القدرةَ في الحيّ ، وإن لم يخلقْ له إرادةً لأحَدِ الضدَّيْنِ ولا كراهةَ له . وكانَ يجبُ ، لو خُلِقَتْ كذٰلكَ ، أن لا يَقَعَ بها شيءٌ مِنْ مقدوراتِها أو يَقَعَ الضِّدَّانِ . وجميعُ ذٰلكَ مُحَالٌ . وإنْ وَقَعَ بها أحدُهما بغيرِ مُقْتَضٍ لذٰلكَ ، أَدَّى[1] إلى الإحالةِ والفسادِ الذي ذَكَرْنَاهُ .

---

١ أدّى : أدّا ، الأصل .

فصل

ويدلُّ على فسادِ ذٰلكَ أيضًا أنَّ النائِمَ والساهِيَ قد يَقْدِرَانِ على يَسِيرِ الأفعالِ ذواتِ الأضدادِ ؛ فلو كانَتْ قُدْرَتُهُمَا على فِعْلِ ما يقعُ مِنهُما قدرةً على الشيءِ وضِدِّهِ ولا ٱختيارَ لهُما ، لم [١٥٠أ] [تَكُنْ قدرةً على] ضدَّيْنِ ، بل كـ[ـانتْ قدرةً ...] . وذٰلكَ محالٌ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

وهٰذِهِ الدلالةُ تُحِيلُ كونها قدرةً على الشيءِ ومثلِهِ وعليه وعلى خِلَافِهِ ، كما تُحِيلُ كونها قدرةً عليه وعلى ضِدِّهِ ، فلا يَحْتَاجُ مُتَأَمِّلُهَا إلى زيادةٍ عليها ، إذا طُولِبَ بٱستحالَةِ كونِها قدرةً على الشيءِ ومثلِهِ أو عليه وعلى خِلَافِهِ .

وليسَ يلزمنا مِثْلُ هٰذا الكلام في قدرةِ القديمِ ، تعالى ، وإن كانَتْ قدرةً على الضدَّيْنِ ، لأنّه إنّما يوجدُ أحدُهما بِقَصْدِهِ إليه . وقَصْدُهُ ، تعالى ، غيرُ مقدورٍ ولا مفعولٍ ؛ فبَطَلَتْ مُعَارَضَتُكُمْ بها .

فصل

ويدلُّ على ذٰلكَ إجماعُ الأُمَّةِ على حُسْنِ الرغبةِ إلى اللهِ ، تعالى ، في العَوْنِ على الطاعةِ والعِصْمَةِ مِنَ المعصيةِ والحَيْلُولَةِ بَيْنَنَا وبَيْنَهَا وأن يُجَنِّبَنَاهَا . وبذٰلكَ خَبَّرَ عن ٱجتنابها النبيُّ ، عليه[1] السلامُ ، في قولِهِ : [... ... ... [١٥٠ب] الا...] ؛ فلو كانَتْ القدرةُ على الشيءِ قدرةً[2] على ضِدِّهِ ، لكانَتْ قدرةُ الإيمانِ والطاعةِ هي قدرَةُ الكُفْرِ والمعصيةِ ،[3] ولكُنَّا ، إذا سَأَلْنَا اللهَ ، تعالى ، العَوْنَ على الإيمانِ والطاعةِ ، فَقَدْ رَغِبْنَا إليه في العَوْنِ على المعصيةِ والكُفْرِ . وهٰذا خِلَافُ دِينِ الأُمَّةِ ، لأنّها مُتَّفِقَةٌ على وجوبِ الرغبةِ إلى اللهِ ، تعالى ، في العَوْنِ على الطاعةِ والزُّهْدِ في العَوْنِ على المعصيةِ ، وإن لم يَحُلْ بَيْنَنَا وبَيْنَ مَعَاصِيهِ ؛ فَدَلَّ ذٰلكَ على أنَّ القدرةَ على الشيءِ ليستْ بقدرةٍ على ضِدِّهِ .

١ عن ٱجتنابها النبيّ ، عليه : غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٢ قدرة : غير ظاهر في الأصل .

٣ والمعصية : + ولا ، عليه علامة الشطب في الأصل .

فصل

وليسَ ما يَظُنُّهُ أَصْحَابُنَا مِنْ أنّه لمَّا كانَ العجزُ عن الشيءِ عجزًا عنه وعن ضِدِّهِ وكانَتِ القدرةُ ضِدَّهُ ، وَجَبَ أن تكونَ قدرةً على الشيءِ وضِدِّهِ حتَّى تكونَ مُضَادَّةً للعجزِ ، بصحيحٍ ، لأنَّ العجزَ عن كلِّ شيءٍ عِندَنا غيرُ العجزِ عن ضِدِّهِ وكلِّ غَيْرِ [له ؛ فَزَ]الَ ما [طَالَ]بُوا به .

ولأنّه لو وَجَبَ في [١٥١أ] [... ا]ختصّ ما وَجَبَ في العجزِ ، لَوَجَبَ ، إن تعذَّرَ به لعجزِ فِعْلِ الشيءِ وضِدِّهِ معًا ، أن يَتَأتَّى بالقدرة فعلُ الشيءِ وضِدُّهُ معًا ؛ فإن لم يجبْ ذٰلكَ ، لم يجبْ ما قالُوهُ .

وممَّا يُحِيلُ أيضًا كونُ القدرةِ قدرةً على فِعْلِ مِثْلَيْنِ ، أنّها لو كانَتْ قدرةً عليهما ، لم يَخْلُ مِن أن تكونَ قدرةً[1] عليهما في محلّها وفي غيرِ محلّها[2] في مَحَلَّيْنِ في وقتٍ واحدٍ أو في وَقْتَيْنِ ، لأنَّ ذٰلكَ يوجبُ كونَها قدرةً على الكسبِ في غيرِ مَحَلِّهَا . وذٰلكَ محالٌ لِمَا بَيَّنّاهُ مِنْ إبطالِ القولِ بالتولُّدِ مِنْ قَبْلُ ، وإنْ كانَتْ قدرةً على مِثْلَيْنِ في مَحَلِّهَا . وذٰلكَ محالٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

وإنْ كانَتْ قدرةً على مِثْلَيْنِ . أحدُهما في مَحَلِّهَا والآخرُ في غَيْرِهِ ، كانَتْ قدرةً على ما يَقَعُ في غَيْرِ مَحَلِّهَا في وَقْتَيْنِ . وذٰلكَ محالٌ ، لأنّه موجبٌ لِتَقَدُّمِهَا لأحدِهما وهي معدومةٌ في الثاني لا محالَةَ ، وذٰلكَ يوجبُ تقدُّمَهَا للمَقْدُورِ وأن يفعلَ بها وهي معدومةٌ . وذٰلكَ محالٌ .

[و]إن كانتْ قدرةً على مِثْلَيْنِ في مَحَلٍّ [وَا]حِدٍ في زمنٍ[3] [١٥١ب] [واحدٍ ...

---

١ قدرة : - ، الأصل .

٢ في محلّها ... محلّها : إضافة في الهامش الأيسر ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٣ زمن : غير ظاهرة في الأصل .

... ...][١]في الزمنِ الواحِدِ عَرَضَيْنِ مِنْ جنسٍ واحدٍ ، لأنّه لو ٱحْتَمَلَهَا ، لَصَحَّ أن يَخلُقَ فيه أَحَدَهُمَا ولا يَفْعَلَ الآخرَ مع أنّه محتملٌ له . ولو لم يَفْعَلْ فيه وهو ذو ضِدٍّ ، لَوَجَبَ فِعْلُ ضِدِّهِ ، متى لم يفعلْ ، كما لو لم يَفْعَلْ مِثْلَهُ للآخرِ لأجلِ ٱحتمالِ المَحَلِّ له ، لَوَجَبَ فِعْلُ ضِدِّهِ ، وإلّا أَدَّى ذٰلكَ إلى جوازِ تَعَرِّي الأجسامِ والجواهرِ مِن جميعِ المُتَضَادَّاتِ . وذٰلكَ محالٌ ، فثَبَتَ ٱستحالةُ كونِها قدرةً على مِثْلَيْنِ .

والجمهورُ مِنَ المعتزلةِ يُوَافِقُونَ على إحالةِ كَوْنِ القدرةِ قدرةً على فعلِ مِثْلَيْنِ في زمنٍ واحدٍ . ويَعْتَلُّونَ في ذٰلكَ بأنّه لو جازَ هٰذا ، لم يَحْتَجْ حَمْلُ الثقيلِ مِنَ الأجسامِ إلى زيادةِ قُدَرٍ ، إذا صَحَّ أن يفعلَ بالقدرةِ الواحدةِ في كلِّ جزءٍ مِنَ الثقيلِ جزءَيْنِ مِنَ الحَمْلِ وأكثر . وذٰلكَ يوجبُ صِحَّةَ فِعْلِهِ بالقدرةِ الواحدةِ في كلِّ جزءٍ مِنَ الثقيلِ [... ... ...][٢]، **[١٥٢أ]** فإنّه محالٌ[٣]. وهٰذا بناءٌ مِنهُم على تصحيحِ القولِ[٤]بالتولُّدِ وعلى أُصُولٍ باطلةٍ ، قد بَيَّنَّا فَسَادَهَا في النَّفْيِ على الهَمَذَانيِّ بما يُغْنِي مُتَأَمِّلَهُ .

وأمّا القديمُ ، تعالى ، فإنّه عِندَهُم قادِرٌ على فِعْلِ المِثْلَيْنِ والأمثالِ الكثيرةِ في المَحَلِّ الواحِدِ في الزمنِ الواحِدِ إلّا البَلْخِيّ[٥]، لأنّه – زَعَمُوا – قادِرٌ بنفسِهِ .

---

١ السطر الأوّل بتمامه غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٢ السطر الأخير بأكمله غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٣ فإنّه محال : غير ظاهر سوى الحرف الأخير .

٤ القول : غير ظاهر تمامًا بسبب اللاصقة عليه .

٥ هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكَعْبِيّ (٢٧٣–٣١٩هـ/٨٨٦–٩٣١م) ، من متكلّمي المعتزلة البغداديّين . عنه الفهرست (للنديم) ١/٢/٦١٣–٦١٥ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبّار) ٢٩٠–٢٩١ [الطبقة الثامنة] ، تاريخ بغداد ٩/٣٨٤ (٤٩٦٨) ، سير أعلام النبلاء ١٤/٣٠٣ (٢٠٤) ، ١٥/٢٥٥–٢٥٦ (١٠٧) ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٨٨–٨٩ [الطبقة الثامنة] ، الأعلام ٤/٦٥–٦٦ .

وهٰذا مِنْ دَعْوَاهُم محالٌ ، أَعْنِي تَفْهِيمَ قدرةِ اللهِ ، سبحانَهُ ، وقولَهم بصحّةِ ٱحتمالِ المحلِّ الواحِدِ لِمِثْلَيْنِ في زمنٍ واحِدٍ لِمَا قلناهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

وقد أَحَالَ البَلْخِيُّ أيضًا أن يكونَ القديمُ ، تعالى ، القادِرُ عِندَهُ بنفسِهِ والمحدثُ القادِرُ بقدرةٍ قادِرَيْنِ على فِعْلَيْنِ مِثْلَيْنِ مِنَ الأَعْرَاضِ في محلٍّ واحدٍ في زَمَنٍ واحِدٍ . وقال : مَعنَى المَحَلِّ الواحدِ لا يَحْتَمِلُ في الزمنِ الواحِدِ مِنَ الجنسِ الواحِدِ إلَّا عرضًا واحدًا .

فصل

فأمَّا ما يدلُّ على أنّها قدرةٌ على [اً]كتسابِ[1]مقدورِها ، لا عـ[ـلى][1]إيجادِهِ ، فما ذكَرْنا[ه مِنَ الـ]ـدلالةِ[1][في بـ]ـابِ[1][خلقِ الأفعالِ مِنَ] اْسـ[ـتحالةِ][2] [١٥٢ب] [... ... ...][3][... ... ... تعـ]ـلّقِ[4]قدرتِهِ بالإحداثِ ، وَجَبَ أن يقالَ : إنّ مَعنَى تأثيرِها وتعلُّقِها بمقدورِها أحدُ ثلاثةِ أوجهٍ . منها أنّه ليسَ تأثيرُها وجوبَ وجودِ المقدورِ وحدوثَهُ بها ، ولا جَعْلُهُ على صفةٍ تَرْجِعُ إلى نفسِهِ وجنسِهِ أو صفةٍ تتبعُ حدوثَهُ أو أنّه كائنٌ بها على بعضِ حقائقِهِ ، وإنّما تأثيرُها كونُ القادِرِ بها قادرًا على أن يتحرَّكَ ويَسْكُنَ ويُرِيدَ ويَنظُرَ ويَعلَمَ ويُفكِّرَ ، فيكون بكونِهِ قادِرًا على حالِ مَنْ لهُ هٰذِهِ الصفاتُ مفارِقًا لحالِ المضطرِّ الذي ليس بقادِرٍ على أن يَتحَرَّكَ ويَسْكُنَ ويُرِيدَ ويَعْلَمَ .

ولا يلزمُ على ذٰلكَ القول بأنَّ القديمَ مكتسبٌ وأنَّ قدرتَهُ قدرةٌ على أنْ يكتسِبَ مِن حيثُ كان قادرًا على ما يفعلُهُ مِنَ الحركاتِ والسكونِ [... ... ...][5][١٥٣أ] [... كن][6]والعلم والإرادة ، وإنّما ا[لمكتـ]ـسـ[ـبُ][7]يقدرُ أن يَتحَرَّكَ ويَسْكُنَ ويُرِيدَ ويَعْلَمَ ، لا مَنْ وُجِدَ به الحركةُ والسكونُ والعلمُ والإرادةُ ولَن يَقْدِرَ على ما وُجِدَ به مِن ذٰلكَ إلّا في حالِ حدوثِهِ دُونَ حالِ بقائِهِ .

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٢ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٣ السطر الأوّل بكامله وقدر أربع كلمات من السطر الثاني غير ظاهرٍ .

٤ ما بين الحاصرتين – وهو بداية السطر الثاني ، قدر أربع كلمات – غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٥ السطران الأخيران بأكملهما غير ظاهرين بسبب اللاصقة .

٦ قدر كلمة غير ظاهرة .

٧ ما بين الحاصرتين غير ظاهر .

ومُحالٌ وجودُ الحوادِثِ بالقديمِ ، تعالى ، ومُحالٌ قِدَمُ شيءٍ مِنْ أفعالِهِ التي هو قادِرٌ عليها ، ومُحالٌ البقاءُ على الأعراضِ أو على شيءٍ منها ، فمُحالٌ لذٰلكَ كونُهُ قادرًا على أن يَتَحَرَّكَ ويَسْكُنَ ويُرِيدَ ويَعلمَ بشيءٍ مِمَّا أَحْدَثَهُ مِنْ هٰذِهِ الاجناسِ ، فلا يجبُ لذٰلكَ كونُهُ مكتسبًا لمقدورِهِ ومُرادِهِ ؛ فَسَقَطَ هٰذا الإلزامُ على هٰذا الجوابِ .

والجوابُ الآخرُ أن نقولَ : ليس المُرادُ بقولِنا : إنَّ القدرةَ قدرةٌ على الاكتسابِ ، أنَّ لها تأثيرًا في إحداثِهِ ووجودِهِ أو في تحديدِ صفةٍ ، تتبعُ حُدُوثَهُ ووُجُودَهُ ، صارَ المكتسبُ عليها بالقدرة ، وإنّما مرادُنا بذٰلكَ أنَّ لها تعلُّقًا بالقدرة [...][1]معنى تـ[...][2][١٥٣ب] [... ... ...][3]... ... نفس متعلّقهما وجارٍ مجرى جنس][4]حدوثهم في تعلُّقِ العلمِ بالمعلومِ والإدراكِ بالمُدْرَكِ في أنّه تعلُّقٌ ثابتٌ معلومٌ مخصوصٌ ، وإن[5]لم يكن معناهُ وتأثيرُهُ في جَعْلِ المعلومِ والمدركِ مَوْجُودًا أو حادِثًا أو على صفةٍ ، تتبعُ الحدوثَ .

وكذٰلكَ القدرةُ متعلِّقةٌ بالمقدورِ تَعَلُّقَ معلومٍ مخصوصٍ ، وإن لم يكن معناهُ وتأثيرُهُ جَعْلَ المقدورِ موجودًا وحادِثًا به وجعْله على صفةٍ تابعةٍ لحدوثِهِ .

فإن قيلَ على هٰذا الجوابِ : لو كان تَعَلُّقُها بالمقدورِ جاريًا مَجرَى تعلُّقِ العلمِ بالمعلومِ ، لَجَازَ أن يَتَعَلَّقَ بالموجودِ وبالباقي والحادِثِ ، ولَصَحَّ أن يَتَعَلَّقَ بجميعِ صفاتِ المقدورِ ، كما يَصِحُّ ذٰلكَ أَجْمَعُ في العلمِ المتعلِّقِ بالمعلومِ . ولمَّا بَطَلَ ذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

---

١ قدر كلمة غير ظاهرة أو كلمتين .

٢ قدر كلمة غير ظاهرة أو كلمتين .

٣ السطر الأوّل بأكمله غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٤ الشطر الأعلى من كلمات السطر الثاني بأكمله غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٥ وإن : فإن ، الأصل .

[١٥٤أ] [...][1]في الأشياءِ متعلّقًا بـ[... ...][2]؛ فإنِ ٱشْتَرَكَتْ في كونِ جمي[عِها ... ... صف]اتها[3]. ولو كان ما ظَنَنْتُمُوهُ صحيحًا ، [لَ]وَجَبَ ، [إن لم ي]كُن مَعنَى تعلُّق الإدراكِ والإرادةِ بالمدركِ [والمُرادِ] أنّهما يصيرانِ حادِثَيْنِ وموجودَيْنِ بهما ، أن يَصِحَّ تعلُّقُهما بالموجودِ والمعدومِ وبالقديمِ والباقي والحادثِ والمدركِ والمرادِ على جميعِ صفاتِهما ؛ فلَمَّا بَطَلَ ذٰلكَ مِنْ قولِنا جميعًا ولم تَدُلَّ إحالتُهُ على أنَّ مِنْ حقِّ الإدراكِ والإرادةِ أن لا يَتَعَلَّقا بمتعلّقِهما إلّا على جهةِ الحدوثِ ، بَطَلَ ما قُلتُم .

والجوابُ الآخرُ أن يقالَ : إنَّ مَعنَى تَعَلُّقِ القدرةِ الحادثةِ بمقدورِها وتأثيرِها فيه أنْ تَصِيرَ بها على صفةٍ تابعةٍ لحدوثِه وبتِلْكَ الصفةِ يَتَعَلَّقُ الأمرُ والنهيُ والوعدُ والوعيدُ والمدحُ والذَّمُّ والثوابُ والعقابُ .

وليس لهم أنْ يقولوا : فإذا لم تكُنْ **[١٥٤ب]** [... ... ...][4] [... ... ...][5]النهي عنها ، لأنّها إذا[6][كانت ... ...][7]متجدّدةً وكانَتْ [مَ]قْدُورَةً متعلّقةً بالعبدِ ، صَحَّ ذٰلكَ فيها [و]إن لم تكُنْ ذاتًا منفصلةً .

ولو كان مَ[ا يُ]طَالِبُونَ به مِنْ ذٰلك صحيحًا ، لَوَجَبَ أن لا يَصِحَّ مِنَ الإنسانِ بالإحداثِ والإيجادِ على [قَ]وْلِهم ، لأنَّ إحداثَ الفعلِ وإيجادَهُ وإخراجَهُ [مِ]نَ العدمِ إلى الوجودِ ليس بذاتٍ منفصلةٍ [و]غيرِ قائمةٍ . وإذا لم يجبْ هٰذا عندهم ،

---

١ قدر كلمة غير ظاهرة .

٢ قدر كلمتين غير ظاهرتين .

٣ قدر كلمتين غير ظاهرتين .

٤ السطر الأوّل بكماله غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٥ قدر ثلاث كلمات غير ظاهرة من بداية السطر الثاني بسبب اللاصقة .

٦ لأنّها إذا : شطر هاتين الكلمتين الأعلى غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٧ قدر كلمتين غير ظاهرة من بداية السطر الثالث بسبب اللاصقة .

بَطَلَ [مَ]ا قالُوهُ وثَبَتَ بهٰذِهِ الجملةِ أنّه مُحالٌ كونُ قدرةِ العبدِ قدرةً على الإحداثِ ، وإن كانت قدرةً على الاكتسابِ . ونحنُ ندلُّ مِن بَعْدُ على ٱستحالةِ كونِها قدرةً على الإحداثِ مِنْ حيثُ ثَبَتَ أنَّ العَبْدَ غَيْرُ مُحْدِثٍ .

[**فصل** ... ...][1]

[... ... ...][2]

[١٥٥أ] [... ...][3]في كلِّ جنس غير [... ...][4]

متزايدة ، لَوَجَبَ صِحَّةُ كونِها قدرةً على [سائرِ][5]الحوادث لتساوِي صفةِ الحدوثِ . يُبينُ هٰذا أنَّه لمَّا كانَتْ قدرةُ القديمِ قدرةً على إحداثِ سائرِ الأجناسِ ، ٱمْتَنَعَ حَصْرُ تعلُّقِها بجنسٍ مِنَ الحوادِثِ دُونَ جنسٍ . ولَمَّا ٱسْتَحَالَ ذٰلكَ وقُدَر العبادِ ، دَلَّ ذٰلكَ على أنّها ليست بقدرةٍ على الإحداثِ .

ولا يلزمُ هٰذا أَنْ يقالَ : فلو كانَتْ قدرةُ العبدِ قدرةً على صفةٍ تتبعُ الحدوثَ ، لَصَحَّ كونُها قدرةً على ٱكتسابِ جميعِ الأجناسِ لتساوِي صفةِ الكَسْبِ في جميعِها ، لأنَّه لا يُسْتَدَلُّ بهٰذِهِ الدلالةِ إلَّا على الجوابَيْنِ الأوَّلَيْنِ .

---

١ السطر الأوّل كلّه غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٢ كذلك السطر الثاني بكماله غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٣ ما بين الحاصرين غير ظاهر بسبب اللاصقة ، مقدار كلمتين .

٤ غير ظاهر بسبب اللاصقة ؛ وهو مقدار كلمتين .

٥ مقدار كلمة غير ظاهرة .

فصل

فأمّا ما يدلُّ على أنَّ لكلِّ قدرةٍ على مقدورٍ أمثالًا في قدرةِ اللهِ ، تعالى ، فهو اتّفاقُنا وإيّاهم على أنَّ القدرتَيْنِ الحادثَتَيْنِ [إذا تعلّقتا ... ...]

[١٥٥ب] [... ... ...][1]

[... ... ... تعلّقهما به لا يجبُ][2][كونُ العِلْمَيْنِ][3]والإدراكَيْنِ المُتَعلِّقَيْنِ بمعلومٍ ومدركٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ، إذا كانا محدثَيْنِ . إذا ثَبَتَ ذلك وثَبَتَ وُجوبُ كونِ القديمِ ، تعالى ، قادِرًا مِنْ كُلِّ جنسٍ على ما لا نهايةَ له ، وإلَّا وَجَبَ حصرُ مقدوراتِهِ وتَنَاهِيها ، وَجَبَ أن يكونَ قادِرًا على أمثالِ القدرةِ على الفعلِ وقادِرًا مِنْ ذلكَ على ما لا نهايةَ له وأن يكونَ قادِرًا على إعادتِها ، إذا أَعَادَ كَسْبَ العبدِ . وذلكَ مِمَّا يَصِحُّ عِندَنا في جميعِ الأعراضِ ، أَعنِي إِعَادَتَها ، أن يكونَ قادِرًا على أن يُعِيدَ القدرةَ عليها بِعَيْنِها وأن يكونَ قادِرًا على أن يَخلُقَ مِثْلَها عليه ، إذا أَعَادَهُ .

وثَبَتَ ذلكَ بما

[... ... ...][4]

[... ... ...][5]

---

١ السطر الأوّل كلّه غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٢ بداية السطر الثاني غير ظاهرة بسبب اللاصقة عليه ، مقدارها كلمتان أو ثلاث ، بينما سائر كلمات السطر شطرها الأعلى غير ظاهر بسبب اللاصقة أيضًا .

٣ ما بين الحاصرتين – وهو بداية السطر الثالث – غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٤ السطر قبل الأخير كلّه غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٥ كذلك السطر الأخير كلّه غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

[١٥٦أ] [... ... ...][1]

[تعالى وأنَّ القدرَ ...][2][... ... ...][3]

وأنَّ كلَّ شيءٍ منها لا مثل [له ... ...]

أنَّ القديمَ لا مثلَ له بأنَّه [... ... ...]

الفعل مثل ، لَصَحَّ أن يَخلُقَها اللهُ ، تعالى ، على الفِعْلِ ويَخلُقَ مَعَهَا أَمْثَالَها لِصِحَّةِ ٱحتمالِ المَحَ[لِّ] الواحِدِ في الزمنِ الواحِدِ مِنَ الجنسِ الواحِدِ أجزاءً كثيرةً . وهٰذا يُوجِبُ ، زعموا ، صِحَّةَ وُجُودِ قدرتَيْنِ مِثْلَيْنِ على مقدورٍ واحدٍ .

ولو صَحَّ ذٰلكَ ، لَصَحَّ أَنْ يفعلَ الفعلَ مَنْ وُجِدَتا به بإحداهما ولا يفعلهُ بالأخرى ، فيكون موجودًا مِن حيثُ فَعَلَ بإحداهِما وباقيًا على عَدَمِهِ مِنْ حيثُ لم يفعلْ بالأخرى . وذٰلك مُحَالٌ وإنّ هٰذا هو المعتمدُ في مَنْعِ مطلقِ تعلُّقِ الفعلِ بقادِرَيْنِ ووقوعِهِ مِنْ فاعِلَيْنِ

[... ... ...][4]

[... ... ...][5]

[١٥٦ب] [... ... ...ل الجزء الواحد ... ...]

[... مثل]ينِ مِنْ جنسٍ واحدٍ على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

---

١ السطر الأوّل من هذه الورقة كلّه غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٢ ما بين الحاصرتين — وهو ثلثا السطر — شطر كلماته الأعلى غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٣ غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٤ السطر قبل الأخير كلّه غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٥ كذلك السطر الأخير كلّه غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

ومُحالٌ أيضًا وجودُ مِثْلَيْنِ مِنَ الأعراضِ الموجبةِ للأحكامِ والأحوالِ المتعلّقةِ بالجملةِ ، إنْ تَعَلَّقَا بالأحوالِ .

وقلنا : إنَّ مِنَ الصفاتِ ما يُوجِبُ حالًا للجملةِ دُونَ المَحَلِّ ، لأنّه لو صَحَّ مِثْلُ هٰذا في ما له تَعَلُّقٌ بالجملةِ ، لَصَحَّ أن يُوجَدَ في جزءٍ منها العلمُ بالشيءِ وفي جزءٍ آخرَ مِنَ الحيِّ الجَهْلُ به على ذٰلكَ الوَجْهِ . وهٰذا يُوجِبُ كونَ الجملةِ عالمةً[1] بما هي جاهِلَةٌ به على وَجْهٍ واحِدٍ . وذٰلكَ مُحَالٌ ؛ فَبَانَ أنَّ حُكْمَ ما يَتَعَلَّقُ بالجملةِ في تضادِّهِ عليها ، وإن وُجِدَ لِمَحَلَّيْنِ منها ، بمَثَابَةِ ما يتضادُّ على مَحَلٍّ واحدٍ ويَتَعَلَّقُ به ويُوجِبُ حُكْمًا له دُونَ الجملةِ أو كان [حكمًا] يُوجِبُ [حـ]ـالًا بالألوان وبَانَ بذٰلك [... ... ...] .

وأمّا] ٱجتماع أجزائِهِ

[١٥٧أ] [... ... ...]

[... بإحداهما] مقدورة [... ... ...]

[... ما] يفعله بالأخرى أن [يكون موجودًا مِنْ]

[حيثُ] فعلَهُ بأحدِهما و[باقيًا على عدمِهِ]

مِنْ حيثُ لم يفعلْهُ بالأُخرَى ، لأنّه إذا وُجد بإحداهما ، خَرَجَ مِنَ العدمِ إلى الوجودِ ؛ فكَيْفَ يُتَوَهَّمُ بقاؤُهُ على عَدَمِهِ مِنْ حيثُ لم يفعَلْ بالأُخرَى ؟ هل هٰذا إلّا بمثابةِ قولِ مَنْ قال : إذا كان السوادُ ينفي البياضَ ويضادُّهُ مِنْ حيثُ كان بياضًا ولا يَنْفِيهِ مِنْ حيثُ كان لونًا وعرضًا وموجودًا ، وَجَبَ أن ينتفيَ بالسوادِ مِنْ حيثُ كان بياضًا ، ولا ينتفي ويعدمُ مِنْ حيثُ كان موجودًا ولونًا وعرضًا . وإذا لم يجبْ ذٰلك ، لم

---

[1] عالمة : عالما ، الأصل .

يجبُ ما قالوه . وهٰذا بعَيْنِهِ كاسرٌ لاعتلالِهم في إحالةِ تعلُّقِ الفعلِ

[... ... ...][1]

[... ... ...][2]

[١٥٧ب] [... ... قدرة] على الإحداث [في إحداهما]

[وغير] مقدورٍ بإحداهما ولم يفعلْهُ بالأُخرَى ، كان موجودًا بإحداهما التي فعلَ بها وباقِيًا على عدمِهِ مِنْ حيثُ لم يفعلْ بالأُخرَى ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

فإن قيل : ما قلناه لازمٌ لكم في الكسبِ ؛ فإن لم تقولوا : إنّها قدرةٌ على الإحداثِ ، لأنّه يجبُ أن يكونَ كسبًا بإحداهما وغَيْرَ كسبٍ بالأُخرَى .

قيل لهم : هٰذا صحيحٌ جائزٌ ، كما أنّه يعلمُ للعالِمِ المعلوم عندهم بعلمٍ فيه ، ولا يعلمُهُ بعلمٍ آخرَ يَصِحُّ خلقُهُ فيه ، فيصيرُ معلومًا له بعلمٍ ، وغير معلومٍ له بعلمٍ آخرَ .

وكذٰلكَ يجوزُ ويَصِحُّ وجودُ قدرتَيْنِ على الكسبِ أن يَكتَسِبَهُ بإحداهما ولا يكتسبهُ بالأُخرَى . ولا يجبُ كونُهُ معدومًا مِنْ حيثُ لم يَكتَسِبْهُ بها ، وإنّما

دَفَ[عْ]نَاكم عن[د ...] وجوب عدمه ووجوده

[... ... ...] و[جو]ب آخ[ر]

[١٥٨أ] [... ... ...][3]

[... ... ...][4]

---

١ السطر قبل الأخير كلّه غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٢ كذلك السطر الأخير كلّه غير ظاهر بسبب اللاصقة عليه .

٣ السطر الأوّل غير ظاهر بسبب اللاصقة الواقعة عليه .

٤ السطر الثاني غير ظاهر بسبب اللاصقة الواقعة عليه .

العلم وَجَبَ ٱختلافُ العلومِ ، فإنّه [أيضًا قد] ثَبَتَ ، لأنّه لا بُدَّ مِنْ تَغَايُرِ جميعِ مق[ـدوراتِ] القدرِ ، لأنّه قد ثَبَتَ أنَّ القدرةَ يجبُ أن [تتضادّ] ، متى تَغَايَرَتْ مقدوراتُها ، وسواء عِندَهم كانَتِ المقدوراتُ المتغايرةُ متماثلةً ومختلفةً ومتضادّةً . وإنّما نطالبهم بتَمَاثُ[ـلِ] ما له تعلّقٌ مِنَ القُدَرِ بمقدورٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ؛ فدعواهم إحالة ذٰلكَ باطل[ةٌ] وتعلُّقُهم في الاحتجاجِ لذٰلكَ بما ذكرناهُ عنهم ساقِطٌ ؛ فزالَ ما قالُوهُ .

فصل

وأمّا ٱستدلالُهم على ٱختلافِ القُدَرِ بأنَّ القدرةَ على الفعلِ لا يَصِحُّ بها [فعل ...][١] من الأفعالِ ؛ فلو كانَتِ القدرةُ

[... ... ...][٢]

[... ... ...][٣]

[١٥٨ب] [... ... ... لا... ... ...]

[... ا]لقدرة على الشيءِ من [الفع]ل [تكون]

[متعلّقة] بعينِهِ . وقد بَيَّنّا صِحَّةَ وُجُودِ مثلِ القدرةِ على الشيءِ الواحدِ يسدُّ في ٱكتسابِهِ [مسدّ]ها ؛ فليتكلّموا على هٰذا ، إنْ كانوا قادِرِينَ !

فأمّا تعلُّقُهم في ذٰلكَ بأنّه لو كانَتِ القدرةُ على المقدوراتِ المتغايرةِ متجانسةً مِن جنسٍ واحدٍ ، لَٱنْتَفَتْ كلُّها با[لجنسِ] الواحدِ عن بعضِ المقدوراتِ ، حتّى لا يَصِحَّ كونُ العاجزِ عن بعضِ الأشياءِ قادرًا على غيرِهِ . وذٰلكَ باطِلٌ ؛ فثَبَتَ أنّها مختلفةٌ .

كما أنّه يجبُ القضاءُ على ٱختلافِ العلومِ بالمعلوماتِ المتغايرةِ ، إذا لم يَكُن ما ضَادَّ بعضُها مضادًّا[٤] لجميعِها ، فإنَّه أيضًا غفلةٌ مِنهُم ، لأنَّنا لَمْ نُسَلِّمْ لهم بجَعْلِ القُدَرِ على المقدورا[تِ المتغايرة][٥] مِنْ جنسٍ واحـ[ـدٍ من حيث لم تما[ثل ... ...]

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب اللاصقة الواقعة عليه .

٢ السطر قبل الأخير غير ظاهر بسبب اللاصقة التي عليه .

٣ السطر الأخير غير ظاهر بسبب اللاصقة .

٤ مضادًّا : مضاد ، الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب لاصقة عليه .

[... ... ... .ها ... ...]

[١٥٩أ] [... ... ...][1]الجـ[ـرى ذٰلك مَجرَى][2]

[... ... ...][3]على [وجهٍ] واحدٍ [... ...][4]

[... الضدّيـ]ـن[5]به على ذٰلكَ الوجهِ ، فإ[ذا كان ذلك]

[كذلكَ ، بطلَ] أنْ يكونَ في شيءٍ ممّا ذ[كرتُمُوهُ دليلًا]

[على آخـ]ـتلافِ جميعِ القُدَرِ ، وأنّه لا [يمكنُ ذٰلكَ] .

فإن قيل : فإذا قُلْتُم : إنَّ القُدَرَ المتعلّقةَ بمقدوراتٍ متـ[ـغا]يرةٍ مُختَلِفَةٌ ؛ فهل تقولونَ مع ذٰلكَ : [إنّها متضادّةٌ] ؟

قيل لهم : إذا قلنا : إنَّ مِنْ حقِّ ما يضادُّ ما له تَعَلُّقٌ أَنْ يكونَ مُتَعلِّقًا بعَيْنِهِ على العَكْسِ مِنْ تَعَلُّقِهِ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ نقولَ : إنَّ مِنَ القُدَرِ ما يَتَضَادُّ ، لأنّه ليس منها شيءٌ يَتَعَلَّقُ بِمُتَعَلِّقٍ [ولا عـ]ـلى العَكْسِ مِنْ تَعَلُّقِهِ ولا على غيرِ العكسِ أيضًا . وإذا لَم نَقُلْ ذٰلكَ فِي تَضَادِّ ما له تَعَلُّقٌ ، جَعَلْنَا [قدرتَي ا]لضِدَّيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ ، كما أنّ مقد[و]رتهُمَا[6] ضِدَّانِ .

---

١ بداية السطر الأوّل غير ظاهرة ، الأصل ، مقدار أربع كلمات .

٢ نهاية السطر الأوّل غير ظاهرة ، الأصل ، مقدار كلمتين .

٣ بداية السطر الثاني غير ظاهرة ، الأصل ، مقدار كلمتين أو ثلاث .

٤ نهاية السطر الثاني غير ظاهرة ، الأصل ، مقدار كلمتين .

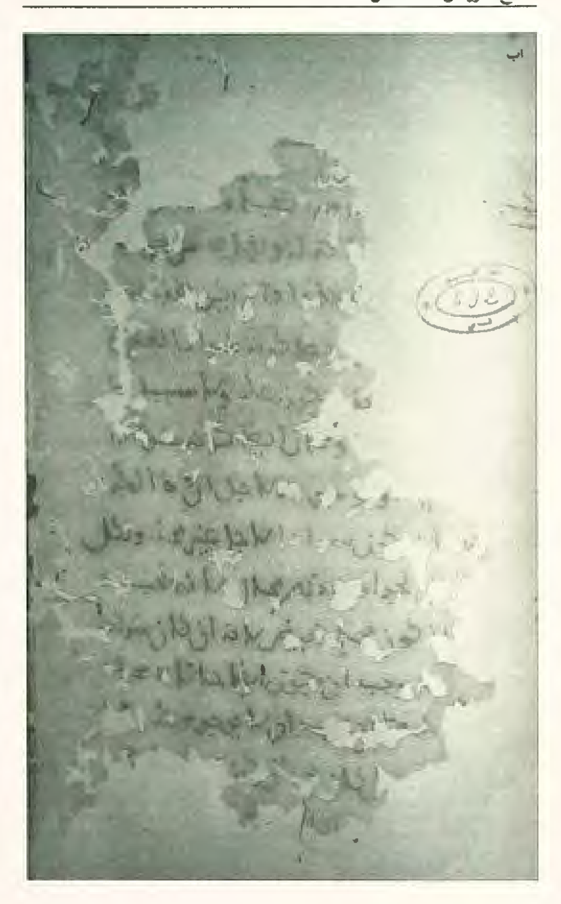
٥ بداية السطر الثالث غير ظاهرة ، الأصل ، مقدار كلمتين .

٦ ما بين الحاصرتين غير ظاهر في الأصل .

[... ...الثال]ث وا[... من هد]اية المسترشدين

[صلّى] الله [على نبيّنا محمّد وعلى آ]لِه[1] وسَلَّمَ تَ[سْلِيمًا][1].

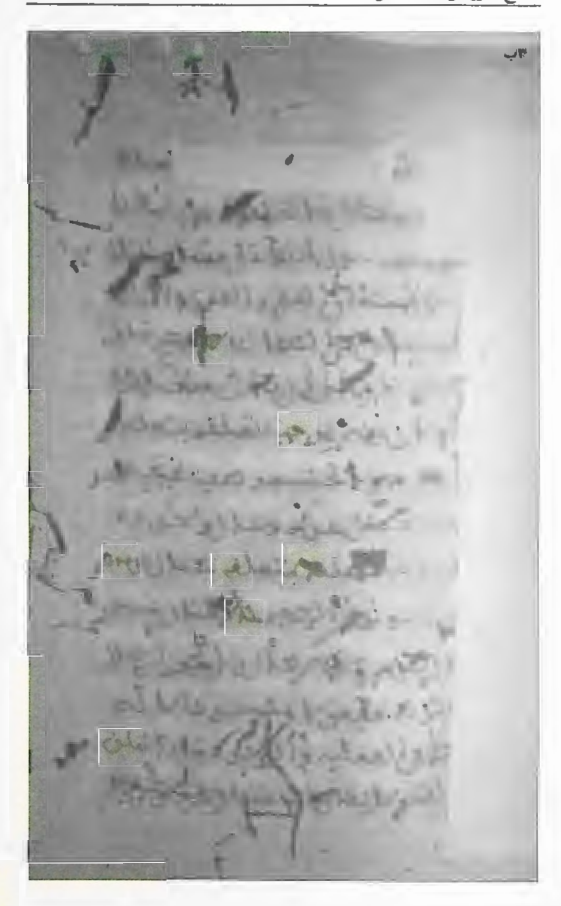
١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر في الأصل.





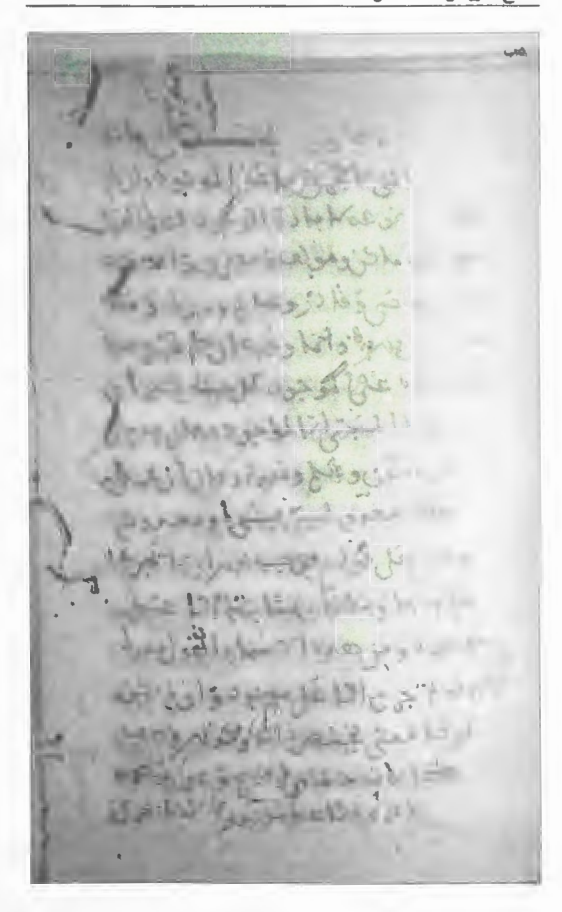

٢ب

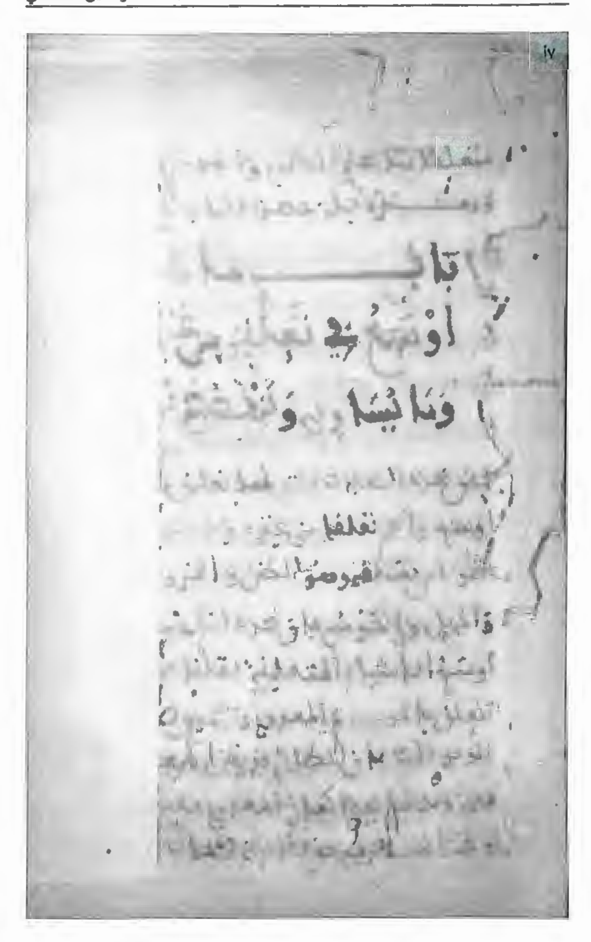
١٣


٣ب

٤أ







٨ب

٩ب

فصل

١٠ب

[illegible]

١٥٢ب

١٥٣أ

١٥٣ب

١٥٤أ

١٥٤ب

١٥٥أ

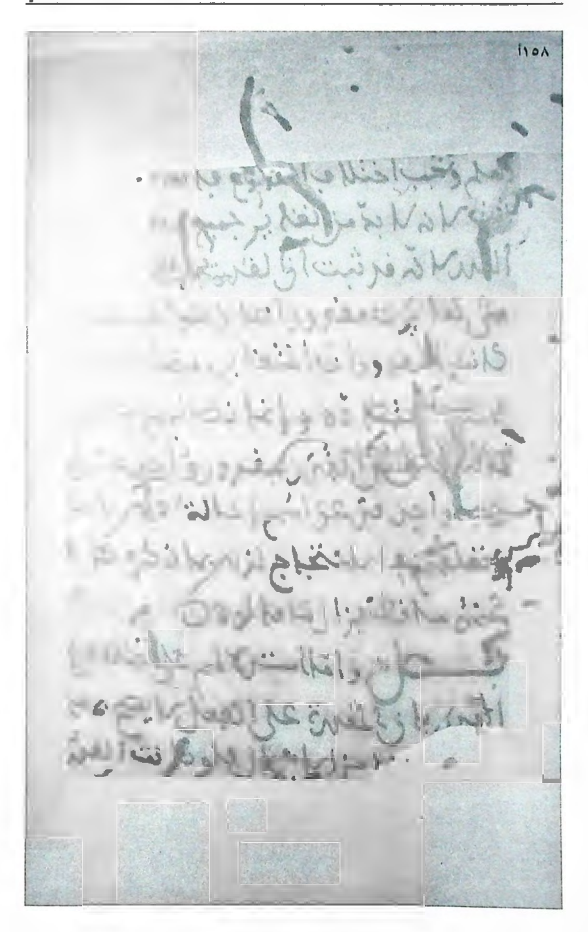
١٥٥ب

١٥٦أ

١٥٦ب

١٥٧أ

١٥٧ب


١٥٨أ


١٥٨ب

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الأعلام

فهرس الجماعات

فهرس الأمكنة

فهرس الكتب الواردة في المتن

للباقلّانيّ :

لغيره :

فهرس الأبواب والفصول والكتب الداخليّة

في هداية المسترشدين :

في غير هداية المسترشدين :

فهرس الموضوعات

1st Publishing

2022/1443

Maktabat ʿAbaq al-Misk
for Publishing & Distribution

AMMAN

JORDAN

Tel.: 00962796054800

Hidāyat al-Mustaršidīn

Compiled by

Al-Imām al-Qāḍī Abū Bakr
Muḥammad b. aṭ-Ṭayyib al-Aš'arī
known as al-Baqillānī
(d. 403/1013)

Edited by
Prof. Dr.
Omar Hamdan
&
Taghrid Hamdan

2. Volume
(*Bāb al-kalām fī ḫalq al-af'āl – Kitāb at-tawallud – Bāb al-kalām fī l-istiṭā'a*)

Maktabat 'Abaq al-Misk
for Publishing & Distribution
Amman